

جامعة الجزائر  
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية.

الاستثمار الأجنبي المباشر  
و آثاره على الاقتصاد الجزائري  
خلال الفترة 1996 - 2005.

إشراف الدكتورين:

أ.د. ناصر دادي عدون.  
أ.د. عبد المجيد قدي.

المرشح

عبد الكريم بعداش

لجنة المناقشة:

أ.د. رابح زبيري.....رئيسا.  
أ.د. ناصر دادي عدون .....مقورا.  
أ.د. عبد المجيد قدي .....مشرفا ثانيا.  
أ.د. محمد فرحي ..... عضوا.  
د. نذير عليان.....عضوا.  
د. فضيل فارس .....عضوا.

السنة الجامعية 2008/2007

جامعة الجزائر  
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية.

الاستثمار الأجنبي المباشر  
و آثاره على الاقتصاد الجزائري  
خلال الفترة 1996 - 2005.

إشراف الدكتورين:

أ.د. ناصر دادي عدون.  
أ.د. عبد المجيد قدي.

المرشح

عبد الكريم بعداش

السنة الجامعية 2008/2007

# بسم الله الرحمن الرحيم

«وَيْسَ أَرْوَاحِي يُسِّدُ الْعِلْمَ وَاللَّهُ قَلِيلٌ»

الآية 85 من سورة البقرة .

و بعد،

فما أنا إلا مبندى،

و ما من مبندى أو مننه بلغ الكمال،

فالكمال لله وحده،

هذه محاولتي فإن أصبت فهذا فضل من الله، و إن أخطأت

فلي محاولتي .

«لَا يَجْمَعُ: عِبْرَةَ الْكَلْبِ إِذَا بَعَثَ إِلَيْهِ»

# الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة، رحم الله وأمنه فسيح جناته،

إلى اللامع النيرة، أظال الله في حمرها،

إلى كل أفراد العائلة الكبيرة،

إلى كل أصحاب الدرب،

إلى كل زملاء،

إلى كل من قدح يد المساعدة، من قريب أو من بعيد.

أهدي هذا العمل،

أملين من الله التوفيق والسداد.

# شكر و تقدير

”لئن شكرتم لأزيدنكم“ الآية رقم 7 من سورة ابراهيم.

فالشكر الأول و الأخير لله العلي العظيم،

من لم يشكر العباد لم يشكر الله،

أتقدم بحزير الشكر و جميل العرفان و سمو الامتنان و... للأستاذين

المشرفين: الدكتور ناصر دادي عدون، و الدكتور عبد المجيد قدي.

الذين كانا لي دافعا قويا و محفزا كبيرا و ناصحا أميناً و موجها بارعا و

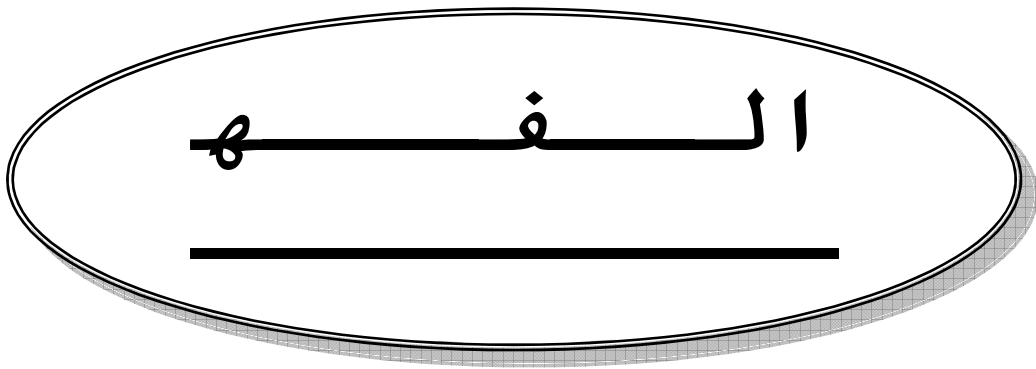
مرشدا صائبا... قبل و أثناء إنجاز هذا البحث. فلها علي فضل كبير، و

لهما مني شكر جزيل. لا تسعه عبارات أفصل الأدياء، ولا أنبغ الشعراء.

كما أتوجه بالشكر الخالص إلى جميع الأصدقاء، و الزملاء، الذين ما مخلوا

بنصائحهم و تشجيعاتهم الدائمة و المتكررة.

الباحث عبد الكريم بعداش



رقم الصفحة	
01	فهرس المحتويات
09	قائمة الجداول
12	قائمة الأشكال
14	<b>المقدمة العامة</b>
15	أولا: توطئة
15	ثانيا: أهمية الموضوع
17	ثالثا: طرح الإشكالية
18	رابعا: الفرضيات
19	خامسا: منهج الدراسة
19	سادسا: حدود الدراسة
20	سابعا: أهداف الدراسة
21	ثامنا: دوافع اختيار الموضوع
21	تاسعا: الدراسات السابقة
23	عاشرا: مساهمة الباحث
24	حادي عشر: هيكل البحث
26	<b>الفصل الأول: الاستثمار، سياسته و مناخه</b>
28	<b>مقدمة الفصل</b>
29	<b>المبحث الأول: ماهية الاستثمار و سياسته</b>
29	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار
29	أولا: الاستثمار لغة
30	ثانيا: الاستثمار في الاصطلاح الاقتصادي
32	ثالثا: تعريف الاستثمار في الاتفاقيات الدولية
33	رابعا: تعريف الاستثمار في التشريع الجزائري
33	خامسا: حوصلة حول تعريف الاستثمار
35	المطلب الثاني: أنواع الاستثمارات
35	أولا: حسب نوعية الاستثمار
35	ثانيا: حسب أداة الاستثمار
37	ثالثا: حسب معيار التعدد و عدم التعدد

- 37 رابعا: حسب معيار القائم بالاستثمار
- 37 خامسا: حسب معيار ملكية الاستثمار
- 38 سادسا: حسب المعيار الجغرافي
- 39 سابعا: حسب معيار الجنسية
- 39 المطلب الثالث: أدوات الاستثمار
- 40 أولا: الأدوات المادية للاستثمار
- 41 ثانيا: الأدوات المالية للاستثمار
- 43 المطلب الرابع: السياسة الاستثمارية و أهدافها
- 43 أولا: تعريف سياسة الاستثمار
- 43 ثانيا: أهداف سياسة الاستثمار على المستوى الكلي
- 46 **المبحث الثاني : مدخل تعريفي بالاستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه**
- 46 المطلب الأول: نشأة الاستثمار الأجنبي
- 48 المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
- 48 أولا: تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين
- 50 ثانيا: تعاريف بعض المؤسسات و الهيئات الدولية
- 50 ثالثا: حوصلة حول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
- 51 المطلب الثالث: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر
- 51 أولا: رأس المال الأولي
- 51 ثانيا: الأرباح المعاد استثمارها
- 51 ثالثا: القروض داخل الشركة الواحدة
- 52 المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
- 52 أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية
- 52 ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي
- 53 المطلب الخامس: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
- 53 أولا: دوافع المستثمر الأجنبي
- 56 ثانيا: دوافع البلد المضيف
- 59 **المبحث الثالث: مناخ الاستثمار: تعريفه، مكوناته و مؤشرات قياسه**
- 59 المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار
- 59 المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار
- 60 أولا: المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار



64	ثانيا: المكونات غير الاقتصادية لمناخ الاستثمار
67	المطلب الثالث: مؤشرات قياس المناخ الاستثماري
68	أولا: المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار
75	ثانيا: مؤشرات قياس المخاطر القطرية
78	خلاصة الفصل

## الفصل الثاني نظريات الاستثمار الأجنبي، آثاره الاقتصادية و اتجاهاته

79	الجغرافية و القطاعية
81	مقدمة الفصل

### المبحث الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق

أولا: نظرية دورة حياة المنتج

1- عرض النظرية

2- الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج

ثانيا: نظرية عدم كمال السوق

1- عرض النظرية

2- الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق

ثالثا: نظرية تدويل الأسواق الوسيطة

1- عرض النظرية

2- الانتقادات الموجهة لنظرية تدويل الأسواق الوسيطة

المطلب الثاني: النظريات القائمة على المنظمة و الحماية

أولا: نظرية المنظمة (المؤسسة)

1- عرض النظرية

2- الانتقادات الموجهة لنظرية المنظمة

ثانيا: نظرية الحماية

1- عرض النظرية

2- الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية

المطلب الثالث: النظريات التجميعية أو التركيبية

أولا: نظرية الموقع (التوطن)

1- عرض النظرية

95	ثانيا: نظرية الموقع المعدلة
95	1- عرض النظرية
97	2- الانتقادات الموجهة لنظرية الموقع و الموقع المعدلة
98	ثالثا: النظرية الانتقائية
98	1- عرض النظرية
101	2- الانتقادات الموجهة للنظرية الانتقائية
102	<b>المبحث الثاني: آثار و مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر</b>
102	المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف
103	أولا: الآثار على الاستثمار الداخلي
108	ثانيا: الآثار على النمو الاقتصادي
110	ثالثا: الآثار على ميزان المدفوعات
115	رابعا: الآثار على الاستخدام (التشغيل)
116	خامسا: الآثار على التقدم التكنولوجي
119	سادسا: الآثار على المالية العمومية
121	المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
122	أولا: المخاطر السياسية
123	ثانيا: المخاطر الاقتصادية
125	المطلب الثالث: سبل مواجهة مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف المستثمر
125	أولا: سبل مواجهة مخاطر منع أو تقييد تحويل الأرباح
125	ثانيا: سبل مواجهة خطر سعر الصرف
128	<b>المبحث الثالث: الاتجاهات الجغرافية و القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005</b>
129	المطلب الأول: تطور التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005
133	المطلب الثاني: الاتجاهات و المصادر الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2005)
134	أولا: الاتجاهات الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
136	ثانيا: المصادر الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر
146	المطلب الثالث: الاتجاهات القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في فترات مختار؛
146	أولا: التوزيع القطاعي عالميا للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
148	ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة
149	ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية
151	<b>خلاصة الفصل</b>

الفصل الثالث: دراسة و تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مقدمة الفصل

المبحث الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري

المطلب الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري بين 1962-1989

أولاً: القانون رقم 63-277 المتعلق بالاستثمارات

ثانياً: الأمر رقم 66-284 المتضمن قانون الاستثمارات

ثالثاً: القانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد

رابعاً: تعديل القانون رقم 82-13

المطلب الثاني: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري 1990-2006

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في المرسوم التشريعي رقم 93-12

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر في الأمر رقم 01-03

المبحث الثاني: تسهيلات و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: حوافز و ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

ثانياً: الضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: العوائق السياسية

ثانياً: العوائق التشريعية ذات الصلة بالملكية و التمييز

ثالثاً: العوائق التنظيمية و الإجرائية

رابعاً: العوائق القانونية

خامساً: العوائق الاقتصادية

سادساً: نقص و غموض ضمانات تحويلات الأرباح إلى الخارج

سابعاً: عوائق أخرى

المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: موقع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار

أولاً: المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية

ثانياً: مؤشرا الأداء و الإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: موقع الجزائر في بعض مؤشرات تقويم المخاطر القطرية

أولاً: تصنيف الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية

ثانياً: تصنيف الجزائر في مؤشر اليورومني (Euromoney) للمخاطر القطرية

- 195 ثالثا: تصنيف الجزائر في مؤشر دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية  
196 رابعا: تصنيف الجزائر في مؤشر المستثمر المؤسسي للتقويم القطري  
196 خامسا: تصنيف الجزائر في مؤشر الكوفاس  
198 خلاصة الفصل
- 200 **الفصل الرابع: دراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر  
في الجزائر و آثاره الاقتصادية خلال 1996-2005**  
202 مقدمة الفصل
- 203 **المبحث الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1996-2005**  
203 المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد  
203 أولا: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد  
205 ثانيا: مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر دول  
مختارة  
207 المطلب الثاني: مدى أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد  
208 أولا: تطور نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي  
للرأسمال الثابت  
210 ثانيا: مقارنة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي  
للرأسمال الثابت للجزائر مع دول مختارة  
213 المطلب الثالث: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد  
213 أولا: حصة القطاع الصناعي  
214 ثانيا: حصة قطاع الخدمات  
215 ثالثا: حصة قطاع الفلاحة و الصيد  
215 رابعا: خلاصة التوزيع القطاعي  
217 المطلب الرابع: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد  
220 **المبحث الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري**  
220 المطلب الأول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري  
220 أولا: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1997-2005  
224 ثانيا: توزيع صادرات المحروقات بين سوناطراك و الأجانب  
225 ثالثا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الصادرات و الواردات السلعية  
229 المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان حركة رأس المال

231	المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان الخدمات و باقي التحويلات
233	المطلب الرابع: حوصلة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري
235	<b>المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التشغيل و غيرهما</b>
235	المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
236	أولاً: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي
242	المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل
242	أولاً: واقع التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1996-2005
244	ثانياً: مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في توفير مناصب العمل
246	المطلب الثالث: آثار اقتصادية أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
246	أولاً: تعدد و تحسين نوعية المنتجات و الخدمات
247	ثانياً: التخفيف من الواردات السلعية
248	ثالثاً: المساهمة في تكوين اليد العاملة
249	رابعاً: المساهمة في تحسين المالية العمومية
250	<b>خلاصة الفصل</b>
251	<b>الخاتمة</b>
252	أولاً: نتائج الدراسة
256	ثانياً: اختبار الفرضيات
257	ثالثاً: توصيات و مقترحات الدراسة
258	رابعاً: آفاق الدراسة
260	<b>قائمة المراجع</b>
261	أولاً: باللغة العربية
266	ثانياً: باللغات الأجنبية
269	<b>الملاحق</b>
270	الملحق رقم 01 نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في التكوين الخام للرأسمال الثابت
271	الملحق رقم 02 ملخص لبعض الدراسات التجريبية لعلاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي

قائمة  
الجداول  
و الأشكال

قائمة الجداول.

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
71	مكونات مؤشر كوف للعولمة.	01
75	درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية.	02
77	درجات مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.	03
96	العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للاستثمارات الأجنبية.	04
106	التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1990-2005.	05
107	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى التكوين الخام للرأسمال الثابت خلال الفترة 1994-2005.	06
129	تطور التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1990-2005.	07
134	التوزيع النسبي للتدفقات العالمية (الصادرة والواردة) للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2005.	08
135	التوزيع الجغرافي للتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2005.	09
136	التوزيع الجغرافي للتدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2005.	10
140	مقارنة بين التدفقات الصادرة و الواردة من و إلى الدول المتقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2005.	11
141	التوزيع النسبي للتدفقات الصادرة و الواردة من و إلى الدول المتقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2005	12
143	مقارنة بين التدفقات الصادرة و الواردة من الدول النامية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2005	13
144	التوزيع النسبي للتدفقات الصادرة و الواردة من و إلى الدول النامية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2005	14
146	تقديرات التوزيع القطاعي عالميا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.	15
149	تقديرات التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة.	16
150	تقديرات التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية	17

	في فترات مختارة	
179	معدل النمو الحقيقي للنتائج الداخلي الإجمالي الجزائري خلال 1996-2005.	18
179	معدل التضخم في الجزائر خلال 1996-2005.	19
180	معدل الفائدة المدينة للبنوك التجارية في الجزائر خلال 1995-2004.	20
182	بعض مؤشرات الوضعية المالية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1994-2005.	21
189	المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية للجزائر خلال 1998-2006.	22
189	أهمية صادرات المحروقات ضمن الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1998-2005.	23
191	موقع الجزائر و بعض الدول وفق تقاطع مؤشري الأداء و الإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في فترات مختارة.	24
192	ترتيب الجزائر وفق مؤشري الأداء و الإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2005.	25
193	المؤشر المركب للمخاطر القطرية لدول المغرب العربي خلال الفترة 2002-2005.	26
194	مؤشر اليورومني لدول المغرب العربي خلال الفترة 2002-2006.	27
195	مؤشر دان أند براد ستريت لدول المغرب العربي خلال الفترة 2003-2006.	28
196	مؤشر المستثمر المؤسسي لدول المغرب العربي خلال الفترة 2002-2006.	29
197	مؤشر الكوفاس لدول المغرب العربي خلال الفترة 2002-2006.	30
204	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر و تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا خلال الفترة 1996-2005.	31
207	حصة كل من الجزائر و تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجموع الدول النامية.	32
208	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت خلال الفترة 1996-2005.	33
214	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1995-2004	34
217	المصادر الجغرافية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1995-2004.	35
221	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1996-2005.	36
222	تطور سعر برميل البترول الخام خلال الفترة 1996-2005.	37



222	تطور حجم صادرات المحروقات الجزائرية خلال الفترة 1997-2005.	38
223	الميزان التجاري المرجح بحجم صادرات المحروقات لسنة 1997 بالأسعار الجارية.	39
225	توزيع حجم صادرات المحروقات الجزائرية بين سوناطراك و الشركاء الأجانب خلال الفترة 2000-2005.	40
226	الأرقام القياسية للصادرات و الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1996-2005.	41
227	هيكل الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1997-2005.	42
227	الأرقام القياسية للواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1997-2005	43
230	التدفقات الصادرة و الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من و إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2005.	44
232	التحويلات المالية إلى الخارج للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات خلال الفترة 1997-2005.	45
232	الرقم القياسي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1997-2005.	46
235	بعض التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 1997-2005.	47
236	مكونات التراكم الخام للرأسمال الثابت للجزائر خلال الفترة 1996-2005.	48
238	الأرقام القياسية لكل من التراكم الخام للرأسمال الثابت و الاستثمار المحلي و تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2005.	49
239	الهيكل النسبي للتكوين الخام للرأسمال الثابت في الجزائر خلال الفترة 1996-2005.	50
243	تطور مؤشرات التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1996-2005.	51
245	مقارنة بين عرض العمل المتاح من المؤسسات المحلية و نظيراتها الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2005.	52
246	التوظيف الفعلي للمؤسسات المحلية و الأجنبية في الجزائر خلال 2000-2005.	53

قائمة الأشكال.

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
130	التمثيل البياني للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1990-2005.	01
131	منحنيات التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 1990-2005.	02
132	التوزيع النسبي للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1990-2005.	03
133	منحنيات التوزيع النسبي للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 1990-2005.	04
137	التمثيل البياني للتدفقات الصادرة و الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدول المتقدمة خلال الفترة 1990-2005.	05
142	التمثيل البياني للتدفقات الصادرة و الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدول النامية خلال الفترة 1990-2005.	06
147	التمثيل البياني لتقديرات التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في فترات مختارة.	07
204	منحني تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 1996-2005.	08
205	التمثيل البياني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر و تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا.	09
206	منحنيات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر و تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا خلال الفترة 1996-2005.	10
209	التمثيل البياني لنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت خلال الفترة 1996-2005.	11
212	التمثيل البياني لنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت للجزائر و تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا.	12
215	التمثيل البياني للتوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1995-2004.	13
216	التمثيل البياني لتقديرات التوزيع النسبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1995-2004.	14
218	التوزيع النسبي لمصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لمجموع الفترة 1995-2004.	15

219	التمثيل البياني لمصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لمجموع الفترة 1995-2004.	16
228	التمثيل البياني لتطور الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1997-2005.	17
229	التمثيل البياني للأرقام القياسية للواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1997-2005.	18
230	التمثيل البياني لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة و الواردة من و إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2005.	19
238	التمثيل البياني لقيم التراكم الخام للرأسمال الثابت و الاستثمار المحلي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 1996-2005.	20
239	التمثيل البياني للأرقام القياسية لكل من التكوين الخام للرأسمال الثابت و الاستثمار المحلي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 1996-2005.	21

المقنة  
دمنة

## المقدمة.

### أولاً- توطئة.

تسعى مختلف الحكومات إلى إحداث تنمية اقتصادية دائمة و بمعدلات مقبولة، تُحسّن من رفاهية أفراد مجتمعاتها، و هذا بوضع سياسة تنمية كفيلة بتحقيق الأهداف المُسطرة في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية. و تنطوي هذه السياسة على مشاريع متنوعة و متعددة يستدعي انجازها توفير مصادر تمويلية بالحجم الكافي، الأمر الذي جعل التمويل القاعدة الأساسية التي تُبنى عليها خطط التنمية. و للتمويل مصادر متنوعة، يمكن إجمالها في مصدرين أساسيين: أحدهما داخلي و الآخر خارجي.

و يعتبر الادخار أهم المصادر المالية الداخلية، غير أنه (الادخار) لا يتحقق إلا إذا كانت مستويات المداخيل مرتفعة نسبياً، تفوق مستوى الاستهلاك و تسمح بادخار جزء منها. و هي الحالة الغائبة في الكثير من الدول خصوصاً النامية و المتخلفة منها. لأن مستويات المداخيل فيها منخفضة و الميل فيها نحو الاستهلاك و ليس الادخار، و إذا وجد فهو ضعيف دون المستوى المطلوب. و بالتالي تدخل هذه الدول فيما يسمى بالدائرة المفرغة المتمثلة في أن التنمية الاقتصادية تتطلب أموالاً مصدرها الادخار، و الادخار يتحقق عند مستويات المداخيل المرتفعة، و هذه الأخيرة تكون عندما تتحقق التنمية الاقتصادية.

و أمام عدم كفاية التمويل الداخلي، و ضرورة الخروج من الدائرة المفرغة السالف ذكرها، يكون الاتجاه نحو المصادر المالية الخارجية بأنواعها المختلفة. كالإعانات المالية المقدمة عادة من الدول المتقدمة و الغنية، و القروض، و الشراكة الاقتصادية، و الاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة... الخ، بالقدر الذي يسد الفجوة بين احتياجات تمويل برامج التنمية الاقتصادية و رؤوس الأموال المحلية المتوفرة. إذ يُلجأ إلى المصادر المالية الخارجية عند قصور المصدر الداخلي و عدم كفايته لتغطية الاحتياجات المالية للخطط التنموية التي تعتمدها الحكومات.

### ثانياً- أهمية الموضوع.

إن الاعتماد على التمويل الخارجي قد تعترضه عدة صعوبات و عراقيل و انتقادات بفعل انطواء بعضه على مزايا آنية و أعباء مستقبلية، حيث يستفيد الجيل الحالي من مزايا هذا التمويل دون تحمّل أعبائه التي تُنقل إلى الجيل القادم. و لهذا من الضروري انتقاء

مصادر التمويل الخارجي التي لا تؤثر على سيادة الدول<sup>(1)</sup> و خالية من الآثار السلبية<sup>(2)</sup> حالاً و مستقبلاً، مما يجعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصدر التمويلي الخارجي المناسب لهذه الحالة وفق ما هو متداول في الأدب الاقتصادي المعاصر.

و يُعزى هذا إلى الايجابيات المتنوعة التي يحدثها هذا النوع من الاستثمار سواء بصفته كمصدر تمويلي خالي من التكاليف المستقبلية عكس حالة الاقتراض الخارجي، أو بصفته كنشاط اقتصادي يقام في البلد المضيف له، من المتوقع أن يحدث آثاراً إيجابية متنوعة على الاقتصاد المحلي.

و لهذا صارت الحكومات تعمل جاهدة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و وقع تحول جذري في نظرة بعض الدول إلى هذه الاستثمارات، من نظرة معادية و رافضة لها إلى نظرة راغبة فيها و مُرغبة لها في آن واحد، من خلال العمل على إزالة العراقيل التي تحول دون تدفقها و تقديم مختلف التسهيلات و الحوافز لجلبها خصوصاً في الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها من صعوبات و مشاكل كثيرة.

بناء على ما سبق، يمكن إبراز أهمية هذا البحث في العناصر الموالية:

1- نتيجة التقلبات المتكررة في أسعار المحروقات، خاصة منذ سنة 1986، ثم الانخفاض الحاد في النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين، إذ تمثل المحروقات أكثر من 95% من الصادرات السلعية للجزائر، انخفضت معها حصيلة هذه الأخيرة من العملة الصعبة، و صارت تعاني من صعوبات في تمويل الواردات، الأمر الذي جعل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر يُنظر إليه كأحد مصادر جلب العملة الصعبة.

و في هذه الدراسة قمنا ببحث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1997-2005، و هل فعلاً يمكن التعويل على هذا الاستثمار في جلب العملة الصعبة أم لا ؟

2- عرفت الجزائر أزمة مالية خارجية حادة منتصف عقد تسعينيات القرن العشرين، دفعها إلى إعادة جدولة مديونيتها الخارجية المصحوبة ببرنامج التعديل الهيكلي. هذا الأخير ألحق أضراراً كبيرة بالجبهة الاجتماعية، الناتجة عن التقليل في عمال المؤسسات

(1) مثل الإعانات المالية التي عادة ما تكون مصحوبة بشروط إقتصادية أو سياسية أو غيرها تنقص من حرية القرار الاقتصادي أو السياسي للدولة المتلقية.

(2) مثل القروض الخارجية التي تحدث آثاراً إيجابية حين وقوعها ثم آثار سلبية مستقبلاً عندما تحين مواعيد استحقاقها بفوائدها، التي عادة ما تمثل عبئاً على اقتصاد الدولة المدينة.

العمومية و حل الكثير منها. مما جعل السلطات العمومية تبحث عن حل لخلق مناصب عمل جديدة تمتص اليد العاملة المفصولة من العمل لأسباب اقتصادية. و من هذه الحلول إقامة الأجانِب لمشاريع استثمارية في الجزائر، ينتظر منها المساهمة في حل مشكلة البطالة المرتفعة. و هو الموضوع الذي كان أحد مباحث هذه الدراسة.

3- يتناول هذا البحث الحوافز و التسهيلات المتنوعة التي قدمتها الجزائر للاستثمارات بنظرة إنتقادية علمية بعيدة عن العواطف و الانطباعات الذاتية. مستعينين بنتائج بعض الدراسات الميدانية و منها دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و النمو حول اختبار سياسة الاستثمار في الجزائر. و التي مكنتنا من الكشف عن بعض العراقيل التي يعاني منها المستثمر الأجنبي المباشر في الجزائر.

### ثالثا- طرح الإشكالية.

مع مطلع القرن الحالي، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الأدوات المشهورة و المرغوبة في نفس الوقت للنهوض باقتصاديات الدول النامية و المتخلفة، و القناة المفضلة لدخول الأسواق العالمية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، خصوصا مع تزايد وتيرة العولمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة. و صارت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحجم كبير أحد مؤشرات قياس نجاح السياسة الاقتصادية، بحجة أن جلب الكثير من هذه الاستثمارات دليل على سلامة السياسة الاقتصادية التي تمكنت من تحسين بيئة الأعمال.

و هنا نتساءل هل فعلا يمكن التعويل على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النهوض باقتصاديات المتخلفة؟ و هل حدوث تدفق كبير لهذا الاستثمار إلى بلد ما دليل على سلامة السياسة الاقتصادية للبلد المضيف؟ و هل ذلك يعني بالضرورة أن بيئة الأعمال صارت ملائمة في البلد المذكور؟

إن التساؤلات السابقة العامة و غير المحددة زمنيا و مكانيا، يصعب البحث فيها و يطول. لذلك ارتأينا تحديدها مكانيا باختيار الجزائر و زمنيا بالفترة 1996-2005، و حورّناها في السؤال التالي: كيف تفسّر حركة الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على اقتصاديات البلدان المضيفة؟ و ما حصيلته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005؟

يمثل السؤال السابق محور الإشكالية التي يحاول الباحث مناقشتها في هذا البحث الذي عنوانه: الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005.

و تبسيطا لهذه الإشكالية، نطرح جملة أسئلة تكون أكثر تحديدا لما يراد معالجته في هذا البحث، و هي:

- 1- ما هي الأسباب التي تدفع الأشخاص - الطبيعيين و المعنويين - إلى إنجاز استثمارات خارج أوطانهم؟
- 2- ما هي الدوافع المحلية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟ أو لماذا تعمل الحكومات على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات ؟
- 3- هل بيئة الأعمال في الجزائر مشجعة أم منفرة للاستثمارات بصفة عامة و الأجنبية المباشرة بصفة خاصة ؟
- 4- ما هي حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1996-2005 تحديدا ؟
- 5- هل حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة النتائج المنتظرة منها في الاقتصاد الجزائري بخصوص تطوير الاستثمارات المحلية و خلق فرص العمل و تخفيض الواردات و زيادة الصادرات خارج المحروقات؟

#### رابعاً- الفرضيات.

إن الإجابة عن الأسئلة السالفة تجعلنا نضع الفرضيات التالية:

- 1- تتنوع و تتطور أسباب قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر الزمان و المكان و ظروف المستثمر.
- 2- للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا ايجابية و أخرى سلبية على اقتصاد البلد المضيف له، منها المستمر و الدائم و منها المتغير و المؤقت ( الظرفي ).
- 3- يعاني مناخ الاستثمار عموما و الأجنبي المباشر خصوصا في الجزائر بشكل كبير و أساسي من العوائق غير الاقتصادية (السياسية، البيروقراطية، الأمنية...).
- 4- نتوقع آثارا مالية ايجابية على ميزان المدفوعات الجزائري جراء جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- 5- للاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية على بعض جوانب الاقتصاد الوطني، كالأستثمار المحلي و التشغيل و تطوير الصادرات ...الخ، لا ترقى إلى المستوى المرغوب فيه.



## خامسا - منهج الدراسة.

تماشيا مع طبيعة الموضوع و الإشكالية المطروحة، نوّع الباحث في المناهج التي استخدمها وفقا لحاجة كل جزء من هذا البحث. إذ يمكن تقسيم محتوى هذا الأخير، لأغراض منهجية، إلى قسمين: أحدهما وصفي و الآخر تحليلي. مما يجعل الدراسة تستخدم منهجين معا تارة و أحدهما فقط، كل في موضعه، تارة أخرى.

و قد استعمل المنهج الوصفي بمناسبة عرض مفهوم الاستثمار و سياسته و أنواعه و مناخه، أما المنهج التحليلي فاستعمل عند دراسة الآثار التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات البلدان المضيفة له بصفة عامة ثم في حالة الجزائر بصفة خاصة. و قد وقع المزج بين المنهجين السابقين في مواطن أخرى من الدراسة كالنظريات التي تناولت هذا النوع من الاستثمار و مناقشتها، و عرض و تحليل التشريع الجزائري ذا الصلة بالاستثمارات منذ الاستقلال إلى سنة 2006. بالإضافة إلى تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا و توزيعه الجغرافي و أهم القطاعات التي تستقطبه... الخ. و هذا ما سيلمسه القارئ في ثنايا هذا البحث.

## سادسا - حدود الدراسة.

إن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر واسع على الأقل من ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: جغرافيا، ليشمل بقاع العالم كله.

الجانب الثاني: زمنيا، ليغوص في أعماق تاريخ العلاقات الاقتصادية بين الأمم و الشعوب و الدول و الحضارات.

الجانب الثالث: يخص آثاره المتنوعة اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا و غيرها من الآثار التي يصعب جمعها في دراسة واحدة من طرف باحث بمفرده و في ظرف زمني محدود لإنهاء هذه الدراسة.

لهذا ليس في وسع الباحث أن يتناول جميع تلك الجوانب من هذا الموضوع و ارتأى حصره جغرافيا ليقصر على الجزائر فقط مع الاستعانة ببعض المناطق الجغرافية بهدف المقارنة، و زمنيا بالفترة 1990-2005 بخصوص تطور التدفقات العالمية للاستثمار موضع البحث، و بالفترة 1996-2005 بخصوص حالة الجزائر.

و يعود هذا لثلاثة أسباب رئيسية هي: الأول سبق ذكره و هو سعة الموضوع، و الثاني تجنبنا لتكرار بعض الدراسات التي أجريت من قبل، التي شملت الجزائر بفتترات

زمنية أخرى. و الثالث يتعلق بالموقف الجزائري غير المشجع لهذا الاستثمار منذ الاستقلال إلى سنة 1990 حين صدر قانون النقد و القرض الذي أعطى الضوء الأخضر صراحة لدخول هذا الاستثمار إلى الجزائر؛ ثم سنة 1993 حينما صدر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المقنن للنشاط الاستثماري في الجزائر، و الذي دعّم أكثر الباب المفتوح للاستثمارات الأجنبية المباشرة و رفع بعضا من القيود التي كانت تعيق هذه الأخيرة. و من ثم نتوقع أن تكون للاستثمارات السالف ذكرها أثارا على الاقتصاد الجزائري بعد فترة زمنية لا تقل في أحسن الأحوال عن السنة و السنتين.

### سابعا - أهداف الدراسة.

بالنظر إلى اختلاف و تنوع الآراء حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول المضيفة لها، بصفة عامة و النامية منها بصفة خاصة، و من ثم تباين مواقف الاقتصاديين و السياسيين بشأن المنع المطلق أو الترخيص المحدود أو فتح الباب على مصراعيه لهذا النوع من الاستثمارات؛ جاءت هذه الدراسة مستهدفة ما يلي:

1- المساهمة في إثراء المعرفة الاقتصادية في هذا الميدان من خلال تحليل و مناقشة بعض جوانب هذا الموضوع و تجميع الإحصائيات و المعطيات و المؤشرات الكمية و النوعية ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر و مناخه بصفة عامة، و الوارد إلى الجزائر بصفة خاصة.

2- إثراء المعرفة الشخصية في هذا الجانب من جوانب المعرفة الاقتصادية من خلال الاطلاع على البحوث النظرية و الدراسات الميدانية السابقة المتاحة.

3- معرفة الآثار الميدانية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، و على ميزان المدفوعات و النمو الاقتصادي و التشغيل بصفة خاصة، خلال الفترة 1996-2005 تحديدا.

4- المساهمة في النقاش الدائر حول الجدوى الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية بصفة عامة و منها الجزائر، خاصة بعد انفتاح اقتصاد هذه الأخيرة على الاستثمارات السالفة الذكر.

## ثامنا - دوافع اختيار الموضوع.

تعتبر المديونية الخارجية للدول النامية من المشكلات الاقتصادية الدولية التي تحتاج إلى اهتمام دولي، بفعل آثارها السلبية على الاقتصاد العالمي ككل. و من الحلول التي طُرحت في العقدين الأخيرين، ضرورة تحول الدول النامية من الاستدانة الخارجية لتمويل مشاريعها و مخططاتها التنموية إلى جلب المستثمرين الأجانب المباشرين، و هو الاتجاه الذي اتبعته الجزائر - في تقدير الباحث - مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين. الأمر الذي شكّل لنا دافعا أساسيا في اختيار هذا الموضوع بدلا من غيره، إضافة إلى دوافع أخرى نجملها في النقاط التالية:

1 - تباين مواقف الاقتصاديين و السياسيين من الاستثمار الأجنبي المباشر، دفعنا إلى البحث في هذا الموضوع.

2 - إن التاريخ الاقتصادي للدول الغربية في بلدان العالم الإسلامي عموما و العربي خصوصا، جعل الباحث لا يطمئن للأفكار و الحلول التي تُطرح من قبل أولئك الذين عملوا على تخليفها سابقا، و نظّروا لديمومة سيطرتهم على الدول المتخلفة، كما هو الشأن في بعض نظريات التجارة الخارجية، الأمر الذي دفعنا إلى البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى الدعوات الملحة التي تتادي بها الدول الغربية لفتح أبواب اقتصاديات الدول النامية للمستثمرين الأجانب من جهة، و الاستجابة التلقائية و غير الحذرة من بعض هذه الدول.

3 - إن تجربة الاقتصاد الجزائري مع الباب المفتوح للاستثمارات الأجنبية المباشرة حديثة نسبيا، الأمر الذي يستدعي إجراء دراسات متعددة الجوانب بشأن هذا الاستثمار. مما دفعنا إلى تناول جانب الآثار الاقتصادية لهذه الاستثمارات خلال فترة زمنية محددة نراها مناسبة في الوقت الراهن.

## تاسعا - الدراسات السابقة.

حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر مع نهاية القرن العشرين باهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين في الجامعات و مراكز البحث و كذا المؤسسات و الهيئات و المنظمات المحلية و الإقليمية و الدولية. و كانت الجزائر من بين الدول التي تناولتها هذه الدراسات، خصوصا في الجامعات الجزائرية. و سنقتصر على بعض الدراسات

التي تناولت الحالة الجزائرية بخصوص هذا الموضوع ابتداء من العقد الأخير للقرن الماضي. و التي يمكن تصنيفها حسب الجهات التي قامت بها إلى ثلاث فئات هي:

**1- الفئة الأولى:** و تشمل الدراسات الجامعية المنجزة بهدف الحصول على شهادات الماجستير أو الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، و بعض المداخلات في الملتقيات العلمية التي تنظمها الجامعات و مراكز البحث العلمي. و تناولت عدة جوانب من موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترات زمنية مختلفة، أغلبها يشمل تسعينيات القرن الماضي. و جُلها يتناول التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر و نظرياته و مناخه في الجزائر و بعض الآثار التي يحدثها هذا النوع من الاستثمار.

إلا أن بعض هذه الدراسات تتوصل إلى نتائج عامة غير محددة بدقة و غير مدعمة بأدلة إحصائية كافية ذات مغزى من جهة، و ينقصها التحليل الإنقادي من جهة أخرى. الأمر الذي جعل بعض هذه الدراسات تطرح أفكارا متناقضة، حيث تنتقد الاستثمار الأجنبي المباشر و تعتبره وجها من أوجه الاستعمار الاقتصادي الحديث ثم توصي في النهاية بضرورة العمل على جلب المزيد من هذا الاستثمار.

**2- الفئة الثانية:** تشتمل على التقارير السنوية التي تصدرها المؤسسات الجزائرية مثل البنك المركزي، و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و غيرها. و تتناول هذه الفئة عرض عام للمؤشرات الاقتصادية بما فيها تلك التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالاستثمار الأجنبي المباشر، مقدمة بعض الإحصائيات المتعلقة به و مشيرة إليه إشارة مختصرة. لأنها تقارير عامة غير مخصصة للاستثمار الأجنبي المباشر فقط، و بالتالي فهي لا تقدم مساهمات جادة في تحليل و استنتاج آثار الاستثمار السالف الذكر على الاقتصاد الجزائري خلال فترات زمنية ممتدة.

**3- الفئة الثالثة:** فتخص المؤسسات الإقليمية و الدولية التي تصدر تقارير سنوية، مثل تلك التي تصدرها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عن مناخ الاستثمار في الدول العربية، و التقارير السنوية لكل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي. و التقارير السنوية عن الاستثمار العالمي التي ينجزها باستمرار و انتظام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، و قد أجرى هذا الأخير سنة 2003 دراسة خاصة بالجزائر تحت عنوان: اختبار سياسة الاستثمار في الجزائر.

تتناول هذه الفئة الجزائر ضمن مجموعة الدول العربية أو مجموعة الدول النامية بشكل مختصر كسابقاتها، لأنها تقارير عالمية أو إقليمية، هدفها التقديم العام و ليس التحليل

و التفصيل. مثل التقارير السنوية لمناخ الاستثمار في الدول العربية، و تقرير الاستثمار العالمي.

## عاشرا - مساهمة الباحث.

من خلال الأبحاث و التقارير التي تمكنت من الاطلاع عليها، السابق تصنيفها في ثلاث فئات، برزت بعض جوانب النقص في دراسة و تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة الحالة الجزائرية نرغب في استكمالها بهذه الدراسة. و يمكن إيضاح مساهمة الباحث في هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

1- تستعرض جل الدراسات السابقة الإحصائيات ذات الصلة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، و تجري مقارنات بالاعتماد على القيم المطلقة لهذه التدفقات. و من ثم تستخلص هذه الدراسات أن حصة الدول النامية و منها الجزائر من هذه التدفقات ضعيفة. و نرى أن هذه المقارنة المعتمدة على القيم المطلقة للتدفقات المعنية غير صائبة و لا يمكن الاعتماد عليها بالنظر إلى الاختلاف الكبير في حجم اقتصاديات الدول مقاسا (الحجم) بالنتائج الداخلي الخام أو بالتراكم الخام للرأسمال الثابت. و لذلك قمنا في هذه الدراسة بمقارنة تدفقات الاستثمار المعني بين الدول بالاعتماد على نسبة هذه التدفقات إلى التراكم الخام للرأسمال الثابت و ليس بالاعتماد على القيم المطلقة للتدفقات.

2- تناولت الدراسات السابقة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على القوانين و التشريعات ذات الصلة المباشرة و غير المباشرة بالإضافة إلى بعض المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار و لكن لفترات زمنية قصيرة لا تتجاوز الثلاث سنوات في كل الدراسات التي اطلعت عليها. و هي مدة لا تسمح بوضع استنتاجا صائبا يخص مدى تحسن أو استقرار أو تراجع مناخ الاستثمار في الجزائر، بل ينبغي استعراض هذه المؤشرات لمدة لا تقل عن خمس سنوات. لأن جل الظروف المؤثرة في بيئة الأعمال لا تتغير في الأمد القصير، خصوصا ما تعلق منها بقضايا الاقتصاد الكلي و السياسات العامة للدولة.

لذلك عمدنا في هذا البحث إلى تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر خلال أطول فترة ممكنة توفرت لنا عليها المعطيات ذات الصلة.

3 - بخصوص آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض جوانب الاقتصاد الجزائري، تشير الدراسات السابقة التي اطلعت عليها إلى بعض هذه الآثار معتمدة على إحصائيات نرى أنها غير كافية أحيانا و تحمل مغالطات تحليلية أحيانا أخرى. مثل قياس أثر الاستثمار المعني على ميزان المدفوعات الجزائري بالاعتماد على التدفقات المالية الواردة فقط دون النظر

في التدفقات المالية الصادرة التي يحدثها هذا الاستثمار مستقبلا. و نفس الأمر عند قياس مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير مناصب الشغل في الجزائر بالاعتماد على الرغبات الاستثمارية المصرح بها لدى وكالة ترقية و متابعة الاستثمار سابقا و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حاليا، و التي لا يتحقق منها إلا الشيء الزهيد جدا لا يتجاوز نسبة 10% من تلك الرغبات أو الوعود.

لهذا حاول الباحث في هذا العمل استنتاج الآثار التي أحدثتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الجزائري من خلال الإحصائيات الأكثر دقة و تعبيراً عن الوقائع الميدانية.

4 - شملت هذه الدراسة الفترة 1996-2005، و هي الفترة التي نراها أكثر مناسبة في الوقت الراهن للبحث في آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري، إذ أن الجزائر لم تفتح الباب لهذا الاستثمار بشكل واسع و لم تلغ أهم القيود التي تمنعه من الدخول في الكثير من قطاعات النشاط الاقتصادي منذ تأميمات ستينيات القرن الماضي إلا بعد صدور القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض سنة 1990 ثم المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر سنة 1993 المتعلق بترقية و تطوير الاستثمار.

و من المعلوم أن توطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة تستدعي وقتا لا يقل عن سنة واحدة في الكثير من الحالات، بالإضافة إلى أن الجزائر عرفت بين سنتي 1992-1999 وضعاً أمنياً متدهوراً لا نتوقع من ورائه حدوث تدفقات ذات أهمية من الاستثمارات السالفة الذكر.

5 - تكتفي جل الدراسات السابقة، في حدود ما اطلعت عليه منها، بعرض التشريع الجزائري ذا الصلة بالاستثمارات مكتفية بسرد النصوص القانونية و ذكر الحوافز و الضمانات المقدمة دون الخوض في مناقشتها من منظور اقتصادي و النظر في مدى واقعيتها و انسجامها مع بقية التوجهات العامة في شؤون السياسة و الاقتصاد للسلطات العمومية. و هو الشيء الذي نعقد أن هذه الدراسة ساهمت فيه و لو باليسير.

## حادي عشر - هيكل البحث.

تأسيساً على الإشكالية المطروحة في هذا البحث، و إجابة على الأسئلة الفرعية التالية لها، و اختباراً للفرضيات الموضوعة. ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول على النحو الموالي:

خصص **الفصل الأول** للتعريف بالاستثمار و مناخه في ثلاثة مباحث، يتناول الأول مفهوم الاستثمار و سياسته على المستوى الكلي لا الجزئي، و الثاني يُعرّف بالاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله و دوافع قيامه. أما المبحث الثالث فتناول مناخ الاستثمار و مكوناته و أهم المؤشرات الإقليمية و الدولية المستخدمة في قياسه.

بعده، جاء **الفصل الثاني** ليهتم بأهم نظريات الاستثمار موضوع البحث و آثاره الاقتصادية المتداولة في الأدب الاقتصادي. و احتوى ثلاثة مباحث خصص الأول لعرض النظريات السالفة الذكر و بعض الانتقادات الموجهة إليها، و استعرض المبحث الثاني آثار هذا الاستثمار على اقتصاد البلد المضيف و بعض المخاطر التي تتعرض لها ذات الاستثمارات. و اختتمنا هذا الفصل بالمبحث الثالث الذي عرضت فيه التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 1990-2005 و أهم المناطق الجغرافية المصدرة و المستوردة له، و كذا القطاعات التي تجذب أكثر هذه الاستثمارات.

بعد هذين الفصلين، تخصصت الدراسة في حالة الجزائر، و كانت البداية في **الفصل الثالث** بعرض و تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ثلاثة مباحث. خصص الأول لعرض مكانة هذا الاستثمار في التشريع الجزائري من مطلع الاستقلال إلى سنة 2006، و اهتم المبحث الثاني بتحليل التسهيلات المقدمة للاستثمار موضوع الدراسة و استنتاج بعض العوائق التي تعرقل انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، لنخلص في المبحث الثالث إلى تقديم تقييم كمي لمناخ الاستثمار السالف الذكر من خلال المؤشرات الإقليمية و الدولية المتاحة ذات الصلة.

أما **الفصل الرابع** و الأخير فخصص لدراسة تطور تدفقات هذا الاستثمار الوارد إلى الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة (1996-2005) و أهم الآثار التي أحدثها على الاقتصاد الجزائري، و ذلك في ثلاثة مباحث. استعرض الأول التدفقات الواردة إلى الجزائر من هذا الاستثمار و أهم القطاعات المستقطبة له، و أفرد المبحث الثاني لتحليل و استنتاج آثار هذا الاستثمار على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1997-2005، و لخص المبحث الثالث باقي أهم الآثار الاقتصادية التي أحدثها الاستثمار المعني بالدراسة.

و اختتمنا هذا البحث بتقديم جملة من النتائج التي توصلنا إليها و بعض التوصيات و الاقتراحات التي نقدر أهمية تقديمها في مثل هذه البحوث.

آملين التوفيق و السداد من الله العليم الحكيم.

# الفصل الأول



## الفصل الأول: الاستثمار، سياسته و مناخه

### المبحث الأول: ماهية الاستثمار و سياسته.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمارات.

المطلب الثالث: أدوات الاستثمار.

المطلب الرابع: السياسة الاستثمارية و أهدافها.

### المبحث الثاني : مدخل تعريفى بالاستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه.

المطلب الأول: نشأة الاستثمار الأجنبي.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الخامس: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

### المبحث الثالث: مناخ الاستثمار: تعريفه، مكوناته و مؤشرات قياسه.

المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار.

المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار

المطلب الثالث: مؤشرات قياس المناخ الاستثماري.

### خلاصة الفصل.

## مقدمة الفصل.

يحتل موضوع الاستثمار مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات. فهو أحد المكونات الأساسية للطلاب الكلي، و الكفيل بتوفير مناصب الشغل و إنتاج السلع و الخدمات التي يحتاجها المجتمع لأغراض الاستهلاك النهائي و الوسيط أو بهدف التصدير. و له آثار متنوعة على الاقتصاد الوطني ككل؛ لذلك استوجب على الحكومات إدارة النشاط الاستثماري و توفير الظروف المناسبة له و إزالة العراقيل التي تعيقه و توجيهه نحو تحقيق المنافع الاقتصادية و الاجتماعية الكلية دون المساس بمصالح أولئك القائمين به (المستثمرين). أي وضع سياسة استثمارية رشيدة.

و تسعى الحكومات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتزامن مع نسب مرتفعة من التنمية الاقتصادية. هذه الأخيرة تحتاج إلى تنشيط الاستثمار و تحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم. غير أن نواحي الاستثمار متنوعة و متعددة و تستدعي تمويلات قد تفوق المتوفر منها محليا، الأمر الذي يدفع الحكومات إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويل برامج استثماراتها. و من بين هذه المصادر و الأكثر تدفقا خلال العقدين الأخيرين الاستثمار الأجنبي المباشر.

و في هذا الفصل سنتناول مفهوم الاستثمار و سياسته و المناخ الذي يعمل فيه. من خلال ثلاثة مباحث، حيث خصص الأول للتعريف بمفهوم الاستثمار من الناحيتين اللغوية و الاقتصادية مع استعراض مختلف أنواعه و أدواته المادية و المالية. ثم عرفنا سياسة الاستثمار على المستوى الكلي أي السياسة التي تنتهجها الحكومات في ميدان الاستثمار و الأهداف العامة التي تصبو إليها من وراء هذه السياسة.

أما المبحث الثاني فخصص للتعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر - باعتباره محور هذه الدراسة - و أهم أشكاله و دوافع كل من المستثمر و البلد المضيف للاستثمار. لنختتم هذا الفصل بالمبحث الثالث الذي يتناول بيئة النشاط الاستثماري و بعض المؤشرات التي تقيس مدى حسن و ملائمة مختلف الأوضاع الاقتصادية و السياسية و غيرها لبلد ما، ذات الصلة المباشرة و غير المباشرة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

## المبحث الأول: ماهية الاستثمار و سياسته.

نستعرض في هذا المبحث مفهوم الاستثمار و أنواعه و أدواته، ثم السياسة التي تنتهجها الحكومات لتجسيد خططها الاستثمارية و التي يعبر عنها بالسياسة الاستثمارية في إطار السياسة الاقتصادية الكلية. أي سياسة الاستثمار على المستوى الكلي و ليس الجزئي.

**المطلب الأول: مفهوم الاستثمار.**

لكل لفظ معنا لغويا و آخر اصطلاحيا، و الاستثمار لا يخرج عن هذه القاعدة. لذلك نتناول تعريفه لغة و في الاصطلاح الاقتصادي ثم في الاتفاقيات الدولية معقبين بتعريف المشرع الجزائري له (الاستثمار). و أخيرا نحاول اقتراح ملخص لهذه التعاريف وفق ما يناسب طبيعة هذه الدراسة.

### أولاً- الاستثمار لغة.

الاستثمار كلمة مشتقة من الثمر. " و الثمر حمل الشجر و أنواع المال"<sup>(1)</sup>، و يطلق الثمر على عدة معان، منها:<sup>(2)</sup>

1- حمل الشجر، و هو ما ينتجه الشجر، و يطلق مجازاً- على الولد، و منه قولهم عن الولد: ثمرة الفؤاد.

2- المال، و منه ما نسبه الإمامان الطبري و النيسابوري إلى بعض المفسرين لقوله تعالى: ﴿و كان له ثمر فقال لصاحبه و هو يحاوره أنا أكثر منك مالا و أعز نفراً﴾ [الكهف: الآية 34] قالوا بأن المراد بالثمر في هذا المقام المال الكثير من صنوف المال.

3- النماء و الزيادة، ... و إنما سميت الزيادة ثمرًا لأنها زائدة عن أصل المال.

و يقال: ثمر الرجل ماله: نمّاه و كثره.<sup>(3)</sup> و ثمر الله مالك أي كثره<sup>(4)</sup> و استثمر الشيء جعله يثمر<sup>(5)</sup> فيستعمل لفظ استثمار، و هو مصدر استثمر، للدلالة على "طلب الحصول

(1) ابن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع، بيروت، دار صادر، 1955، ص 104. نقلا عن: قطب مصطفى سانو، الاستثمار: أحكامه و ضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص 15.

(2) قطب مصطفى سانو، مرجع سابق، ص 16 بتصرف.

(3) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، بيت الأفكار الدولية، لبنان، 2004، ص 232.

(4) ابن منظور، لسان العرب، طبعة على قرص مضغوط (CD-ROM)، ص 106.

(5) المنجد في اللغة و الأعلام، ط 30، دار المشرق، بيروت، 1988، ص 74.

على الثمر و السعي للحصول عليه و الانتفاع به.<sup>(1)</sup> كما يستخدم لفظ استثمار كمرادف للانتفاع و الاستغلال.<sup>(2)</sup>

مما سبق نقول أن "الاستثمار لغة، يراد به طلب ثمر المال الذي هو نموؤه و نتاجه."<sup>(3)</sup> و الجدير بالذكر هنا، أن فقهاء و علماء اللغة العربية، يقولون بأن الألف و السين و التاء إذا زيدت في أول الفعل أفادت الطلب فإذا قيل: استثمر ماله استثماراً، فمعناه طلب ثمرة المال، أي طلب الزيادة و النماء و التكاثر لماله.<sup>(4)</sup>

### ثانياً: الاستثمار في الاصطلاح الاقتصادي.

أما في الاصطلاح الاقتصادي نورد التعاريف التالية للاستثمار، على سبيل الذكر لا الحصر:

1 - الاستثمار هو: تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية.<sup>(5)</sup> و هو أيضا " تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية."<sup>(6)</sup>

2- كما يعرف الاستثمار بأنه " كل تضحية بالموارد حالياً بهدف الحصول منها في المستقبل على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الأولي."<sup>(7)</sup> أي هو " تضحية بقيم (مبالغ) مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل."<sup>(8)</sup> و يشير هذا التعريف الأخير إلى ثلاثة عناصر أساسية تصاحب عملية الاستثمار و هي:<sup>(9)</sup>

- التضحية بقيم مالية أو مبالغ في الوقت الحالي.
  - توقع الحصول على قيم أكبر مستقبلاً مما يعني انتظار عائد من الاستثمار.
  - أن هذا العائد المنتظر الحصول عليه ليس مؤكداً أي تصاحبه درجة ما من عدم التأكد.
- و يعتبر عنصر عدم التأكد أساس التفرقة بين الاستثمار و الادخار. إذ أن هذا الأخير (الادخار) عائده مؤكد.

(1) هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية : الصين أنموذجاً، بيت الحكمة ، بغداد، 2002، ص 13.

(2) المنجد الأجددي، ط 5، دار المشرق، بيروت، 1986، ص 58.

(3) قطب مصطفى سانو، مرجع سابق، ص 17.

(4) حسين بني هاني، حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، ط 1، دار الكندي، الأردن، 2004، ص 40.

(5) محمد بشير عليّة، قاموس الاقتصادي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بدون سنة نشر، ص 32.

(6) علي لطفى، دراسات اقتصادية، ط2، 1999/1998، (الناشر و بلد النشر مجهولان)، ص 216 .

(7) Jaques Margerin et Gérard Ausset, Choix des investissements, 1<sup>ère</sup> édition, S.E.D.I.F.O.R, St-Laurent-du var, France, 1979, P35.

(8) سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص 23 .

(9) المرجع السابق، ص ص 23-24.

3 - و هناك من يعرف الاستثمار بأنه: "نشاط اقتصادي يتخلى عن جزء من الاستهلاك اليوم، و يتطلع إلى زيادة المخرجات في المستقبل. و هو يتضمن رأس مال مادي ملموس (أبنية و معدات و بضائع مخزونة) و استثمارات غير ملموسة (التعليم أو «رأس المال البشري»، البحوث و التطوير، و الصحة)".<sup>(1)</sup>

4 - الاستثمار هو كل ما ينفق من أجل الحصول على مردود أكبر في المستقبل<sup>(2)</sup> و هذا من خلال "امتلاك أصل من الأصول على أمل أن يتحقق من ورائه عائداً في المستقبل. و الاستثمار قد يكون في أصل حقيقي أو في أصل مالي".<sup>(3)</sup> و هو ما اعتمده طاهر حيدر حردان، إذ ميز بين معنيين للاستثمار هما:

أ- الاستثمار بالمعنى الاقتصادي: في الاقتصاد غالباً ما يقصد بالاستثمار معنى اكتساب الموجودات المادية. و ذلك لأن الاقتصاديين ينظرون إلى التوظيف أو التثمين للأموال على أنه مساهمة في الإنتاج. و الإنتاج هو ما يضيف منفعة أو يخلق منفعة تكون على شكل سلع و خدمات . و هذا الإنتاج له عدة عناصر مادية و بشرية و مالية. و بالتالي فإذا كان المال عنصر إنتاج فلا بد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة.<sup>(4)</sup>

ب - الاستثمار في الإدارة المالية: عادة ينظر إلى الاستثمار (من قبل رجال الإدارة) على أنه اكتساب الموجودات المالية و حسب. و يصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق و الأدوات المختلفة من أسهم و سندات و ودائع... الخ.<sup>(5)</sup> أي من وجهة النظر المالية، يتكون الاستثمار من " كل إنفاق يحدث مداخل - أو اقتصاد - في فترة طويلة و بالتالي يسترجع خلال عدة سنوات".<sup>(6)</sup> أي حبس أرصدة حاضرة بغرض الحصول على عائد مستقبل في صورة دخل أو على هيئة زيادة في قيمة رأس المال.<sup>(7)</sup>

وفق هذا المفهوم، " فإن عملية الاستثمار تقتضي أن تكون القيمة المتوقع الحصول عليها كمداخل مستقبلية على الأقل تساوي الدخل الحالي المخصص لإنجاز هذه العملية (الاستثمار)"<sup>(8)</sup>

(1) بول آ. سامويلسون، و ويليام د. نوردهاوس، ترجمة الطبعة الخامسة عشر: هشام عبد الله، الاقتصاد، ط 2، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، 2006، ص 779.

(2) بشير عباس العلق، المعجم الشامل لمصطلحات العلوم الإدارية، المحاسبية، التمويل و المصارف، ط 1، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، بنغازي، الجماهيرية الليبية، 1996، ص 269.

(3) منير ابراهيم هندی، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1999، ص 5.

(4) طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص ص 13-14.

(5) المرجع السابق، ص 14.

(6) Jaques Margerin et Gérard Ausset, Op.cit, P36

(7) عبد الفتاح مراد، موسوعة مصطلحات الجات و منظمة التجارة العالمية، (الناشر و بلد و سنة النشر مجهولين)، ص 407.

(8) Nathalie Mourgues, L'évaluation des investissements, ECONOMICA, Paris, 1995, P 5.

## ثالثاً- تعريف الاستثمار في الاتفاقيات الدولية.\*

يمكن تصنيف القوانين التي تناولت تعريف مصطلح الاستثمار إلى مجموعتين: الأولى تتعلق بحركة رؤوس الأموال و الموارد الأخرى عبر الحدود، و هي تعرف المصطلح من منظوره الضيق. و الثانية تتعلق بالتشريعات المناط بها حماية الاستثمار الأجنبي، و هي بهذه الصفة تعطي مصطلح الاستثمار تعريفاً أوسع و أشمل.

و لعل أبرز مثال على ذلك اتفاقية آسيان لترويج و حماية الاستثمارات، حيث ينص هذا التعريف على أن الاستثمار "يشمل كل نوع من أنواع الأصول". و يتضمن قائمة بخمس مجموعات من الاستثمار تشمل الممتلكات المنقولة و غير المنقولة، و الأسهم و السندات و الرهن، و المطالبات النقدية ذات القيمة المالية، و الملكية الفكرية، و الامتيازات الممنوحة للأعمال التجارية.

إن مثل هذا التعريف يفتح اقتصاد الدولة المضيفة لكل أنواع النشاط الاقتصادي - و قد تكون الدولة المضيفة للاستثمار غير راغبة في فتح كافة القطاعات للاستثمارات الأجنبية، و عليه فإن ذلك يستلزم تضمين المصطلح ما يفيد هذا التقييد كما هو الحال بالنسبة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التي تجعل الاستثمار حصراً في قطاع الخدمات.

لهذا يسعى عدد من اتفاقيات الاستثمار إلى تقييد و تضيق مجال الاستثمار. و من أهم الوسائل المتبعة في هذا الشأن ما يلي:

- اقتصار التعريف على الاستثمارات التي تنشأ وفقاً لقوانين الدولة المضيفة للاستثمار.
- وضع قيد زمني بحيث تستبعد الاستثمارات التي دخلت حيز التنفيذ قبل تاريخ معين مثل تاريخ توقيع اتفاقية الاستثمار أو تاريخ دخولها حيز التنفيذ.
- القيود ذات الصلة بطبيعة و/أو حجم المشروع الاستثماري.
- القيود ذات الصلة القطاعية: و هي حصر الاستثمار في قطاع أو قطاعات معينة دون الأخرى.

إن توسع أو تضيق الاتفاقيات الدولية في مفهوم الاستثمار يرجع بالأساس إلى أن هذا المصطلح يمكن اعتباره مصطلحاً قانونياً ذا مدى معين لمقابلة بعض الأهداف الاقتصادية و السياسية

(\* أعد هذا الجزء بالاعتماد على: أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر: التعريف و المدى، من الموقع <http://www.unctad.org> المتصفح يوم 2006.07.16.

لأطراف الاتفاقية. و هو بهذه الصفة ليس مرادفا لكلمة "استثمار" المستخدمة في الأدبيات الأخرى مثل حسابات الدخل القومي أو المصطلحات الاقتصادية الأخرى مثل رأس المال.

و بالرجوع إلى النقطة الرابعة من الفصل الأول من اتفاقية تشجيع و ضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي التي حوت على أن " الاستثمار: هو استخدام رأس المال في أحد المجالات المسموح بها، في بلدان اتحاد المغرب العربي"<sup>(1)</sup>. نرى أنها ضيققت في مفهوم الاستثمار من خلال تضمينها لشرط استخدام رأس المال في المجالات المسموح بها فقط دون غيرها داخل دول الاتحاد المعني.

خلاصة القول أن أي تعريف لمصطلح الاستثمار يجب أن يقوم على طبيعة الهدف الذي من أجله يتم وضع الاتفاقية. فإذا كان الهدف هو تحرير الاستثمار فإن تعريف المصطلح سيختلف عن مثيله فيما إذا كان الهدف هو حماية الاستثمار.

#### رابعا- تعريف الاستثمار في التشريع الجزائري.

أصدر المشرع الجزائري منذ الاستقلال إلى سنة 2000 مجموعة من القوانين<sup>(2)</sup> تخص الاستثمارات، و لم يتعرض في أي منها إلى تعريف الاستثمار. لكنه في الأمر رقم 03-01 الصادر سنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار تناول هذا المصطلح في مادته الثانية كالتالي:<sup>(3)</sup>

- يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي:

- 1- اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة،
- 2- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية،
- 3- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

#### خامسا- حوصلة حول تعريف الاستثمار.

من جملة التعاريف السابقة للاستثمار يلاحظ ما يلي:<sup>(4)</sup>

- أن الاستثمار عملية مقرونة بإضافة أو تطوير أو تحديث لأصل من الأصول بهدف زيادة أو إحلال أو تجديد لطاقة قائمة، و أن هذه العملية تدر دخلا يستخدم لإشباع حاجات حالية أو مستقبلية.

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6، الصادر بتاريخ 1991.02.06، ص 204.

(2) للتعرف على هذه القوانين، انظر المبحث الأول من الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادر بتاريخ 2001.08.22، ص 5.

(4) محمد سعيد ببيوني الجرواني، محددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975-1997، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2002، ص ص 3-4.

- التفرقة بين الاستثمار من وجهة نظر المجتمع و من وجهة نظر الفرد: فالمجتمع لا يشترط من استثماره تحقيق عائداً مالياً كالأستثمار في رأس المال البشري، و الطرق و الكباري (الجسور)...الخ.

- الفرد يسعى من استثماره إلى تحقيق عائد مالي، و يعتبر أية إضافات لأصوله استثماراً، كسواء الأراضي و المباني و الآلات و زيادة المخزون و شراء الأسهم و السندات.

و تهتم هذه الدراسة بالمعنى الاقتصادي للاستثمار فقط، أي الاستثمار الحقيقي دون المالي. و يمكننا اقتراح التعريف التالي للاستثمار الذي يتماشى مع احتياجات و أهداف هذا البحث.

فالاستثمار هو كل نشاط اقتصادي مرخص به قانوناً (مشروع). يحدث زيادة في الطاقة الانتاجية من السلع الاستهلاكية و/أو الرأسمالية و الخدمات. مع اشتغال الطاقة الانتاجية وفق هذا التعريف على الجانب المادي الملموس المتمثل في التجهيزات الصناعية و البنية الأساسية من طرق و مطارات و موانئ...الخ، و الجانب غير الملموس المتمثل في التعليم و التكوين (الاستثمار البشري) و البحث و التطوير.

و ينبغي التنبيه إلى ضرورة تمييز الاستثمار من وجهة نظر المجتمع، و الاستثمار من وجهة نظر المستثمر - كشخص طبيعي أو معنوي.

فمن وجهة نظر المجتمع أو الدولة، لا تعتبر عمليات شراء و بيع الأصول الثابتة أو ما يصطلح عليه بالسلع الرأسمالية، التي تتم داخل نفس المجتمع أو داخل نفس الدولة استثماراً، لأنها لا تحدث زيادة في استثمارات المجتمع أو الدولة. و إنما تحدث انتقال ملكية نفس الاستثمار من مالك قديم (البائع) إلى مالك جديد (المشتري). أما من وجهة نظر المستثمر، فتعتبر نقصان في استثمارات البائع و زيادة في استثمارات المشتري.

كما أن الاستثمار المالي ينشأ جراء إصدار الأوراق المالية (الأسهم و السندات أساساً) لأول مرة و بيعها في السوق الأولي، أما عمليات التداول التي تجرى على هذه الأوراق المالية في السوق الثانوي (البورصة) لا تعتبر استثماراً مالياً لأنها لا تحدث إضافة جديدة إلى القيمة الاسمية لهذه الأوراق.

لهذا لا نعتبر استثماراً حقيقياً إلا العمليات التي تحدث زيادة في الأصول الثابتة للمجتمع، و لا نعتبر استثماراً مالياً إلا عمليات الإصدار للأوراق المالية في السوق الأولي. و بهذا يخرج من مفهوم الاستثمار الحقيقي و المالي عمليات التداول (بيعا و شراء) لأدواتهما إلا إذا أحدثت هذه العمليات إضافة جديدة مباشرة أو غير مباشرة للاستثمارات الحقيقية أو المالية من وجهة نظر المجتمع أو الدولة، أي من وجهة التحليل الاقتصادي الكلي.



كما ينبغي التمييز بين الاستثمار و رأس المال، إذ أن الاستثمار هو التغير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة. خلاف رأس المال الذي يمثل تدفق و ليس رصيد قائم. و هذا يعني أنه في حين يقاس رأس المال عند نقطة زمنية محددة، فإن الاستثمار يمكن قياسه خلال فترة زمنية معينة.<sup>(1)</sup>

**المطلب الثاني: أنواع الاستثمارات.**

تتعدد الاستثمارات حسب المعيار المستخدم في تصنيفها من حيث طبيعة أدواتها أو نوع ملكيتها أو المكان الجغرافي لتواجدها أو جنسية القائم بها... الخ، و فيما يلي البعض من هذه التصنيفات.

**أولاً- حسب نوعية الاستثمار.**

يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الاستثمارات وفقا لهذا المعيار و هي:<sup>(2)</sup>

- 1 - **استثمارات اقتصادية** تهدف مباشرة إنتاج سلع و/أو خدمات تخصص للاستهلاك و/أو للاستثمار. كالمشروعات الصناعية و الزراعية و الخدمية... الخ.
- 2 - **استثمارات اجتماعية** تهدف إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية للفرد، كذلك الموجهة للأنشطة الرياضية و الثقافية و الصحية و الترفيهية... الخ.
- 3 - **استثمارات إدارية** تهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي تصون المجتمع، أو تنظم أداءه، و ذلك كمرفق الجيش و الأمن و المصالح الحكومية.
- 4 - **استثمارات في الموارد البشرية** تقوم على التنمية البشرية، و تتجلى في برامج تدريب المواطنين و المدارس الرسمية و أنواع أخرى من التعليم، فهذا الاستثمار يركز على الثروة البشرية.

**ثانياً- حسب أداة الاستثمار.**

تصنف الاستثمارات وفقا لهذا المعيار إلى استثمارات حقيقية أو مادية و استثمارات مالية و استثمارات معنوية.

- 1 - **الاستثمارات الحقيقية أو المادية:** و تسمى أيضا باستثمارات الأعمال أو استثمارات المشروعات أو الاستثمارات في غير الأوراق المالية. و " يعتبر الاستثمار حقيقيا ... متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار و السلع و الذهب... الخ، و يقصد بالأصل الحقيقي

(1) عادل عبد العظيم، أنواع الاستثمار، على الموقع الإلكتروني <http://www.arab-api.org> المتصفح يوم 2006.06.19.

(2) منى محمود إيلبي، سياسة الحوافز الضريبية و أثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006، ص ص 86-87 بتصرف.

كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته و يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة.<sup>(1)</sup>

بمعنى أن هذه الاستثمارات تتعلق " بشراء أو إنشاء سلع تجهيزية. تسمح بتجديد المعدات القديمة أو المهجورة ( استثمار تعويضي)؛ أو تنمي طاقة النشاط في المؤسسة سواء في نفس القطاعات التي تعمل فيها عادة (استثمار توسعي) أو في قطاعات جديدة ( استثمار تنوعي )."<sup>(2)</sup>

2 - الاستثمارات المالية: و هي " شراء تكوين رأسمالي موجود. و هذا يعني شراء حصة في رأسمال (سهم) أو حصة في قرض (سند أو شهادة ايداع أو إذن خزينة) تعطي مالكاها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد و بالحقوق الأخرى التي تضمها القوانين ذات العلاقة."<sup>(3)</sup>

3 - الاستثمارات المعنوية: و تتعلق بامتلاك أو كسب المعارف (Les connaissances) و الأصول الفكرية (Les actifs intellectuels) كسواء التراخيص أو إنجاز أعمال بحثية علمية، و تكوين العمال ... الخ.<sup>(4)</sup>

فالاستثمارات الحقيقية أو المادية أو العينية و تدعى أحيانا الاقتصادية - و هي موضوع هذا البحث- لها كيان مادي ملموس و ذات صلة بالطبيعة و بالبيئة، بينما الاستثمارات المالية تعبر عن حقوق و التزامات تنشأ بين طرفين نتيجة معاملات بينهما أدواتها أوراق تسمى الأصول المالية. و هذه الأخيرة "عبارة عن وثائق و مستندات تبرهن على حق حاملها بمطالبة الجهة التي أصدرتها بقيمتها و/أو عوائدها."<sup>(5)</sup>

فإذا كان الاستثمار المادي يمثل الحصول على الأصول المادية أو الملموسة فإن الاستثمار المالي يعني بتوفير الأموال اللازمة للحصول على هذه الأصول المادية.<sup>(6)</sup> فهناك ارتباط وثيق بين هذين النوعين من الاستثمار (المادي و المالي)، بحيث يستخدم الاستثمار المالي في الحصول على أدوات الاستثمار المادي أي أن الاستثمار المالي هو أداة تمويلية للاستثمار المادي.

(1) زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1998، ص ص 37-38 .

(2) Denis Babusiaux, Décision d'investissement et calcul économique dans l'entreprise, Economica, Paris, 1990, PP 7-8.

(3) زياد رمضان، مرجع سابق، ص 39.

(4) Denis Babusiaux, Op cit, P 8.

(5) زياد رمضان، مرجع سابق، ص 16.

(6) سعيد توفيق عبيد، مرجع سابق، ص ص 24-25 .

**ثالثا- حسب معيار التعدد و عدم التعدد.**

و يقصد بالتعدد تنوع الاستثمار في أكثر من أداة واحدة من أدوات الاستثمار المادي و/أو المالي. أما عدم التعدد فهو الاستثمار في أداة واحدة فقط لا أكثر. لذلك يكون تقسيم الاستثمار إلى قسمين هما:

1 - **استثمار متعدد:** و يسمى أيضا باستثمار المحفظة، حيث يقوم المستثمر بالاستثمار في عدة أنواع مختلفة من أدوات الاستثمار المادية و/أو المالية في نفس الوقت.

2 - **استثمار غير متعدد (وحيد):** "و هو القيام بعمل استثمار واحد فقط كأن يقوم الشخص (الطبيعي أو الاعتباري) بشراء أصل مادي أو شراء أصل مالي."<sup>(1)</sup> و هذا حتى لو تكررت عملية الشراء لنفس الأصل فيبقى نوع الاستثمار وفق هذا المعيار استثمار غير متعدد أي وحيد. كأن يشتري شخص سهما واحدا فقط لشركة ما أو عدد من أسهم نفس الشركة. فالاستثمار يكون وحيدا حتى لو تعددت وحداته طالما أنه من نفس النوع، و لكنه يكون متعددا (محفظة) و لو ضم استثماراتين فقط من نوعين مختلفين.

**رابعا- حسب معيار القائم بالاستثمار.**

يعتمد هذا التصنيف على شخصية المستثمر إن كانت شخصية طبيعية أو شخصية اعتبارية. لهذا تصنف الاستثمارات إلى استثمارات مؤسسية و استثمارات شخصية.

1 - **الاستثمارات المؤسسية:** و هي الاستثمارات التي تنفذ من طرف أشخاص اعتباريين (مؤسسات، هيئات...) و ليس طبيعيين، أي استثمارات المؤسسات بكل أنواعها في مختلف مجالات الاستثمار و باستخدام مختلف أدوات الاستثمار المادية و المالية.

2 - **الاستثمارات الشخصية:** و هي تلك التي ينفذها شخصا طبيعيا بمفرده دون الاشتراك مع غيره من الأفراد أو المؤسسات. بغض النظر عن أدوات الاستثمار التي يستخدمها إن كانت مالية كالأسهم و السندات، أو مادية كالعقارات و غيرها، أو مزيج من الأدوات المادية و المالية.

**خامسا- حسب معيار ملكية الاستثمار.**

و نقصد بمعيار الملكية إن كان الاستثمار ملكا للدولة فقط، أو لفرد أو لمجموعة من الأفراد فقط، أو موزعة بين فرد واحد أو مجموعة من الأفراد من جهة و الدولة ممثلة بمؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات من جهة أخرى. أي ما يسمى بالاستثمار العام و الاستثمار الخاص و الاستثمار المختلط.

(1) المرجع السابق، ص 26 .

1 - **الاستثمار الخاص:** و هو ما يقوم به " شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة."<sup>(1)</sup>

2 - **الاستثمار العمومي:** و هو ما تقوم به مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات مملوكة للدولة تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات العمومية.

3 - **الاستثمار المختلط:** و هو ما يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد أو مؤسسة خاصة أو مجموعة من المؤسسات الخاصة من جهة و مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات العمومية من جهة ثانية تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات المختلطة بحيث تكون ملكية هذا الاستثمار موزعة بين طرف خاص و طرف عمومي.

#### سادسا- حسب المعيار الجغرافي.

تصنف الاستثمارات وفقا لهذا المعيار إلى استثمارات داخلية و أخرى خارجية.

1 - **الاستثمارات الداخلية:** هي جميع الاستثمارات المنجزة داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني باستثناء المناطق الحرة بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مالية أو حقيقية، و عن جنسية المستثمر، وطني مقيم أو أجنبي.

2 - **الاستثمارات الخارجية:** هي جميع الاستثمارات التي تتم خارج الحدود الجغرافية لبلد ما من طرف مواطنيه، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، أو استثمارات الأجانب داخل بلد ما. و يصطلح على النوع الأول بالاستثمار الأجنبي الصادر و على النوع الثاني بالاستثمار الأجنبي الوارد وفق معيار الجنسية الآتية دراسته.

3 - **الاستثمار في المناطق الحرة:** و هو الاستثمار القائم في قطعة أرض تابعة للدولة و لها حدود جغرافية واضحة و تقع في نطاق ميناء بحري أو بري أو جوي أو بالقرب منه، و يتم عزلها جمركيا عن الدولة، بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه المنطقة من الدولة ذاتها معاملة الصادرات و معاملة البضائع الخارجة منها لهذه الدولة معاملة الواردات، و مع أنها تخضع لسيادة الدولة و تطبق عليها نفس قوانين الدول، إلا أنها تتمتع بنظام قانوني خاص من حيث نظام العمل، و منح تراخيص شغل الأراضي و العقارات، و دخول و خروج البضائع إليها و منها... الخ.<sup>(2)</sup>

(1) المرجع السابق، ص 27 .

(2) منى محمود إدليبي، مرجع سابق، ص 88.

سابعا- حسب معيار الجنسية: و نميز هنا بين نوعين من الاستثمارات هما:

1 - الاستثمارات الوطنية: هي جميع الاستثمارات المادية و المالية التي يقوم بها المواطنون (المقيمون) داخل و خارج الحدود الجغرافية لوطنهم الأصل، أي استثمارات المواطنين داخل وطنهم (الاستثمار المحلي)، و استثماراتهم في بلدان أخرى (الاستثمار الخارجي الصادر).

2 - الاستثمارات الأجنبية: و هي جميع الاستثمارات المادية و المالية التي يقوم بها الأجانب (غير المقيمين) داخل دولة ما، أي مجموع الاستثمارات الداخلية المنفذة من قبل الأجانب سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات.

و يصطلح في الأدب الاقتصادي عن الاستثمارات الأجنبية المالية بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أو الاستثمارات الأجنبية في المحفظة. أما الاستثمارات الأجنبية المادية فيصطلح عليها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هي نوعين:

أ- استثمارات أجنبية مباشرة صادرة، تتمثل في الاستثمارات المادية للمواطنين (مؤسسات و أفراد) خارج وطنهم.

ب- استثمارات أجنبية مباشرة واردة، تتمثل في الاستثمارات المادية للأجانب غير المقيمين (مؤسسات و أفراد) في بلد ما؛ و هو النوع المقصود بالدراسة و التحليل في هذا البحث.

إن التصنيفات السابقة لأنواع الاستثمارات لا يمكن الفصل بينها بصفة كاملة بل يقع التداخل بينها بشكل كبير. فقد يكون الاستثمار داخل البلد يقوم به فرد أو مؤسسة أو مجموعة من الأفراد أو مجموعة من المؤسسات العمومية و الخاصة منها الوطنية (المحلية) و الأجنبية باستخدام أدوات استثمارية متنوعة (مادية و مالية). مما يعني أن هذا النوع من الاستثمار يسري عليه أكثر من معيار واحد، حيث ينطبق عليه المعيار الجغرافي و النوعي و الشخصية و المؤسسية و الملكية و الجنسية و التعدد.

المطلب الثالث: أدوات الاستثمار.

أداة الاستثمار هي الأصل الحقيقي أو الأصل المالي الذي يمتلكه المستثمر لقاء الأموال التي يستثمرها، و يصطلح عليها بوسائط الاستثمار و التي يمكن تقسيمها إلى "أدوات استثمار غير قابلة للتداول مثل ودائع التوفير و الودائع لأجل ، و أدوات استثمار قابلة للتداول. و يمكن تقسيم النوع الأخير إلى أدوات استثمار مباشر و أدوات استثمار غير مباشر. و أدوات الاستثمار المباشر قد تتداول في سوق النقد مثل أدونات الخزنة و شهادات الإيداع القابلة للتداول و غيرها من أدوات

الاستثمار القصير الأجل ، كما قد تتداول في سوق رأس المال مثل الأسهم و السندات و غيرها من الأوراق المالية طويلة الأجل.<sup>(1)</sup>

و نظرا لارتباط مفهوم الاستثمار بالمدى الطويل، سوف نركز في هذا البحث على الأدوات التي تتميز بطول فترة امتلاكها من حيث المبدأ و إن كانت هناك بعض الاستثناءات.

و تختلف تقسيمات أدوات الاستثمار باختلاف وجهة النظر إليها، فمن المنظور الجغرافي يمكن تقسيمها إلى أدوات داخلية للاستثمار و أدوات خارجية للاستثمار؛ و من منظور الجنسية يمكن تقسيمها إلى أدوات وطنية للاستثمار و أخرى أجنبية؛ و من منظور الملكية يمكن التمييز بين أدوات خاصة للاستثمار و أدوات عمومية للاستثمار؛ و من حيث النوع يمكن التمييز أيضا بين الأدوات المادية (الحقيقية) للاستثمار و الأدوات المالية له.

و بهدف تبسيط عرض هذه الأدوات، مع التمييز بينها سننعمد على المنظور الأخير الذي يميز بين أدوات الاستثمار المادية، و أدوات الاستثمار المالية.

#### أولا- الأدوات المادية للاستثمار.

و هي عديدة و متنوعة نستعرض أهمها على سبيل الذكر لا الحصر.

1- **المشروعات الاقتصادية:** و هي من أكثر أدوات الاستثمار المادي انتشارا، و تنتوع مجالات نشاطاتها بين فلاحية و تجارية و صناعية و خدمية، و من أهم خصائصها أنها تنتج سلعا و خدمات تحقق إشباعا لحاجات الأفراد و المجتمع.

2- **العقارات:** تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية، و يتم الاستثمار فيها بشكلين:<sup>(2)</sup>

أ - مباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي).

ب - غير مباشر: عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات.

3- **السلع:** تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات) على غرار بورصات الأوراق المالية و لذا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصة للقطن في نيويورك و أخرى للذهب في لندن و ثالثة للبن في البرازيل... الخ. يتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم المستقبليات أو التعهدات

(1) منير ابراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، مرجع سابق، ص 34 .

(2) زياد رمضان، مرجع سابق، ص 42 .

المستقبلية و هي: عقد بين طرفين هما منتج السلعة و وكيل أو سمسار غالبا ما يكون مكتب سمسرة يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليم كمية معينة من سلعة معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.<sup>(1)</sup>

**ثانيا- الأدوات المالية للاستثمار:** و هي أيضا متنوعة نذكر منها ما يلي:

1- **الأسهم:** السهم هو "وثيقة تسلم لشخص يمتلك حصة من رأسمال شركة تخوله الحقوق المعطاة لكل شريك."<sup>(2)</sup> و يميز بين نوعين من الأسهم: العادية و الممتازة.

أ- **الأسهم العادية:** يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية، و قيمة دفترية، و قيمة سوقية. و تتمثل القيمة الاسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم، و عادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس. أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة، بل تتضمن فقط الاحتياطات و الأرباح المحتجزة و علاوة الإصدار فضلا عن القيمة الاسمية للسهم، مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة. و أخيرا تتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم في سوق رأس المال، و قد تكون هذه القيمة أكبر أو أقل من القيمة الدفترية.<sup>(3)</sup>

و يستفيد مالك السهم العادي من حصته في الأرباح التي تقرر المؤسسة توزيعها، و له حق التصويت في الجمعية العامة للمؤسسة، و لا يمكن مطالبة المؤسسة التي أصدرته باسترجاع قيمته و إنما يمكن بيعه في السوق الثانوي بقيمته السوقية.

ب- **الأسهم الممتازة:** السهم الممتاز " يمنح صاحبه حقوقا خاصة، كالأولوية في الحصول على الأرباح و الزيادة في الربح الناتج عن التصفية."<sup>(4)</sup> و له ثلاثة قيم مثل السهم العادي هي: القيمة الاسمية و القيمة السوقية و القيمة الدفترية، غير أن هذه الأخيرة تحسب بقسمة مجموع القيم الاسمية و علاوات الإصدار للأسهم الممتازة على عدد الأسهم المصدرة، أي أن القيمة الدفترية للسهم الممتاز لا تتضمن الاحتياطات و الأرباح المحتجزة التي قد تظهر في ميزانية المؤسسة المصدرة لهذه الأسهم.

2- **السندات:** السند هو وثيقة تثبت تمتع صاحبها بحق معين سواء في ملكية شيء أو في إمكانية تمتعه بخدمات معينة أو أيضا في أن له دينا على شخص طبيعي أو معنوي.<sup>(5)</sup> و يعرف السند أيضا بأنه "مستند مديونية طويل الأجل، يعطي لحامله الحق في الحصول

(1) المرجع السابق، ص ص 43-44 .

(2) محمد بشير علي، مرجع سابق، ص 233.

(3) منير ابراهيم هندی، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، مرجع سابق، ص 17.

(4) محمد بشير علي، مرجع سابق، ص 233.

(5) المرجع السابق، ص 229.

على عائد على فترات دورية أو في تاريخ الاستحقاق ... إضافة إلى حق حامل السند في الحصول على أصل المبلغ الذي أقرضه، و ذلك عندما يحل تاريخ استحقاقه.<sup>(1)</sup>

و السندات أنواع منها السندات لحاملها و السندات الاسمية و السندات الإذنية و السندات الحكومية و سندات الرهن ... الخ . و يمكن تصنيفها من حيث الجهة التي أصدرتها إلى صنفين هما:

أ- السندات التي تصدرها الحكومة: و تسمى بالسندات الحكومية و تمثل " صكوك المديونية متوسطة و طويلة الأجل التي تصدرها الحكومة بهدف الحصول على موارد إضافية لتغطية العجز في موازنتها أو بهدف مواجهة التضخم."<sup>(2)</sup>

ب- السندات التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية: تعد السندات التي تصدرها منشآت الأعمال بمثابة عقد أو اتفاق بين المنشأة (المقترض) و المستثمر (المقرض) . و بمقتضى هذا الاتفاق يقرض الطرف الثاني مبلغا إلى الطرف الأول ، الذي يتعهد بدوره برد أصل المبلغ و فوائد متفق عليها في تواريخ محددة . و قد ينطوي العقد على شروط أخرى لصالح المقرض مثل رهن بعض الأصول الثابتة ضمانا للسداد ، أو وضع قيود على إصدار سندات أخرى في تاريخ لاحق. كما قد يتضمن العقد شروطا لصالح المقترض مثل حق استدعاء السندات قبل تاريخ الاستحقاق.<sup>(3)</sup>

إن مكونات الاستثمار السابق ذكرها تكون ملائمة لأغراض التحليل الاقتصادي الجزئي، أما لأغراض التحليل الاقتصادي الكلي فهناك ثلاثة مكونات أساسية للاستثمار يمكن التمييز بينها:<sup>(4)</sup>

- تكوين رأس المال الثابت و يمثل الإنفاق الاستثماري لشركات قطاع الأعمال بغرض تشييد المصانع و شراء السلع الرأسمالية مثل الآلات و المعدات.
- التغيير في المخزون و يمثل الطلب على مخزون منتجات تلك الشركات.
- الاستثمار العقاري و يمثل الإنفاق الاستثماري على تشييد المباني السكنية.

و سوف نركز في تناولنا للاستثمار على مفهوم تكوين رأس المال الثابت باعتباره المناسب لطبيعة هذه الدراسة.

(1) منير ابراهيم هندی، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، مرجع سابق، ص 491.

(2) المرجع السابق، ص 29.

(3) المرجع السابق، ص 25 .

(4) عادل عبد العظيم، مرجع سابق.



## المطلب الرابع: السياسة الاستثمارية و أهدافها.

تتكون السياسة الاقتصادية لأي دولة من مجموعة من السياسات منها المالية و النقدية و التجارية و الاستثمارية ... الخ، و سنتناول السياسة الاستثمارية على المستوى الكلي أي السياسة الاستثمارية التي تعتمد عليها حكومات الدول و ليس سياسات الاستثمار للوحدات الاقتصادية.

### أولاً- تعريف سياسة الاستثمار.

تعرف سياسة الاستثمار على المستوى الكلي بأنها " مجموعة من القواعد و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة (الحكومة) في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات و الأنشطة و الأقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية محددة."<sup>(1)</sup>

كما يمكن النظر إلى سياسة الاستثمار على المستوى القومي على أنها عبارة عن مجموعة من القواعد و المبادئ العامة و التوجيهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد القومي من حيث حجم و أولويات الاستثمار و توزيع الاستثمار القطاعي و الإقليمي، و جنسية الاستثمار و ملكيته و إستراتيجيته الإنتاجية و نمط و مصادر تمويله خلال فترة زمنية معينة.<sup>(2)</sup>

فسياسة الاستثمار هي تلك السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار و إزالة العقبات التي تعوق القرارات الاستثمارية و يدخل في ذلك الإعفاءات الضريبية و الامتيازات و الضمانات و إنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمارات.<sup>(3)</sup>

### ثانياً- أهداف سياسة الاستثمار على المستوى الكلي.

إذا كان تحقيق الأرباح هو الهدف الأساسي للمشاريع الاستثمارية فإن سياسة الاستثمار الحكومية تتجاوز هذا الهدف إلى أهداف أخرى تعتبر أهم بالنسبة للمجتمع ككل. و التي تتميز بتكاملها و ترابطها و تشابك العلاقات بينها و تلازم بعضها إلى درجة يصعب الفصل بين بعضها. و نلخص الأهداف الكلية لسياسة الاستثمار الحكومية فيما يلي:

(1) عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 180.

(2) المرجع السابق، ص 180.

(3) سعيد النجار، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت، 1989، ص 260 نقلا عن: سمية عبد الحميد السيد علي، دور نظم المعلومات في دعم مناخ الاستثمار، رسالة ماجستير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، 2004، ص 33.

**1 - المحافظة على الاستثمارات القائمة و حمايتها:** إذ أن الطاقة الانتاجية لأي دولة تقاس بما تملكه من أدوات الانتاج المتاحة و المستغلة في آن واحد. و هي التي توفر للمجتمع مختلف السلع و الخدمات التي يحتاجها و تتيح له إمكانية التصدير و من ثم تمويل الواردات.

**2 - تطوير القدرات الانتاجية للوطن:** نظرا لتطور حاجات المجتمع من السلع و الخدمات كما و نوعا، فإنه من المنطقي أن تتطور الأدوات المنتجة لهذه الأخيرة. بما يحقق التوازن بين الطلب عليها و العرض الموفر لها.

و تحدث الزيادة الكمية و النوعية في العرض باستغلال الطاقات الانتاجية المتاحة و غير المستغلة من قبل أو خلق طاقات إنتاجية إضافية عن طريق إنجاز استثمارات جديدة. و هذا من ضمن ما تهدف إليه الحكومات في سياساتها الاستثمارية التي تضعها ضمن سياستها الاقتصادية الكلية.

**3 - إحداث فائض في الانتاج** بهدف تصديره و الحصول على العملات الصعبة الضرورية لتمويل عمليات الاستيراد. إذ لا يمكن أن تتعزل أي دولة في علاقاتها التجارية عن المجتمع الدولي، سواء تصديرا أو استيرادا. غير أن عملية الاستيراد لا يمكن أن تتم دون توفير التمويل المناسب لها و المتمثل في العملات الصعبة المتأتية من عمليات التصدير. و لن تحدث هذه الأخيرة إلا بوجود إنتاج محلي قابل للتسويق في الخارج، الأمر الذي يحتم تخصيص جزء من هذا الانتاج للتصدير. و ينبغي أن يكون هذا الجزء المصدر فائضا عن احتياجات المجتمع و إلا أحدثت عملية التصدير حرمانا جزئيا لأفراد المجتمع من بعض الخيرات التي ينتجها و هو بحاجة إليها.

**4 - خلق مناصب الشغل و تخفيض البطالة:** من الأهداف الأساسية لأي سياسة اقتصادية البحث عن التشغيل الكامل. و ينصرف هذا الأخير "بمفهومه الواسع إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الانتاج و التي من بينها طبعا العمل".<sup>(1)</sup>

إن توفير العمل يكون بالمحافظة على المناصب المتوفرة حالا و خلق مناصب إضافية مستقبلا تتناسب مع تطور عرض العمل كما و نوعا. و هذا ما يستدعي ضرورة إنشاء مشاريع استثمارية جديدة و توسيع المشاريع القائمة حتى يتم امتصاص و استيعاب اليد العاملة الجديدة التي تتدفق باستمرار إلى سوق العمل، و تجنب المجتمع البعض من الآفات الناتجة عن تفشي ظاهرة البطالة بنسب مرتفعة.

(1) قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 37.

5 - توفير البنى القاعدية الضرورية للنشاط الاقتصادي: إن شق و تعبيد الطرقات و تشييد الجسور و بناء المطارات و الموانئ و غيرها من الهياكل و البنى الضرورية التي صار النشاط الاقتصادي المعاصر لا يمكنه الاستغناء عنها، أصبحت تمثل أحد الاهتمامات الأساسية لأي سياسة اقتصادية.

غير أن مثل هذه المشاريع لا يقبل عليها المستثمرون الخواص. مما يستدعي تدخل الحكومة و تكفلها بإنجازها و إقامتها لكي توفر المناخ المناسب و المحفز على ممارسة النشاطات الاقتصادية الأخرى، و تساهم في رفاهية المجتمع و تيسر البعض من الظروف الحياتية للأفراد.

6 - توفير البنى القاعدية الضرورية لرفاهية أفراد المجتمع: مثل المرافق الصحية و التعليمية و التكوينية و الترفيهية... الخ، و التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة برفع مردودية اليد العاملة و تحسين ظروف الحياة. فهناك جانب من هذه البنى يمكن للقطاع الخاص أن يساهم فيها، و على الحكومة تدعيمه و تيسير ذلك، و إكمال الجانب المتبقى و الذي يقع على عاتق الحكومة. إذ يجب أن تتكفل به و تضعه في حساباتها عند تخطيط سياسة الاستثمار للبلاد المعني.

هذه أهم الأهداف التي تسعى سياسة الاستثمار التي تضعها الحكومة إلى بلوغها. مع مراعاة التوزيع القطاعي و التوزيع الجغرافي لبرامج الاستثمار المسطرة و التحفيزات و التسهيلات المقدمة، "حيث يقوم صانعو السياسة الاستثمارية في هذه الحالة بتحديد أولويات معينة للبدائل الاستثمارية، من منطلق محدودية الموارد المتاحة، و بالتالي فلا بد من العمل على استخدام تلك الموارد أحسن استخدام ممكن، من خلال تحديد الأهداف الاستثمارية."<sup>(1)</sup>

و من المعلوم أن تنفيذ أي سياسة استثمارية توسعية تستدعي توفير موارد مالية بالحجم الكافي و في الوقت المناسب. و هو ما يمثل عائقا كبيرا أمام السياسات الاستثمارية الطموحة، خاصة في الدول الضعيفة الدخل و التي يقل فيها رأس المال. مما يجعلها - الدول - تلجأ إلى التمويل الخارجي، و الذي صار من أهم مصادره في العقدين الأخيرين الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع هذه الدراسة.

(1) سمية عبد الحميد السيد على، مرجع سابق، ص 33.

## المبحث الثاني : مدخل تعريفي بالاستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه.

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقدين الأخيرين تدفقات متزايدة أمام تراجع مصادر التمويل الخارجية الأخرى مثل القروض والإعانات. و بعد استعراضنا في المبحث السابق مفهوم الاستثمار و أهم أنواعه و التي منها التصنيف القائم على أساس جنسية المستثمر، حيث ميزنا بين الاستثمارات الوطنية و نظيراتها الأجنبية. و في هذا المبحث سنتناول نشأة الاستثمارات الأجنبية بنوعها المباشرة و غير المباشرة، ثم نعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط و مكوناتها و أشكالها و دوافع كل من المستثمر و البلد المضيف لهذه الاستثمارات. و قد أغفلنا الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لأنها غير معنية بالدراسة في هذا البحث.

المطلب الأول: نشأة الاستثمار الأجنبي.

إن الباحث في تاريخ الحضارات القديمة (كالحضارة المصرية الإغريقية و الحضارة الإسلامية) في مراحلها المختلفة، يجد الكثير من أوجه و مجالات النشاط التي تمت على المستوى الدولي، أي خارج حدود الدولة مهد الحضارة أو بينها، و بين دول أخرى محيطة.<sup>(1)</sup>

فالاستثمار الأجنبي ليس وليد العصر الحالي، "فشركة الهند الشرقية مثلا هي شركة عابرة للقوميات، و قد أجز عقدها في لندن عام 1600 م ... و يعود تاريخ الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي إلى قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر."<sup>(2)</sup>

كما أن الألماني فريدريك باير أقام مصنعا عام 1865 في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، و تبعته بعد ذلك شركة - سنجر - الأمريكية بإنشاء أول مصنع تابع لها في جلاسجو (اسكتلندا) عام 1867.<sup>(3)</sup>

و لعنا نتذكر أن احتلال إنجلترا للهند كان أساسا بهدف تأمين سيطرتها على استثماراتها في هذا البلد، كما علينا أن نتذكر أن الإسرائيليين يحرصون قبل أن يوقعوا اتفاقيات للسلام مع الفلسطينيين أو غيرهم، على ضمان أسواق لبضائعهم في الدول التي توقع معهم هذه الاتفاقيات، و على فتح المجال أمام استثماراتهم فيها.<sup>(4)</sup>

(1) أبو قحف عبد السلام ، نظريات التنويع و جدوى الاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، 2001، ص 7.

(2) هناء عبد الغفار ، مرجع سابق، ص ص 23 - 24 .

(3) عصام عبد العزيز مصطفى، الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه ، جامعة حلوان، مصر، 1998 ، ص 6.

(4) طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 ، ص 174.

كما أن الفلسفة الاقتصادية التي سادت القرن التاسع عشر و الداعية إلى الحرية الاقتصادية و تحييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، ساعدت على تسهيل حركة رؤوس الأموال دولياً. سواء بين الدول القوية مع بعضها البعض أو بين هذه الدول و الدول المستعمرة و الضعيفة. "و كانت الدول الأوروبية هي المنشأ الرئيس للاستثمارات في تلك الحقبة، و تأتي بريطانيا في مقدمتها. و أسباب تفوق بريطانيا كثيرة منها، أنها كانت التاجر العالمي الأول و لديها شبكة عالمية من المواصلات و المصارف، و تفوقت صناعتها و احتكاراتها، و كان الجنيه الإسترليني العملة الدولية في أسواق رأس المال الرئيسة."<sup>(1)</sup>

إن معظم الاستثمار البريطاني استخدم في قطاعات التصدير، و أن اتجاه قسم منه إلى البنية الأساسية لم يكن منفصلاً عن الاهتمام بالصادرات في المستعمرات.<sup>(2)</sup> و عموماً ، كان هدف الاستثمارات في هذه الحقبة هو استصلاح بلدان جديدة ، حيث تمت أكثر من نصفها في بلدان تلقّت أفواج المهاجرين الأوروبيين ، والجزء الآخر انصب على البنية الأساسية من أجل استغلال الثروات الطبيعية. و ذلك بتطوير المواصلات و النقل لخدمة التصدير و الاستيراد ، و بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر مبكراً في مجال الاستخراج و لاسيما البترول في بعض بلدان الشرق الأوسط.<sup>(3)</sup>

و قد عملت السياسة الاقتصادية للدول المستعمرة جاهدة على نهب ثروات الدول المستعمرة و تفجيرها و حرمانها من امتلاك أسباب و عوامل النهوض و الانطلاق من جديد و أهمها العلم . و أنتج هذا الوضع دول قوية و تمتلك عوامل زيادة القوة، و دول ضعيفة و مستعمرة.

و تزامن هذا مع قيام الثورة الصناعية في أوروبا مما سهل عملية الاستغلال و النهب السابق ذكرها؛ حيث عملت الدول المستعمرة على إقامة مؤسسات و مشاريع في مستعمراتها بهدف استغلال الموارد الطبيعية و الأولية و تلبية حاجة صناعاتها في بلدانها. و هو ما نسميه حالياً بالاستثمار الأجنبي.

(1) المسير محمد زكي، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص ص 86-87. نقلاً عن : هناء عبد الغفار، مرجع سابق ، ص ص 23-24 .

(2) . Graham, Edward, Foreign direct investment in the world economy, staff studies of the world economic outlook, IMF, sep.1995, P 123 .

نقلاً عن : هناء عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 25 .

(3) برتال جيل ، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، علي زيور، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص ص 15-19. نقلاً عن: هناء عبد

الغفار، مرجع سابق، ص 25.

## المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر استثمار ما استثماراً أجنبياً متى كان المستثمر - شخصاً طبيعياً أو معنوياً - لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار. وإذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصاً طبيعياً، فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخصاً معنوياً كشركات المساهمة، "ذلك أنه غالباً ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات. و يميل الاجتهاد القضائي إلى الأخذ و الاعتداد بجنسية الشركة على حساب جنسيات المساهمين ... و عليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها."<sup>(1)</sup>

و تميز الدراسات الاقتصادية بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية و هما: الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

فالاستثمار الأجنبي المباشر جزء من الاستثمار الدولي، و يقصد بهذا الأخير "تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها: سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، و سواء كانت لدولة واحدة أو لعدة دول أو لشركة واحدة أو لعدة شركات."<sup>(2)</sup> أي أن الاستثمار الأجنبي هو "تدفق رؤوس الأموال أياً كان شكلها بين دولتين بغرض إقامة شركات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال شركات قائمة أو تطويرها لإنتاج سلع أو خدمات، و تحقيق عائد يفوق ما يتوقعه المستثمر في دولته الأم و سواء صاحب هذا التدفق جهداً بشرياً أم لم يصاحبه."<sup>(3)</sup>

و لقد تناولت العديد من الدراسات و التقارير الاقتصادية تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، نورد أدناه بعضها على سبيل الذكر لا الحصر.

## أولاً- تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين.

- الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين ، باستثمار أمواله في بلد آخر ، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية ، و بهدف تحقيق عائد.<sup>(4)</sup>

(1) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ط 1، دار النفائس، الأردن، 2005، ص ص 16-17.

(2) فريد النجار ، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2000 ، ص 23 .

(3) محمد أيمن عبد اللطيف عشوش، تقييم استراتيجية الاستثمار الأجنبي المشترك مع القطاع العام: دراسة مقارنة مع القطاع العام لجمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1988، ص 88.

(4) طاهر مرسى عطية، مرجع سابق، ص 169.

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية كاملة أو جزئية للمشروع المقام في إحدى الدول عن طريق مستثمرين محددين في دولة أخرى. و عموما المستثمر المباشر له ملكية كافية للمشروع الأجنبي لممارسة درجة من الرقابة الإدارية عليه . و بذلك يصبح المشروع المراقب منضما أجنبيا أو مساعدا للمشروع المراقب (الشركة الأم).<sup>(1)</sup>

- يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر ، في تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات ، أو كلها في مشروع معين في دولة خارج دولة الإقامة ، مع قيامه بالمشاركة أو السيطرة الكاملة على الإدارة و التنظيم .<sup>(2)</sup>

- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر .<sup>(3)</sup>

- يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة و متغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة - أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في الشركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة.<sup>(4)</sup>

- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية و الخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.<sup>(5)</sup>

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات و المعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالبا ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة).<sup>(6)</sup>

- يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في انتقال رؤوس الأموال الأجنبية - مقترنة بعنصر التنظيم و الإدارة - للاستثمار مباشرة في البلدان التي ينتقل إليها و ذلك في صورة وحدات قد تكون

(1) رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، ط1 ، دار رضا للنشر ، دمشق ، 2001 ، ص ص 182-183 .

(2) عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001/2000 ، ص 41 .

(3) أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005/2004، ص19.

(4) فريد النجار، مرجع سابق، ص 24 .

(5) أبو قحف عبد السلام، نظريات التمويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 13.

(6) Hoss, P. and C. Ross (1997), Economic development: Théories, Evidence and policies, The Dryhen Press, Harcourt Brace, Collage Publishers, USA, P490 .

المصري، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2000، ص 18.

صناعية أو زراعية أو خدمية أو إنشائية أو تمويلية، هذا الاستثمار يمكنه أن يلعب دورا هاما - حزمة من رأس المال و التكنولوجيا و المعارف الإدارية و التنظيمية بالإضافة إلى القدرات التسويقية- في تعويض النقص المحلي في هذه العناصر في البلدان التي ينتقل إليها.<sup>(1)</sup>

### ثانيا- تعاريف بعض المؤسسات و الهيئات الدولية.

- تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار طويل الأجل و يتضمن مصلحة دائمة و سيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما ( ممتثلا بالشركة المقر ) على مشروع مقام في اقتصاد آخر.<sup>(2)</sup>

- تعريف المنظمة العالمية للتجارة: أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ( البلد الأم ) أصلا إنتاجيا في بلد آخر ( البلد المضيف ) بقصد إدارته.<sup>(3)</sup>

- تعريف صندوق النقد الدولي: يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم الشركة المساهمة ، أو ما يساوي هذه النسبة في الشركة غير المساهمة.<sup>(4)</sup>

- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمار الدولي ، و في ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة في أو امتلاك مشروع في دولة أخرى، على أن تكون نسبة الملكية في الأسهم، أو القوى التصويتية 10% أو أكثر.<sup>(5)</sup>

### ثالثا- حوصلة حول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

من التعاريف السابقة يمكننا استنتاج خاصيتين متلازمتين للاستثمار الأجنبي المباشر و هما:

\* تدفق رأس المال بين دولتين أو أكثر: أي انتقال رأس المال من دولة إلى أخرى سواء كان هذا الرأسمال في شكل نقدي أو في شكل عيني منقول و المتمثل في الأدوات المادية المنقولة الضرورية لعملية الإنتاج.

(1) حسنى مهران، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر و امكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية و الاقليمية و الدولية، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد الأول، 2000، ص 7.

(2) OECD, Detailed Benchmark, Definition of foreign direct investment, second edition, Paris, 1992, P3 .  
نقلا عن هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص 14.

(3) World Bank, World development report 1996 from plan to market, Washington, D.C : Oxford university press, septembre 1996, ص 14، مرجع سابق، ص 14.

(4) UNCTAD, World investment report 1997 , Transnational corporations, Market structure and competition policy, New York and Geneva, 1997, P108. نقلا عن هناء عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 15 .

(5) جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 18.



\* الرقابة المباشرة للطرف الأجنبي على المشروع: حيث تتحقق من خلال ملكيته الكلية (المطلقة) للمشروع أو نظرا للأهمية النسبية للجزء المملوك من طرف المستثمر الأجنبي و الذي يشترط البعض أن لا يقل عن 10% كحد أدنى و إلا صار الاستثمار الأجنبي غير مباشر.

و بهذا يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه إنشاء مشروع جديد أو المساهمة فيه أو شراء كل أو جزء من مشروع قائم، من طرف شخص - أو أكثر - طبيعي و/أو معنوي يحمل جنسية مختلفة عن تلك التي يحملها المشروع المعني، من أجل تحقيق عوائد اقتصادية (مالية و غير مالية) على أن يكون لهذا المشروع كيان مادي ينتج سلعا و/أو خدمات غير ممنوعة قانونا، بهدف تسويقها محليا و/أو دوليا.

### المطلب الثالث: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر.

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر و هي:

#### أولا- رأس المال الأولي.

و هو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي.<sup>(1)</sup> و تشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.

#### ثانيا- الأرباح المعاد استثمارها.

و تتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار و غير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص (طبيعي أو معنوي) أجنبي. و بهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

#### ثالثا- القروض داخل الشركة الواحدة.

و تتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

(1) UNCTAD, World investment report 1998, New York and Geneva, 1998, P 351.

## المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتصف أشكال هذا الاستثمار بالتعدد و التنوع ، ومن الشائع تصنيفها بالاعتماد على ملكية هذا الاستثمار أو بالاعتماد على القطاعات الاقتصادية التي ينتسب إليها الاستثمار.

### أولاً- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية.

يمكن تصنيف هذا الاستثمار بالنظر إلى ملكيته إلى:

1 - الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: و يقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجنبى بإحدى العمليتين التاليتين:

أ - إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون إشراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.

ب - شراء مشروع أو شركة محلية قائمة ، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجنبى . و عادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخصصة التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها.

2- الاستثمار المشترك: و يدعى أيضا بالاستثمار الثنائي، و هو الاستثمار المنجز في البلد المضيف له و الذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة و طرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية . و يمكن تمييز الشكلين التاليين:

أ - إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجنبى ونظرانهم المحليين .

ب - شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجنبى لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة. و هنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10% من رأسمال المشروع المعني حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي مباشرا، و هذا حسب ما تشترطه بعض التعاريف المذكورة سابقا، و منها تعريف صندوق النقد الدولي.

### ثانيا- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي.

و نقصد بطبيعة النشاط الاقتصادي، القطاع الاقتصادي الفلاحي أو الصناعي أو الخدمي. الذي ينتمي إليه مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.

- 1- **الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي:** و هو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات و إنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.
- 2- **الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي:** و يتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجنب، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية و/أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي و/أو الخارجي كمصانع السيارات و الآلات و الملابس و المواد الغذائية...الخ.
- 3- **الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي:** و هو شبيه بالاستثمار الأجنبي الصناعي، غير أن منتجات هذا النوع من الاستثمار لا تكون في شكل سلع مادية و إنما في شكل خدمات مثل الاتصالات و النقل و البنوك و التأمين و مكاتب الدراسات و الفنادق...الخ.

### المطلب الخامس: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب و استقبال هذا المستثمر ، و نعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين .

#### أولا- دوافع المستثمر الأجنبي.

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:

- 1 - **طبيعة النشاط الاقتصادي و التجارة:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية. إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التآلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، و لغرض تلافي الإخفاق، بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة و نقل وحداته الانتاجية و التسويقية أو رأسمال معين إليها و مباشرة الإنتاج فيها.<sup>(1)</sup>
- 2 - **زيادة العوائد** دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر . و تتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها: التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية و اليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار. أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد ، فلن يتحقق هذا العائد و يفقد جاذبيته.

(1) دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 76.

و تبعا لهذا التحليل نجد أن كثيرا من الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الانتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميز بوفرة العمالة فيها و انخفاض مستوى أجورها. و تعتمد أغلب الشركات الأوروبية و اليابانية هذا السياق محققة في آن واحد استثمارا مضمونا و عوائد عالية.<sup>(1)</sup>

3 - **زيادة المبيعات** : مهما كان كبر حجم سوق دولة ما ، فإنه يبدو صغير جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها . و بهدف الاستفادة من وفرة الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصرف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة. و في حالة عدم توفر هذه الإمكانيات أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى ، و هي عديدة، تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر.

4 - **تخفيض المخاطر** : يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا ، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة .

كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما ، فتنتقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة. " فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول و أسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة.<sup>(2)</sup>

5 - **تحسين الموارد و ضمان توفيرها** : قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة . و بهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد و الأجزاء و بالكمية و الجودة و الأسعار المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانياتها الذاتية و تشريعات البلد المضيف للاستثمار .

6 - **الاستفادة من المزايا المكانية** التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي، و التي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج

(1) المرجع السابق، ص 77.

(2) المرجع السابق، ص 78.

و/أو انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح و بالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.

7- **حماية أسواق المستثمر و الرغبة في النمو و التوسع:** يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة ، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق، إلى إنشاء مشروعات في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسهم إلى ذلك، فهم إن سبقوهم إلى هذه الأسواق سوف يغلّفونها في وجوههم<sup>(1)</sup>.

و قد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة. حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستفيد هي أيضا من مزايا انخفاض التكاليف و من ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد. كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في " النمو و التوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي و البحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية. و من الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في إطار هذا العامل، اضطراب شركة كرايزلر (Chrysler)، و هي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات، و نتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة فورد (Ford) و شركة جنرال موتورز (General Motors) اللتين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية، إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوروبا الغربية، مما دفع الشركتين المذكورتين أيضا إلى إنشاء فروع لهما، و شركات تابعة في المنطقة الجغرافية المذكورة.<sup>(2)</sup>

8 - **السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر و الرغبة في الهيمنة:** تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها و زيادة حجم تجارتها الدولية و تأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي و زيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.<sup>(3)</sup>

إن هناك أسباب ظاهرة و أخرى خفية للاستثمار في دول أخرى . و تمثل الأسباب الظاهرية و التي سبق عرضها الواجهة الحضارية و الأسباب المشروعة للشركات الدولية ، إلا أننا نرى وراء هذه الأسباب الحضارية المشروعة ، أسبابا أخرى خفية تتمثل في الرغبة في السيطرة على الاقتصاد الدولي ، لإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري . و الدول القوية مدفوعة و منذ القدم

(1) طاهر مرسى عطية، مرجع سابق، ص 185.

(2) دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 78.

(3) المرجع السابق، ص 79.

بالرغبة في السيطرة على الدول الأخرى الأقل منها قوة.<sup>(1)</sup> و لا يمكن الادعاء بأن الاستثمار الأجنبي في الدول الضعيفة يستهدف تقوية هذه الأخيرة . بدليل التاريخ الاستعماري البغيض للدول المصدرة لهذا الاستثمار .

### ثانيا: دوافع البلد المضيف.

تسعى مختلف الدول، المتقدمة و النامية، إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. و قد أصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة - ستينيات و سبعينيات القرن العشرين- . و يعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول و اختلاف أوضاعها خصوصا الاقتصادية منها. و فيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مركزين أساسا على دوافع الدول النامية.

1 - سد فجوة الادخار الاستثمار: عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، و منها الاستثمار الأجنبي المباشر و الإعانات و المنح و القرض الخارجية. غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، و لها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها؛ الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي.

و أمام تراجع الإعانات و المنح الخارجية و خضوعها للاعتبارات السياسية و انطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة و ابتزازية، صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية. نظرا لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، و خلوه من العيوب التي ينطوي عليها الاقتراض الخارجي.

و يفترض أن يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف له مكمل الادخار المحلي لتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات، و المتضمنة انجاز استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات خصوصا الاقتصادية منها.

2 - تحسين وضعية ميزان المدفوعات: تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير و المتوسط و الطويل. و يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية:

(1) طاهر مرسى عطية، مراجع سابق، ص 185.

أ - لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي أرباحا. عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو ايجابية نتائجها.

ب - يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير. كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات. و في كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر إيجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار و من ثم على ميزان مدفوعاته.

ج - هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات و تجهيزات تستورد من الخارج الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملة الأجنبية النادرة أو غير المتوفرة بالحجم الكافي؛ و دخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لاستيراد المعدات و التجهيزات المعنية و/أو يورد هذه الأخيرة بذاتها، و من ثم يعفي جزئيا البلد المضيف له من بعض المدفوعات الخارجية.

3 - **زيادة التراكم في الرأسمال الثابت و الإنتاج الوطني:** ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات و مشاريع استثمارية جديدة، و بالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية. الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار. و هو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي و منه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. و هذا الأخير سينعكس أثره الإيجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر. و هو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

4 - **الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية:** تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، و تجتنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة.

بينما القروض و الإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية. لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها.

5- **الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:** تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن و الأراضي الزراعية الشاسعة و المياه الجوفية... الخ.

غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، و من ثم إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورة سابقا و التي يتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار.

6 - **تخفيض مستوى البطالة:** من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، و بالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار. خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية. هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.

7 - **نقل التكنولوجيا الحديثة:** تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي و تسريع وتيرته. و الطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا و بأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها و العمل على تطويعها و توطيئها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي. و هذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما و النامية. حيث من المفترض أن يجلب معه هذا الاستثمار الفن الإنتاجي الحديث و طرقه التقنية المتطورة و نظم التسيير المتقدمة و المهارات الإدارية و المالية و التسويقية المعاصرة... الخ علاوة عن مساهمته في تكوين العمال و المسيرين و المسؤولين المحليين من خلال توظيف هؤلاء في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال أثر المحاكاة بين هذا الأخير و المؤسسات المحلية للبلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار؛ كما يساهم في تنمية أعمال البحث و التطوير.

إن المساهمة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تكمن في حصة من رؤوس الأموال (Capitaux financiers)، بل في تحويل الأصول غير الملموسة (Actifs intangibles). و مع ذلك فإن وجود المؤسسات الأجنبية يحفز، بالتأكيد، عصرنة قطاع البنوك و قطاعات تمويل الاستثمارات.<sup>(1)</sup>

(1) Benachenhou Abdelatif et autres, Du budget au marché, Alpha éditions, Algérie, 2004, p 61.



### المبحث الثالث: مناخ الاستثمار: تعريفه، مكوناته و مؤشرات قياسه.

نفتح هذا المبحث بتعريف المناخ الاستثماري ثم عرض أهم مكوناته الاقتصادية و غير الاقتصادية و نختمه بعرض أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مستوى المناخ موضوع الدراسة.

#### المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار.

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات و المعوقات و الأدوات و المؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع و جذب و تحفيز للاستثمار أم لا.<sup>(1)</sup>

كما يمكن تعريف المناخ الاستثماري " بوصفه مفهوما شاملا ينصرف إلى مجمل الأوضاع و الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية و تأثير تلك الأوضاع و الظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، و بالتالي على حركة الاستثمارات و اتجاهاتها، و هي تشمل الأوضاع و الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية و التنظيمات الإدارية.<sup>(2)</sup>

من التعريفين السابقين يمكن القول أن المناخ الاستثماري هو مجموعة الظروف الطبيعية و السياسية و الاقتصادية و القانونية و التنظيمية و الاجتماعية و الثقافية التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر، سلبا أو إيجابا في بيئة النشاط الاستثماري و قرارات المستثمرين (المحليين و الأجانب) الحاليين و المحتملين مستقبلا.

#### المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار.<sup>(3)</sup>

تتبع أهمية المناخ الاستثماري من خلال أثره على جلب أو طرد الاستثمارات الوطنية و الأجنبية. ذلك أن هذا المناخ يشتمل على جميع الجوانب التي يراها المستثمر ضرورية لنجاح استثماراته، و ملائمة لممارسة نشاطه حالا و مستقبلا. " حيث يتضمن مناخ الاستثمار كل السياسات

(1) محمود إدلي، مرجع سابق، ص 89.

(2) أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 34.

(3) سنشير إلى المكونات ذات الصلة بمناخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط دون غيرها من الاستثمارات المحلية أو الأجنبية غير المباشرة، مع الإقرار بتمثل بعض هذه المكونات لمختلف أنواع الاستثمارات.

و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى و هي السياسة المالية و النقدية و التجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية و البيئية و القانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قومي.<sup>(1)</sup>

و يتكون مناخ الاستثمار من مجموعة عوامل تحدد مدى ملائمة البيئة السياسية و الاقتصادية و الاستثمارية و التشريعية، و درجة جاذبيته لاستقطاب و توطين الاستثمار، و تحقيق معدلات تبادلات تجارية متزايدة في الأسواق المفتوحة ترفع بدورها معدل النمو الاقتصادي، و تدفعه نحو الاستدامة التنموية التي تصل بالمجتمعات إلى الازدهار و ارتفاع مستوى المعيشة.<sup>(2)</sup> و يمكننا تقسيم مكونات المناخ موضوع الدراسة إلى المكونات الاقتصادية و المكونات غير الاقتصادية.

### أولاً- المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري.

و تشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني و من أهمها:

**1 - السياسة الاقتصادية:** ينظر إلى السياسة الاقتصادية بخصوص المناخ الاستثمار من خلال ثلاث سياسات فرعية هي السياسة المالية و السياسة النقدية و سياسة التجارة الخارجية.

**(أ) السياسة المالية:** تعد السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية و ذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية. إذ تؤثر في الطلب الفعلي و بالتالي في مستويات النشاط و التشغيل و المستوى العام للأسعار و غيرها.<sup>(3)</sup>

و من نتائج هذه السياسة وقوع توازن أو عجز أو فائض في الميزانية العمومية، إلا أن الأمر غير المرغوب فيه بخصوص مناخ الاستثمار هو العجز المفرط المؤدي إلى ارتفاع كبير في معدل التضخم أو انكماش حاد و كساد اقتصادي. إذ "كلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة لا يؤدي إلى تضخم مرتفع، و لا يؤدي إلى انكماش و كساد كبير، كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقاً لنمو الاستثمار بأي حال من الأحوال."<sup>(4)</sup>

**(ب) السياسة النقدية:** تشير السياسة النقدية إلى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير

(1) عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق، ص 190.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، ص 13. من الموقع الإلكتروني <http://www.iaigc.org> المتصفح يوم 2006.08.10.

(3) اجلال راتب و آخرون، إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي، في المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد الثامن، العدد الأول، جويلية 2000، ص 169.

(4) عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق، ص 195.

على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، و قد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية.<sup>(1)</sup> و بخصوص مناخ الاستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف و معدل التضخم.

فالتقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى. كما قد تعرض المستثمر لخسارة باهضة غير متوقعة و لا سلطان للمستثمر عليها.<sup>(2)</sup>

و لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسيير، و حجم الأرباح، و بالتالي حركة رأس المال. كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات، كما لارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري.<sup>(3)</sup>

فكلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار و العكس صحيح، و يتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، و المهم أن تكون متوافقة مع التغيير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب و تتسم بالاستقرار.<sup>(4)</sup>

**ج) سياسة التجارة الخارجية:** تساهم هذه السياسة في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات و مشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، و تعمل على إزالة أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الدولية، متميزة بتعريفه جمركية مرنة و منخفضة و شفافة. قليلة الإجراءات و سهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية.

و تنعكس آثار هذه السياسة إيجاباً أو سلباً في الحساب الجاري من ميزان مدفوعات البلد المعني، حيث يحقق الحساب المذكور فائضاً إذا كانت سياسة التجارة الخارجية جيدة و سليمة و بالتالي تجلب مستثمرين جدد، أو عجزاً في الحالة المعاكسة و تكون مُنفرة للمستثمرين.

**2 - درجة الانفتاح الاقتصادي:** إن اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، و عدم وجود اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج).<sup>(5)</sup>

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الاسكندرية، 1997، ص 226.

(2) عمر محمد عثمان صفر، العولمة و الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة دول شمال أفريقيا، في المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، السنة 13، العددان 3 و 4، 1999، ص ص 26-27.

(3) المرجع السابق، ص 27.

(4) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 195.

(5) مصطفى عز العرب، الاستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة، نوفمبر 1988، ص 97.

فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دلّ ذلك على تحسن أكثر في المناخ الاستثماري و العكس صحيح. و يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس سلوك الاقتصاد عن الفترة السابقة و لفترات قادمة، و من هذه المؤشرات:

أ- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي: حيث أن ارتفاع هذه النسبة معناه اعتماد الناتج المحلي الإجمالي عليها، مما يدل على الانفتاح الاقتصادي و العكس بالعكس. إذ انخفاض هذه النسبة يدل على قلة الانفتاح الاقتصادي أو انغلاقه، الشيء الذي يساهم في رداءة مناخ الاستثمار.

ب- درجة تركيز الصادرات: إن ارتفاع درجة التركيز معناه ارتباط هذا الاقتصاد بعدد محدود من السلع المصدرة إلى عدد قليل من الدول. و هذا "يعرض الاقتصاد القومي إلى هزات عنيفة بعيدة عن إرادة الدولة. و ما يستتبع ذلك من فرض للقيود على حركات عناصر الإنتاج، و هو ما يحاول رأس المال الأجنبي الابتعاد عنه."<sup>(1)</sup>

**3 - قوة الاقتصاد المحلي و نموه:** يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، و اعتبر معظم المحللون الاقتصاديون، أن ظهور الاقتصادات الناشئة، كان وراءه الارتفاع في معدل النمو، حيث أثبتت هذه الاقتصادات مقدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة و المحافظة عليها لفترة طويلة.<sup>(2)</sup> و من العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند قياس القوة الاقتصادية لأي بلد ما يلي:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد؛
- درجة المنافسة داخل السوق المحلية من جهة و قدرته على مواجهة المنافسة الخارجية من جهة أخرى؛
- مدى كفاءة الجهاز المالي و المصرفي و حجم و نوعية الخدمات التي يقدمها؛
- مستوى التقدم التكنولوجي؛
- مدى توافر الموارد البشرية الكفأة و المؤهلة بمستويات متدرجة و تخصصات متنوعة.

**4 - التكاليف و البنية الأساسية:** يهتم المستثمر الأجنبي بثلاثة عناصر أساسية للتكاليف هي تكلفة المواد الخامة و اليد العاملة و الضرائب على الأرباح بالإضافة إلى مستوى معدل التضخم . فعند تحديد قيمة تكاليف المواد الخامة و اليد العاملة ينبغي النظر في مدى توفرها في البلد

(1) مصطفى عز العرب، مرجع سابق، ص 97.

(2) خير قدور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح و الواقع، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص 88.

المضيف أم أنها ستستورد من الخارج . و في الحالة الأخيرة يؤخذ عنصر جديد في حساب هذه التكاليف و هو سعر صرف عملة البلد المضيف للاستثمار و مدى استقراره أو تقلبه.

و قد" أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف ، حيث أوضح Cushman أن الشركات متعددة الجنسيات تتجذب بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة ، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة."<sup>(1)</sup>

كما أن عدم استقرار سعر صرف عملة بلد ما لا يحفز تدفق الاستثمار الأجنبي إليه، بسبب صعوبة إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية و خسائر الصرف غير المتوقعة التي لا يمكن للمستثمر التحكم أو التأثير فيها.

و بخصوص اليد العاملة نشير إلى أن انخفاض تكلفتها لم يعد عنصر جذب قوي للاستثمارات الأجنبية إذ ينبغي أن يصحب انخفاض التكلفة " الجودة المرتفعة، و العمالة المنتجة...، و قد ركزت البلدان التي نجحت في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين التعليم العام، و التدريب على المهارات الصناعية، و تحقيق الانضباط لعنصري العمل و الإدارة."<sup>(2)</sup>

و ينظر للضرائب على الأرباح من زاوية مدى ثقلها و شفافيتها و وضوح قواعد حسابها و إجراءات تسديدها دون التأثير سلبا على سيولة المشروع.

أما بالنسبة لمعدل التضخم فإنه يؤثر على تكاليف الإنتاج و أسعار البيع و من ثم على ربحية المشروع الاستثماري ، " و قد أوضح كل من Schneider and Frey في دراسته عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية و الاستثمار الأجنبي المباشر . نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة . و من ثم يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة ."<sup>(3)</sup>

و بخصوص البنية الأساسية، يهتم المستثمر بمدى توفر المرافق العامة و جودة الخدمات التي تقدمها و شبكة النقل البحري و البري و الجوي و اتساعها و وفرتها، و مدى توفر أدوات الاتصال المتقدمة و الطاقة و غيرها من البنى المكملة و الميسرة للنشاط الإنتاجي و التجاري للمشروع الاستثماري. و التي يقع إنجازها على عاتق الدولة المضيفة للاستثمار و ليس المستثمر.

(1) عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، مرجع سابق ، ص 52.

(2) جويل بيرغسمان، و زياوفانغ شين، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: الانجازات و المشكلات، في مجلة التمويل والتنمية، المجلد 32، العدد 4، ديسمبر 1995، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، مطابع الأهرام التجارية، قلوب، مصر، ص 7.

(3) عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، مرجع سابق ، ص 53.

**5 - حجم السوق:** ويشتمل سوق البلد المضيف للاستثمار بالإضافة إلى أسواق البلدان المجاورة التي يمكن التصدير إليها دون عوائق. و يقاس حجم السوق بعدد المستهلكين و المستخدمين للمنتوج حاليا و مستقبلا، مع الأخذ في الاعتبار القوة الشرائية للأفراد و مستوى الإنفاق الحكومي و معدلات التضخم و الوضعية الاقتصادية الحالية و المحتملة في المستقبل من نمو أو انكماش و غيرها من المؤشرات المؤثرة في الطلب على منتجات المشروع الاستثماري المعني.

كما أن انضمام الدولة المضييفة للاستثمار إلى الاتحادات الاقتصادية و الإقليمية يساهم في إزالة القيود أمام التبادل التجاري و تدفق الاستثمارات، و يوسع في حجم السوق المحلي ليشمل أسواق الاتحادات السابق ذكرها. و لهذا فإن حجم سوق أي بلد يتأثر بمدى انتمائه لمثل هذه الاتحادات أو عدم انتمائه، الشيء الذي يؤثر في مدى جاذبية سوق هذا البلد لمستثمرين جدد أو لا.

فكلما كان حجم سوق أي بلد كبير و قابل للنمو مع الزمن ساهم ذلك في تحسين مناخ الاستثمار فيه، و العكس كلما كان حجم سوق أي بلد صغير أو ينكمش مع الزمن ساهم ذلك في تراجع المناخ الاستثماري.

**6 - درجة مخاطر الاستثمار:** قد يتساوى عائد الاستثمار في بلدين مختلفين غير أن المخاطر التي قد تعرض لها الاستثمار حالا أو مستقبلا في أحدهما تكون أقل من الأخرى، مما يجعل المستثمر يفضل الاستثمار حيث تقل المخاطر بمختلف أنواعها الاقتصادية و السياسية.

لهذا كلما قلت هذه المخاطر ساهم ذلك في تحسين مناخ الاستثمار، و كلما ارتفعت ساهمت في رداءة هذا الأخير و نفرت المستثمرين الأجانب على الخصوص.

و هناك عدة مؤشرات<sup>(\*)</sup> تعد من طرف مؤسسات و هيئات إقليمية و دولية تقيس أهم المخاطر التي قد يتعرض لها الاستثمار، كما ترتب البلدان وفقا لهذه المؤشرات ترتيبا تصاعديا من البلد الأقل خطرا إلى البلد الأعلى خطرا. و منه تعطي هذه المؤشرات في مجموعها نظرة عن مناخ الاستثمار لأي بلد من حيث درجة المخاطر و ترتيبه عالميا.

### ثانيا- المكونات غير الاقتصادية للمناخ الاستثماري.

و تتمثل في العناصر التي ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي و لكنها تؤثر فيه بطريقة غير مباشرة من خلال تسهيل العمل الاقتصادي و تيسيره و توفير البيئة المناسبة للأعمال، أو العكس. وهي متعددة و متنوعة، نورد فيما يلي أكثرها أهمية.

(\*) سنستعرض أهم هذه المؤشرات في آخر هذا المبحث.

1- **النظام السياسي و الاستقرار الأمني:** نظرا لتأثر النشاط الاقتصادي بالوضع السياسي الداخلي للبلد، فإن عدم استقرار نظام الحكم يتبعه عدم استقرار السياسة الاقتصادية الشيء الذي يجعل المستثمر الأجنبي غير مطمئن على مستقبل استثماراته في البلد غير المستقر سياسيا. و العكس كلما كان نظام الحكم السياسي مستقرا كلما اطمأن المستثمر على مستقبل استثماراته و من تم تشجيعه على زيادتها و جذب المزيد منها.

و ينظر إلى الاستقرار السياسي في هذا الخصوص من زاوية وضوح و استمرارية الاتجاه الاديولوجي للبلد المعني و مدى ترحيبه أو رفضه للاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما يرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الأمني، حيث أن هذا الأخير يوفر الظروف المناسبة للأول من جهة و يحمي الأفراد و الممتلكات من أخطار الفوضى و الجريمة.

و لهذا فكلما تميز النظام السياسي بالوضوح و الشفافية في تسيير الشؤون الاقتصادية و كذا بالحرية و الديمقراطية في الجانب السياسي مع استقراره المرافق للاستقرار الأمني يساهم في تحسين مناخ الاستثمار و يكون جاذبا للمستثمرين المحليين و الأجانب. أما في الحالة المعاكسة، فإنه يساهم في رداءة بيئة الاستثمار و يكون منفرا و طاردا للمستثمرين.

و في دراسة لأبي قحف، عن العوامل التي تمثل محددات هامة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، توصل إلى أن الاستقرار السياسي يُعتبر من أهم تلك المحددات.<sup>(1)</sup>

2- **تشريعات الاستثمار:** تختلف مسميات القوانين التي تحكم عمليات الاستثمار من بلد إلى آخر، كما تتعدد داخل البلد الواحد. لأن العملية الاستثمارية تشمل عدة نواحي منها القانونية مثل الملكية، و المالية مثل دفع و تحصيل العملات الأجنبية، و الضريبية مثل قانون الضرائب و الجمارك... و غيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الاستثمار.

و يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية و المالية و الإدارية و غيرها. و تشريعات الاستثمار إما مباشرة و هي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال، و إما غير مباشرة و هي التي تتعلق بقوانين النقد الأجنبي، و قوانين التصدير والاستيراد... فعدم التأكد من استمرار السياسات، و توقع العدول عن القوانين المطبقة يمثلان عاملا جوهريا في إعاقه التوسع الاستثماري.<sup>(2)</sup>

(1) عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، مرجع سابق ، ص 55

(2) محمد سعيد بيسيوني الجرواني، مرجع سابق، ص 115 بتصرف من الباحث

و ما يلاحظ في هذا المجال أنه:<sup>(1)</sup>

- كلما تميزت قوانين و تشريعات الاستثمار بالوضوح و المرونة و عدم التضارب فيما بينها كلما كانت جاذبة للاستثمار و العكس بالعكس صحيح.

- كلما كان قانون الاستثمار و التشريعات المكملة تحتوي على الضمانات الكافية للاستثمار، من عدم مصادرة و عدم تأميم لأموال المشروعات، و حرية تحويل الأرباح للخارج و خروج و دخول رأس المال المستثمر، و غيرها، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار و العكس بالعكس صحيح.

- كلما كان قانون الاستثمار و التشريعات المكملة تتضمن مجموعة من الحوافز و المزايا المناسبة من إعفاءات ضريبية و جمركية و خلافه كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار و العكس بالعكس صحيح.

و من المفترض أن يكون الاستثمار في المناطق الحرة أكثر جاذبية للاستثمار من أجل التصدير من الاستثمار في الداخل لأنها جزء من الحرية الاقتصادية وسط محيط من بيروقراطية الدولة، و من ثم كلما اتجه قانون الاستثمار إلى تحرير الاستثمار في المناطق الحرة من كل القيود و عمل على تسهيل إدارة تلك المناطق من خلال القطاع الخاص و وفر المناخ المناسب لربط المناطق الحرة بالأسواق العالمية كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار و العكس بالعكس صحيح.

**3 - القيود القانونية:** و أهم هذه القيود تلك المتعلقة بالملكية و إمكانية تحويل الأرباح و حرية الاستيراد و التصدير . فقد تضع الدولة المضيقة للاستثمار نسبة قصوى للملكية الأجنبية تحد من سيطرت المستثمر على إدارة المشروع الأمر غير المرغوب فيه من الطرف الأجنبي. كما أن منع تحويل أرباح الاستثمار إلى البلد الأم كلياً أو جزئياً أو تحت شروط ما ، يتعارض مع الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي.

و قد يخضع المستثمر الأجنبي إلى إجراءات قانونية و إدارية كثيرة و متعددة و مكلفة للحصول على الترخيص بممارسة نشاطه، الشيء الذي ينفره و لا يحفزه على الاستثمار في مثل هذا البلد. "و لا يزال دخول المستثمرين في كثير من البلدان مقيدا و/أو تحكمه قواعد تعسفية لا داعي لها - و يتم ذلك غالبا بسبب الضغوط من جماعات المصالح المحلية أو من السلطات التنظيمية التي تكون لها مصالح في الاضطلاع بعمليات المراجعة و الفرز."<sup>(2)</sup>

(1) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص ص 193-194.

(2) جويل بيرغسمان، و زياوفانغ شين، مرجع سابق، ص 8.



يضاف إلى ما سبق " القيود المتعلقة بنسبة المكون المحلي في الإنتاج. و قد تشترط الدولة المضيفة أن تكون واردات الشركة من الخامات و المستلزمات في حدود لا تزيد عن صادرات الإنتاج حتى لا يكون الإنتاج عبئا على العملة الأجنبية في البلد المضيف ."<sup>(1)</sup>

**4- موقف الرأي العام:** قد يكون هذا الرأي له موقف مناهض للاستثمار الأجنبي أو مرحبا به، مهما اختلفت مصادره. و قد يكون مرحبا ببعضه و مناهضا لبعضه الآخر سواء بالنظر إلى مصدره أو إلى قطاع النشاط الذي ينتمي إليه. فالاستثمارات العربية البيئية تعتبر مقبولة لدى الرأي العام العربي بينما الاستثمارات الأجنبية غير العربية المصدر داخل هذه البلدان، قد يرفضها الرأي العام مطلقا و يعمل على منعها. لأسباب سياسية أو تاريخية أو دينية مثل الاستثمارات الإسرائيلية في الدول الإسلامية.

و قد يكون الرفض لأسباب أخرى كحالة الشركة العالمية الإماراتية لتسيير الموانئ عندما فازت بمشروع تسيير موانئ الولايات المتحدة الأمريكية؛ و ذات الوضع بالنسبة لأحد رجال الأعمال المصريين الذي اشترى محلات عملاقة في بريطانيا حيث كان الرأي العام المحلي الأمريكي و البريطاني في القضيتين على الترتيب معارضا للسيطرة العربية على مشروع استثماري لأسباب غير موضوعية.

رغم دراستنا لمكونات المناخ الاستثماري في شكل عناصر منفردة - اقتصادية و غير اقتصادية - ينبغي الانتباه إلى أن المستثمر الأجنبي ينظر إلى هذه المكونات مجتمعة و ليست منفردة، و قد تختلف الأهمية النسبية لهذه المكونات من مستثمر إلى آخر، نظرا لاختلاف ظروفهم و أهدافهم و استراتيجياتهم و مواقعهم الجغرافية و العلاقات السياسية التي تربط بلد المستثمر مع البلد المضيف للاستثمار. كما أن لأغلب هذه المكونات ترابط كبير إلى درجة قد يصعب الفصل بينها. مثل تغيرات سعر صرف العملة المحلية، و مستوى التضخم، و التجارة الخارجية، و حالة ميزان المدفوعات، و المديونية الخارجية... الخ.

### المطلب الثالث: مؤشرات قياس المناخ الاستثماري.

سبق عرض أهم مكونات المناخ الاستثماري عرضا نثريا بعيدا عن القياس الكمي الإحصائي الذي يسمح بمعرفة مستوى حُسن أو رداءة هذا المناخ في فترة زمنية محددة ثم تغيراته عبر الزمن (من سنة إلى أخرى)، بالإضافة إلى إمكانية إجراء المقارنات الدولية. و من ثم مدى تأثيره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلد ما أو طرده لها منه. و فيما يلي عرض لبعض

(1) طاهر مرسى عطية، مرجع سابق ، ص 197

المؤشرات المستخدمة من طرف الهيئات و المنظمات الإقليمية و الدولية في قياس المناخ الاستثماري. مصنفين هذه المؤشرات إلى صنفين: الأول يتعلق بالمؤشرات العامة و الثاني يتعلق بمؤشرات المخاطر القطرية.

### أولاً- المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار.

و هي تلك المؤشرات التي تقيس مدى ملائمة الأوضاع الاقتصادية في بلد ما لبيئة الأعمال بغض النظر عن وجود أو عدم وجود أخطار. و من هذه المؤشرات ما يلي:

1- المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية: قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالكويت، منذ 1996، بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في المناخ الاستثماري.<sup>(1)</sup> و يحسب هذا المؤشر بالمتوسط الحسابي البسيط لدرجات ثلاث مؤشرات جزئية هي مؤشر السياسة المالية و مؤشر السياسة النقدية و مؤشر التوازن الخارجي. و تتراوح قيمته بين [-3 ، +3] حيث:<sup>(2)</sup>

إذا كان  $1 >$  فيعني عدم تحسن في مناخ الاستثمار؛

إذا كان  $[+1 ، +2]$  فيعني تحسن في مناخ الاستثمار؛

إذا كان  $[+2 ، +3]$  فيعني تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

غير أن هذا المؤشر لا يعكس التطورات النوعية و خاصة المؤسسية (فيما يدعى Soft data) بل يقتصر على البيانات الكمية للمؤشرات الاقتصادية الثلاث المختارة (التي تدعى Hard data).<sup>(3)</sup>

أ- مؤشر السياسة المالية: يستخدم هذا المؤشر لتلخيص تطور السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد، و يعبر عنه بنسبة عجز الميزانية العمومية من الناتج المحلي الإجمالي أي: مؤشر السياسة المالية = (عجز الميزانية العمومية/الناتج المحلي الإجمالي)  $\times 100$ .

و تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر من سنة إلى أخرى على النحو التالي:<sup>(4)</sup>

- انخفاض العجز بأكثر من 3,5 نقطة مئوية ..... +3 درجات؛
- انخفاض العجز من 2,5 إلى 3,5 نقطة مئوية ..... +2 (درجتان)؛
- انخفاض العجز من 1 إلى أقل من 2,5 نقطة مئوية ..... +1 درجة؛

(1) قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص 167.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، ص 107. من الموقع الإلكتروني <http://www.iaigc.org> المتصفح يوم 2006.10.29

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003، ص 30. من الموقع الإلكتروني <http://www.iaigc.org> المتصفح يوم 2006.08.10

(4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 109.

- انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع حتى 1 نقطة مئوية..... 0 درجة ؛
- ارتفاع العجز أكثر من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية..... -1 درجة ؛
- ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية..... -2 (درجتان)؛
- ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية..... -3 درجات.

**ب- مؤشر السياسة النقدية:** يستخدم معدل التضخم كمؤشر للسياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد، و تعطى الدرجات حسب تغير معدل التضخم من سنة إلى أخرى على النحو التالي:<sup>(1)</sup>

- انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية 3+ درجات.
- انخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 نقطة مئوية 2+ (درجتان)؛
- انخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية 1+ درجة؛
- انخفاض معدل التضخم أقل من 1 إلى ارتفاع أكثر من 7 نقاط مئوية 0 درجة ؛

**ج- مؤشر التوازن الخارجي:** يحسب هذا المؤشر بنسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي وفق الدرجات التالية:<sup>(2)</sup>

- انخفاض العجز بأكثر من 4 نقاط مئوية 3+ درجات؛
- انخفاض العجز من 2 إلى أقل من 4 نقاط مئوية 2+ (درجتان)؛
- انخفاض العجز من 1 إلى أقل من نقطتين مؤبنتين 1+ درجة؛
- انخفاض العجز بأقل من 1 إلى ارتفاع بنقطتين مؤبنتين 0+ درجة؛
- ارتفاع العجز بأكثر من نقطتين إلى 5 نقاط مئوية -1 درجة؛
- ارتفاع العجز بأكثر من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية -2 (درجتان)؛
- ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية -3 درجات؛

يستخدم هذا المؤشر لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.<sup>(3)</sup>

**2 - التقييم الائتماني السيادي:** تسعى العديد من الدول و المؤسسات إلى الحصول على تقييم ائتماني يعكس مدى استقرار و تنافسية وضعها و قدرتها على تسديد ما يستحق عليها من التزامات. و يعتبر التقييم السيادي الذي تحصل عليه الدولة من وكالات التصنيف الائتماني العالمية مؤشرا لوضعها

(1) المرجع السابق، ص 111.

(2) المرجع السابق ، ص 110.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000، ص 17. من الموقع الالكتروني، <http://www.iaigc.org>، المتصفح يوم

2006.08.10.

الاقتصادي و المالي بالإضافة إلى الاستقرار السياسي و الاجتماعي مصحوبا بتوقعات لآداء و مستقبل الدولة أو المؤسسة التي يتم تقييمها.<sup>(1)</sup>

يصدر هذا التقييم فصليا عن مؤسسة الفايانثشل تايمز بالاستناد إلى التصنيف السيادي المنفرد لوكالات التصنيف الائتماني العالمية التالية: ستاندرد أند بوررز، و موديز، و مجموعة فيتش، و وكالة راينغ أند انفستمت انفورميشن اليابانية، و كابيتال انتيليجانس.<sup>(2)</sup>

**3- مؤشر التنافسية العالمي:** يصدر مؤشر التنافسية العالمي سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، و يعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية و توجيه قرارات الاستثمار و تأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية. و يقيس قدرة الاقتصادات العالمية على تحقيق معدلات نمو اقتصادية على المديين المتوسط و الطويل.<sup>(3)</sup> و يتكون هذا المؤشر من مؤشر النمو للتنافسية و مؤشر الأعمال للتنافسية.<sup>(4)</sup>

**أ- مؤشر النمو للتنافسية:** و هو مؤشر مركب يعكس تنافس الاقتصاد الكلي و يتكون من ثلاث مؤشرات فرعية: مؤشر وضع البيئة الاقتصادية الكلية، مؤشر نوعية المؤسسات العامة، مؤشر الجاهزية التكنولوجية. و يتراوح المؤشر بين واحد (أدنى درجة تنافسية) و سبعة (أعلى درجة تنافسية) بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية.

**ب- مؤشر الأعمال للتنافسية:** و هو مؤشر مركب يعكس تنافسية الوحدة من خلال تحليل جزئي لمؤشرين فرعيين: مؤشر عمليات و استراتيجيات الشركة الذي يستند إلى قياس العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية و كفاءة الوحدة الاقتصادية (الشركة)، و المؤشر الفرعي الثاني لنوعية بيئة آداء الأعمال في القطر على أساس مسوحات ميدانية.

**4- مؤشر (كوف) للعولمة:** صدر عن معهد KOF السويسري المتخصص في دراسات الدورة الاقتصادية مؤشر يعنى بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: اقتصادية، اجتماعية و سياسية.

يحسب هذا المؤشر من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس الأبعاد الثلاثة: العولمة الاقتصادية، العولمة الاجتماعية و العولمة السياسية كما يوضحه الجدول التالي.

(1) و (2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سابق، ص ص 97-98، بتصريف من الباحث.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص ص 68-69، بتصريف من الباحث.

(4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سابق، ص 233، بتصريف من الباحث.

## الجدول رقم 01.

## مكونات مؤشر كوف للعولمة

عناصر المؤشر	المؤشر
<ul style="list-style-type: none"> <li>. حصة التجارة للنتاج المحلي الإجمالي؛</li> <li>. حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتاج المحلي الإجمالي؛</li> <li>. حصة الاستثمار المحفطي للنتاج المحلي الإجمالي؛</li> <li>. دخول الرعايا الأجانب؛</li> <li>. عوائق على الإيرادات؛</li> <li>. معدل التعريفة الجمركية؛</li> <li>. نسبة الضرائب على التجارة الدولية للإيرادات الجارية؛</li> <li>. قيود على الحساب الرأسمالي.</li> </ul>	<p>مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية (8 عناصر) الوزن النسبي: 34%</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>. حجم المكالمات مع العالم الخارجي؛</li> <li>. نسبة التحويلات للنتاج المحلي الإجمالي؛</li> <li>. الحصة من السياحة الدولية؛</li> <li>. كلفة المكالمات الهاتفية للولايات المتحدة الأمريكية؛</li> <li>. نسبة الأجانب من إجمالي السكان؛</li> <li>. عدد خطوط الهاتف الثابت؛</li> <li>. عدد مزودي خدمة الانترنت؛</li> <li>. عدد مستخدمي الانترنت؛</li> <li>. عدد مشتركى خدمة الكيبيل؛</li> <li>. عدد الصحف اليومية؛</li> <li>. نسبة الاستماع للإذاعة.</li> </ul>	<p>مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاجتماعية ( 11 عنصرا) الوزن النسبي: 37%</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>. عدد السفارات في القطر؛</li> <li>. عضوية المنظمات الدولية؛</li> <li>. المشاركة في بعثات مجلس الأمن الدولي.</li> </ul>	<p>مكونات المؤشر الفرعي للعولمة السياسية (3 عناصر) الوزن النسبي: 28%</p>

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مجلة ضمان الاستثمار، السنة الرابعة و العشرون، العدد الأول 2006، ص 16، من الموقع الإلكتروني، <http://www.iaigc.org>، المتصفح يوم 2006.10.29.

5- **مؤشر التنمية البشرية:** و هو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة لجهة تعزيز التنمية البشرية (الصحة التعليم و معدل دخل الفرد).<sup>(1)</sup>

و يتم احتساب المؤشر على أساس متوسط ثلاث مؤشرات فرعية تقيس متوسط التقدم الذي تم تحقيقه على مدى خمس سنوات في ثلاثة أبعاد رئيسية من التنمية البشرية: طول العمر (متوسط معدل العمر المتوقع عند الولادة)، العلم و المعرفة (معدل محو الأمية و نسب الالتحاق في المراحل التعليمية)، و مستوى المعيشة (معدل دخل الفرد للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي). و تمنح أوزاناً متساوية.<sup>(2)</sup>

و يصنف هذا المؤشر الدول إلى ثلاثة أصناف كالتالي:

\* 80% تنمية بشرية مرتفعة.

\* من 50% إلى أقل من 80% تنمية بشرية متوسطة.

\* أقل من 50% تنمية بشرية منخفضة.

6 - **مؤشر سهولة أداء الأعمال:** تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال كمؤشر مركب في إطار قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، التي تصدر سنويا عن البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية. يقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على وضع قطاع الشركات الصغيرة و متوسطة الحجم، بهدف وضع أسس للتقييس و المقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة و في الدول النامية التي يغطيها المؤشر، بحيث تتنبه الدول المعنية إلى كامل العقبات الإجرائية لتعمل على معالجتها و تحسين مناخها الاستثماري.<sup>(3)</sup>

يتكون هذا المؤشر المركب من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة الأعمال، و يرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في العشر مؤشرات الأخرى، بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة يدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في القطر و العكس صحيح.<sup>(4)</sup>

7- **مؤشر الحرية الاقتصادية:** يصدر هذا المؤشر سنويا منذ 1995، عن معهد "Héritage Fondation" و صحيفة "Wall Street Journal"، و هو أداة فعالة في أيدي صانعي السياسة الاقتصادية و مسؤولي الاستثمار و رجال الأعمال و يستقطب اهتماما متزايدا من الدول العربية.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 69.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سابق، ص 233.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مجلة ضمان الاستثمار، السنة الثالثة و العشرون، العدد الرابع 2005، ص 21. من الموقع الإلكتروني

<http://www.iaicg.org> المتصفح يوم 2006.08.10

(4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 178.

تدخل في هذا المؤشر عشر مكونات ذات أوزان متساوية: السياسة التجارية، الإدارة المالية، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية، تدفق الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي، وضع القطاع المصرفي و التمويل، مستوى الأجور و الأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية، أنشطة السوق غير الرسمية.<sup>(1)</sup> و يصنف هذا المؤشر الدول إلى أربعة أصناف كالتالي:<sup>(2)</sup>

- اقتصاد حر: من 1 إلى 1,99 نقطة.
- اقتصاد شبه حر: من 2 إلى 2,99 نقطة.
- حرية اقتصادية ضعيفة: من 3 إلى 3,99 نقطة.
- حرية اقتصادية ضعيفة جدا: من 4 إلى 5 نقاط.

8- مؤشر الشفافية: يصدر مؤشر الشفافية سنويا منذ عام 1995، عن منظمة الشفافية الدولية، التي تعرف عدم الشفافية على أنه " استغلال المناصب العامة لتحقيق منافع خاصة"، و يرصد المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام و رجال السياسة.<sup>(3)</sup>

و يتكون من عدة مسوحات ميدانية (على الأقل ثلاث مسوحات) تجرى في القطر من قبل طرف ثالث مستقل و محايد في أوساط عينات مختارة من قطاع الأعمال و المحللين من خلال عدد من الأسئلة حول تجربتهم و تعاملهم مع الإدارات الحكومية المعنية و الإجراءات الموضوعية و درجة معاناتهم في تنفيذها و تستمزع آرائهم حول نظرهم في مدى تفشي الفساد و الرشوة.<sup>(4)</sup>

و يتكون هذا المؤشر من عشر درجات حيث تدل الدرجة صفر على مستوى كبير من الفساد و الدرجة العاشرة تدل على مستوى عال من الشفافية. و بين هذين الدرجتين (0 و 10) مستويات متدرجة من الشفافية كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من الشفافية، و العكس بالعكس صحيح.

و في سنة 2005 استحدث هذا المؤشر قائمتين الأولى تخص الدول العشر الأكثر شفافية و الثانية الدول العشر الأقل شفافية، و قد شمل 159 دولة منها تسع عشرة دولة عربية لم تصنف أي منها في القائمتين المذكورتين.<sup>(5)</sup>

(1) و (2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سابق، ص 232.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 71.

(4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سابق، ص 232.

(5) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 71.

**9 - مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال:** يصدر هذا المؤشر سنويا عن معهد ميلكن "Milken Institute" الأمريكي، و يهدف بشكل أساسي إلى تقييم قدرة الشركات الجديدة و القائمة في الحصول على رأس المال لكون توافر التمويل عنصرا حيويا لدعم قطاع الأعمال المبادرة و الرائدة. و يلقي المؤشر الضوء على الدول التي يتعين عليها اتخاذ المزيد من الإجراءات المناسبة لتخفيف المعوقات التي تحول دون الحصول على مصادر التمويل و تحفيزها لتطوير البيئة التحتية المالية اللازمة لدعم قطاع الأعمال المبادرة و تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.<sup>(1)</sup>

يتكون هذا المؤشر من سبعة عناصر فرعية أختيرت على أساس كونها مهمة في مجال توافر تمويل الأنشطة الاقتصادية: البيئة الاقتصادية الكلية، المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات المالية و المصرفية، أسواق الأسهم، أسواق السندات، توافر المصادر البديلة لرأس المال، و سهولة دخول الأسواق العالمية للحصول على رأس المال الخارجي.

يتم احتساب قيم مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال باستخدام متوسط قيم المكونات الفرعية السبعة للمؤشر، و التي تتراوح ما بين صفر و عشر درجات، و لكن حددت أصغر قيمة يمكن تسجيلها بـ 0,5 و ليس صفرا لاعتبارات محاسبية و مؤسسية.<sup>(2)</sup>

**10- مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** يقيس هذا المؤشر الوضع القائم للقطر من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة القطر من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، و يحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.<sup>(3)</sup> إن حصول الدولة على معدل واحد (1) فما فوق، يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية. و ما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>(4)</sup>

**11 - مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** و يقيس قدرة القطر المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 13 مكونا تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال... الخ.<sup>(5)</sup> و تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر و الواحد الصحيح [0 - 1].

(1) المرجع السابق، ص 72.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 178.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سابق، ص 38.

(4) قويدري محمد، مرجع سابق، ص 159.

(5) المرجع السابق، ص ص 38-39. يتصرف من الباحث.



## ثانياً - مؤشرات قياس المخاطر القطرية.

تهتم هذه المؤشرات بمدى تعرض الاستثمار لمختلف الأخطار في البلد المضيف له، سواء كانت هذه الأخطار ناتجة عن تصرفات البلد المضيف أو عن غيره، و منها:

1- **المؤشر المركب للمخاطر القطرية:** يصدر المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر المتعلقة بالاستثمار و يغطي المؤشر 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر.<sup>(1)</sup>

تنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه و يُقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة كما هو موضح في الجدول أدناه.

## الجدول رقم 02.

## درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

التوصيف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
درجة مخاطرة مرتفعة جدا	00 - 49,5
درجة مخاطرة مرتفعة	50 - 59,5
درجة مخاطرة معتدلة	60 - 69,5
درجة مخاطرة منخفضة	70 - 79,5
درجة مخاطرة منخفضة جدا	80 - 100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 64.

و يتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية بنسبة 50%، و مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية بنسبة 25%، و مؤشر تقويم المخاطر المالية بنسبة 25%.<sup>(2)</sup>

2- **مؤشر اليورومني (Euromoney) للمخاطر القطرية:** يتكون هذا المؤشر من تسعة عناصر هي: المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل، توافر التمويل للمدى القصير، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل.<sup>(3)</sup>

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 64.

(2) لمزيد من التفاصيل انظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سابق، ص 229 و ما بعدها.

(3) المرجع السابق، ص 229.

و يقيس المؤشر قدرة القطر على الإيفاء بالتزاماته المالية كخدمة الديون الخارجية و سداد قيمة الواردات و السماح بتحويل الأرباح، و يرتب المؤشر الدول حسب النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية.<sup>(1)</sup> و كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل. و يصدر هذا المؤشر مرتين في السنة ( مارس و سبتمبر) عن مجلة اليورومني.

**3- مؤشر المستثمر المؤسسي (Institutional investor) للتقويم القطري:** يتم احتساب المؤشر المكون من مئة نقطة مئوية بالاستناد إلى مسوح استقصائية يتم الحصول عليها من كبار رجال الاقتصاد و المحللين في البنوك العالمية و الشركات المالية الكبرى<sup>(2)</sup> و كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دلّ ذلك على انخفاض درجة المخاطرة. و تصدر هذا المؤشر مجلة الانستيتيوشنال انفستور منذ سنة 1998 مرتين في السنة ( مارس و سبتمبر).

**4 - مؤشر الكوفاس (Cofas) للمخاطر القطرية:** يقيس المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد و يبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي و بالأوضاع السياسية و الاقتصادية، بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية و سلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.<sup>(3)</sup>

و تصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

أ- مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) و التي بدورها تنفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4.

ب- مجموعة درجة المضاربة و يشار إليها بالأحرف B، C، D.

و الجدول التالي يوضح درجات هذا المؤشر.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 65.

(2) المرجع السابق، ص 66.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سابق، ص 230.

## الجدول رقم 03.

## درجات مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

مستويات المؤشر	درجات الاستثمار أو المضاربة	التوصيف
A 1	درجات الاستثمار	البيئة السياسية و الاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا. و أن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.
A 2		احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا حتى في وجود بيئة سياسية و اقتصادية أقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات دولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1 .
A 3		بروز بعض الظروف السياسية و الاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.
A 4		سجل المدفوعات المنقطع قد يصبح أسوأ مع تدهور الأوضاع السياسية و الاقتصادية، و رغم ذلك، فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.
B	درجات المضاربة	يرجح أن يكون للبيئة السياسية و الاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا.
C		قد تؤدي البيئة السياسية و الاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.
D	درجات المضاربة أعلى	ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية و الاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سابق، ص ص230-231.

## خلاصة الفصل.

تناولنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي العام لهذه الدراسة، حيث افتحنا المبحث الأول بتعريف مفهوم الاستثمار الذي يعتبر من المفاهيم المهمة التي ينبغي تحديدها بدقة في مثل هذه الدراسة. و أوضحنا المعنى اللغوي و المعنى الاقتصادي له، ثم ذكرنا أهم أنواع الاستثمارات لنصل إلى عرض مفهوم سياسة الاستثمار و أهدافها على المستوى الاقتصادي الكلي الذي يتناسب مع طبيعة هذا البحث.

و اهتم المبحث الثاني بالاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أنواع الاستثمارات التي تسعى السياسة الاستثمارية للحكومات إلى جلبه. و استعرضنا مجموعة من التعاريف التي قدمها بعض الباحثين الاقتصاديين و المنظمات و الهيئات الدولية، ثم مكونات هذا النوع من الاستثمار و أهم أشكاله و العوامل التي تدفع المستثمر إلى الاستثمار خارج وطنه من جهة و البواعث التي تجعل الحكومات تعمل جاهدة على جلبه.

و بالنظر إلى أهمية المناخ الاستثماري في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، خصصنا المبحث الثالث من هذا الفصل إلى التعريف به (المناخ الاستثماري) و مكوناته و مؤشرات قياسه. و عرضنا هذه الأخيرة عرضاً مختصراً مركزين على مدلول كل مؤشر و مدى أهميته في تحديد مستوى جودة بيئة الأعمال لأي بلد. و من ثم اندفاع المستثمرين إلى الاستثمار في البلدان ذات المناخ الاستثماري الجيد و الجذاب، و الهروب أو الامتناع عن الاستثمار في الدول ذات المناخ الاستثماري غير المحفز و ربما المنفر (الطارد). إذ "ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد في تحقيق الثقة للمستثمر و زيادة عامل الأمان لمخاطر الاستثمار و خاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها."<sup>(1)</sup>

و من المنطقي أن تختلف بواعث و أهداف المستثمرين الأجانب نظراً لاختلاف ظروفهم و تغيرات أوضاعهم و تقلبات بيئة الأعمال الدولية، و اختلاف معاملة الدول المضيفة لهؤلاء المستثمرين بين مرحبة بهم و مشجعة لهم و أخرى طاردة لهم و غير راغبة فيهم. و هذا بناءً على الآثار المتوقع أن يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة له، الأمر الذي تناوله الكثير من الباحثين الاقتصاديين. و شكلت خلاصة أعمالهم ما يصطلح عليه بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، و هو الموضوع الذي سيبينه الفصل الموالي.

(1) دعاء محمد محمد سالم، دور و سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري (دراسة مقارنة بين مصر و إسرائيل و تركيا)، رسالة

ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، بدون سنة، ص 27.

# الفصل الثاني

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: نظرياته، آثاره الاقتصادية و اتجاهاته الجغرافية و القطاعية.

### المبحث الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق.

المطلب الثاني: النظريات القائمة على المنظمة و الحماية.

المطلب الثالث: النظريات التجميعية أو التركيبية.

### المبحث الثاني: آثار و مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف.

المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر و سبل مواجهتها من طرف المستثمر.

المطلب الثالث: سبل مواجهة مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف المستثمر.

### المبحث الثالث : الاتجاهات الجغرافية و القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1990-2005.

المطلب الأول: تطور التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005.

المطلب الثاني:الاتجاهات و المصادر الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر

في الفترة 1990-2005.

المطلب الثالث: الاتجاهات القطاعية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

في فترات مختارة.

### خلاصة الفصل

## مقدمة الفصل.

في أعقاب الأزمة الاقتصادية و المالية في بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، ظهر نموذج جديد للتنمية الاقتصادية... و تتمثل حجرتا زاويتا هذا النموذج في التكامل مع الاقتصاد العالمي و التسيير الجيد للأموال العمومية.<sup>(1)</sup>

و من أدوات تكامل اقتصاديات الدول النامية مع الاقتصاد العالمي الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعتبر من المواضيع الأساسية في العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة عامة و التمويل الدولي بصفة خاصة. و يتضمن هذا الأخير "كافة تحركات و انتقالات رؤوس الأموال بين الدول، و بالتالي فإنه يتضمن طرفين يكون أحدهما في دولة معينة، و الآخر في دولة أخرى، سواء كان هذا الطرف في الدولة المعنية و الدولة الأخرى شخصا طبيعيا أو معنويا، و سواء كان جهة خاصة أو جهة حكومية أو هيئة أو منظمة دولية أو إقليمية، و هذا ما يميز التمويل الدولي عن التمويل المحلي الذي يتم بين أطراف داخلية."<sup>(2)</sup>

و من أشكال التمويل الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي جعل هذا الأخير يحظى باهتمام كبير خاصة من طرف الاقتصاديين و رجال الأعمال و السياسة. و اتخذت حياله مواقف متباينة منها المرحب به و المشجع له، و منها المانع له و المنفر منه.

و بنيت هذه المواقف بالنظر إلى آثار هذا النوع من الاستثمار. فهناك من يرى أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابية خالية من السلبيات على جميع الأطراف المساهمة فيه - المستثمر و البلد المصدر للاستثمار و البلد المضيف له -، و هناك رأي معاكس يرى بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع جديد من الاستعمار الاقتصادي و لا يحمل معه إلا السلبيات، و إن كانت له ايجابيات فتعود على البلد المصدر له و المستثمر الأجنبي. و الرأي الثالث يقع بين الرأيين السابقين، وهو أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية ينبغي العمل على تعظيمها و أخرى سلبية يجب العمل على تحجيمها و إزالتها. و لكل رأي دوافع و منافع.

و أجريت دراسات اقتصادية ميدانية عن هذا النوع من التمويل الدولي، و وضعت نظريات تحاول تفسير دوافع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر و هو ما نتناوله في المبحث الأول من هذا الفصل ثم نستعرض في المبحث الثاني الآثار و المخاطر المترتبة عنه، لنختم الفصل بتبيان تطور تدفقات هذا الاستثمار عالميا خلال الفترة الممتدة بين 1990 و 2005 و أهم المناطق الجغرافية المصدرة له و تلك المتجه إليها و القطاعات الاقتصادية التي تستقطبها.

(1) O.Bouin et Ch.-A. Michalet, Le rééquilibrage entre secteurs public et privé : l'expérience des pays en développement, OCDE, Paris, 1991, p 16.

(2) فليج حسن خلف، التمويل الدولي، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، 2004، ص 14.

## المبحث الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن بروز بعض الظواهر الاقتصادية تستتبعه دراسات نظرية و أخرى ميدانية؛ منها المفسرة لهذه الظواهر و الباحثة في أسباب حدوثها و استخلاص نتائجها. و الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الظواهر الاقتصادية على المستوى الدولي، نال اهتمام الكثير من رجال الاقتصاد بالدراسة و التحليل. و خلصت هذه الدراسات إلى وضع تفسيرات متنوعة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه.

هذه التفسيرات نطرح عليها بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنوعت و تطورت عبر الزمن، نتناول أكثرها شيوعاً و تداولاً في الأدب الاقتصادي بصفة مختصرة، مركزين على العناصر الأساسية لكل نظرية، متجنبين التفاصيل الدقيقة التي يمكن الرجوع إليها في المصادر الأصلية لها و المخصصة لهذا الشأن. و يمكن تصنيف هذه النظريات إلى ثلاث مجموعات هي:

- النظريات القائمة على هيكل السوق،
- النظريات القائمة على المنظمة (المؤسسة) و الحماية،
- النظريات التجميعية أو التركيبية.

### المطلب الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق.

حسب هذه النظريات يستوجب على المؤسسات التي تستثمر في الخارج امتلاك ميزة احتكارية أو تنافسية في أحد العناصر الأربعة التالية:<sup>(1)</sup>

- تكلفة رأس المال،
- اقتصاديات الحجم الكبير،
- نفقات البحث و التطوير،
- نفقات الإشهار.

و من النظريات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر من زاوية هيكل السوق نجد نظرية دورة حياة المنتج و نظرية السوق غير الكامل و نظرية تدويل الأسواق الوسيطة.

(1) Anne Androuais et autres, L'investissement extérieur direct, Presses universitaires de Grenoble, France, 1990, P 87.



**أولاً- نظرية دورة حياة المنتج.**

ارتبطت هذه النظرية أساساً بأفكار رايموند فيرنون R.Vernon التي قدمها لأول مرة عام 1966 من خلال نموذج أساسي مبسط أتبعه بعدد من التنقيحات و التعديلات، أبرزها تلك التي قدمها عام 1974.<sup>(1)</sup>

**1- عرض النظرية:** تقوم هذه النظرية على أن حياة المنتج (السلعة) تعرف ثلاث مراحل هي:

**أ- مرحلة المنتج الجديد:** و هي المرحلة التي يُبتكر فيها المنتج و يُعرض للبيع لأول مرة. و تتم عملية ابتكار المنتجات الجديدة في الدول المتقدمة بسبب تطور البحث العلمي فيها و وفرة اليد العاملة الماهرة و إنفاق الشركات مبالغ ضخمة على بحوث الابتكار و التطوير.

كما ينتج و يسوق المنتج - في هذه المرحلة - في نفس بلد الابتكار لعدة أسباب أهمها:

- إن عدم استقرار الوضع النهائي للمنتج الجديد و احتمال إدخال تغييرات عليه عند الاستخدام في المراحل الأولى يستدعي انتاجه و تسويقه في نفس المكان (البلد) حتى يتسنى سريان المعلومات بين المستخدمين و المنتجين المبتكرين و الباحثين بسرعة و دقة كافيتين لتعديل أو تحسين المنتج الجديد حسب متطلبات الاستخدام.

- ارتفاع تكاليف الإنتاج في هذه المرحلة (منها تكاليف البحوث و التطوير) مما يجعل سعر المنتج مرتفع أيضاً يحتاج إلى تسويقه في البلدان ذات الدخل المرتفع القادر على شرائه.

- نظراً لحدثة المنتج و ضعف الطلب عليه و تميز سوقه باحتكار القلة القائم على الابتكار و انعدام أو قلة وجود بدائل له ، تجعل مرونة الطلب السعرية منخفضة و مرونة الطلب الدخلية مرتفعة. و بالتالي لا توجد ضرورة تجبر المنتجين على الإنتاج خارج بلد الابتكار، بل يكتفون بالتصدير عندما ينشأ الطلب الخارجي بفعل الجهود التسويقية.

و حسب هذه النظرية، لا يوجد استثمار أجنبي مباشر في هذه المرحلة من مراحل حياة المنتج.

**ب - مرحلة المنتج الناضج :** في هذه المرحلة يكون الشكل النهائي للمنتج قد استقر و تنخفض تكاليف البحوث و التطوير الخاصة به مما يساهم في انخفاض سعره. كما قد تظهر بدائل له - مما يزيل حالة احتكار القلة القائم على الابتكار - هذا مع تزايد الطلب عليه، "مما يعطي الفرصة للإنتاج على المستوى الاقتصادي الكبير، كما تزداد المنافسة بين المنتجين مما يدفعهم إلى القيام

(1) عصام عبد العزيز مصطفى ، مرجع سابق ، ص 25.

بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج و في نفس أسواق التصدير.<sup>(1)</sup> و هذا عندما تكون التكلفة المتوسطة للإنتاج في البلد الأصلي (المبتكر) بما فيها أعباء النقل و الشحن - للأسواق الخارجية - أكبر من التكلفة المتوسطة لإنتاج نفس المنتج في البلد المستورد. و بهذا ينشأ الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لهذه النظرية عندما يصل المنتج إلى المرحلة الثانية - المنتج الناضج - من حياته.

**ج- مرحلة المنتج النمطي:** في هذه المرحلة " يصبح المنتج معياري و غير مميز. و في هذا المستوى من المعايير (Standardisation)، تتركز المنافسة بين المؤسسات على السعر. و يتم توطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية ذات المستوى الأجرى المنخفض ... إن السعر - معبرا عن التكلفة - يصبح العنصر القائد (الموجه) و يمكنه إحداث آثار إرتدادية (feed-back)، أي إحداث صادرات من البلد المضيف إلى البلد الأصلي.<sup>(2)</sup>

و لهذا ينتقل توطين الإنتاج من البلد المبتكر إلى البلدان التي تتميز بضعف تكاليف الإنتاج - المواد الأولية و اليد العاملة البسيطة أساسا - و يصبح البلد المبتكر مستوردا للمنتج الذي ابتكره لأسباب تكاليفية محضة.

إن أهم ما ركزت عليه هذه النظرية هو الميزة الاحتكارية القائمة على الابتكار التي توطن الإنتاج - و بالتالي الاستثمار - في الدول المتقدمة المالكة لعوامل الابتكار ، و على المزايا المكانية التي تتمتع بها بعض الدول منها النامية، و التي بفعلا يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. و عليه تستنتج النظرية أن هذا الأخير لن يحدث إلا بعد انتهاء المرحلة الأولى من حياة المنتج أي بعد أن يصبح المنتج ناضج ثم نمطي.

## 2- الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج.

حسب بعض الدراسات و الاختبارات التي أجريت على هذه النظرية ، اتضح أن هذه الأخيرة تفسر بشكل جيد الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في أوروبا الغربية خلال الفترة المولية للحرب العالمية الثانية إلى نهاية السبعينات من القرن العشرين. إلا أنها غير قادرة على تفسير الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و وجهت إليها انتقادات نلخص أهمها في النقاط التالية:

أ- تفترض النظرية "النمو المتتابع عبر الزمن. المتضمن خلق المنتج في السوق الداخلي قبل بيعه في الخارج ثم إنتاجه من طرف الفروع. إن هذا النموذج جد مبسط عند مطابقته مع الواقع المعاصر. فالآن، المنتجات الجديدة غير موجهة لسوق واحد فقط ، و لكن في نفس الوقت موجهة لعدة

(1) أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق ، ص 29.

(2) Elias Gannage, Théories de l'investissement direct étranger, Economica, Paris, 1985, p 87.

أسواق و هي مميزة لتلبية أذواق و حاجات مختلف هذه الأسواق.<sup>(1)</sup> كما أن الشركات دولية النشاط تتمكن من الناحية الواقعية من تقديم منتجات مستحدثة و ناضجة و نمطية في نفس الوقت ، كما أنها تقوم بمغايرة المنتجات أيضا لمقابلة مختلف الحاجات، حيث يتم كل ذلك دون مرور فترات إبطاء ملموسة.<sup>(2)</sup> و بهذا فلا مبرر لربط الاستثمار الأجنبي المباشر ببلوغ المنتج مرحلته الثانية أو الثالثة.

ب- إن هذه النظرية بالرغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواعا أخرى من السلع أو المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية عليها بفروضها السابقة. و من أمثلة ذلك السلع التي يطلق عليها سلع التفاخر مثل سيارات الرولزرويس أو السلع التي يصعب على دول أخرى - غير الدول صاحبة الابتكار- تقليدها أو إنتاجها بسهولة.<sup>(3)</sup>

ج- لا يمكن تطبيق هذه النظرية على بعض أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، خصوصا تلك التي تقع في مجال الصناعات الاستخراجية و بعض أنواع الخدمات . فالتقيب عن البترول و استخراج و الاستثمار في بعض الخدمات كالسياحة - الفنادق - و الاتصالات ... الخ كلها مجالات متاحة للاستثمار الأجنبي المباشر دون الحاجة إلى كون المنتج أو الخدمة في مرحلتها الثانية أو الثالثة. أي أن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المجالات غير مرتبط بمراحل حياة المنتج و إنما بظروف أخرى قد تكون اقتصادية أو سياسية، داخلية أو خارجية أو غيرها.

د - من بين دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه النظرية هي تخفيض التكاليف ثم التصدير إلى البلد المبتكر للمنتج أي إلى الشركة الأم في البلد المصدر للاستثمار . و هو ما يعرف بالإنتاج من أجل التصدير. غير أن الواقع يكشف عن وجود استثمارات أجنبية مباشرة منتجاتها موجهة للسوق المحلي في البلد المضيف و ليس للتصدير مثل المشروبات الغازية و خدمات السياحة و الاتصال... الخ، كما أن بعض الدول تنتقي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يخفض الاستيراد أي أنها تعتمد سياسة إحلال الواردات. و هذا لا يتوافق مع ما جاءت به نظرية دورة حياة المنتج و أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

هـ- لم تشر هذه النظرية إلى العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ... الخ، الخاصة بالبلد المضيف للاستثمار الأجنبي أو بالبلد المصدر له أو بالمستثمر ذاته، و التي تشجع أو تثبط الاستثمار الأجنبي المباشر. و حصرت عوامل قيام هذا الاستثمار في التكاليف و استغلال الميزة الاحتكارية القائمة على الابتكار. و من المعلوم أن طبيعة العلاقات السياسية بين الدول و مدى انفتاح اقتصادياتها و حرية تجارتها الخارجية ... الخ كلها عوامل تحد أو تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر بغض النظر

(1) Ibid, P 90.

(2) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 29.

(3) أبو قحف عبد السلام، نظريات التمويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 65.

عن مراحل حياة أي منتج.

### ثانيا- نظرية عدم كمال السوق.

إن الدافع الرئيس للاستثمار في الخارج يكمن أساسا في تمتع الشركات المستثمرة "بمجموعة من المزايا الاحتكارية أو شبه الاحتكارية مثل التقدم التكنولوجي، القدرة على تنويع المنتجات، توافر رؤوس الأموال، الإنفاق الضخم على البحوث و التطوير، توفر المهارات الإدارية و التنظيمية... الخ و ذلك بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، بحيث تكون هذه المزايا عوضا لها عن المخاطر التي تواجهها نتيجة استثمارها في الخارج، و بحيث تفوق المنافع الناجمة عن ممارستها الإنتاج في الخارج أية وسائل أخرى قد تلجأ إليها في نشاطها الخارجي سواء في التصدير أو منح التراخيص."<sup>(1)</sup>

1- **عرض النظرية:** عرضت هذه النظرية من طرف الاقتصادي الكندي Stephen Hymer سنة 1960<sup>(2)</sup>، و يفسر هايمر و كندلبرجر الدوافع الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء طبيعة أسواق احتكار القلة في الدول الأم لهذا الاستثمار، حيث يصبح من الصعب على أي مشروع أن يزيد حصته من سوقه المحلي دون أن يواجه مخاطر المضاربات السعرية المدمرة، و من ثم يعتبر الامتداد خارج الأسواق المحلية في تلك الحالة بمثابة وسيلة للإفلات من ضغوط سوق الاحتكار.<sup>(3)</sup>

و حسب هذه النظرية فإن انتقال رأس المال في صورة استثمارات أجنبية في الخارج يلزمه شرطين أساسيين هما:<sup>(4)</sup>

- أن تفوق الأرباح المحققة في الخارج ما يمكن تحقيقه من أرباح في الداخل.
- أن يتمتع المشروع الأجنبي في الدول المضيفة بمزايا احتكارية (تفوق تكنولوجي، معرفة فنية، ...) تمكنه من منافسة المشروعات في هذه الدولة و يعوضه خروجه من الدولة الأم.

مما سبق يمكن القول أن حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو نتاج:

- هروب من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول المصدرة للاستثمار و البحث عن تعظيم أكبر للأرباح.
- و يدعم هذا الهروب توافر مزايا متنوعة (تكنولوجية، إدارية، تسويقية...) متميزة لدى المستثمر الأجنبي (عادة الشركات متعددة الجنسية) عن نظرائه بالدول المضيفة. و تسمى هذه الميزات بالخصائص الاحتكارية لهذه الشركات، نلخصها فيما يلي:

(1) أمير حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 28.

(2) Anne Androuais et autres, Op.cit, p 88.

(3) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 9.

(4) محمد سعيد ببيوني الجرواني، مرجع سابق، ص 86.

أ- **الخصائص التكنولوجية:** و يصطلح عليها بالخصائص التقنية أو المعارف الجديدة المتميزة أو رأس المال غير الملموس المتمثلة في القدرة على ابتكار سلع جديدة و تحسين وظائفها و جودتها. و هذا من خلال التفوق التكنولوجي، و قدرة الشركات المتعددة الجنسية على القيام بالبحوث و التطوير و تحمل تكاليفهما المرتفعة. و حسب هذا التحليل يمكن استنتاج أن لهذه الخصائص التكنولوجية أثرين:

- أولهما دافع للشركات على الاستثمار في الخارج نتيجة فوائد الاحتكار التكنولوجي.
- و ثانيهما جاذب إلى الدول المضيفة الساعية إلى الحصول على هذه التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- **الخصائص الإدارية و التنظيمية:** و تتمثل في توافر الخبرات و المهارات العالية الفنية و التقنية، الإدارية و التنظيمية في كافة مجالات نشاط الشركة ( الإدارة، الإنتاج، التسويق...) غير المتوافرة بنفس المستوى لدى المستثمرين المحليين . مما يؤثر ايجابيا على كفاءة تسيير الشركة و يساهم في رفع مردوديتها. كما يسمح لها بتمييز منتجاتها عن بقية المنتجات المشابهة لها المقدمة من طرف المنافسين المحليين ، أي القدرة على تقديم سلع متميزة من خلال " إطفاء تغييرات مادية طفيفة أو باستخدام الأسماء التجارية أو بإيجاد تباين غير موضوعي من خلال الإعلان، و كذلك بإطفاء تغييرات على الشروط غير الأساسية للبيع."<sup>(1)</sup> و يحدث هذا بفعل المهارات التسويقية الفائقة المتوفرة لدى المستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة، خصوصا الشركات المتعددة الجنسية.

إن هذه الخصائص الإدارية و التنظيمية للمؤسسة تجعلها تتوفر على "مزايا تمنحها سلطة احتكارية على سوق عناصر الإنتاج فقط، خاصة: المسيرين الممتازين للمؤسسة، و المعلومات الجيدة عن المشترين، و شهادات (Brevets) الاختراعات السابقة، و المداخل السرية، و المهارات التجارية."<sup>(2)</sup>

ج - **الخصائص التكاملية** في مجالات الأنشطة الوظيفية للشركات بصفة عامة، مثل التكامل الرأسي الأمامي (نحو السوق) و التكامل الخلفي (نحو المواد الأولية الخامة) و التكامل الأفقي. و هنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات تستطيع الحصول على المواد الخام و المواد الأولية خاصة في الصناعات الاستخراجية كالبتروكيمياويات مثلا، نظرا للإمكانيات البحثية و الاستكشافية الفنية و البشرية المتوفرة لدى هذه الشركات.<sup>(3)</sup>

فتكرير (Raffinage) البترول أو تحويل المعادن، يحتمل أن تكون المؤسسة قادرة على تنسيق العمليات و الاستثمارات الضرورية لمختلف المراحل في إطار التكامل العمودي، و بسبب الأعباء

(1) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 11.

(2) Peter H. Lindert, Economie internationale, 8<sup>e</sup> édition, Economica, Paris, 1989, p 751.

(3) أبو قحف عبد السلام، نظريات التحويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 58-59.

الضخمة للتخزين و معرفة المؤسسة لاحتياجات كل عملية يمكنها أن تحقق اقتصاد في الأعباء نتيجة مزمنة (Synchronisation) العمليات.<sup>(1)</sup>

د- الخصائص التمويلية : تتمتع الشركات المتعددة الجنسية بقدرتها على توفير الأموال الكافية للقيام بالاستثمارات الكبيرة الحجم (المكلفة) و ذلك بالاعتماد على أموالها الذاتية (الشركة الأم و فروعها) أو الاستدانة من السوق المالي و النقدي المحلي و الدولي . حيث " تستفيد من شروط أحسن للاقتراض بسبب الصورة المميزة (الحسنة) للشركة المتعددة الجنسية أو لعلاقتها مع البنوك الدولية القائمة في الدول المضيفة و التي لها علاقات سابقة مع الشركة الأم."<sup>(2)</sup>

2- الانتقادات الموجهة لنظرية السوق غير الكامل: لقد ساهمت هذه النظرية في توضيح أهم الخصائص التي تجعل الشركات المتعددة الجنسية في وضعية المحنك من جانب العرض (Oligopole). غير أنها لم تكن كافية لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر بجميع حالاته، كما أن الواقع لم يوافق هذه النظرية في كل ما جاءت به. و وجهت إليها عدت انتقادات نلخص أهمها فيما يلي:

أ - تربط هذه النظرية انتهاج سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات دولية النشاط ذات الحجم الكبير، طالما أن معظم صور المزايا الاحتكارية ترتبط بالحجم أو تنشأ عنه، و بالرغم من ذلك فإن الواقع العملي يشير إلى وجود كثير من الشركات صغيرة الحجم التي تباشر سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>(3)</sup>

ب - تفترض هذه النظرية أن الدافع الأول للاستثمار الأجنبي هو الهروب من المنافسة الكاملة في الأسواق المحلية ، وهو افتراض غير واقعي يتناقض مع حالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتقاطعة أو المتشابهة في نفس الصناعة . أي وجود مستثمرين من الدولة (أ) في الدولة (ب) و مستثمرين من الدولة (ب) في الدولة (أ) في نفس النشاط .

ج - إن اشتراط توافر الميزات الاحتكارية لانسياب الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة إلى الدول النامية و المتخلفة غير ضروري، إذ غالباً ما لا توجد منافسة محلية قوية في أسواق هذه الأخيرة (الدول النامية و المتخلفة) تستدعي امتلاك المستثمر الأجنبي لميزات تمكنه من مواجهة منافسيه المحليين في البلد المضيف.

د - أغفلت هذه النظرية أهمية الميزات المكانية للدول المضيفة للاستثمار كسبب رئيسي في انتقال المستثمر خارج وطنه، خاصة بعض الصناعات الاستخراجية كالبترول و المعادن المنجمية... الخ.

(1) Peter H. Lindert, Op.cit, p 749.

(2) Elias Gannage, Op.cit, p 26.

(3) عصام عيد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 16 .

## ثالثا- نظرية تدويل الأسواق الوسيطة.

وضعت هذه النظرية من طرف P.J. Buckley و M. Casson، و تحاول تفسير سبب تحول الشركات إلى شركات متعددة الجنسيات (Multinationales).<sup>(1)</sup>

1- عرض النظرية: يرى "باكلي" و "كاسون" أن الباعث على استغلال الميزة الاحتكارية الخاصة ذاتيا يعتمد على العلاقة بين أربع مجموعات من العوامل الخاصة هي:<sup>(2)</sup>

- العوامل الخاصة على مستوى المشروع ممثلة في قدرته على تنظيم سوق داخلي خاص به على مستوى شبكة الشركة الأم و وحداتها التابعة،
  - العوامل الخاصة على مستوى الصناعة ممثلة في طبيعة المنتجات و هيكل الصناعة،
  - العوامل الخاصة على مستوى الإقليم ممثلة في الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية و الجغرافية للإقليم،
  - العوامل الخاصة على مستوى الدول ممثلة في العلاقات السياسية و المالية القائمة بينها.
- و من أجل المحافظة على ميزة تنافسية، يستوجب على المؤسسة أن تبقى مالكة للمعارف الجديدة و حافزة للرأسمال البشري، الحامل لهذه المعارف، في ميدان البحث و التسير و التسويق و التكنولوجيا و غيرها.

و يوضح هذا أكثر A. Rugman بقوله: المعلومة (l'information) هي المنتج الوسيط بامتياز... و ليس هناك سوق لبيع المعلومة التي خلقتها المؤسسة المتعددة الجنسيات، و عليه لا يوجد سعر للمعلومة... و المؤسسة المتعددة الجنسيات تتجه نحو خلق سوق داخلي للتخفيف من غياب سوق خارجي. إن السوق الداخلي للمؤسسات المتعددة الجنسيات هو استجابة فعلية للقصور الخارجي للسوق في تحديد سعر المعلومة، و الانتاج من طرف الفروع (Filiales) مُفضل على بيع التراخيص و الامتيازات لأن هذه الأخيرة لا يمكنها الاستفادة من السوق الداخلي للمؤسسة المتعددة الجنسيات.<sup>(3)</sup>

مما سبق يمكن القول أن "قدرة المؤسسة على التدويل لا ترجع إلى إمكانية واحدة فقط و هي التكنولوجيا، و لكن تعود إلى مجموعة من الإمكانيات المختلفة التي يجب أن تتوفر لديها منها مختلف المعارف، القدرة التكنولوجية الموجودة ضمن الرخصة، الرأسمال البشري... الخ، و من ثم فالميزات التي تتمتع بها هذه المؤسسة هي التي تجعل منها قادرة على اتخاذ قرار التدويل."<sup>(4)</sup>

(1) Anne Androuais et autres, Op.cit, P 91.

(2) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص ص 17-18.

(3) Anne Androuais et autres, Op.cit, p 91.

(4) فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 76.

2- الانتقادات الموجهة لنظرية تدويل الأسواق الوسيطة: رغم تعرض هذه النظرية إلى بعض العوامل التي تؤثر في الحركة الدولية للاستثمار، و التي لم تشر إليها النظريتين السابقتين إلا أنها تتطوي على بعض النقائص منها:

أ- رغم إشارة هذه النظرية إلى وجود أربعة عوامل خاصة تحكم عملية تدويل نشاط الشركات المتعددة الجنسية إلا أنها ركزت على عامل المعرفة أكثر من غيره. و "أولت اهتماما محدودا بجوانب التكلفة و العائد المرتبطة بالمجموعات الثلاثة الأخرى كالتكلفة السياسية المصاحبة لقرار استغلال الميزة الاحتكارية الخاصة ذاتيا، و التي قد تصل في مرحلة معينة إلى حد الحيلولة دون قيام الاستثمار المباشر فيما لو طبقت حكومات الدول المضيفة سياسات تمييزية ضد الشركات دولية النشاط.<sup>(1)</sup>

ب- أهملت هذه النظرية العوامل الجاذبة التي تتميز بها بعض الدول المضيفة للاستثمار (عوامل التوطن)، علاوة على مجموعة العوامل الأربعة التي جاءت بها هذه النظرية، و التي تدفع بالشركات إلى تدويل بعض أو كل نشاطاتها. الشيء الذي "يفسر الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية: معادن النحاس و الحديد و القصدير و البترول... الخ، إذ الاستثمار المباشر يسمح بالتكامل العمودي الذي يضمن و يؤمن العرض".<sup>(2)</sup>

ج- مما يعاب على هذه النظرية أنها اعتمدت في تفسيراتها لتدويل النشاط الاقتصادي على "الشركات المتعددة الجنسيات دون الشركات الأخرى التي لا تتصف بتعدد الجنسيات، إلى جانب عدم قيامها بتفسير الكيفية التي عن طريقها تصبح الشركات بمثابة شركات متعددة الجنسيات في قطاع الخدمات."<sup>(3)</sup> الأمر الذي جعل هذه النظرية لا تهتم بتدويل نشاط قطاع الخدمات.

### المطلب الثاني: النظريات القائمة على المنظمة و الحماية.

من النظريات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور المؤسسة القائمة بالاستثمار نظرية المؤسسة القائمة على منظورين قد يختلفان و قد يتكاملان، و نظرية الحماية، أي حماية ما يصطلح عليه بالأصول غير الملموسة، التي تعتمدها المؤسسة.

(1) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 20.

(2) Anne Androuais et autres, Op.cit, P 91.

(3) فارس فضيل، مرجع سابق، ص 77.



**أولاً- نظرية المنظمة (المؤسسة).**

**1 - عرض النظرية:** وفقاً لهذا المنظور، هناك من يبني نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر على موقف و تصرفات مسيري المؤسسات من حيث رغبتهم أو إعراضهم عن تدويل عمل المؤسسات التي يسيرونها، و هناك من يبني النظرية السالفة الذكر على إستراتيجية المؤسسة ذاتها في الأمد المتوسط و الطويل و من ثم يقع تدويل نشاط المؤسسة أو عدم تدويله بناء على الإستراتيجية المتبعة.

**أ- منظور المسيرين:** مند مدة طويلة برز دور المسيرين في قرار الاستثمار في الخارج. و قد اعتبر E.Penrose بأن نمو المؤسسة يتحقق باستغلال منتجات جديدة و فتح أو غزو (Conquête) أسواق خارجية جديدة. لكن التوسع في بلد أجنبي ينظر إليه من خلال التملك بنسبة 100% أو خلق مؤسسات جديدة.<sup>(1)</sup> و هنا يبرز دور كبار المسيرين من ناحيتين:

الناحية الأولى و تتمثل في قدراتهم العلمية و التسييرية و مدى إدراكهم لمختلف فرص الاستثمار المتاحة في الخارج و المخاطر التي تحيط بها من جهة، و براعتهم في إيجاد الحلول و الطرق المناسبة لتجنب تلك المخاطر المحتملة من جهة أخرى.

الناحية الثانية و تكمن في الميول النفسي و الخيارات الذاتية لهؤلاء المسيرين و مدى سعة آفاقهم و من ثم رغبتهم في تدويل نشاط المؤسسات التي يسيرونها أو اكتفائهم بالسوق المحلي فقط بغض النظر عن المزايا التي يمكن أن ينتفعوا بها نتيجة الاستثمار في الخارج.

و هذا ما لخصه J.D.Richardson عند عرضه لأسباب قرار التوطن في بلد أجنبي، إذ في المؤسسة مجموعتين مقررتين هما:<sup>(2)</sup>

- المجموعة الاقتصادية الهادفة، التي تفضل تحقيق ربح متوسط في الأجل الطويل.

- مجموعة التفضيلات الواسعة (Préférences spatiales) المتعلقة بالآفاق الرحبة للمسيرين.

**ب- منظور إستراتيجية المؤسسة:** وفق هذا المنظور، هناك سلسلتين من الدوافع تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر هما:<sup>(3)</sup>

- دوافع خارجية: تخوف من فقدان سوق ما، منافسة أجنبية تطرد من السوق الخاص بالمؤسسة... الخ.

- دوافع داخلية: رغبة بعض المسيرين في التوطن الأجنبي. و هنا من الضروري أن تأخذ المديرية العامة البعد الدولي و تبدي رغبتها في التحول إلى مؤسسة متعددة الجنسية.

لهذا تتبنى المؤسسات الإستراتيجية الدفاعية أو الإستراتيجية الهجومية حيث تختار الإستراتيجية الأولى بهدف المحافظة على حصتها في السوق و الاستفادة من مزايا التكاليف

(1) Anne Androuais et autres, Op.cit, p 92.

(2) Ibid, p 92.

(3) Ibid, p 92.

و التكنولوجيا و اقتصاديات الحجم... الخ. و يقع الاختيار على الإستراتيجية الثانية (الهجومية) بالنسبة للمؤسسة التي تمتلك مهارات عالية، حيث تتوطن في الخارج بعدما تستقر جيدا في بلدها الأصلي.

2- **الانتقادات الموجهة لنظرية المنظمة:** لقد تمكنت هذه النظرية من تفسير عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية، و أضافت عنصرين جديدين في تفسير هذه الأخيرة و هما رغبة المسيرين من جهة و الإستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة من جهة أخرى. غير أنها لم تتجو من بعض الانتقادات منها:

أ - لا تقدم تفسيرات لقرارات التوسع المتخذة من طرف فروع الشركات في الخارج، و إنما تكتفي بتبني المؤسسة الأم للإستراتيجية الهجومية أو الدفاعية. لكن الواقع يفصح عن تصرفات بعض فروع الشركات المتعددة الجنسية مشابهة لتصرفات الشركات الأم، و هو الأمر الذي لم تتناوله هذه النظرية.

ب- أغفلت هذه النظرية بعض المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات المتعددة الجنسية و التي لا تسمح باستخدامها، لدواعي متنوعة، إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

### ثانيا- نظرية الحماية.

يقصد بالحماية الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص و الإنتاج... الخ أو أي شكل آخر و ذلك لأطول فترة ممكنة.<sup>(1)</sup> و هذا بهدف تعظيم عوائد الشركة من ابتكاراتها و نتائج بحوثها لمدة زمنية طويلة.

1- **عرض النظرية:** إن خلق منتج جديد لا تعترضه صعوبات بفضل الحماية الفعلية لنظام براءات الاختراع، الذي يضمن مردودية كافية للاستثمارات.<sup>(2)</sup> غير أن تطوير المنتج و تحسينه لا يمكن لنظام براءات الاختراع حمايته بفعل المنافسة بين المنتجين و احتمال تقليده في مناطق عديدة من العالم. و هذا ما يدفع بالشركة المالكة لحق الاختراع الانتقال إلى الخارج أي الاستثمار خارج وطنها بإنشاء فروع لها تسمح باستغلال أوسع لحقوق الاختراع و تساهم في التقليل أو الحد من حالات التقليد غير المرخصة. و عدم تسرب أسرارها الصناعية، أي "حصص الشركة لمعارفها بذاتها بدلا من بيع (الترخيص) معارفها إلى الأسواق الدولية. و ضرورة أن تطبق الشركة هذه المعارف فقط في حال الإنتاج تحت رقابتها."<sup>(3)</sup>

(1) أبوقحف عبد السلام ، نظريات التمويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق ، ص 61.

(2) Elias Gannage, Op. cit, p 69

(3) رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 193.

فاحتفاظ الشركة بالخبرة الفنية و الاختراعات يحقق لها التميز عن غيرها و يضمن لها عدم دخول منافسين جدد في الأمد القصير ، كما تتمكن من خلال الاستخدام الداخلي فقط لخبراتها و معارفها كسر و تخطي القيود التي تفرضها بعض الدول على الأسواق كنظام حصص الواردات و المبالغة في التعريفات الجمركية ...الخ خاصة إذا كان هناك طلب خارجي متزايد على المنتجات التي لا يمكن إنتاجها من طرف غير المبتكرين، فيؤدي هذا الوضع إلى فتح السوق المحلي للمنتجين المبتكرين الأجانب، و يسمح بإقامة فروع لهم و بالتالي قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

**2 - الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية:** يمكن تلخيص أهم النقاط التي انتقدت فيها هذه النظرية فيما يلي:

أ - أغفلت هذه النظرية أهمية المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية و السياسات الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمار، و التي بإمكانها التأثير سلبا أو ايجابا على حركة الاستثمار الأجنبي بين الدول.

ب - لم تتمكن هذه النظرية من إعطاء تفسير لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض النشاطات، كالصناعات الاستخراجية و عمليات الاستكشاف و التنقيب عن البترول...الخ، إذ لا يمكن تطبيق دواعي الحماية المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه النظرية على مثل هذه النشاطات.

ج - يفهم من هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة عدم تسرب الابتكارات الحديثة إلى غير المبتكر. و كأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقع إلا فيما يبتكر حديثا فقط؛ غير أن الواقع لا يوافق هذا، إذ هناك استثمارات أجنبية مباشرة في مجالات لا تعتمد بالضرورة على ابتكارات حديثة مثل مجال السياحة و البنوك و التأمين و النقل...الخ.

د - لا تعطي هذه النظرية تفسيراً واضحاً لعدم انتقال المستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة إلى بعض الدول النامية. رغم ترحيب هذه الأخيرة بالاستثمار الأجنبي المباشر و تقديمها حوافز متنوعة تسمح للمستثمر الأجنبي بحماية ممتلكاته كما تنص عليها هذه النظرية.

هـ - تركز هذه النظرية على دوافع حماية الشركات دولية النشاط و لا تعطي اهتماماً مناسباً للسياسات الحكومية و الضوابط المتعلقة بالدول المضيفة لهذه الاستثمارات، بينما قد تؤدي هذه السياسات و الضوابط إلى تقليل جدوى الإجراءات الوقائية التي تمارسها شركات الاستثمار لتحقيق أهدافها.<sup>(1)</sup>

(1) \_ Hood and S. Young, "The Economics of Multinational Enterprise, London Longman, 1982, P 82. ، نقلا عن سامي احمد غنيم غباشي، الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2004، ص 97.

### المطلب الثالث: النظريات التجميعية أو التركيبية.

سميت هذه النظريات بالتجميعية أو التركيبية لأنها تجمع و تتركب العديد من العناصر ذات الصلة المباشرة و غير المباشرة بقيام الاستثمار الأجنبي المباشر، و هي نظريات تبدو أكثر شمولية من سابقتها، خصوصا النظرية الانتقائية التي جاء بها الاقتصادي Dunning.

#### أولا- نظرية الموقع (التوطن).

1- **عرض النظرية:** يتأثر قرار الاستثمار في الخارج بعدة عوامل، منها ما يتعلق بالمستثمر ذاته و بلده الأصلي و منها ما يتعلق بالبلد الذي يستضيف الاستثمار. و تسمى العوامل الخاصة بالبلد المضيف للاستثمار بعوامل توطن الاستثمار الأجنبي و التي تشكل في مجموعها نظرية الموقع أو نظرية التوطن.

و وفقا لهذه النظرية، يوجد العديد من المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار في إحدى الدول المضيفة، و في المفاضلة بين الاستثمار بهذه الدولة أو التصدير إليها. و من أهم هذه المحددات : المناخ الاستثماري و الإجراءات الحمائية و العوامل المرتبطة بالتكاليف، بالإضافة إلى العوامل التسويقية و الحوافز و الامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة.<sup>(1)</sup> و فيما يلي عرض مختصر لأهم العوامل التي تؤثر في توطن الاستثمار الأجنبي المباشر.

أ - **حجم و معدل نمو سوق الدولة المضيفة:** إذا كان حجم سوق البلد المضيف للاستثمار كبير و معدل نموه مستقبلا مرتفع، فإنه يسمح للمستثمر باستغلال اقتصاديات الحجم و يشجعه على الإنتاج داخل هذا السوق، "خصوصا عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر موجهها أساسا لتلبية الطلب الداخلي في سوق الدولة المضيفة."<sup>(2)</sup>

و عند قياس حجم السوق و معدل نموه ينبغي الأخذ في الاعتبار وجود أو عدم وجود اتحادات جمركية بين مجموعة من الدول التي يقع في أحدها الاستثمار و مدى احتمال توسع هذا الإتحاد الجمركي ليشمل دولا أخرى تنتمي السوق أو تقلصه. حيث ينمو حجم السوق إذا غاب المنافسون و ربما يقلص أو يبقى ثابتا عندما يتوسع الإتحاد الجمركي إلى دولة أو دول أخرى يوجد فيها منافسين.

ب - **العوامل المرتبطة بالتكاليف :** مثل القرب من المواد الخام، مدى توافر اليد العاملة، انخفاض تكلفة العمالة، مدى انخفاض تكاليف النقل و المواد الخام و السلع الوسيطة و التسهيلات الإنتاجية

(1) عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، مرجع سابق ، ص ص 48-49.

(2) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 22.

(1) الأخرى.

فكل عامل يحدث اقتصاد في التكاليف يدفع المستثمر إلى الإنتاج في الخارج والعكس بالعكس. إذ كل عامل يضخم التكاليف يحد من الاندفاع اتجاه الاستثمار المباشر في الخارج.

**ج - الإجراءات الحمائية:** المتمثلة أساسا في التعريف الجمركية، و مختلف القيود المفروضة على الاستيراد و التصدير كنظام الحصص للواردات المطبقة في الدول المضيفة للاستثمار و التي تحد من التصدير إليها و بالتالي تدفع بالمستثمر إلى الإنتاج داخل هذه الدول بهدف استغلال أكثر لسوقه.

**د - السياسات الاقتصادية للدولة المضيفة:** بصرف النظر عن العوامل المذكورة سابقا، يخضع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى طبيعة النظام الاقتصادي والقوانين التي تنظم النشاط الاقتصادي في البلد المضيف له. فإذا كانت قوانين هذا الأخير لا تسمح بدخول الرأسمال الأجنبي، أو تحدده في مستويات دنيا و تخضعه لشروط كثيرة فلا يمكن للمستثمرين الأجانب الاستثمار في هذا البلد. أما إذا كانت السياسة الاقتصادية مشجعة للاستثمار الأجنبي و ربما محفزة له بمنحه بعض الامتيازات و التسهيلات، فمن المتوقع انسياب هذا النوع من الاستثمار إلى هذا البلد بأحجام معتبرة.

بالإضافة إلى ما سبق، يعتبر المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة له عامل مهم جدا في جذبته أو تنفيره. و يتكون هذا المناخ عموما من مدى الاستقرار السياسي و نظام الحكم، و القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للأصول المحلية، و مدى حرية تحويل العملات الأجنبية و استقرار سعر صرف العملة المحلية، و معدل التضخم، و النظام الضريبي... الخ.

**هـ - عوامل أخرى:** كالحوافز و التسهيلات التي يمنحها البلد المضيف للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى الأرباح المتوقعة، و الموقع الجغرافي و عدم وجود منافسين ... الخ.

و ما يستنتج من هذه النظرية أنها أشارت إلى بعض عوامل نشوء الاستثمار الأجنبي المباشر التي أهملتها النظريات الأخرى. غير أنها لم توضح أي العوامل أكثر تأثيرا في حدوث أو عدم حدوث هذا الاستثمار. و لقد تم تطوير هذه النظرية و أصبحت تعرف بنظرية الموقع المعدلة.

### ثانيا- نظرية الموقع المعدلة.

**1- عرض النظرية:** قام كل من Robock و Simmonds بتقديم نظرية الموقع الجديدة حيث أضافا عددا من المحددات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

و تم تقسيم هذه المحددات إلى ثلاث مجموعات هي:

(1) أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق ، ص 32.

- مجموعة من المتغيرات الشرطية، متمثلة في خصائص المنتج والدولة المضيفة و علاقاتها بالدول الأخرى،
- و مجموعة من المتغيرات الدافعة، متمثلة في الخصائص المميزة للشركة و المركز التنافسي،
- و مجموعة من المتغيرات الحاكمة، و تتمثل في الخصائص التنظيمية للدولة المضيفة و العوامل الدولية و الخصائص المميزة للدولة الأم للشركة. و الجدول التالي يلخص هذه العوامل.

#### الجدول رقم 04

##### العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للاستثمارات الأجنبية.

العوامل الشرطية	أمثلة
أ – خصائص المنتج/السلعة	نوع السلعة ، استخدامات السلعة، درجة حداثة/جدة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة ( الفنية و المالية و البشرية ) خصائص العملية الإنتاجية ... الخ.
ب – الخصائص المميزة للدولة المضيفة.	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل و مدى توافر الموارد البشرية و الطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الاقتصادية ... الخ.
ج – العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى.	نظم النقل و الاتصالات بين الدول المضيفة و الدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية و السياسية التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال، و المعلومات، و البضائع، و الأفراد، التجارة الدولية ... الخ.
العوامل الدافعة	أمثلة
أ – الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية أو التكنولوجية و حجم الشركة.
ب – المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة و مواجهة التهديدات و الأخطار التجارية ... الخ.
العوامل الحاكمة	أمثلة
أ – الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين و اللوائح الإدارية، و نظم الإدارة و التعيين و سياسات الاستثمار، و الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية ... الخ.
ب – الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين و اللوائح و السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج
ج – العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة و الدولة الأم، و المبادئ و الموثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة ...

المصدر : أبووقف عبد السلام ، نظريات التمويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق ، ص ص 69-70.

2- الانتقادات الموجهة لنظرية الموقع و الموقع المعدلة: لقد تمكنت هذه النظرية من تصنيف العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، و جاءت بعوامل لم تذكر في النظريات السابقة، و المتمثلة أساسا في العوامل الحاكمة و أحد العوامل الشرطية - العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى - . غير أن هناك بعض الانتقادات التي توجه إليها سواء في شكلها الأول (نظرية الموقع) أو في شكلها المعدل (نظرية الموقع المعدلة) نلخص أهمها فيما يلي:

أ - لا تأخذ في الاعتبار المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات دولية النشاط، و بالأخص المزايا المعرفية لما لها من خصائص مشابهة لخصائص السلع الاجتماعية في جانب العرض من حيث أنه يمكن للشركة دولية النشاط (الأم) نقلها إلى وحداتها التابعة في مختلف دول العالم لاستغلالها دون أن تتحمل نفقة حدية تذكر، و ذلك على الرغم من أن حيازة المزايا الاحتكارية تشكل الشرط الضروري لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>(1)</sup>

ب - أغفلت هذه النظرية رغبة الشركات العملاقة (متعددة الجنسية خصوصا) في السيطرة على الأسواق الدولية و التحكم فيها و من ثم توجيهها وفق مصالحها. و هو الأمر الذي يجعل هذه الشركات تنجز استثمارات في مناطق جغرافية متعددة من العالم قصد الوصول إلى أهدافها المسطرة بصرف النظر عن التوفر الكلي أو الجزئي للعوامل التي وضعتها هذه النظرية.

ج - إن الشركات المتعددة الجنسية المتواجدة في عدة مناطق من العالم و لها نشاطات متنوعة تستطيع الاستثمار في مواقع لا تجتمع فيها بالضرورة كل العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر. و ذلك بسبب قدرة هذه الشركات على تحمّل بعض المخاطر مقابل مردود عال متوقع؛ أو تحمّل بعض المخاطر في مناطق جغرافية ما (في دولة ما) بهدف تجنب مخاطر أكبر منها في مناطق جغرافية أخرى أو في نشاطات سابقة أو لاحقة أي بهدف المحافظة على استمرارية الروابط الخلفية و/أو الأمامية لها.

(1) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 24.

### ثالثاً- النظرية الانتقائية.

سميت هذه النظرية بالانتقائية لأنها تفسر كيفية الاختيار (الانتقاء) بين ثلاث سياسات رئيسية تتضمن العمل الاقتصادي الدولي و هي الاستثمار الأجنبي المباشر و التصدير و الترخيص.

**1- عرض النظرية:** خلافا للنظريات السابقة التي تركز على عامل واحد في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن النظرية الانتقائية لـ داننج (Dunning) تعتمد على ثلاثة عوامل مجتمعة هي:<sup>(1)</sup>

- الميزة الاحتكارية الخاصة،
- عوامل التوطن المقارنة،
- الاستغلال الذاتي للميزة الاحتكارية الخاصة.

و حسب هذه النظرية، فإن توفر الميزات الاحتكارية الخاصة<sup>(2)</sup> لدى المستثمر الأجنبي هي الشرط الأول الذي يدفعه إلى تدويل نشاطه عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو التصدير أو الترخيص. غير أن دافع الاستغلال الذاتي لهذه الميزات يجعل هذا المستثمر يمتنع عن منح الترخيصات للغير ، و بالتالي يبقى أمامه طريقين فقط لغزو الأسواق الخارجية هما: الاستثمار الأجنبي المباشر و التصدير. و من المتوقع أن يكون الاختيار هو الاستثمار الأجنبي المباشر متى كانت عوامل التوطن المقارنة بين الدولة الأصلية للمستثمر و بقية الدول تؤيد الإنتاج في هذه الأخيرة. أما إذا كان العكس - عوامل التوطن المقارنة تؤيد الإنتاج في البلد الأصلي للمستثمر - فإن الاختيار سيكون التصدير عوض الاستثمار الأجنبي المباشر.

و يمكن تلخيص عوامل التوطن المقصودة في هذه النظرية في "عوامل جذب و عوامل دفع. فعوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقاً أقل جاذبية. فالقيود على التوسع و زيادة الضرائب ما هي إلا عوامل الدفع في الدولة الأم . أي أنها عوامل تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم. أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقاً جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر".<sup>(3)</sup>

و أهم ما يميز هذه النظرية هو ربطها بين الأشكال المختلفة التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل توافر المزايا الاحتكارية و مزايا الاستخدام الداخلي و المزايا المكانية، حيث أنه في حالة توافر تلك الشروط فإن الشركة تلجأ إلى الاستثمار في الخارج. أما في حالة عدم وجود مزايا تنجم عن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية و كذلك عدم توافر مزايا الموقع أو توافر هذه المزايا بدرجة غير كافية فإنه من الأفضل في هذه الحالة القيام بإبرام العقود و الاتفاقيات بين الشركة

(1) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 30.

(2) للتعرف على هذه الميزات يمكن الرجوع إلى نظرية عدم كمال السوق في بداية هذا المبحث.

(3) رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، جامعة المنصورة، مصر، 2002، ص 65.



التي تمتلك المزايا الاحتكارية و بين الطرف الذي يريد الاستفادة من هذه المزايا.<sup>(1)</sup> و إذا دققنا النظر في العوامل الثلاثة التي اعتمدها هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر ، نجدها غير متوفرة في الدول النامية و شركاتها مما يعني انعدام الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من هذه الدول و شركاتها في الخارج. و لتجاوز هذا القصور في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية اتجاه الدول المتقدمة، أدخل داننج في تحليله ما يعرف بدورة الاستثمار و التنمية " التي تتطوي على فرضية مؤداها أن ميل دولة ما للانخراط في الاستثمار الأجنبي المباشر (معيبرا عنها بمتوسط نصيب الفرد المطلق و النسبي - أي المقارن بالدول الأخرى - من الدخل) التي تكون قد بلغتها."<sup>(2)</sup> و ميز داننج بين أربعة مراحل لهذا النمو هي :

أ- المرحلة الأولى: تنتمي إلى هذه المرحلة الدول التي يكون فيها " متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي أقل من 400 دولار أمريكي."<sup>(3)</sup> و هي حالة أغلب الدول النامية. و تتميز هذه المرحلة بافتقار هذه الدول لميزات التوطن المقارنة أي عدم توفرها على عوامل الجذب الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، و عدم امتلاك شركاتها المحلية للميزات الاحتكارية الخاصة بها التي تمكنها من الاستثمار في الخارج.

إن هذا الوضع يجعل الدول النامية غير قادرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر (الوارد) و لا تتمكن شركاتها من الاستثمار في الخارج (الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر). و بهذا تفسر النظرية الانتقائية انعدام الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتجاهين بالنسبة لكل دولة تكون في هذه المرحلة من نموها الاقتصادي ، و تكتفي الشركات الدولية للدول الأخرى بالتصدير إلى الدول النامية و إبرام عقود التراخيص مع الشركات المحلية لهذه الأخيرة .

ب- المرحلة الثانية: يصنف انتماء أي دولة إلى هذه المرحلة عندما يكون " متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج الوطني الإجمالي ما بين 400 و 1500 دولار أمريكي."<sup>(4)</sup> و تفترض النظرية الانتقائية أن عوامل توطن (الجذب) الاستثمار الأجنبي المباشر قد تحسنت إلى المستوى الذي يحفز فيه الشركات الأجنبية على استبدال سياسات التصدير و التراخيص بالاستثمار الأجنبي المباشر مما يعني بداية تدفق هذا الأخير إلى الدول التي بلغت المرحلة الثانية في نموها الاقتصادي، هذا مع استمرار

(1) خليل محمد خليل، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 20، ديسمبر 1994، ص 57، نقل عن: عبيد فاروق محمود، دور الاستثمارات المباشرة الأوروبية و الأمريكية و مجالات نشاطها في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004، ص 20.

(2) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 31.

(3) قويدري محمد، مرجع سابق، ص 87.

(4) المرجع السابق، ص 87.

وضع الشركات المحلية بخصوص عدم امتلاكها للمزايا الاحتكارية كما هو الحال في المرحلة الأولى الشيء الذي يعني انعدام الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المعنية بهذه المرحلة.

ج- المرحلة الثالثة: و هي المرحلة التي يكون فيها " نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ما بين 2000 و 4750 دولار أمريكي."<sup>(1)</sup> حيث يتواصل تحسين عوامل توطن الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بالإضافة إلى بداية امتلاك الشركات المحلية للدولة التي تبلغ هذه المرحلة بعض الميزات الاحتكارية و التي تمكنها من منافسة المستثمرين الأجانب في الداخل مع إمكانية استثمارها خارج وطنها في الدول التي تتوفر فيها عوامل توطن الاستثمار الأجنبي المباشر.

و بهذا فإن الدولة التي تصل إلى هذه المرحلة من تطورها الاقتصادي ستعرف تدفقا مزدوجا في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ستجذب هذا الأخير إليها و في نفس الوقت ستدفع بشركاتها إلى الاستثمار في الخارج. أي ستشهد استثمار أجنبي مباشر وارد إلى الداخل في النشاطات التي تتوفر فيها عوامل توطين (جذب) مناسبة، و آخر صادر إلى الخارج في النشاطات التي لا تتوفر فيها عوامل توطين الاستثمار محليا و إنما توجد هذه العوامل في دول أجنبية.

د- المرحلة الرابعة: و هي مرحلة متطورة تسمح للمستثمرين المحليين من امتلاك ميزات احتكارية قوية تدفعهم إلى البحث عن أسواق خارجية، خاصة عندما يتزامن توافر هذه الميزات مع عدم ملاءمة عوامل التوطن المحلية لاستغلالها (الميزات). و بالتالي يزداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج و يقل نظيره إلى الداخل مما يجعل البلد المعني مستثمرا صافيا في الخارج عكس ما كان عليه في المراحل السابقة.

و بهذا التعديل الذي أدخله داننج على نظريته، فقد تمكن من إكسابها طابعا ديناميكيا يسمح بدراسة أثر التغيير في طبيعة الميزات الاحتكارية و عوامل التوطن على نمط و اتجاه نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن تخلص تيار التحليل الاقتصادي الحديث لهذا الاستثمار من أحد أوجه الانتقاد الرئيسية و المتمثل في عدم قدرته على تفسير تدفقات الاستثمار محل الاهتمام من دولة نامية.<sup>(2)</sup>

(1) المرجع السابق، ص 88.

(2) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 32.

2- الانتقادات الموجهة للنظرية الانتقائية: رغم تميز هذه النظرية عن غيرها من نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أدمجت عدة عوامل في آن واحد في تحليلها لمحددات هذا النوع من الاستثمار. و كانت بذلك من أقدر النظريات و أكثرها قبولا في هذا المجال من المعرفة الاقتصادية . إلا أنها أغفلت بعض العوامل المؤثرة في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر كما انتقدت في بعض جوانب تحليلها ، نوجز أهمها فيما يلي:

أ - لم تعط هذه النظرية تفسيراً لعلاقة متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي مع مدى توفر أو انعدام عوامل توطن (جذب و دفع) الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ ليس من اليسير التسليم بالعلاقة الطردية التي تفترضها هذه النظرية بين العنصرين المذكورين. فقد يكون متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي مرتفع بسبب توفر ثروات كثيرة مع قلة عدد السكان أو ارتفاع كبير في الأسعار دون أن يصحب هذا الوضع تحسن ملحوظ في عوامل توطن الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب - إن الاعتماد على مستوى متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي في تحديد مراحل النمو الاقتصادي لأي دولة و مدى تحسن عوامل توطن (عوامل الجذب) الاستثمار الأجنبي المباشر فيها غير كاف إذ أن تحسن أو تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ليس هو المؤشر الوحيد الدال و المحدد لمراحل النمو الاقتصادي للدول. كما أن تحديد مراحل النمو بالقيم المطلقة السابق ذكرها لا يصلح في الأمد الطويل بفعل تغير القيمة الحقيقية للنقود عبر الزمان و المكان.

ج - حسب هذه النظرية، كلما زاد النمو الاقتصادي تناقصت المزايا الاحتكارية للمستثمرين الأجانب الأمر الذي ينقص من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل. و هو أمر يتناقض مع الحركة المتزايدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة مما يضعف من حجية النظرية و صحة تفسيراتها.

د - أهملت هذه النظرية الظروف السياسية و الأمنية للبلد المضيف للاستثمار. إذ قد يكون نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي موافق لمستواه المطلوب في المرحلة الثالثة من مراحل النمو التي حددتها النظرية الانتقائية، إلا أن الظروف غير المواتية كالصراعات السياسية و عدم استقرار نظام الحكم المصحوب بعدم الاستقرار الأمني و الحروب و غيرها من الأحداث، تحول دون وقوع تدفقات مناسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر. و هو الأمر الذي لا تفسره هذه النظرية وفق فرضيات مراحل النمو التي حددتها.

هـ - من بين الجوانب التي أغفلتها هذه النظرية، الدوافع الاحتكارية للشركات العملاقة و رغبتها في السيطرة و التحكم في السوق العالمي، و كذا التهرب من الأعباء المتعلقة بحماية البيئة المطبقة في الدول المتقدمة عكس الدول المتخلفة و النامية التي لا تهتم كثيرا بالبيئة و حماية الطبيعة.

## المبحث الثاني: آثار و مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعمل البلدان النامية و المتقدمة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مستهدفة تحقيق مزايا عديدة. غير أن هذه المزايا قد تصاحبها عيوب أو آثار غير مرغوبة و لا محبذة، خاصة في الأجل الطويل. مما جعل الآراء تختلف حول الحصيلة النهائية لهذا الاستثمار بالنسبة للبلد المضيف له.

كما أن لكل استثمار مخاطره، و تزداد هذه المخاطر عندما ينتقل المستثمر من بلده الأصلي إلى بلد أجنبي بفعل الظروف المغايرة و الجديدة و المحتملة الوقوع مستقبلا. لأن المدى الزمني للاستثمار طويل، مما يزيد من احتمال وقوع بعض الأحداث غير المرغوبة من طرف المستثمر الأجنبي و المضرة به.

و في بداية هذا المبحث سنتناول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف له دون تلك التي تقع على البلد المصدر للاستثمار أو على المستثمر الأجنبي ذاته. وهذا نظرا لأهمية هذه الآثار - على البلد المضيف - و تنوعها و اختلاف الرأي بشأنها من جهة، و من جهة ثانية، أن أغلب الدراسات في هذا الشأن تشير إلى ايجابية آثار هذا الاستثمار على المستثمر و البلد المصدر له. ثم ناقش مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فقط، باعتبار أن هذه الأخطار تأتي في مقدمة محددات حركة هذا الاستثمار الأجنبي.

### المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف.

تمثل الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر موضوعا لجدل قوي بين المؤيدين و المعارضين له. و هذا من خلال ترجيح آثاره الايجابية عن آثاره السلبية أو العكس، في الأجل القصير و المتوسط و الطويل.

و سنقوم أدناه بعرض و تحليل أهم الآثار الايجابية و السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر و أكثرها تداولاً في الأدبيات الاقتصادية، و ذلك بهدف توضيح كيفية تعظيم المكاسب و التخفيض من أعباء هذا النوع من الاستثمار، أي الاستفادة من آثاره الايجابية و تحجيم آثاره السلبية غير المرغوبة.

## أولاً- الآثار على الاستثمار الداخلي.

و نقصد بالاستثمار الداخلي كل أنواع الاستثمارات الحقيقية - أي باستثناء الاستثمارات المالية- التي تتجز داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني سواء من طرف المقيمين و غير المقيمين (الأجانب)، و يمكن تلخيص أهم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الداخلي في ثلاثة عناصر أساسية هي: الأثر الكمي و الأثر النسبي أو الأهمية النسبية و الأثر النوعي.

### 1 - الأثر الكمي.

و نقصد به تطور حجم الاستثمار الإجمالي في اقتصاد البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، أي هل هذا الأخير يؤدي إلى الزيادة أم التخفيض أم الاستقرار في الحجم الإجمالي للاستثمارات الداخلية المحلية و الأجنبية ؟

يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في حجم الاستثمار الداخلي عندما يدخل (الاستثمار الأجنبي المباشر) منشأ وحدات إنتاجية جديدة و/أو مضيفاً أصولاً إنتاجية جديدة لوحدة قائمة من قبل. مع اشتراط عدم استخدام الموارد المالية المحلية في تمويل هذا الاستثمار. لأن استخدام هذه الموارد من طرف المستثمرين الأجانب يعني حرمان نظرائهم المحليين من إحداث نفس الزيادة في حجم الاستثمارات الداخلية.

فإذا صاحب دخول الاستثمار الأجنبي المباشر نشوء استثمارات أخرى إضافية محلية من طرف المقيمين نكون بصدده ما يسمى في الأدب الاقتصادي بالآثر التكاملي للاستثمار الأجنبي المباشر مع الاستثمار المحلي. و عادة ما تقع هذه الحالة عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بحاجة إلى إقامة روابط خلفية و/أو أمامية داخلية و ليس خارج البلد المضيف له. و بهذا يزداد حجم الاستثمارات الداخلية من ناحيتين:

الأولى و تتمثل في الجزء المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

و الثانية تتمثل في الجزء المتعلق بالاستثمارات الخادمة و/أو المكملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

هذا بخصوص الروابط الخلفية و الأمامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، و يمكن أن يزداد حجم الاستثمار الداخلي بطريقة غير مباشرة من خلال دفع و تحفيز المؤسسات المحلية على تحسين منتجاتها و خدماتها حتى تتمكن من مواجهة منافسيها الأجانب. الأمر الذي يدفع بالمؤسسات المذكورة إلى إنجاز استثمارات جديدة.

أما إذا دخل الاستثمار الأجنبي المباشر مشترياً لمؤسسات أو لأصول إنتاجية قائمة من قبل، فلن يتغير الحجم الإجمالي للاستثمارات الوطنية و يبقى مستقراً إلا في حدود تغير قيم هذه الأصول و اهتلاكها، أي يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر أثراً إحلاليًا على الاستثمار الوطني. و نصادف هذا الوضع في حالة برامج الخوصصة التي تقوم بها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، أو من خلال آلية تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات في بعض الحالات. حيث تتغير ملكية هذه الأخيرة من ملكية عمومية محلية إلى ملكية أجنبية، دون إحداث أي تغيير في الحجم الإجمالي للاستثمارات الوطنية. بينما حجم الاستثمار المحلي سينخفض بنفس مشتريات الاستثمار الأجنبي المباشر للأصول الإنتاجية المحلية التي كانت موجودة من قبل.

مما سبق يتضح أن الأثر الإحلالي ينشأ:

- عندما يتدخل الاستثمار الأجنبي المباشر مشترياً لأصول إنتاجية قائمة من قبل.
- عندما يتم تمويل جزء أو كل الاستثمار الأجنبي المباشر من مصادر مالية داخلية (الاقتراض من السوق المحلي في الدولة المضيفة).
- عندما يخرج بعض المستثمرين المحليين من السوق بسبب عدم قدرتهم على مواجهة منافسة نظرائهم الأجانب.

أما الأثر التكاملي فينشأ:

- عندما يدخل الاستثمار الأجنبي المباشر منشئاً لمشاريع استثمارية جديدة أو موسعاً لمشاريع قائمة من قبل.
- عندما يمول الاستثمار الأجنبي المباشر كلياً من مصادر مالية خارجية فقط (الأموال الذاتية للمستثمر الأجنبي).
- عندما يساعد المستثمرين المحليين على الزيادة في استثماراتهم من خلال العلاقات التشابكية مع بعضهم البعض.

و تشير بعض الدراسات التطبيقية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

إلى ما يلي:

\* دراسة جمال محمود عطية عبيد المتعلقة بالاقتصاد المصري: خلال الفترة 1987-2000، كان التأثير إيجابياً على الاستثمار المحلي، و بلغت قيمة معامل الاستثمار المحلي حوالي 3,2، و الذي يشير بدوره إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة كان مشجعاً لمزيد من الاستثمار المحلي. و يمكن تبرير ذلك بقدرة الشركات المحلية في مصر على التكيف مع التكنولوجيا الحديثة

المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك الأمر الذي شجع على دخول مستثمرين جدد إلى حلبة الإنتاج خلال تلك الفترة.<sup>(1)</sup>

\* دراسة إيمان عطية ناصف، حيث أجريت الدراسة على الاقتصاد المصري، و توصلت إلى:<sup>(2)</sup>

- خلال الفترة 1980-1990 كان الاستثمار الأجنبي المباشر مزاحما للاستثمار المحلي، نظرا لكون معظم المشروعات الأجنبية في مصر اتخذت في هذه الفترة شكل شركات مشتركة.

- خلال الفترة 1990-2000 كان الاستثمار الأجنبي المباشر مشجعا للاستثمار المحلي، حيث أن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي بنسبة 1%، تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بمعدل 1,73%.

\* دراسة Agosin and Mayer، حيث قامت بتحليل أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز أو مزاحمة الاستثمار المحلي في عينة من الدول النامية، في أفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1970-1996. و قد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر تحفيزي في الدول الآسيوية، و له أثر مزاحمة في دول أمريكا اللاتينية، و له أثر محايد في أفريقيا.<sup>(3)</sup>

## 2 - الأثر النسبي (الأهمية النسبية).

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول رقم 05 أدناه، نلاحظ أن الحجم الأكبر من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو البلدان المتقدمة، و تتحصل البلدان النامية على حجم بسيط من هذه التدفقات.

فخلال الفترة 1990-2005 كانت أكثر من 60% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتجه نحو الدول المتقدمة باستثناء خمس سنوات (94-96-97-2004-2005) التي تحصلت فيها هذه الأخيرة على 56% و 57% و 57% و 56% و 59% على الترتيب من إجمالي التدفقات العالمية لهذا النوع من الاستثمار. و هذا يعني أن حصة بقية الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر لم تتعد نسبة 40% منذ سنة 1990 إلى 2005 باستثناء السنوات الخمس المذكورة سابقا حيث كانت هذه النسبة بين 41% و 44%.

(1) جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 189.

(2) إيمان عطية ناصف، تأثير الوفرة الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الدول النامية، مؤتمر الاستثمار و التنمية و تحديات القرن 21، المجلد الأول، الاسكندرية، سبتمبر 2003، ص ص 235-240. نقلا عن: قويدري محمد، مرجع سابق، ص ص 51-52.

(3) قويدري محمد، مرجع سابق، ص 50.

## الجدول رقم 05

التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 1990-2005.

السنوات	الدول المتقدمة		بقية الدول		العالم	
	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%
1990	169.777	83 %	34.035	17 %	203.812	100 %
1991	114.792	72 %	44.144	28 %	158.936	100 %
1992	120.295	68 %	55.547	32 %	175.841	100 %
1993	133.850	61 %	85.570	39 %	219.420	100 %
1994	145.135	57 %	110.853	43 %	255.988	100 %
1995	203.462	61 %	127.606	39 %	331.068	100 %
1996	219.908	57 %	166.232	43 %	386.140	100 %
1997	269.654	56 %	212.257	44 %	481.911	100 %
1998	472.545	68 %	218.360	32 %	690.905	100 %
1999	828.352	76 %	258.398	24 %	1.086.750	100 %
2000	1.107.987	80 %	279.967	20 %	1.387.954	100 %
2001	571.483	70 %	246.092	30 %	817.575	100 %
2002	547.778	76 %	168.350	24 %	716.128	100 %
2003	358.539	64 %	199.330	36 %	557.869	100 %
2004	396.145	56 %	314.610	44 %	710.755	100 %
2005	542.312	59 %	373.965	41 %	916.277	100 %

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

المبالغ: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي، أعداد مختلفة لسنوات من 1996 إلى 2006، من الموقع

الإلكتروني: <http://www.unctad.org/fdistatistics>.

النسب المئوية: حسب من طرف الباحث بالاعتماد على مبالغ نفس الجدول.

و بالنظر إلى حجم اقتصاديات الدول المتقدمة و ضخامة رأسمالها الثابت عكس اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بصغر حجم اقتصادها و ضعف رأسمالها الثابت مقارنة بوضع الدول الأولى، يتبين أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول النامية مع ضعف قيمته المطلقة له أهمية كبيرة في إجمالي تكوين رأسمالها الثابت. عكس الدول المتقدمة التي تحصل على حجم كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن أهميته أقل في إجمالي تكوين رأسمالها الثابت مقارنة بالدول النامية. و هذا ما يوضحه الجدول رقم 06 حيث كانت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الخام للرأسمال الثابت في الدول النامية أكبر منها في الدول المتقدمة خلال الفترة 1994-2005 باستثناء سنوات 1999-2000-2002.



## الجدول رقم 06.

## نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى التكوين الخام للرأسمال الثابت

خلال الفترة 1994-2005. الوحدة: %.

الدول	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المتقدمة	03,5	04,4	04,8	06,0	09,9	16,2	21,3	11,5	10,9	06,4	06,3	08,0
النامية	08,3	07,7	09,1	11,4	12,3	14,7	14,9	13,1	09,5	09,3	10,7	12,8

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 05.

ففي سنة 1994 تحصلت الدول المتقدمة على 57% من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بينما حصة بقية (منها النامية) الدول كانت 43% فقط. غير أن نسبة هذا التدفق إلى التكوين الخام للرأسمال الثابت في الدول النامية فقط كانت 8.3% بينما في الدول المتقدمة كانت 3.50%. و نفس الحالة نلاحظها في سنتي 2004 و 2005، حيث حصة الدول المتقدمة من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بلغت 56% و 59% و بقية الدول 44% و 41% على الترتيب، غير أن نسبة هذا التدفق إلى التكوين الخام للرأسمال الثابت في الدول النامية كانت 10,7% و 12,8% أكبر منها في الدول المتقدمة 6,3% و 8% في نفس الفترة على التوالي.

إن هذه المقارنة تفيدنا في عدم الانخداع بالقيم المطلقة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف دول العالم. فقد يعتبر الحجم (س) من هذا الاستثمار مهم جدا للدولة (أ) و أقل أهمية أو غير مهم مطلقا للدولة (ب) نظرا لكبر حجم اقتصاد هذه الأخيرة مقارنة بنظيره للدولة (أ) مقاسا - حجم الاقتصاد - بإجمالي التكوين الخام للرأسمال الثابت لاقتصاد كل منهما.

و بناء على المعطيات الإحصائية المحتواة في الجدول أعلاه، نستنتج أن الحجم المتدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية يعتبر مهم رغم ضعف حجمه مقارنة بنظيره المتدفق إلى الدول المتقدمة.

3 - الأثر النوعي: بالرغم من أهمية التراكم الرأسمالي -للأصول الإنتاجية- للنمو الاقتصادي إلا أنه غير كاف لوحده. لأن النمو المستمر يستدعي توفر الموارد البشرية المؤهلة و المعرفة التكنولوجية المتقدمة علاوة على التراكم المستمر للأصول الثابتة. و في هذا الخصوص يفترض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث الآثار الثلاثة في الاقتصاد المضيف له من زيادة في حجم الاستثمارات و مساهمته في تحسين تأهيل الموارد البشرية ونقل المهارات و التكنولوجية.

و بهذا يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي على نحو حركي كالتالي:<sup>(1)</sup>

أ- قد يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات القائدة و أن يخفف الاختناقات (عق الزجاجة) التي تواجه النمو الاقتصادي مثل النقص في البنية الأساسية و العملات الأجنبية.

ب - يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية، أي شراء المدخلات المصنوعة محليا من الشركات المحلية و تجهزها بالمدخلات الوسيطة.

ج - أن يزيد من صادرات البلد المضيف، و هذا له أثر إيجابي على المدخرات المحلية و الاستثمار المحلي.

د - قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا ماديا كمعدات و آلات، و تجهيزات تكنولوجية، و التي لا يمكن صناعتها محليا و من ثم فهي ضرورية لتكوين رأس المال المحلي في البلد النامي الضعيف.

رغم هذه الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، ينبغي أن لا نتجاهل بعض آثاره السلبية على نفس العنصر - الاستثمار المحلي-. فإذا تنافس المستثمر الأجنبي مع المستثمر المحلي على استخدام الموارد المحلية النادرة أو على أسواق المنتجات...الخ، فإنه يؤدي إلى تثبيط الاستثمار المحلي و ربما زوال بعض المستثمرين المحليين غير القادرين على مواجهة منافسة المستثمرين الأجانب.

### ثانيا- الآثار على النمو الاقتصادي.

اختلف الاقتصاديون في طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي. فهناك من يعتبر مستوى النمو الاقتصادي هو العنصر المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أن الاقتصاد الذي ينمو بنسب مرتفعة يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و الاقتصاد الذي ينمو بنسب منخفضة ينفر أو لا يجذب هذا النوع من الاستثمار.

كما أن التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يؤدي إلى إحداث نمو اقتصادي مرتفع و العكس صحيح، أي أن التدفق الضئيل لهذا الاستثمار يؤدي إلى نمو اقتصادي ضعيف. و قد تطرق الاقتصاديون قديما و حديثا إلى كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للبلد المضيف له، لا يتسع المقام لعرض آرائهم<sup>(\*)</sup> هنا.

(1) هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص 256.

(\*) للاطلاع على آراء مختلف المدارس الاقتصادية، انظر: جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص ص 116-152.

و يضم الأدب الاقتصادي التجريبي العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي. و يلاحظ أن هذه الدراسات توصلت إلى نتائج غير متماثلة<sup>(1)</sup> (انظر الملحق رقم 2)، و سنكتفي هنا بالإشارة إلى نتائج البعض منها و التي تتناسب مع طبيعة البحث الحالي.

توصلت دراسة Firebaugh عام 1992، إلى أن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% ترتب عليها حدوث زيادة في النمو الاقتصادي بحوالي 0,08%، على حين فإن زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 1% ترتب عليها زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0,23%.<sup>(2)</sup>

كذلك أوضحت دراسة Richardson عام 1997، أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، من خلال دوره في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له و دوره في زيادة صادرات تلك الدول.<sup>(3)</sup>

كما توصل جمال محمود عطية عبيد في دراسته المشار إليها سابقا إلى وجود تأثير ايجابي لمعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1987-2000، و بلغت مرونة الناتج المحلي بالنسبة لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 0,83.<sup>(4)</sup>

و ذات النتائج توصلت إليها دراسة منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية عام 1998، على مجموعة من الدول منها: الصين، و ماليزيا، و سنغافورة، و تايلاند، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر ايجابي على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي و التكنولوجيا الحديثة المصاحبين له. إذ ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية.<sup>(5)</sup>

و تشير دراسة أخرى إلى الدور المهم للاستثمارات الأجنبية المباشرة على نمو الاقتصاديات المضيفة ... و أن انفتاح هذه الاقتصاديات على الرأسمال الأجنبي في شكل استثمارات مباشرة يسمح للبلدان الفقيرة (ذات دخل حقيقي فردي ضعيف) باستدراك البلدان الغنية بسرعة.<sup>(6)</sup>

(1) مجدي الشوريجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، مجلة التسيير و المؤسسة، العدد 30،

أفريل 2006، المعهد الوطني للإنتاجية و التنمية الصناعية، بومرداس، الجزائر، ص 136.

(2) Firebaugh, G, Growth effect of foreign and domestic investment, American journal of sociology, Vol 98, N°1, The university of Chicago, (2)

July. Pp 106-110. نقلا عن: جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 44.

(3) جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 37.

(4) المرجع السابق، ص 194.

(5) OCDE, Recent Trends in foreign direct investment, Survey of OCDE work on international investment, 1998, Pp. 17-20. نقلا عن:

قويدري محمد، مرجع سابق، ص 46

(6) Hassane Rafik Bouklia et Najet Zatla, Investissements directs étrangers, croissance et convergence: une approche empirique, dans les cahiers du CREAD, N°46/47, 4Tri.1998 et 1Tri.1999, p 209.

### ثالثا- الآثار على ميزان المدفوعات.

يمكن تصنيف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات البلد المضيف له إلى نوعين هما:

- آثار ايجابية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر فائضا في ميزان المدفوعات أو يخفض من عجزه.
- آثار سلبية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عجزا في ميزان المدفوعات أو يخفض من فائضه.

و نناقش فيما يلي كيفية حدوث هذين الأثرين آخذين في الاعتبار مكونات ميزان المدفوعات.

**1 - الآثار على الميزان التجاري:** هناك علاقة أكيدة بين إمكانيات الاستيراد و الاستثمار - كما أوضحه خبراء الأمم المتحدة في مقارنتهم لعدة دول مختلفة -، فزيادة الاستثمار تقتضي فعليا رفع الواردات... وتتمثل زيادة الواردات في واردات السلع الاستثمارية النهائية أو الواردات الضرورية للإنتاج الداخلي لسلع ما. أي الاستهلاكات الوسيطة لقطاع إنتاج السلع الاستثمارية.<sup>(1)</sup>

يبرز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على هذا الميزان من خلال الفرق بين صادرات هذا الاستثمار و وارداته من السلع. فإذا كانت قيمة صادراته أكبر من قيمة وارداته يحدث فائضا في الميزان التجاري للبلد المضيف له أو يخفف من عجزه. و العكس صحيح حيث يحدث عجزا في هذا الميزان أو يخفض من فائضه إذا كانت وارداته أكبر من صادراته. و هناك إستراتيجيتان لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر هما:

- إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير.
  - إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لإحلال الواردات أي لإنتاج السلع المستوردة.
- و كلا الإستراتيجيتان تؤثران إيجابيا على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤدي الإستراتيجية الأولى إلى زيادة الصادرات و بالتالي زيادة المقبوضات من العملات الأجنبية. و الإستراتيجية الثانية تؤدي إلى تخفيض الواردات و منه تقليص المدفوعات إلى الخارج بالعملات الأجنبية. غير أن هذا الاستنتاج السائد في الأدب الاقتصادي في هذا المجال أغفل عنصرين مهمين لهما آثار معاكسة لما سبق ذكره و هما:

**أ - أهمية العناصر المستوردة في الإنتاج المحلي للاستثمار الأجنبي المباشر:** إن استخدام جزء كبير من مستلزمات الإنتاج - المواد الأولية و المنتجات النصف مصنعة...- المستوردة يحدث أثرا سلبيا على الميزان التجاري سواء كان هذا الإنتاج موجه للتصدير أو لإحلال الواردات. لهذا فإن أهمية الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري للبلد المضيف له تتناقص كلما ازدادت أهمية المكون المستورد في منتجات هذا الاستثمار.

(1) Patrick Guillaumont, L'absorption du capital, édition Cujas, Paris, Sans année d'édition, p 88.

أما إذا كانت المستلزمات المذكورة أعلاه محلية المصدر، فيبقى الأثر الإيجابي لهذا الاستثمار على الميزان التجاري كما ذكر سابقا. هذا بافتراض عدم التحايل في أسعار التحويل بين الشركة الأم و فروعها في الخارج كما سنوضحه أدناه.

و هنا ينبغي التنبيه إلى حالة أخرى حيث يُخفض الاستثمار الأجنبي المباشر من واردات بعض السلع، لكنه يزيد واردات مستلزمات تشغيل السلع المنتجة محليا من طرفه. "مثل الاستثمارات المنتجة للسيارات البديلة لنظيراتها المستوردة سابقا تؤدي إلى زيادة استهلاك البنزين المستورد أيضا.<sup>(1)</sup>

**ب - التلاعب في أسعار التحويل:** و نقصد بأسعار التحويل أسعار الشراء و البيع (التصدير و الاستيراد) بين الشركة الأم و فروعها في الخارج أو بين فروعها في الخارج مع بعضهم البعض. و لأسباب عديدة<sup>(2)</sup> تلجأ الشركة الأم إلى رفع أسعار صادراتها إلى فروعها و تخفيض أسعار وارداتها منها. و هذا ينتج تضخيم في المدفوعات الخارجية للفروع و تحجيم في مقبوضاتهم الشيء الذي يخفض في فائض الموازين التجارية للبلدان التي تتواجد فيها الفروع أو يحدث عجزا فيها.

في هذا المجال، و طبقا لتربسترا و سراتي أشارت الدراسات الميدانية إلى عدة أمثلة منها: تتقاضى إحدى الشركات العالمية الأمريكية الأصل و تعمل في مجال الصناعات الالكترونية من الموزعين الأجانب التابعين لها نسبة 10% زيادة عن سعر التحويل أو البيع لفروعها العاملة في الخارج.<sup>(3)</sup>

و وجدت دراسات متعددة غطت فئات واسعة من الصناعات الارتباط الموجب المرتفع بين إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة و إجمالي صادرات البلدان المضيفة. و قد وجدت الدراسات عموما، أن الشركات الأجنبية تميل إلى تصدير حصة أكبر من إنتاجها مما تفعله نظيراتها من الشركات المحلية، و أنها يمكن أن تنتشر هذه النزعة لدى الشركات الأخيرة. و هذا ما أثبتته الدليل التجريبي عن جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية. و ظهر الترابط القوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات بشكل خاص في مناطق تجهيز الصادرات ... و عموما فإن العلاقة تكاملية قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و صادرات البلدان المضيفة. أما فيما يخص الروابط المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و استيرادات البلدان المضيفة، فقد أظهرت معظم البحوث التجريبية بأن التدفقات الداخلة تميل إلى رفع استيرادات البلد المضيف.<sup>(4)</sup>

(1) Patrick Guillaumont, Op.cit, p 100.

(2) من هذه الأسباب: التهرب الضريبي، و نقل الأرباح من الفرع الذي يقيد بلده تحويل الأرباح إلى الخارج أو يمنعها إلى الفرع الذي يسمح بلده بحرية تحويل الأرباح أو له ضرائب على الأرباح أقل من بلد الفرع الأول، و التغلب أو تجاوز القيود التجارية بما فيها الرسوم الجمركية، و إعاقاة الشركات أو الفروع المنافسة من دخول نفس السوق.

(3) V.Terpsta and R.Sarathy, International marketing, 7<sup>th</sup> ed, Fort worth: The Dryden press, 1997, P.747. ، نقلا عن: أبو قحف عبد السلام،

إدارة الأعمال الدولية: دراسات و بحوث ميدانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 237.

(4) هناء عبد الغفار مرجع سابق، ص 83-84.

كما أوضح Chen و آخرون في دراستهم عام 1995، عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، أن نسبة مساهمته في زيادة الصادرات الصينية زادت من 0,3% عام 1984، إلى أكثر من 5% عام 1988، و 12% عام 1990، و يقترب من 17% عام 1991، و 20% عام 1992، و وصلت إلى نسبة 30% من الصادرات الصينية عام 1993 بسبب توافر العديد من المقومات في الصين، من أهمها إتباع إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير.<sup>(1)</sup>

و استفاد الاقتصاد المصري من الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات. إذ كل واحد مليون من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون مصحوبة بصادرات قدرها 490 ألف جنيه خلال الفترة 1978-2000.<sup>(2)</sup>

أما بخصوص الواردات فقد توصلت نفس الدراسة إلى عدم معنوية التأثير خلال الفترة 1986-1978 بخلاف الفترة 1987-2000 التي بينت وجود علاقة سالبة بين معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل نمو الواردات، حيث كانت العلاقة معنوية إحصائياً، مما يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال تلك الفترة ساهمت في تخفيض الواردات.<sup>(3)</sup>

و الجدير بالإشارة أن هذه الفترة (1987-2000) شهدت فيها مصر تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، و بالتالي أمكن الاستفادة من ذلك في تخفيض واردات البلد في نفس الفترة.

**2 - الآثار على ميزان حركات رأس المال:** يفترض أن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث أثر إيجابي على هذا الميزان نتيجة تدفق العملات الأجنبية الضرورية لإنجاز هذا الاستثمار. و هو افتراض غير صحيح في جميع الحالات بالنظر إلى العاملين التاليين:

- طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر (مصدر التمويل).
- العملة المستخدمة في سداد تكاليف إنجاز أو حيازة المشروع الاستثماري.

**أ - طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر:** و نقصد بها مصدر التمويل المستخدم من طرف المستثمر الأجنبي. حيث يكون الافتراض السابق صحيح عندما يستخدم المستثمر الأجنبي أمواله الذاتية و بالعملة الأجنبية الصعبة. أما إذا لجأ في تمويل مشروعه الاستثماري إلى الاقتراض من سوق البلد المضيف للاستثمار، فمعلوم أن لا يقع أي تدفق للعملة الأجنبية إلى الداخل و لا يحدث أي أثر على ميزان حركات رأس المال. و هي الحالة التي أشارت إليها لجنة من مجلس النواب الأمريكي حيث " 85% من احتياجات التمويل اللازم لفروع الشركات الأمريكية متعددة الجنسية العاملة

(1) جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 34.

(2) المرجع السابق، ص 166.

(3) المرجع السابق، ص 170.

في الخارج يتم تدبيرها من المصادر التمويلية المحلية في الدول المضيفة".<sup>(1)</sup>

و في دراسة أخرى أشارت إلى أن " كل دولار كان يخرج من الولايات المتحدة الأمريكية بقصد الاستثمار في الدول النامية يتم تجميع أربع دولارات مقابلة بواسطة هذه الاستثمارات من مصادر تمويل مختلفة منها الدول المضيفة، أي أنها لم تكن تدبر من رؤوس الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها أكثر من 25%.<sup>(2)</sup> فالشركة الأم تمول جزء من العمليات بأموالها الذاتية - لا تتجاوز 20% كمتوسط بالنسبة للشركات الأمريكية - لأنها تفضل عدم تعريض نفسها إلى المخاطر الناشئة عن كل استثمار في الخارج.<sup>(3)</sup>

مما سبق يتضح أن " الجزء الضئيل من الاستثمار المحلي الذي يمول فعليا بواسطة المدخرات الأجنبية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكون بدرجة الضخامة التي يبدو عليها. (لأن المستثمر الأجنبي يمكنه أن يعيد إلى بلاده الأموال التي اقترضها من السوق المحلية) و أن حجم المكاسب من الاستثمار الأجنبي المباشر قد ينقص بمقدار القروض المحلية التي تحصل عليها المؤسسة المملوكة للأجانب.<sup>(4)</sup>

و إذا تم تمويل الاستثمار الأجنبي كليا أو جزئيا بقروض خارجية سيؤدي هذا إلى تحسين مؤقت لوضع هذا الميزان فور استلام هذه الأموال، لكن سينعكس الأثر في المستقبل عند سداد هذه القروض مع فوائدها، و يكون الأثر الصافي في النهاية سلبيا.

**ب - العملة المستخدمة في سداد تكاليف الاجاز أو الحيازة:** إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلى إنشاء مشروع جديد، فمن المعلوم أن تكاليف إنجازها ستدفع كليا أو جزئيا إما بالعملة المحلية و/أو بالعملة الأجنبية.

فإذا دُفعت هذه التكاليف بالعملة المحلية فلا يقع أي تأثير (إيجابي أو سلبي) على ميزان حركات رأس المال، مع مراعاة طريقة التمويل المذكورة أعلاه. و إذا دفعت هذه التكاليف - نتيجة استيراد معدات و تجهيزات الاستثمار و أجور الأجانب... الخ- جزئيا أو كليا بالعملة الأجنبية فيكون التأثير سلبي على الميزان التجاري الأمر الذي يخفض أو يزيل الأثر الإيجابي المحتمل الوقوع في ميزان حركات رأس المال الناتج عن طريقة تمويل الاستثمار كما شرحت أعلاه.

(1) José Villamil, " Introduction" in José Villamil(ed) "Transnational capitalism and national development " Sussex: Harvester press, 1979, P.13. نقلا عن: عاطف حسن النقلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تفاعل مديونية الدول النامية، مكتبة النصر، الزقازيق، 1988، ص 65.

(2) Benachenou Abdelatif et autres, Du Budget au Marché, Op.cit, p 61.

(3) Hufbauer, G. and Adler, F. "Overseas Manufacture investmenet and the balance of payments" U.S. Treasury department, Washington, D.C. 1968, P.16. نقلا عن عاطف حسن النقلي، مرجع سابق، ص 71.

(4) براكاش لونجاني، و عساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد 2، جوان 2001، ص 8.

أما إذا دخل الاستثمار الأجنبي المباشر مستريا لمشاريع استثمارية قائمة مثل عمليات الخصخصة، فإن أثره على ميزان حركات رأس المال يتوقف على طريقة تمويله المذكورة سابقا. لأن تكاليف الانجاز ستكون معدومة، إلا في حالة ضرورة إدخال تحسينات على المشروع القائم أو تأهيله فينبغي مراعاة مدى أهمية قيمة هذه التكاليف و نوع العملة المستخدمة في تسديدها كما سبق توضيحه (عند إنشاء مشروع جديد).

### 3 - الآثار على ميزان الخدمات و باقي التحويلات.

إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر في مرحله الأولى قد يحدث أثارا ايجابية على ميزان مدفوعات البلد المضيف نتيجة التدفق الوارد من العملات الأجنبية، فإن اتجاه هذا التدفق سينقلب مستقبلا حين يشرع في تسديد القروض الأجنبية و فوائدها إن وجدت و "ثمن استخدام براءات الاختراع و مقابل المعونة الأجنبية، و تحويلات مرتبات العاملين الأجانب إلى الخارج.<sup>(1)</sup> بالإضافة إلى تحويلات الأرباح التي يحققها هذا الاستثمار.

مما سبق يبدو أن المدفوعات الخارجية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف له ستتعاظم في المستقبل مما يؤثر سلبا على ميزان مدفوعات البلد المذكور، و إذا لم تكن المقبوضات الجارية من العملة الأجنبية كافية لمواجهة هذه المدفوعات فسيضطر البلد المعني إلى الاستدانة الأجنبية. و هو الأمر الذي يفترض أن لا يقع فيه نتيجة جلبه للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما قد يتحمل البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر مدفوعات مغشوشة بالعملة الصعبة من خلال تقديم الشركة الأم قروضا لفروعها في الخارج بأسعار فائدة مبالغ فيها، و ربما دون حاجة الفروع إلى هذه القروض، و إنما تلزمها الشركة الأم بهذا الاقتراض لأهداف ما. مما يضمن أعباء الفروع و مدفوعاته الخارجية و من ثم خروج العملة الأجنبية بدلا من جلبها.

و في الأخير نشير إلى احتمال انتقال أثر الاستثمار الأجنبي المباشر من ميزان المدفوعات إلى سعر الصرف صعودا أو هبوطا. حسب التفاوت الذي قد يقع بين الطلب و العرض من العملات الأجنبية و الذي يظهر في شكل عجز أو فائضا في ميزان مدفوعات البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التأثيرات المختلفة السالفة الذكر.

(1) هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص 285.



### رابعا - الآثار على الاستخدام (التشغيل).

من الدوافع المهمة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر التقليل من حدة البطالة، و هذا من خلال خلق فرص عمل إضافية في البلد المضيف للاستثمار. و هنا ينبغي طرح الأسئلة التالية:

هل الاستثمار الأجنبي المباشر يخلق فرص عمل جديدة أم لا ؟ و إذا كانت الإجابة بنعم، هل هذه الفرص تشغل من طرف اليد العاملة المحلية ؟ ثم ما أهمية عدد الفرص التي يخلقها في تخفيض معدل البطالة ؟

للإجابة على السؤال الأول يجب معرفة طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث إقامته لمشاريع جديدة أم يقوم بشراء مشاريع و مؤسسات قائمة.

ففي الحالة الأولى ينبغي الانتباه إلى مجال نشاط هذا النوع من الاستثمار من جانب الاستخدام المكثف لليد العاملة أم الاستخدام المكثف للآلات التكنولوجية المتقدمة؛ لأن استخدام هذه الأخيرة كبديل عن اليد العاملة أو نظرا لكون طبيعة الاستثمار تستدعي ذلك لن يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة إلا في حدود ضيقة و بنوعية تكوين عال قد لا تتوفر في بعض الدول النامية و المتخلفة. أما إذا كان مجال نشاطه يستدعي الاستخدام المكثف لليد العاملة فننتقل إلى الإجابة عن السؤال الثاني من حيث تشغيل اليد العاملة المحلية أم جلب عمال أجانب بسبب عدم وفرتها محليا أو لأسباب أخرى قد تكون مستوى التأهيل و المردودية و الأجور... الخ.

و في الحالة الثانية - شراء مشاريع و مؤسسات قائمة - و التي تتم في إطار خصوصية المؤسسات العمومية المحلية التي تتميز عادة بوجود فائض في عدد عمالها. فلن يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة بل عادة ما يقلصها و يساهم في زيادة عدد البطالين و ليس تخفيض عددهم. لأن المستثمر الأجنبي يحاول التخفيض من تكاليف الإنتاج باستبدال اليد العاملة بالآلات المتطورة الأمر الذي يؤدي إلى تسريح العمالة الفائضة أو لا ثم المعوضة بالآلات لاحقا.

مما سبق نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تخفيض البطالة إذا دخل مقيما لمشاريع جديدة معتمدا على اليد العاملة و ليس على التكنولوجيا المتطورة و يستخدم عمال محليين و ليس غيرهم.

و عادة ما يقدم المستثمر الأجنبي لمستخديه أجورا مرتفعة عن أجور مستخدمي المؤسسات المحلية، الشيء الذي يساهم في تحول العمال المهرة من هذه الأخيرة إلى المؤسسات الأجنبية. و بديهي أن هذا الأمر يؤثر سلبا على المستثمرين المحليين و يساهم في سوء توزيع الدخل. غير أن له أثر إيجابي على اليد العاملة ذات تكوين عال و التي تضطر في أغلب الحالات إلى الهجرة بحثا عن شروط

وظروف عمل أحسن في الخارج أي ما يعرف بهجرة الأدمغة. فالاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الحد من هذه الظاهرة من خلال توفيره لشروط و ظروف ملائمة لهذا النوع من العمالة - كالأجور المرتفعة و علاقات العمل المناسبة و توفير ظروف إثبات الذات و حوافز الابتكار... الخ- . لكن يعاب على بعض المستثمرين الأجانب الذين يميزون في أجور عمالهم لصالح الأجانب إذ أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في هذا الإطار على بنوك الاستثمار و الأعمال في مصر عام 1994، إلى أن أجر الموظف الأجنبي وصل إلى أكثر من ضعف أجر الموظف المصري في تلك البنوك، و حوالي ثلاثة أمثاله في البنوك المشتركة.<sup>(1)</sup>

أما بخصوص السؤال الثالث المتعلق بأهمية عدد الفرص التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدل البطالة، يمكن الإجابة عليه من خلال فرص العمل الجديدة الموفرة من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة له. غير أنه لم نتمكن من الحصول على الإحصائيات ذات الصلة بهذا الموضوع، و لذلك لا يمكننا الإجابة عن هذا السؤال. و مع ذلك نشير إلى "تضاعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ما بين 1985-1992 ثلاث مرات، إلا أن مناصب العمل التي وفرتها الشركات متعددة الجنسيات لم ترتفع في نفس الفترة إلا بـ 12%".<sup>(2)</sup>

### خامسا- الآثار على التقدم التكنولوجي.

هناك تعاريف متنوعة للتكنولوجيا منها:

- التكنولوجيا هي "مجموعة المعارف و المهارات اللازمة لتصنيع منتج معين، و إقامة الآلية الملائمة لإنتاجه".<sup>(3)</sup>

- التكنولوجيا عبارة عن جميع الاختراعات و الإبداعات اللازمة لعملية التطور الاقتصادي و الاجتماعي و التي تتم خلال مراحل النمو المختلفة.<sup>(4)</sup>

لقد أصبح من المسلّم به الآن أن عملية الاختراع و تطبيق الاختراعات شاقة و طويلة و باهضة التكاليف. فهي تتطلب توظيف أموال طائلة، و تستلزم توفر عدد كبير من العلماء و الباحثين و الفنيين و اليد العاملة الماهرة، فضلا عن ضرورة تواجدها البيئية المناسبة. و لا تتوافر هذه المقومات

(1) خليل محمود خليل عطية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية: بحث في النظرية، مجلة مصر المعاصرة، العددان 437/438، السنة الخامسة و الثمانون، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الاحصاء و التشريع، القاهرة، يوليو/أكتوبر، 1997، ص ص 146-149، نقلا عن جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 45.

(2) قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص 252-253.

(3) بشارة خضر، دور التكنولوجيا في التنمية العربية، ندوة مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي، جامعة اليرموك، الأردن، 1980، ص 178.

(4) أديب حداد، التكنولوجيا و دورها في التنمية العربية الشاملة، ندوة مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي، جامعة اليرموك، الأردن، 1980، ص 224.

الهامة مجتمعة بالقدر الكافي إلا في البلدان الصناعية المتقدمة. أما الدول النامية، فيقتصر دورها، في غالبية الأحوال - على استيراد التكنولوجيا.<sup>(1)</sup>

و لهذا تعمل الدول النامية على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر طمعا منها في اكتساب التكنولوجيا الحديثة بدلا من العمل على توفير متطلبات إنتاج التكنولوجيا السابق ذكرها و التي من العسير على هذه الدول توفيرها خاصة في الأجل القصير.

و هناك عدة طرق يمكن بواسطتها نقل التكنولوجيا من بلد إلى آخر منها : استيراد السلع الرأسمالية، و التراخيص من قبل مالك التكنولوجيا، و الاستثمار الأجنبي المباشر. و يعتبر هذا الأخير من أهم هذه الطرق للأسباب التالية:<sup>(2)</sup>

1 - إن التكنولوجيا الجديدة ربما لا تكون متاحة تجاريا، إذ قد ترفض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجياتها عن طريق اتفاقيات التراخيص. كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات تكون أكثر حداثة عن تلك المباعة عن طريق اتفاقيات التراخيص.

2 - يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على إيجاد منافسة بين فروع الشركات الأجنبية و الشركات المحلية. و تعتبر هذه المنافسة ضرورية لشيوع و انتشار التكنولوجيات، و بصفة خاصة في ظل حماية الشركات المحلية من منافسة الواردات.

3 - يقدم المستثمرون الأجانب شكلا من تدريب العمالة، و التي لا يمكن أن تتحقق أو تتوافر في الشركات المحلية أو عن طريق شراء التكنولوجيا من الخارج.

و يتم نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم حزمة كاملة تشمل نظم و أساليب التخطيط و التنظيم و الإنتاج و التسويق و المعرفة الفنية و رأس المال.<sup>(3)</sup>

و يذكر الداعين لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أن هذا الأخير سيجلب معه التكنولوجيا الحديثة و يساهم في توطينها حيث استقر. لأن مجيء هذا الاستثمار يفرض منافسة بينه و بين المنتجين المحليين مما يدفع هؤلاء - المنتجين المحليين - إلى تقليد منتجات المستثمرين الأجانب من حيث الجودة و النوعية، و هذا يستدعي تحسين المستوى التكنولوجي المستخدم و/أو البحث عن تكنولوجيا أكثر تطورا، و بالتالي يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر المستثمرين المحليين على الزيادة في أنشطة البحوث و التطوير بالشكل الذي يسمح بتطويع و توطين التكنولوجيا المستوردة و إنتاج تكنولوجيا محلية، و هذا بفعل أثر المحاكاة.

(1) بشارة خضر، مرجع سابق، ص 178.

(2) جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 133.

(3) هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص 267.

لهذا تعمل الدول النامية خاصة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتقادها أن يكون هذا "الاستثمار مصدرا هاما لتكملة رأس المال البشري و التغيير التكنولوجي في الاقتصاديات النامية، لأنه يحفز على استخدام و استحداث تكنولوجيا أكثر حداثة بواسطة الشركات المحلية، بالإضافة إلى دوره في تدريب العمالة بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج و تحفيز النمو الاقتصادي في تلك الدول".<sup>(1)</sup>

و الدراسات التي تطرقت إلى موضوع التكنولوجيا تدعم هذا الاتجاه إذ تشير إلى "العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي و التكنولوجيا بصفة عامة. و أولى و أبرز هذه الدراسات هي تلك التي قام بها صولو (SOLOW,1957) الذي بين أن زيادة إنتاجية الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات بعد الحرب كانت نتيجة اللجوء إلى استعمال العامل التكنولوجي في النشاط الاقتصادي مؤثرا على مستوى الإنتاجية و دافعا لها إلى الأعلى".<sup>(2)</sup>

إن نتائج البحوث المتعددة، التي كرست لدراسة طبيعة التكنولوجيا المتاحة من الشركات عابرة القوميات في البلدان النامية، أظهرت أن هذه الشركات ركزت على استخدام تكنولوجيا رأس المال و التي لا تتناسب مع عامل الكلف في البلدان النامية، مما ضيق فرص العمل المقدمة و أثر من ثم على إمكانية اكتساب اليد العاملة المحلية للمهارات التكنولوجية الحديثة حيث لا يسند لها إلا الوظائف الروتينية و الاعتيادية.<sup>(3)</sup>

و تشير بعض الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لم يسمح بانتشار المعرفة التكنولوجية نظرا لأن الشركات القائمة بهذا الاستثمار قد اتصفت من ناحية بانخفاض روابطها التشابكية الأمامية و الخلفية. و من ناحية أخرى قامت تلك الشركات بعملية احتكار لتكنولوجياتها في مصر. كذلك لوحظ أن معظم التكنولوجيات التي استقدمتها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لم تكن ملائمة بدرجة كبيرة لظروف الاقتصاد المصري. هذا كله إلى جانب الارتفاع الواضح في كلفة استخدام براءات الاختراع و التراخيص و العلامات التجارية و مقابل استيراد السلع الاستثمارية و مستلزمات الإنتاج.<sup>(4)</sup>

كما أن الاعتماد المكثف على الاستثمار الأجنبي المباشر في اكتساب التكنولوجيا يعرض البلدان المضيفة له إلى تبعية تكنولوجية إلى الخارج من خلال السيطرة المتزايدة للمستثمرين الأجانب على أهم القطاعات الاقتصادية المتقدمة، و عدم تسريبهم للتكنولوجيا المتطورة.

(1) جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص ص 139-140.

(2) محمد سعيد أوكيل، العلاقة بين تكنولوجيات المعلومات و التطور الاقتصادي في البلدان النامية العربية، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 8، ص ص 19-20.

(3) هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص 268.

(4) حسنى مهران، مرجع سابق، ص ص 21-22.

و من الانتقادات الشائعة التي توجه إلى ممارسات الشركات عابرة القوميات تركز استثماراتها في البلدان النامية في الصناعة الإستخراجية أو البنية الأساسية من دون تطوير الصناعة التحويلية، و إن كان قد حدث تحول في هذا الاتجاه خلال عقدي السبعينات و الثمانينات فقد كان سببه إما التهرب من قوانين حماية البيئة في البلدان المتقدمة أو بسبب سياسات البلدان النامية الهادفة إلى السيطرة على مواردها الطبيعية و تنمية صناعاتها.<sup>(1)</sup>

لقد أثبتت سلسلة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية أن الدول الصناعية لم تسمح إلا بنقل التكنولوجيات البسيطة جدا و التي تقتضي مصلحتها نقل نمط معين من هذه التكنولوجيا.<sup>(2)</sup>

### سادسا- الآثار على المالية العمومية (إيرادات الميزانية).

إن الحوافز المتنوعة (القانونية و التجارية و المالية... الخ)، التي تقدمها الدول الراغبة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على الإيرادات المالية لها في الأجلين القصير و الطويل، و في الاتجاهين، السلبي و الايجابي كما نوضحه أدناه:

**1 - الأثر السلبي المتمثل في تقليص الإيرادات:** تتلخص أهم الحوافز المالية المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة له في تخفيض الضرائب على الاستثمار و إعفائه المؤقت من بعضها، الشيء الذي يعتبر فقدان مصدر مالي لميزانية هذه الدول و انكماش في إيراداتها خلال فترة تطبيق هذه الحوافز.

و يتحقق هذا الأثر فورا إذا كانت التخفيضات و الإعفاءات الضريبية و الجمركية تخص مستلزمات إقامة (إنجاز) المشروع الاستثماري الأجنبي، من اقتناء الأراضي و المباني و المعدات و التجهيزات الصناعية - المحلية و المستوردة - . أما في الأجل الطويل، فيقع هذا الأثر الناتج عن الحوافز المذكورة سابقا في حالة سريانها لمدة زمنية تتجاوز فترة إنجاز المشروع الاستثماري. أي عندما تشمل هذه الحوافز الجانب الاستغلالي - إنتاج و بيع - للاستثمار المعني، و التي عادة لا تقل فترة سريانها عن سنتين أو خمس سنوات و قد تمتد في بعض الحالات و الدول إلى عشر سنوات أو أكثر. لكن هذا الأثر السلبي قد يلغى نتيجة الأثر الايجابي (رقم د) الوارد أدناه.

غير أنه ينبغي عدم إهمال عاملين أساسيين عند قياس أهمية هذا الأثر السلبي على ميزانية الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في المديين القصير و الطويل، و هما:

(1) هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص 269.

(2) أنيب حداد، مرجع سابق، ص 225.

أ - الأهمية النسبية للمبالغ المالية الضائعة نتيجة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموع الإيرادات المالية للدولة ككل. و ذلك بقسمة مجموع المبالغ السنوية الضائعة للدولة على إجمالي الإيرادات المالية السنوية المحصلة للدولة.

و بهذا تتغير أهمية التأثير السلبي لهذه الحوافز على ميزانية الدولة المضيفة للاستثمار طردياً مع تغير هذه النسبة ارتفاعاً و انخفاضاً.

ب - مقارنة الأثر السلبي مع الأثر الإيجابي، و من ثم إمكانية إجراء عملية المقاصة بين الأثرين، الشيء الذي يخفض من حدة الأثر السلبي و ربما يكون الأثر الصافي إيجابياً خاصة في المدى البعيد كما سنوضحه فيما بعد.

و قد تفقد الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر جزء من الضرائب على أرباح هذا الاستثمار، عندما يلجأ هؤلاء المستثمرون - عادة الشركات المتعددة الجنسية - إلى التحايل في أسعار التحويل بين فروعهم المتواجدة في عدة دول. حيث يرفعون أسعار الواردات و يخفضون أسعار صادرات أحد الفروع اتجاه بقية الفروع و الشركة الأم، الأمر الذي ينقل أرباح هذا الفرع إلى فروع أخرى في دول مختلفة أو إلى دولة الشركة الأم، و بالتالي تخسر الدولة التي يتواجد فيها هذا الفرع جزء من الضرائب على أرباحه.

فخلال الثمانينات خسرت الحكومة الأمريكية حوالي 35 بليون دولار نتيجة ممارسات و سياسات أسعار التحويل الخاصة بفروع الشركات العالمية العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية سواء كانت بريطانية أو ألمانية أو كندية.<sup>(1)</sup>

كما اتهمت شركة يابانية عالمية بتقاضيتها أقساط التأمين مرتين في العام على مخزون السيارات لفرعها بالولايات المتحدة.<sup>(2)</sup>

و تؤكد نتائج دراسة جاكوب (Jacob) الميدانية أن الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات و فروعها خاصة عادة ما تدفع ضرائب إجمالية أقل مما يجب خاصة من أنشطتها الأجنبية كنتيجة لاستخدام الإدارة أسعار التحويل للسلع و الخدمات.<sup>(3)</sup>

2 - الأثر الإيجابي المتمثل في زيادة الإيرادات: من المبررات المقدمة لمنح الحوافز المالية للاستثمار الأجنبي المباشر هي الحصول على موارد مالية مستقبلية تفوق تلك التي تضحي بها حالاً. و هو مبرر نراه مقبولاً للأسباب التالية:

(1) و (2) أبو قحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية: دراسات و بحوث ميدانية، مرجع سابق ، ص 232.

(3) المرجع السابق ، ص 263.

أ - من المعلوم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدخل في النشاطات التي تتميز بربحية مرتفعة، و بفعل الأرباح التي يحققها هذا الاستثمار تزداد حصيللة الضرائب على أرباح و مداخيل الشركات التي تجنيها خزينة الدول المضيفة لهذا الاستثمار.

ب - هناك بعض الضرائب و الرسوم التي لها علاقة بممارسة النشاط التجاري و/أو الصناعي و التي تحصل عليها خزينة الدولة المضيفة للاستثمار بمجرد انطلاق دورة الاستغلال لهذا الأخير، و بغض النظر عن نتائجه (ربح أو خسارة) في نهاية الدورة المالية. مثل الضرائب على أجور العمال و على عمليات البيع و الرسوم الجمركية على واردات هذا الاستثمار... الخ، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج مصادر مالية جديدة لخزينة الدولة المضيفة له.

ج - يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة حصيللة الضرائب على الاستهلاك، من خلال الأجور الخاصة بمناصب الشغل الجديدة التي ينشئها هذا الاستثمار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث سيخصص جزء من هذه الأجور للاستهلاك مما يعني زيادة هذا الأخير و من ثم زيادة الضرائب عليه التي تحصلها خزينة الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

د - نشير إلى حالة خاصة تتعلق بالدعم المالي الذي تتحمله الخزينة العمومية جراء الخسائر التي تحققها المؤسسات المتعثرة. فإذا دخل الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار خصوصية هذه المؤسسات المتعثرة، يكون أثره إيجابيا على خزينة الدولة المضيفة له من وجهين:

الأول: تحصيل إيرادات جديدة ناتجة عن بيع (خصوصة) هذه المؤسسات المتعثرة.

و الثاني: تخليص خزينة الدولة من تحمل الخسائر المتكررة لهذه المؤسسات العمومية المتعثرة.

### المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر و سبل مواجهتها من طرف المستثمر.

لكل استثمار مخاطره، و هي مختلفة و متنوعة باختلاف و تنوع الاستثمار سواء من حيث حجمه أو موقعه أو مجال نشاطه أو امتداده الجغرافي.. الخ، و الحديث عن مخاطر الاستثمار على هذا النحو ليس من اهتمام هذه الدراسة، لذلك سنكتفي بتلخيص أهم المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر خارج وطنه. و يمكننا تقسيمها إلى مخاطر سياسية و أخرى اقتصادية.

## أولاً- المخاطر السياسية.

تعرف المخاطر السياسية بأنها الأوضاع و الإجراءات الجديدة التالية لإنشاء المشروع الاستثماري و التي تحد من نشاطه أو تمنعه مؤقتاً أو بصفة نهائية أو النزاع التعسفي لملكيته (التأميم) و هو أشد هذه الأخطار.

و تختلف هذه المخاطر من بلد إلى آخر " و هي ثلاثة أنواع : مخاطر تؤثر على الأرواح و الممتلكات، و مخاطر تؤثر على التشغيل ، و أخرى تؤثر على العمليات المالية كتحويل الأرصدة. (1)

و عادة ما يتعرض الاستثمار الأجنبي إلى هذه المخاطر نتيجة " تغير النظام الحاكم و ما قد يتبعه من تغير في الاتجاهات السياسية و الاقتصادية للنظام الجديد ، و المخاطر الناجمة عن حالات عدم الاستقرار مثل : حوادث الشغب، و حوادث العنف و الإرهاب . كذلك قد تدفع الشركة الدولية ثمن سوء العلاقات بين دولتها و بين الدولة المضيفة. (2)

و الجدير بالذكر أن بعض الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية أو القرارات الأممية تعرقل نشاط الشركات الدولية في بعض الدول أو بعض مجالات النشاط . فدول جامعة الدول العربية وقعت على اتفاقية تحرم التعامل مع الشركات الإسرائيلية و تقاطع أي شركة أجنبية تتعامل مع إسرائيل " و قد اضطرت شركة ماك دونالدز في أغسطس 1999 إلى إغلاق فرع لها أنشأته داخل مستوطنة إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعد أن هدد العرب بوقف التعامل مع شركة ماك دونالدز. (3)

و نتذكر الحصار الاقتصادي على ليبيا و على العراق و على دول أخرى يمنع تعامل الشركات الدولية مع هذه الدول في حدود ما ينص عليه قرار الحصار. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تمنع شركاتها الدولية النفطية من التعامل مع إيران. و ليس المقام هنا لعرض كل أشكال الأخطار السياسية التي تعرقل انسياب الاستثمار خارج حدوده الوطنية، و إنما التأكيد على أنه لا توجد دولة خالية من المخاطر السياسية كما أن مصدر هذه المخاطر ليس بالضرورة والدوام هو البلد المضيف للاستثمار . فقد يكون البلد المصدر للاستثمار أو هيئة إقليمية أو دولية مثل جامعة الدول العربية أو منظمة الأمم المتحدة أو الهيئات التابعة لها هي مصدر هذا النوع من الأخطار.

(1) طاهر مرسي عطية، مرجع سابق، ص 138.

(2) المرجع السابق، ص 198.

(3) المرجع السابق، ص ص 132-133.



و تعاني الشركات الأمريكية بصفة خاصة، و الغربية بصفة عامة، من آثار السياسات السلبية لحكوماتها، و من تاريخها الاستعماري البغيض. و كثيرا ما تتعرض هذه الشركات في دول عديدة لأعمال عنف و تخريب ردا على دعم الولايات المتحدة لإسرائيل ، أو ردا على التاريخ السياسي السلبي الطويل لهذه الحكومة في المنطقة العربية.<sup>(1)</sup>

### ثانيا- المخاطر الاقتصادية.

و تشتمل على المخاطر ذات الطبيعة التجارية و أخرى ذات الطبيعة المالية.

**1- المخاطر التجارية:** يمكن تلخيص أهم المخاطر التجارية التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي فيما يلي:

**آ- خطر العائد على الاستثمار:** يعتبر تحقيق الأرباح الهدف الأول والأساسي لانتقال المستثمر إلى الاستثمار خارج بلده، و ينبغي أن تكون هذه الأرباح أكبر مما يحقق في البلد الأصل، حتى يغطي المخاطر الأخرى. غير أن عدم توفر المعلومات الضرورية الكافية عن البلد المضيف أو تغييرها بسرعة يجعل توقعات تحقيق العائد المستهدف مضطربة.

**ب- خطر المنافسة:** قد يكون دافع المستثمر الاستثمار خارج وطنه الهروب من المنافسة المحلية، غير أنه ينبغي التأكد من خلو البلد المضيف من الوضع التنافسي المماثل لبلده الأصلي حاضرا و مستقبلا. فالشركات الدولية تفضل الدخول إلى " السوق الذي يمكن أن تتمتع فيه بمركز تنافسي جيد، و تهرب عادة من الأسواق التي تفتقد فيها ذلك . و على الشركة أن تضع في حساباتها حاضر و مستقبل مركزها التنافسي."<sup>(2)</sup>

و من الأخطار التنافسية التي قد يواجهها المستثمر الأجنبي، الإجراءات التمييزية التي يتخذها البلد المضيف للاستثمار لفائدة المستثمر المحلي، مما يحسن في الوضع التنافسي لهذا الأخير على حساب المستثمر الأجنبي. و هذه أمور يحتمل وقوعها في المستقبل و من الصعب مواجهتها.

**ج- قيود الاستيراد:** قد يتعدى أثر الرقابة على النقد الأجنبي في البلد المضيف للاستثمار إلى الحد من قدرة الشركة على استيراد الكميات اللازمة من المواد الأولية و قطع الغيار غير المتوفرة في السوق المحلي . أو قد يضع البلد حدود كمية للواردات من بعض المواد أو يمنع استيرادها في حالة توفرها في السوق المحلي بغض النظر عن أسعارها و جودتها. و كلها حالات تؤدي بالمستثمر الأجنبي إلى تخفيض الإنتاج مما يزيد في تكلفة الوحدة الواحدة بفعل التأثير العكسي للتكاليف الثابتة.

(1) طاهر مرسي عطية، مرجع سابق ، ص ص 139.

(2) المرجع السابق، ص 198.

2 - **المخاطر المالية:** و هي المخاطر التي تؤثر سلبا على الوضع المالي الحالي و المستقبلي للمستثمر، و منها:

أ- **خطر منع تحويل الأرباح إلى الخارج و/أو استرجاع رأس المال المستثمر:** أو تقييدها مما يفقد المستثمر الأجنبي تحقيق هدفه الأساسي . ففي حالة المنع الكلي أو الجزئي يصبح هذا المستثمر ملزما بإعادة استثمار أرباحه في نفس البلد أو اللجوء إلى طرق غير قانونية لتحويل أرباح استثماراته إلى بلدان أخرى أو إلى بلده الأصلي حسب ما يناسبه.

ب- **خطر سعر الصرف:** و يسمى أيضا بخطر الترجمة " و هو الخطر الذي تتعرض له الشركات المتعددة الجنسيات نتيجة التحركات غير الملائمة في معدلات تبادل العملات الأجنبية (أسعار الصرف)، و ذلك عندما يكون لديها أصول و عليها التزامات ذات آجال متوسطة و طويلة مقومة بعملات الدول المضيفة لاستثمار تلك الشركات. و يشير هذا المفهوم بشكل محدد إلى حقيقة و هي أن الشركة متعددة الجنسية عليها أن تترجم قيم أصولها و التزاماتها المذكورة بعملة الدولة المضيفة للاستثمار إلى عملة الدولة التي توجد بها الشركة الأم في نهاية كل سنة. و قد ينشأ عن هذه الترجمة خسارة بالنسبة للشركة متعددة الجنسية و ذلك إذا انخفضت قيمة عملة الدولة المضيفة للاستثمار مقابل عملة الدولة التي يوجد بها مقر الشركة الأم."<sup>(1)</sup>

فخطر سعر الصرف يتحقق عند "انخفاض قيمة العملة في الدولة الأجنبية، إما نتيجة لقرار الحكومة أو نتيجة للتضخم أو لغيره من العوامل."<sup>(2)</sup> و يلحق هذا الانخفاض خسائر بالمستثمر الأجنبي. لأن هذا الأخير ينفق أموالا حالا وفق سعر الصرف الحالي ثم يسترجع أمواله و/أو عوائدها مستقبلا وفق سعر الصرف المستقبلي المجهول القيمة. و لهذا فتغير سعر الصرف انخفاضا أو ارتفاعا يؤثر سلبا أو ايجابا على العائد المتوقع للاستثمار، و من ثم فهو يحفز أو يثبط المستثمر على الاستثمار في الخارج حسب توقعاته المستقبلية لاتجاهات أسعار صرف عملات البلدان المرغوب الاستثمار فيها.

ج - **الإزدواج الضريبي على الأرباح المحولة:** قد تخضع الأرباح المحولة من البلد المضيف للاستثمار إلى البلد الأصلي للمستثمر إلى ضريبة على الدخل للمرة الثانية في بلد هذا الأخير بعدما تكون قد خضعت لنفس الضريبة في البلد الذي تحققت فيه هذه الأرباح. مما يقلص صافي أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر.

(1) سيد احمد عبد الغاطي، العوامل التي تؤثر في اختيار موقع استثمارات الشركات متعددة الجنسيات و أساليب تقييم تلك الاستثمارات، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، السنة الثانية عشر، العددان الثالث و الرابع، 1998، ص 251.

(2) منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1998، ص 484.

### المطلب الثالث: سبل مواجهة مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف المستثمر.

تتنوع و تتجدد سبل مواجهة مخاطر الاستثمار في الخارج بتنوع و تجدد هذه المخاطر التي يواجهها كل مستثمر خارج وطنه، و حسب الظروف التي قد تسمح باستخدام سبيل دون آخر. فهناك مخاطر يمكن الاحتياط لها و أخرى لا يمكن ذلك خصوصا المخاطر السياسية، " فمعظم المستثمرين و الممولين على اقتناع بأن المخاطر التجارية يمكن معالجتها بشكل فعال عند حدوثها، أما المخاطر السياسية فلا يمكن لأحد التحكم فيها. لذلك فإنهم لا يقيمون وزنا لأي عرض ما لم يتلقوا تأكيدا بأن المخاطر السياسية يمكن التحكم فيها. و يمكن الحد من المخاطر السياسية عن طريق تدابير عديدة من بينها أنواع الضمانات المختلفة."<sup>(1)</sup> و فيما يلي نعرض بعض الطرق الممكنة الاستخدام في مواجهة المخاطر المالية.

#### أولاً- سبل مواجهة مخاطر منع أو تقييد تحويل الأرباح.

و تتلخص هذه السبل في استحداث خسائر متعمدة أو تخفيض الأرباح إلى أدنى مستوى، و ذلك بإتباع عدة طرق منها:

1 - التلاعب بأسعار التحويل بين فروع الشركة الواحدة: حيث ترفع الشركة الأم أسعار صادراتها إلى فرعها في الخارج و تستورد منه بأسعار منخفضة، الشيء الذي يحدث خسائر في الفرع و تحول أرباحه إلى الشركة الأم بطريقة غير مباشرة.

2 - تقديم قروض للفرع الأجنبي من طرف الشركة الأم بأسعار فائدة مبالغ فيها: و هذا حتى في حالة عدم احتياج الفرع الأجنبي للقروض. و لكن الهدف هو خلق أعباء إضافية تؤثر سلبا على النتيجة النهائية لهذا الفرع.

3 - استرجاع القروض حين تنخفض قيمة عملة بلد الفرع الأجنبي: و هذا يحمل الفرع الأجنبي خسائر صرف معتبرة و بالتالي التخفيض في أرباحه.

#### ثانياً- سبل مواجهة خطر سعر الصرف.

يتعرض المستثمر الأجنبي لخطر سعر الصرف، المتمثل في انخفاض قيمة عملة البلد المضيف للاستثمار اتجاه العملات الأخرى، و بهدف التخلص من الآثار السلبية لهذا الخطر يلجأ المستثمر إلى عدة سبل منها:

(1) حسين رزافي، تمويل مشروعات النفط و الغاز في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2، جوان 1996، ص 4.

**1 - العقود الآجلة أو المستقبلية<sup>(1)</sup>:** تجرى هذه العقود في السوق المستقبلية و هي سوق تتعامل في أصول غير حاضرة يتفق على تسليمها أو تسلمها في تاريخ لاحق.<sup>(2)</sup> و العقود الآجلة على العملة، وسيلة لمواجهة تقلبات سعر الصرف. بحيث يمكن للمستثمر الأجنبي الذي يتوقع انخفاض قيمة عملة البلد المضيف لاستثماره مستقبلا أن يبرم عقدا آجلا أو مستقبليا، يتم بموجبه الاتفاق على بيع هذا المستثمر لعملة البلد المضيف في تاريخ لاحق وفق سعر الصرف الحالي وقت إبرام هذا العقد.

فإذا كان مستثمرا يابانيا في الولايات المتحدة الأمريكية يتوقع انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني في المستقبل عندما يرغب في تحويل عوائد استثماره إلى بلده اليابان، يمكنه إبرام عقد آجل (مستقبلي) لبيع الدولار الأمريكي بالين الياباني في التاريخ المرغوب وفق سعر الصرف الحالي وقت إبرام العقد. و بهذا سيتحصل المستثمر الياباني عند حلول تاريخ تنفيذ العقد على قيمة المبلغ المحول من الدولار إلى الين وفق سعر الصرف المحدد في العقد و ليس وفق سعر الصرف الحاضر حين إجراء عملية التحويل. فإذا انخفض فعلا سعر الصرف وفق توقعات هذا المستثمر يكون قد تجنب هذا الخطر من خلال العقد الآجل. غير أنه يتطلب استخدام هذه العقود وجود سوق منظمة لذلك و هي البورصة التي تتعامل في هذا النوع من العقود.

**2 - مبادلة العملة الأجنبية:** " يقصد بمبادلة العملة الأجنبية ، الترتيبات بين طرفين لتبادل عملة بعملة أخرى في تاريخ مقرر، بسعر صرف يحدد عند التعاقد."<sup>(3)</sup> فإذا رغبت شركة متعددة الجنسية تقديم مبلغ مالي بالدولار لأحد فروعها في بلد آخر بشرط استرجاعه بعد نصف سنة مثلا، فقد تسترجع الشركة الأم بعد انقضاء هذه المدة نفس المبلغ إذا بقي سعر الصرف ثابتا. أما إذا تغير فستسترجع مبلغ أكبر أو أقل، فإذا توقعت أنها ستسترجع مبلغ أقل يمكنها إبرام اتفاق مع بنك أو مؤسسة أخرى تضمن بمقتضاه الشركة الأم الحصول بعد نصف سنة على نفس المبلغ المدفوع حالا بغض النظر عن سعر الصرف وقت إبرام أو تنفيذ العقد.

و في محاولة بعض الدول تشجيع الاستثمار الأجنبي، من خلال الحد من مخاطر تغير سعر صرف عملتها، فقد عمدت بعض الحكومات من خلال بنوكها المركزية إلى إجراء ترتيبات المبادلة، أي تتعهد برد المبالغ بذات العملة و لا يتم ذلك من خلال الشركة و البنك المركزي، بل من خلال البنك المركزي في كلا الدولتين. و لعل ترتيبات المبادلة تعد ذات أهمية في حالة العملات التي لا توجد

(1) للمزيد عن العقود الآجلة و المستقبلية يمكن الرجوع إلى: منير ابراهيم هندي، إدارة الأسواق و المنشآت المالية.

(2) سعيد توفيق عبيد، مرجع سابق، ص 475.

(3) منير ابراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، مرجع سابق ، ص 485 .

لها سوق آجل أو سوق عقود مستقبلية يحقق الحماية المنشودة ، أو عندما تضع الدولة الأجنبية قيودا على مبادلة عملتها.<sup>(1)</sup>

**3 - العقود المتوازية:** و تسمى أيضا بالقروض المتوازية و هي تلك العقود التي تبرم بين شركتين مختلفتين يقعان في بلدين مختلفين. فإذا رغبت الشركة (أ) من الدولة (س) تقديم قرض لأحد فروعها في الدولة (ع)، و العكس بالنسبة للشركة (ب) الموجودة في الدولة (ع) و ترغب في تقديم قرض مماثل و في نفس التاريخ و لنفس المدة لفرع لها في الدولة (س). فيمكن لهذين الشركتين بوساطة أحد السماسرة إجراء عقد قرضين متوازيين، يتم بمقتضاه تقديم الشركة (أ) في الدولة (س) قرض لفرع الشركة (ع) الموجود في نفس الدولة (س) مقابل تقديم الشركة (ب) الموجودة في الدولة (ع) قرض مماثل لفرع الشركة (أ) الموجود في الدولة (ع).

و يستخدم هذا الأسلوب عند تعرض أسعار صرف العملات المعنية إلى تقلبات كبيرة و أيضا في حالة وجود قيود على تحويل العملات بين الدول.

**4 - تعديل نظام المعاملات التجارية و المالية بين فروع الشركة الواحدة:** و يكون هذا ممكنا عندما تمتلك شركة واحدة لفرعين في بلدين مختلفين على الأقل . فإذا كانت التوقعات هي ارتفاع سعر صرف عملة الدولة (أ) أين يوجد الفرع (ج) و انخفاض سعر صرف عملة الدولة (ب) أين يوجد الفرع (د) لنفس الشركة الأم (س) الموجودة في الدولة (ع) ، فيمكن للشركة الأم أن تأمر فرعيها (ج) و (د) بضرورة احتفاظ الفرع (ج) بأرصدة كبيرة و الفرع (د) بأرصدة دنيا ، مع تسديد كل الديون المستحقة على الفرع (د) اتجاه (ج) فورا تجنبنا لاحتمال تغير سعر الصرف في غير صالحه مستقبلا.

و يكون هذا الأسلوب متاح للشركات التي تمتلك فروع في عدة دول و لها إطارات قادرة على التنبؤ بمثل هذه الأوضاع و اتخاذ الإجراء المناسب في حينه. أما المستثمرين الذين لا يمتلكون أكثر من استثمار واحد فلا يمكنهم استخدام هذا الأسلوب.

**5 - أساليب أخرى:** نظرا لتنوع أخطار سعر الصرف التي تؤثر على كافة عناصر التدفقات النقدية الصادرة و الواردة فإنه يمكن اللجوء إلى أساليب متنوعة حسب الحاجة و في الآجال المناسبة.

فإذا انخفض سعر صرف عملة دولة ما ، فتكون آثار ذلك متعكسة بين الديون الناتجة عن عمليات الاستيراد و الاقتراض من الخارج من جهة و الحقوق الناشئة عن عمليات التصدير و إقراض أطراف في الخارج من جهة أخرى. حيث ستسدد هذه الديون بمبالغ أكبر و في نفس الوقت ستقبض الحقوق بمبالغ أكبر مما يمكن إحداث التوازن بين الآثار السلبية و نظيرتها الإيجابية لهذا

(1) المرجع السابق، ص 486.

الخطر. و في هذا الإطار يلجأ المستثمر الأجنبي إلى بعض العمليات التي تخفض أو تحد من الآثار السلبية و تزيد أكثر من الآثار الإيجابية، و منها:

أ - طلب قروض أكثر بالعملة التي يتوقع انخفاض سعر صرفها.

ب - تخفيض الرصيد النقدي من العملة التي يتوقع انخفاض سعر صرفها باستحداث استثمار استثنائي في المخزون السلعي أو في غيره من الأصول الحقيقية.

ج - تسريع أو تأجيل بعض التحويلات بالعملة الصعبة باستخدام آلية Leads and Lags القاضية بتسبيق المدفوعات التي تجرى بالعملة المنخفضة و تأخير المقبوضات حينما تكون قيمة العملات المعنية باتجاه الارتفاع في سوق الصرف.<sup>(1)</sup>

و يضيف ليفي و سارنت أن الكثير من الشركات الدولية تحتفظ برصيدا النقدي في صورة محفظة تتضمن العديد من العملات الأجنبية ، إضافة إلى بعض الأوراق المالية الأجنبية السهلة التسويق، مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول ، و السندات الأجنبية مرتفعة الجودة، و الإيداع في سوق العملات الأوروبية و هو سوق رأس المال و النقد الدولية و الذي يتكون من مجموعة من البنوك الأوروبية التي تتعامل بعملة معينة.<sup>(2)</sup>

### المبحث الثالث : الاتجاهات الجغرافية و القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2005.

تعرف التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تغيرات كبيرة، خاصة مع تحول الكثير من اقتصاديات الدول من اقتصاديات مخططة إلى اقتصاديات تعتمد أساسا على قوى السوق. كما أن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية في العقود الأخيرة قلل من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي من جهة و شجع استخدام مصادر التمويل الخارجية الأخرى، و منها الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر و غير المباشر. خاصة بعد "ربيع 1982 أين برزت أزمة المديونية، حيث أعلنت حينذاك الحكومة المكسيكية أهم دأئنها بعدم قدرتها على الوفاء بمسئولياتهم. و بعد بضع شهور، واجهت جل البلدان الشبه مصنعة أو النامية التي اقترضت مبالغ ضخمة خلال الفترة السابقة صعوبات كبيرة."<sup>(3)</sup>

(1) Boukrami Sid Ali, Vade-Mecum de la finance, Office des publications universitaires, Alger, 1992, p 174.

(2) Levy H, et Sanarat M, Capital investment and financial decisions, N.J: Prentice-Hall, 1986 , p 663. نقلا عن: منير ابراهيم هندی، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، مرجع سابق، ص 489.

(3) François Leroux, Marchés internationaux des capitaux, 2<sup>e</sup> édition, Presses de l'université du Québec, Québec, 1994, P 101.

و في هذا المبحث سنتناول تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهاته الجغرافية و القطاعية عبر العالم، ثم في الدول المتقدمة و الدول النامية كلا على حدى.

### المطلب الأول: تطور التدفقات (\*) العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005.

بتصفح الجدول رقم 07 أدناه نسجل انتقال التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من 158.936 مليون دولار سنة 1991 إلى 1.387.954 مليون دولار سنة 2000 بزيادة قدرها 1.229.018 مليون دولار ما يعادل 773% خلال عشر سنوات، ثم بدأ في التراجع خلال السنوات الثلاث الموالية (2001 و 2002 و 2003) إذ انخفض إلى 557.869 مليون دولار سنة 2003 ليرتفع من جديد سنة 2004 إلى 710.755 مليون دولار ثم سنة 2005 إلى 916.277 مليون دولار، و هو مستوى أقل من التدفقات التي حصلت سنة 1999.

و الملاحظ أن أكبر زيادة في حجم تدفقات الاستثمار المدروس وقعت سنة 1999 حيث بلغت هذه التدفقات 1.086.750 مليون دولار بعدما كانت 690.905 مليون دولار في السنة السابقة أي بزيادة قيمتها 395.845 مليون دولار ما يمثل نمو بنسبة 57%، و هي أكبر نسبة نمو سنوي بلغت التدفقات المعنية خلال الفترة 1991-2005. بينما أكبر انخفاض عرفته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سُجل سنة 2001 بمبلغ 570.379 مليون دولار ما يعادل تراجع بنسبة 41% مقارنة بالسنة السابقة (انظر الجدول رقم 07).

### الجدول رقم 07. تطور التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1990-2005.

السنوات	الوحدة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
التدفقات الواردة	10 <sup>6</sup> دولار	203'812	158'936	175'841	219'421	255'988	331'068	386'140	481'911
التغير السنوي للتدفقات <sup>(1)</sup>	10 <sup>6</sup> دولار	-	-44'876	16'905	43'580	36'567	75'080	55'072	95'771
	%	-	-22%	11%	25%	17%	29%	17%	25%

السنوات	الوحدة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
التدفقات الواردة	10 <sup>6</sup> دولار	690'905	1'086'750	1'387'954	817'574	716'128	557'869	710'755	916'277
التغير السنوي للتدفقات <sup>(1)</sup>	10 <sup>6</sup> دولار	208'994	395'845	301'203	-570'379	-101'446	-158'259	152'886	205'522
	%	43%	57%	28%	-41%	-12%	-22%	27%	29%

المصدر: نفس مصادر الجدول رقم 05.

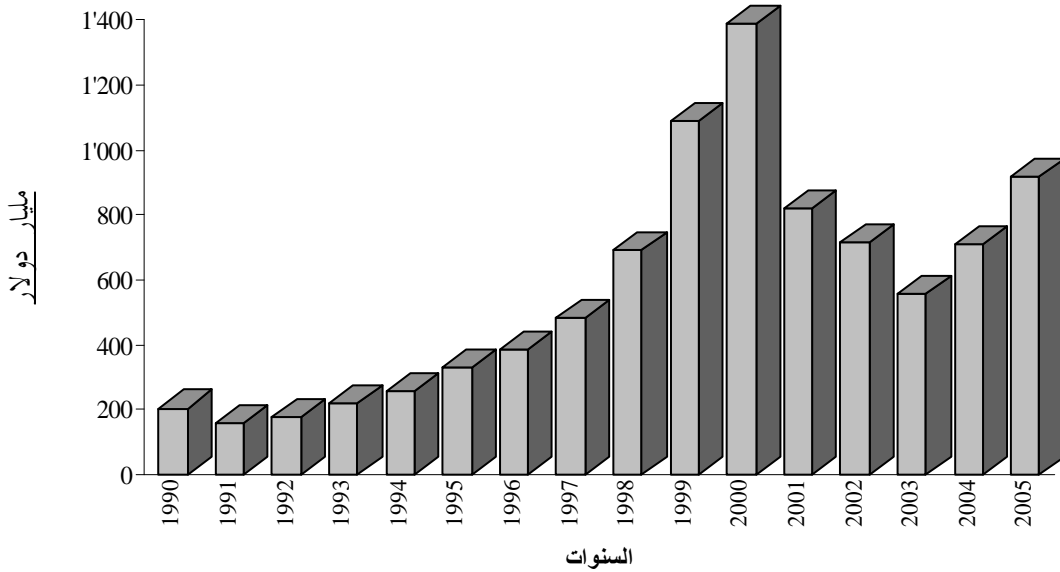
(1) التغير السنوي للتدفقات حسب من طرف الباحث بالاعتماد على معطيات نفس الجدول.

(\*) من المفترض أن تتساوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة مع نظيراتها الصادرة عبر العالم، غير أن الإحصائيات المتاحة لا توافق هذا. و يعود ذلك إلى أسباب عدة أهمها اختلاف فترات تسجيل التدفقات التي تقع في نهاية السنة، حيث قد يسجل التدفق الصادر في البلد الأصلي في السنة (ن) و يسجل كتدفق وارد في البلد المضيف في السنة (ن+1). بالإضافة إلى الاختلاف في أسعار الصرف المستخدمة عند تحويل مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر من عملات الدول المصدرة و المتلقية له إلى الدولار. و مع ذلك فإن التدفقات الصادرة و الواردة عالميا لهذا الاستثمار متقاربة و الفوارق الموجودة لا تلغي معنوية الإحصائيات.

إن إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر تشير إلى زيادة مضطردة في تدفقاته خلال الفترة 1991-2000، ثم تراجع هذه التدفقات خلال السنوات الثلاث التالية و هي: 2001 و 2002 و 2003 لتعود إلى الارتفاع من جديد سنتا 2004 و 2005. و هذا ما يوضحه الشكل رقم 01 التالي.

### الشكل رقم 01.

#### التمثيل البياني للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1990-2005.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07.

و لقد عرف تدفق هذا الاستثمار اتجاه الدول المتقدمة تدببات مماثلة حيث انتقلت حصة هذه الدول من 114.792 مليون دولار سنة 1991 إلى 1.107.986 مليون دولار سنة 2000 ثم انخفضت سنة 2001 إلى 571.483 مليون دولار و استمر هذا الانخفاض طيلة ثلاث سنوات متتالية إلى غاية 2003، ثم عاد للارتفاع من جديد خلال سنتي 2004 و 2005 . ليصل في هذه الأخيرة إلى 542.312 مليون دولار؛ و هو مستوى أدنى بقليل من حجم تدفقات سنة 2002 (انظر الجدول رقم 05 الوارد في الصفحة 106).

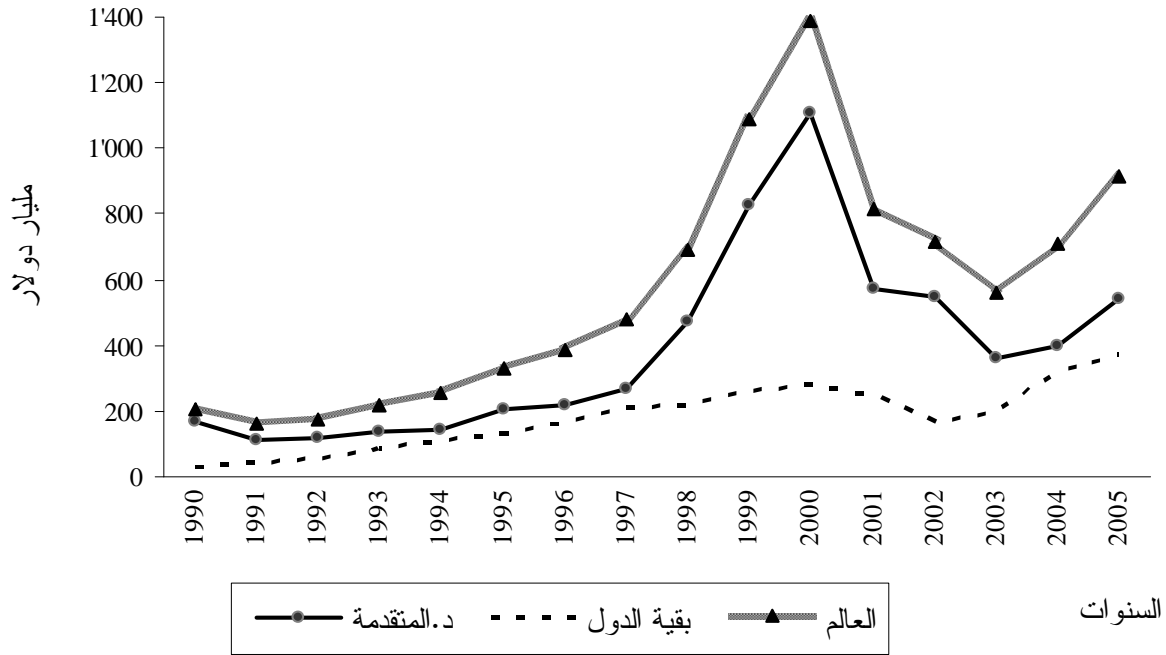
و الوضع شبيه أيضا في بقية الدول حيث عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها زيادة مستمرة خلال الفترة 1990-2000، إذ انتقلت التدفقات السنوية لهذا الاستثمار من 34.034 مليون دولار سنة 1990 إلى 279.967 مليون دولار سنة 2000. ثم تراجعت سنة 2001 و 2002 إلى 246.092 مليون دولار و 168.350 مليون دولار على الترتيب. لتعود إلى الارتفاع من جديد و تبلغ 199.330 مليون دولار ثم 314.610 مليون دولار و 373.965 مليون دولار خلال السنوات 2003 و 2004 و 2005 على الترتيب (انظر الجدول رقم 05 السابق).



و بهذا نستنتج أن الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 1991-2005 باستثناء سنة 2003 متشابه بين الدول المتقدمة والنامية و العالم أجمع. و الشكل رقم 02 الموالي يوضح ذلك.

### الشكل رقم 02.

#### منحنيات التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 1990-2005.



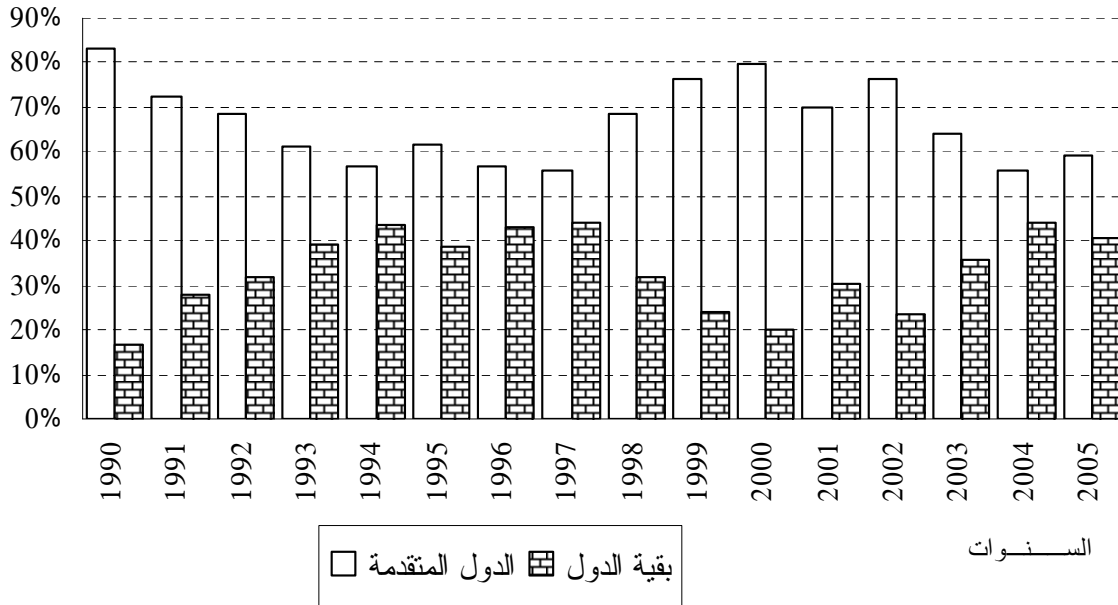
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05.

كما يوضح الشكل رقم 03 أدناه، أن حصة الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كانت ضعيفة مقارنة بحصة الدول المتقدمة. حيث تحصلت الدول النامية على أحسن نسبة من التدفقات العالمية لهذا الاستثمار خلال الفترة 1990-2005 سنة 1997 و سنة 2004 بمعدل 44% لكل منهما. بينما أكبر حجم تحصلت عليه هذه الدول كان سنة 2005 بقيمة 373.965 مليون دولار و بنسبة 41% من التدفقات العالمية لهذا النوع من الاستثمار (انظر الجدول رقم 05 السابق).

أما الدول المتقدمة فقد تحصلت على أكبر نسبة من التدفقات موضوع الدراسة خلال نفس الفترة 1990-2005 سنة 1990 بـ 83% ما يعادل 169.777 مليون دولار و على أكبر حجم من هذه التدفقات سنة 2000 بقيمة 1.107.987 مليون دولار و بنسبة 80% و هي أكبر نسبة منذ سنة 1991 إلى سنة 2005.

## الشكل رقم 03.

## التوزيع النسبي للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1990-2005.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05.

مما سبق ذكره يمكن القول أن الاتجاه العام لحجم التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر هو التزايد، حيث نلاحظ ذلك في الفترة 1990-2000 و الفترة 2003-2005. أما التناقص فهو حالة يمكن وصفها بالاستثنائية. إذ لم تتناقص هذه التدفقات على امتداد ست عشر سنة إلا ثلاث سنوات فقط من 2001 إلى 2003. و هو نفس الوضع نلاحظه بخصوص تدفقات هذا الاستثمار إلى جميع الدول، المتقدمة و غيرها.

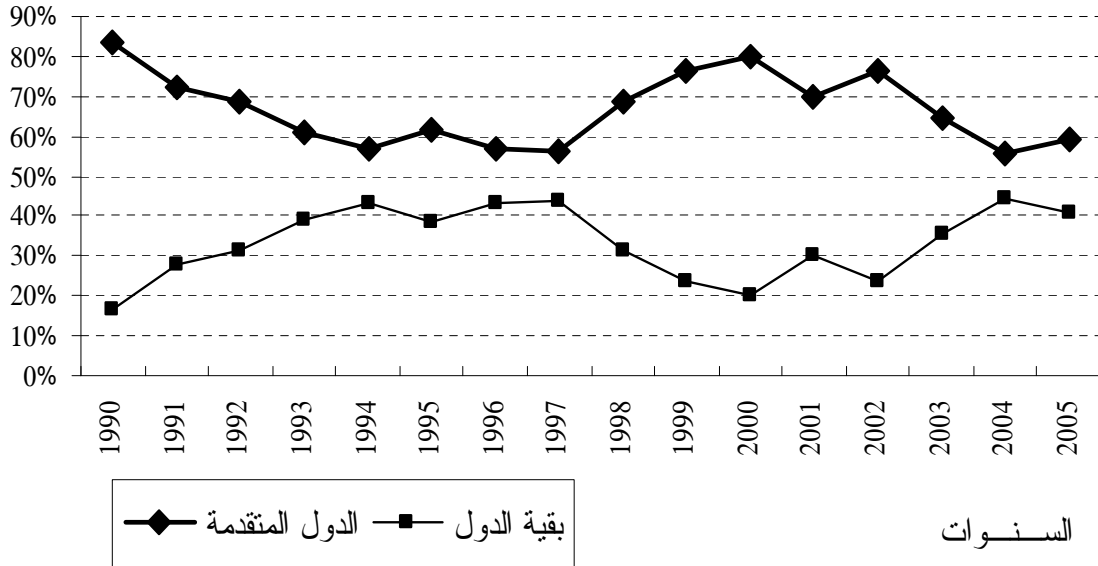
أما من الناحية النسبية، فالعلاقة عكسية إذ كل انخفاض في الحصة النسبية لطرف تؤدي إلى زيادة نسبية في حصة الطرف الآخر؛ و هذا ما يوضحه الشكل البياني رقم 04 أدناه. فخلال الفترة 1990-1997 كانت الحصة النسبية للدول المتقدمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتناقص و نظيرتها لبقية الدول تتزايد باستثناء سنة واحدة هي 1995. ثم انقلب الوضع بين 1998-2000، حيث أصبحت الحصة النسبية للدول المتقدمة تتزايد و نظيرتها لبقية الدول تتناقص. ليعود الأمر من جديد إلى الوضعية الأولى خلال الفترة 2001-2004.

و الجدير بالملاحظة أن حصة الدول المتقدمة لم تقل عن 56% من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على امتداد ست عشر سنة من 1990 إلى 2005. الشيء الذي يوحي

بأن اقتصاديات هذه الدول أكثر جاذبية لهذا النوع من الاستثمار أو أن اقتصاديات بقية الدول أكثر تنفيراً له.

#### الشكل رقم 04.

منحنيا التوزيع النسبي للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1990-2005.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05.

#### المطلب الثاني: الاتجاهات و المصادر الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005.

تعتبر الدول المتقدمة هي أكبر مصدر و أكبر مستورد للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2005، حيث تصدر هذه الدول أكثر من 83% من التدفقات العالمية لهذا الاستثمار وتستورد ما لا يقل عن 60% في أغلب السنوات خلال نفس الفترة المذكورة (انظر الجدول رقم 08). وفي المقابل نجد بقية الدول لم تتمكن من تصدير أكثر من 17% و لم تجلب أكثر من 40% من الحركة الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المذكورة.

**الجدول رقم 08.****التوزيع النسبي للتدفقات العالمية (الصادرة والواردة) للاستثمار الأجنبي المباشر  
خلال الفترة 1990-2005.**

الوحدة: %.

بقية الدول		الدول المتقدمة		السنوات
الوارد	الصادر	الوارد	الصادر	
17%	07%	83%	93%	1990
28%	04%	72%	96%	1991
32%	10%	68%	90%	1992
39%	16%	61%	84%	1993
43%	15%	57%	85%	1994
39%	14%	61%	86%	1995
43%	16%	57%	84%	1996
44%	17%	56%	83%	1997
32%	8%	68%	92%	1998
24%	07%	76%	93%	1999
20%	09%	80%	91%	2000
30%	09%	70%	91%	2001
24%	08%	76%	92%	2002
36%	08%	64%	92%	2003
44%	16%	56%	84%	2004
41%	17%	59%	83%	2005

المصدر:

نسب التدفقات الصادرة: حسب من طرف الباحث بالاعتماد على مبالغ التدفقات الصادرة المحتواة في: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي، أعداد لسنوات مختلفة من 1996 إلى 2006.  
نسب التدفقات الواردة: الجدول رقم 05 السابق.

**أولاً: الاتجاهات الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.**

إن أغلب التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر تتجه نحو الدول المتقدمة أساساً و الدول النامية في آسيا و المحيط الهادئ. فإذا أضفنا هذه الأخيرة -الدول النامية من آسيا و المحيط الهادئ- إلى مجموعة الدول المتقدمة من أوروبا و أمريكا الشمالية نجد حصة هذه الأخيرة لم تنخفض عن 80% خلال الفترة 1990-2005 إلا سنتين فقط هما 1997 و 2004 حيث بلغت 79% و 78% على التوالي. و هذا يعني أن الدول النامية باستثناء دول آسيا و المحيط الهادئ تحصلت في أحسن الحالات على 21% و 22% من إجمالي التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المذكورة. و الجدول التالي يوضح عن هذا التوزيع.

**الجدول رقم 09.****التوزيع الجغرافي للتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005.**

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	الوحدة	الأقاليم
378'936	313'902	279'318	213'913	188'911	150'406	138'185	192'195	<sup>6</sup> 10 دولار	الدول المتقدمة و آسيا و المحيط الهادئ
%79	%81	%84	%84	%86	%86	%87	%94	%	
102'975	72'238	51'750	42'075	30'509	25'435	20'751	11'617	<sup>6</sup> 10 دولار	الدول النامية دون آسيا و المحيط الهادئ
%21	%19	%16	%16	%14	%14	%13	%06	%	
481'911	386'140	331'068	255'988	219'420	175'841	158'936	203'812	<sup>6</sup> 10 دولار	العالم

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	الوحدة	الأقاليم
742'263	553'473	469'027	639'820	683'449	1'254'181	941'236	574'994	<sup>6</sup> 10 دولار	الدول المتقدمة و آسيا و المحيط الهادئ
%81	%8	%84	%89	%84	%90	%87	%83	%	
174'014	157'282	88'842	76'308	134'126	133'773	145'514	115'911	<sup>6</sup> 10 دولار	الدول النامية دون آسيا و المحيط الهادئ
%19	%22	%16	%11	%16	%10	%13	%17	%	
916'277	710'755	557'869	716'128	817'575	1'387'954	1'086'750	690'905	<sup>6</sup> 10 دولار	العالم

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 05، و النسب المئوية حسب من طرف الباحث.

و الجدير بالملاحظة أن أدنى نسبة من تدفقات الاستثمار موضوع الدراسة تحصلت عليها الدول النامية دون دول آسيا و المحيط الهادئ، كانت سنة 2000 بـ 10% فقط و هي السنة التي عرفت أكبر تدفق من هذا الاستثمار منذ 1990 إلى 2005. بينما أقصى نسبة تحصلت عليها هذه الدول خلال نفس الفترة الزمنية المذكورة كانت سنة 2004 و هي السنة التي تراجعت فيها التدفقات العالمية من هذا الاستثمار إلى نصف مستواها سنة 2000.

**ثانيا- المصادر الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر.**

من حيث مصدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أي الصادر منه، تساهم الدول المتقدمة لوحدها تساهم بأكثر من 83% كما سبق ذكره. و إذا أضفنا إلى هذه الأخيرة مجموعة الدول النامية الآسيوية و المحيط الهادئ فإن مساهمة الدول النامية المتبقية (أي الدول النامية باستثناء آسيا و دول المحيط الهادئ) في تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر لم تصل إلى نسبة 7% خلال الفترة 1990-2005 إلا مرة واحدة فقط سنة 1997. كما بلغت نسبة 6% مرة واحدة أيضا فقط سنة 2005 و نسبة 5% سنتا 2003 و 2004. أما خارج هذه السنوات، أي بين 1990-2002 باستثناء سنة 1997، فمساهمة هذه الدول لا تتجاوز 4% من التدفقات العالمية الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر. و هذا ما يوضحه الجدول رقم 10 التالي.

**الجدول رقم 10.****التوزيع الجغرافي للتدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005.**

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	الوحدة	الأقاليم
445'265	384'650	346'994	275'984	238'883	198'792	197'597	234'271	<sup>6</sup> 10 دولار	الدول المتقدمة و آسيا و المحيط الهادئ
%93	%97	%98	%98	%97	%99	%99,72	%98	%	
31'669	10'346	8'290	6'920	8'543	2'008	546	5'982	<sup>6</sup> 10 دولار	الدول النامية دون آسيا و المحيط الهادئ
%07	%03	%02	%02	%03	%01	%00,28	%02	%	
476'934	394'996	355'284	282'904	247'426	200'800	198'143	240'253	<sup>6</sup> 10 دولار	العالم

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	الوحدة	الأقاليم
729'790	769'708	533'801	635'893	708'519	1'167'757	1'055'976	663'069	<sup>6</sup> 10 دولار	الدول المتقدمة و آسيا و المحيط الهادئ
%94	%95	%95	%98	%98	%98	%97	%96	%	
48'935	43'360	27'303	16'288	12'982	19'081	36'303	24'171	<sup>6</sup> 10 دولار	الدول النامية دون آسيا و المحيط الهادئ
%06	%05	%05	%02	%02	%02	%03	%04	%	
778'725	813'068	561'104	652'181	721'501	1'186'838	1'092'279	687'240	<sup>6</sup> 10 دولار	العالم

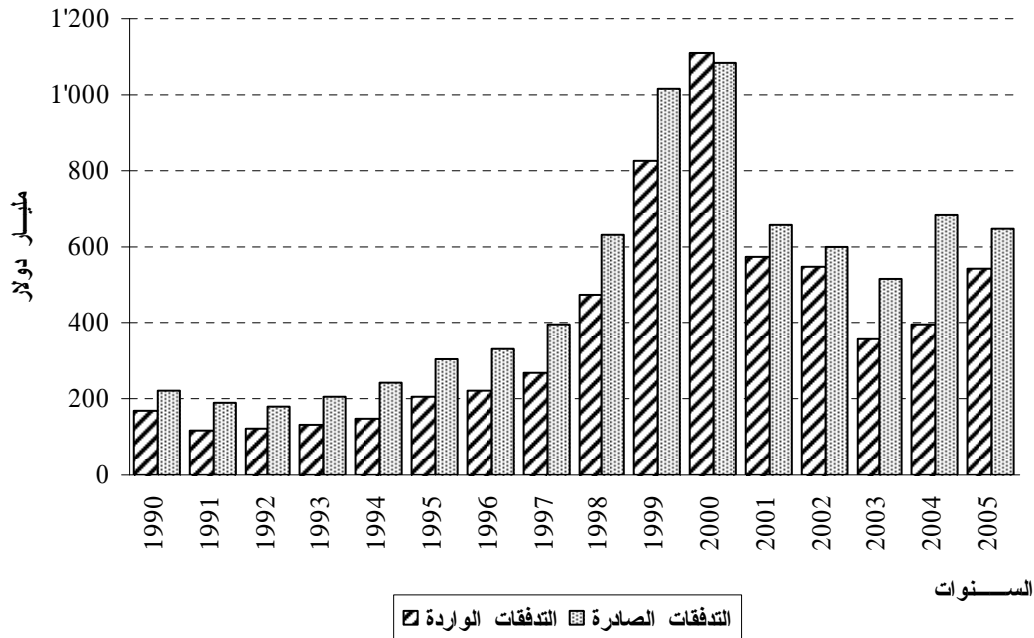
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 05، و النسب المئوية حسبت من طرف الباحث.

## 1- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدول المتقدمة.

يوضح الشكل رقم 05 أدناه أن التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة كانت أكبر من نظيراتها الواردة خلال الفترة 1990-2005 باستثناء سنة 2000 التي حدث فيها العكس- التدفق الصادر أقل من الوارد-. الأمر الذي يجعل هذه الدول مصدرا صافيا للاستثمار الأجنبي المباشر.

## الشكل رقم 05.

**التمثيل البياني للتدفقات الصادرة و الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدول المتقدمة خلال 1990-2005.**



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11

و نلاحظ في نفس الشكل رقم 05 أن هناك تناسبا طرديا بين التدفقات الواردة و التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة خلال الفترة 1990-2005، حيث كلما ازداد حجم التدفقات الصادرة ازداد معه حجم التدفقات الواردة، و كلما انخفض حجم التدفقات الصادرة انخفض أيضا حجم التدفقات الواردة. أي أن لكلا النوعين من التدفقات نفس الاتجاه- تزايدا أو تناقصا- في الفترة المذكورة إلا خلال سنتين فقط هما 1992 و 2005، حيث تزايد الحجم الوارد من الاستثمار المعني و تناقصت التدفقات الصادرة و تزايدت نظيراتها الواردة من و إلى هذه الدول.

بناء على الملاحظة السابقة، يمكننا وضع الاستنتاج الأولي التالي: إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول المتقدمة تتجه نحو ذات الدول و لا يتسرب منها خارج هذه الدول إلا الجزء اليسير.

و من الجدولين الآتيين رقم 11 و رقم 12 يمكننا استنتاج بخصوص التدفقات الصادرة و الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدول المتقدمة خلال الفترة 1990-2005 ما يلي:

1- إن الدول المتقدمة من القارة الأوروبية تعتبر مصدرا صافيا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كانت التدفقات الصادرة منها أكبر من التدفقات الواردة إليها خلال الفترة المدروسة 1990-2005 باستثناء سنة 2002 فقط، كما يوضحه السطر الثالث من الجدول رقم 11.

2- كانت دول أمريكا الشمالية خلال الفترة 1990-2005 مصدرا صافيا للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عشر سنوات - بين 1991 و 1997 ثم بين 2002 و 2004-، و مستوردا صافيا لنفس الاستثمار خلال ست سنوات (انظر السطر السادس من الجدول رقم 11).

3- رغم ضعف حصة باقي الدول المتقدمة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها و الصادر منها ضمن مجموع الدول المتقدمة، إلا أنها تصدر أكثر مما تتلقى من هذه الاستثمارات، حيث يبين السطر التاسع من الجدول رقم 11 أنها مصدرا صافيا طوال الفترة 1990-2005 باستثناء سنة واحدة فقط هي 2004.

مما سبق نستنتج أن الدول المتقدمة باستثناء أمريكا الشمالية تتميز بكونها مصدرا صافيا للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2005، مما يعني أن هناك جزءا من التدفقات الصادرة من هذه الدول يتوجه إلى باقي دول العالم.

4- تعتبر دول الاتحاد الأوروبي و دول أوربا الغربية غير المنظمة للاتحاد أكبر مجموعة مصدرة و متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر. إذ كانت حصتها من التدفقات الواردة إلى مجموع الدول المتقدمة تتراوح بين 52% و 80%، و من التدفقات الصادرة منها تتراوح بين 52% و 79% باستثناء سنة 2005 التي بلغت حصتها 96% من إجمالي تدفقات الاستثمار المعني داخل الدول المتقدمة فقط (انظر الجدول رقم 12).

5- تأتي دول أمريكا الشمالية في المرتبة الثانية من حيث حصتها في التدفقات الواردة إليها و الصادرة منها من الاستثمار موضوع الدراسة، و كانت حصتها في هذا الأخير ضمن الدول المتقدمة فقط خلال



الفترة 1990-2005 تتراوح بين 20% و 43% بالنسبة للتدفقات الواردة إليها باستثناء سنتي 2002 و 2003. و بين 21% و 39% - بالنسبة للتدفقات الصادرة - باستثناء ثلاث سنوات 1990 و 2000 و 2005 حيث كانت هذه النسبة 14% و 17% و 3% على الترتيب.

6- تعتبر حصة باقي الدول المتقدمة في التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموع الدول المتقدمة ضعيفة تتراوح بين 2% و 9% باستثناء سنة 2004 التي ارتفعت حصتها إلى 14%. و نفس الشيء بالتقريب بالنسبة للتدفقات الصادرة إذ تتراوح نسبتها بين 7% و 10% في أغلب السنوات.

7 - إذا نظرنا إلى الدول المتقدمة كمجموعة واحدة نجدها مصدرة صافية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المدروسة باستثناء سنة 2000 التي كانت فيها مستوردة صافية، و ذلك بسبب وضع دول أمريكا الشمالية في هذه السنة التي تلقت حجم كبير من التدفقات الواردة من الاستثمار المدروس و تصديرها لحجم ضعيف. إذ كان حجم الاستثمار الوارد ضعف نظيره الصادر (انظر السطر رقم 12 من الجدول رقم 11).

**الجدول رقم 11.**

**مقارنة بين التدفقات الصادرة و الواردة من و إلى الدول المتقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005**

الوحدة: مليون دولار

السطور	الأقاليم	نوع التدفق	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
1	الاتحاد الأوروبي و أوربا الغربية	الوارد	103'393	81'627	85'837	78'683	82'967	117'175	115'863	139'274	263'016	500'045	697'436	368'828	427'560	274'095	217'696	433'628
2		الصادر	139'809	114'690	115'629	108'295	133'665	173'624	204'850	244'114	436'521	763'868	859'432	447'033	396'868	316'956	367'989	618'810
3		الفرق <sup>(*)</sup>	-36'416	-33'063	-29'792	-29'612	-50'698	-88'987	-56'449	-104'840	-173'505	-263'823	-161'996	-78'205	30'692	-42'861	-150'293	-185'182
4	أمريكا الشمالية	الوارد	55'773	25'539	23'662	48'283	53'302	68'029	94'089	114'925	197'243	308'119	380'798	186'948	92'838	60'761	123'910	133'265
5		الصادر	31'900	39'111	42'525	80'548	82'548	103'538	97'522	118'838	165'362	226'638	187'301	160'986	161'704	150'868	265'690	21'369
6		الفرق <sup>(*)</sup>	23'873	-13'572	-18'863	-32'265	-29'246	-35'509	-3'433	-3'913	31'881	81'481	193'497	25'962	-68'866	-90'107	-141'780	111'896
7	باقي الدول المتقدمة	الوارد	10'611	7'626	10'796	6'884	8'866	18'258	9'956	15'455	12'286	20'188	29'752	15'707	27'380	23'683	54'539	-24'581
8		الصادر	50'741	35'981	21'830	18'535	24'274	28'685	30'023	33'104	29'595	23'825	37'152	50'075	41'323	46'982	52'583	6'027
9		الفرق <sup>(*)</sup>	-40'130	-28'355	-11'034	-11'651	-15'408	-10'427	-20'067	-17'649	-17'309	-3'637	-7'400	-34'368	-13'943	-23'299	1'956	-30'608
10	مجموع الدول المتقدمة	الوارد	169'777	114'792	120'295	133'850	145'135	203'462	219'908	269'654	472'545	828'352	1'107'986	571'483	547'778	358'539	396'145	542'312
11		الصادر	222'450	189'782	179'984	207'378	240'487	305'847	332'395	396'056	631'478	1'014'331	1'083'885	658'094	599'895	514'806	686'262	646'206
12		الفرق <sup>(*)</sup>	52'673-	74'990-	59'689-	73'528-	95'352-	102'385-	112'487-	126'402-	158'933-	185'979-	24'101+	86'611-	52'117-	156'267-	290'117-	103'894-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 05.

(\* الفرق حسب من طرف الباحث بطرح التدفق الصادر من التدفق الوارد.

**الجدول رقم 12.**

**التوزيع النسبي للتدفقات الصادرة و الواردة من و إلى الدول المتقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005.**

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	الأقاليم
																نسبة التدفقات الواردة
%80	%55	%76	%78	%65	%63	%60	%56	%52	%53	%58	%57	%59	%71	%71	%61	الاتحاد الأوروبي وأوروبا الغربية
%25	%31	%17	%17	%33	%34	%37	%42	%43	%43	%33	%37	%36	%20	%22	%33	أمريكا الشمالية
%5-	%14	%7	%5	%3	%3	%2	%3	%6	%5	%9	%6	%5	%9	%7	%6	باقي الدول المتقدمة
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	المجموع
																نسبة التدفقات الصادرة
%96	%54	%62	%66	%68	%79	%75	%69	%62	%62	%57	%56	%52	%64	%60	%63	الاتحاد الأوروبي وأوروبا الغربية
%3	%39	%29	%27	%24	%17	%22	%26	%30	%29	%34	%34	%39	%24	%21	%14	أمريكا الشمالية
%1	%8	%9	%7	%8	%3	%2	%5	%8	%9	%9	%10	%9	%12	%19	%23	باقي الدول المتقدمة
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11.

## 2 - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدول النامية.

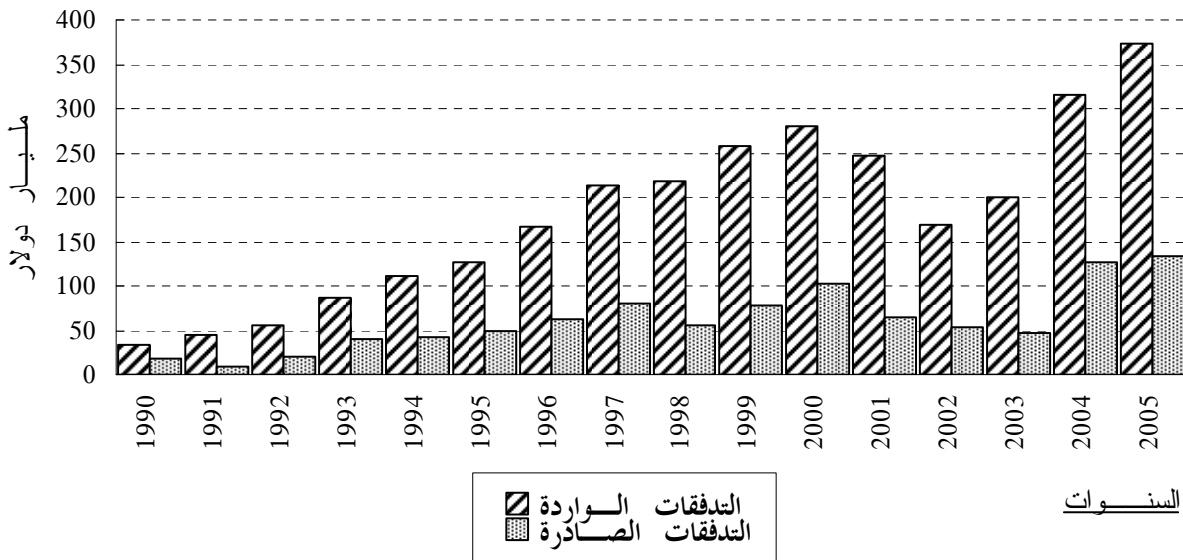
من الشكل رقم 06 أدناه نلاحظ أن التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية أكبر بكثير من نظيراتها الصادرة عكس ما لاحظناه في الدول المتقدمة. و هذا يعني أن الدول النامية هي مستورد صافي للاستثمار الأجنبي المباشر عكس الدول المتقدمة.

كما نلاحظ في نفس الشكل أن هناك تناسب بين تغيرات التدفقات الواردة و الصادرة للاستثمار المدروس، حيث لهما نفس الاتجاه - تزيادا و تناقصا- خلال سنوات الدراسة 1990-2005 باستثناء سنة 1998 و سنة 2003.

### الشكل رقم 06.

التمثيل البياني للتدفقات الصادرة و الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدول النامية

خلال 1990-2005.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11.

و بالرجوع إلى الشكل أعلاه و الجدول رقم 13 أدناه، يمكننا استنتاج أن التدفقات الصادرة و الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدول النامية في تزايد مستمر غير أن حجم الزيادة في التدفقات الواردة كان أكبر من حجم الزيادة في التدفقات الصادرة. مما يعني أن حصة هذه الدول من الاستثمار موضوع البحث تتحسن باستمرار عبر الزمن من خلال تفوق الزيادة الحاصلة في التدفقات الواردة إليها عن نظيرتها الصادرة منها. و هو الأمر الذي جعل هذه الدول مستوردة صافية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم 13.

مقارنة بين التدفقات الصادرة و الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدول النامية خلال الفترة 1990-2005.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	نوع التدفق	الأقاليم
199'951	157'328	110'488	92'042	111'966	146'195	112'884	102'449	109'282	93'994	75'856	68'778	55'061	30'111	23'393	22'418	الوارد	آسيا والمحيط الهادئ
83'584	83'446	18'995	35'998	50'425	83'872	41'645	31'591	49'209	52'255	41'147	35'497	31'505	18'808	7'815	11'821	الصادر	
116'367	73'882	91'493	56'044	61'541	62'323	71'239	70'858	60'073	41'739	34'709	33'281	23'556	11'303	15'578	10'597	الفرق (*)	
103'663	100'506	46'137	50'492	88'139	97'537	107'406	82'491	73'275	52'856	32'311	30'091	20'009	17'611	15'356	8'900	الوارد	أمريكا اللاتينية و الكاريبي
32'825	27'502	15'412	11'350	11'971	13'738	31'279	19'865	23'666	7'591	7'306	6'094	7'575	1'378	-453	4'536	الصادر	
70'838	73'004	30'725	39'142	76'168	83'799	76'127	62'626	49'609	45'265	25'005	23'997	12'434	16'233	15'809	4'364	الفرق (*)	
30'672	17'199	18'513	12'994	19'616	8'728	11'590	9'115	10'667	5'835	4'694	5'632	3'469	3'171	2'752	2'303	الوارد	أفريقيا
1'054	1'885	1'160	427	-2'535	1'319	2'564	1'982	3'788	1'463	509	528	654	528	962	1'408	الصادر	
29'618	15'314	17'353	12'567	22'151	7'409	9'026	7'133	6'879	4'372	4'185	5'104	2'815	2'643	1'790	895	الفرق (*)	
39'679	39'577	24'192	12'822	26'371	27'508	26'518	24'305	19'033	13'547	14'745	6'352	7'031	4'653	2'643	414	الوارد	الدول الأوروبية النامية
15'056	13'973	10'731	4'511	3'546	4'024	2'460	2'324	4'215	1'292	475	298	314	102	37	38	الصادر	
24'623	25'604	13'461	8'311	22'825	23'484	24'058	21'981	14'818	12'255	14'270	6'054	6'717	4'551	2'606	376	الفرق (*)	
373'965	314'610	199'330	168'350	246'092	279'968	258'398	218'360	212'257	166'232	127'606	110'853	85'570	55'546	44'144	34'035	الوارد	مجموع الدول النامية
132'519	126'806	46'298	52'286	63'407	102'953	77'948	55'762	80'878	62'601	49'437	42'417	40'048	20'816	8'361	17'803	الصادر	
241'446	187'804	153'032	116'064	182'685	177'015	180'450	162'598	131'379	103'631	78'169	68'436	45'522	34'730	35'783	16'232	الفرق (*)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 05.

(\*) الفرق حسب من طرف الباحث بطرح التدفق الصادر من التدفق الوارد.

**الجدول رقم 14.**

**التوزيع النسبي للتدفقات الصادرة و الواردة من و إلى الدول النامية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005.**

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	الأقاليم
																<b>نسبة التدفقات الواردة</b>
%53	%50	%55	%55	%45	%52	%44	%47	%51	%57	%59	%62	%64	%54	%53	%66	آسيا و المحيط الهادئ
%28	%32	%23	%30	%36	%35	%42	%38	%35	%32	%25	%27	%23	%32	%35	%26	أمريكا اللاتينية و الكاريبي
%8	%5	%9	%8	%8	%3	%4	%4	%5	%4	%4	%5	%4	%6	%6	%7	أفريقيا
%11	%13	%12	%8	%11	%10	%10	%11	%9	%8	%12	%6	%8	%8	%6	%1	باقي الدول النامية
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	المجموع
%81	%82	%79	%85	%81	%87	%85	%85	%86	%88	%85	%89	%88	%86	%88	%92	آسيا و المحيط الهادئ مع أمريكا اللاتينية و الكاريبي
																<b>نسبة التدفقات الصادرة</b>
%63	%66	%41	%69	%80	%81	%53	%57	%61	%83	%83	%84	%79	%90	%93	%66	آسيا و المحيط الهادئ
%25	%22	%33	%22	%19	%13	%40	%36	%29	%12	%15	%14	%19	%7	%5-	%25	أمريكا اللاتينية و الكاريبي
%1	%1	%3	%1	%4-	%1	%3	%4	%5	%2	%1	%1	%2	%3	%12	%8	أفريقيا
%11	%11	%23	%9	%6	%4	%3	%4	%5	%2	%1	%1	%1	%0	%0	%0	باقي الدول النامية
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	المجموع
%88	%87	%74	%91	%98	%95	%94	%92	%90	%96	%98	%98	%98	%97	%88	%92	آسيا و المحيط الهادئ مع أمريكا اللاتينية و الكاريبي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 13.

و من الجدولين السابقين رقم 13 و رقم 14 يمكن استنتاج النقاط الآتية بخصوص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتجاهين من و إلى الدول النامية:

1- كل مجموعة من المجموعات الأربع المحتواة في الجدول رقم 13 السابق هي مستوردة صافية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2005 بدون استثناء. و يعود ذلك إلى الحجم الضئيل الصادر من هذه الدول مقابل الحجم الوارد إليها من الاستثمار موضوع البحث.

2- تتميز التدفقات الواردة إلى الدول النامية بالتزايد المستمر خلال الفترة 1990-2005 باستثناء سنتين فقط هما 2001 و 2002 . و قد شهدت هذه الأخيرة (2002) انخفاضا كبيرا في التدفقات الواردة اقتربت من مستواها قبل ست سنوات (1996)، لكنها عادت إلى الارتفاع و تجاوزت 300 مليون دولار سنتا 2004 و 2005.

كما عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الدول النامية نموا في أغلب السنوات المدروسة (1990-2005) إذ تزايدت خلال عشر سنوات و تراجعت خلال خمس سنوات. و تحقق أكبر تدفق صادر من هذه الدول سنتا 2004 و 2005، و هي نفس الحالة الملاحظة في التدفقات الواردة إلى ذات الدول.

3- تلقت دول آسيا و المحيط الهادئ خلال الفترة 1990-2005 ما بين 44% و 66% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية مجتمعة، كما صدرت خلال نفس الفترة ما بين 53% و 93% باستثناء سنة 2003 التي ساهمت بـ 41% من إجمالي ما صدر من الدول النامية كلها. و هذا يجعلنا نقول أن دول آسيا و المحيط الهادئ هي أكبر متلقي و مصدر في آن واحد للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن مجموعة الدول النامية.

4- تأتي دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي في المرتبة الثانية ضمن مجموعة الدول النامية من حيث تلقيها و تصديرها للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كانت حصتها في الفترة المذكورة أعلاه ما بين 23% و 42% من التدفقات الواردة و ما بين 12% و 40% من التدفقات الصادرة باستثناء سنتي 1991-1992.

5- إذا جمعنا الدول النامية من المنطقتين المذكورتين أعلاه (آسيا و المحيط الهادئ مع أمريكا اللاتينية و الكاريبي) نجد أن حصتهما من التدفقات الواردة إليها و الصادرة منها ضمن التدفقات المعنية إلى كل الدول النامية تتراوح بين 79% و 92% بالنسبة للأولى (الواردة)، و بين 87% و 98% بالنسبة للثانية (الصادرة). و هذا يعني أن حصة بقية الدول النامية الإفريقية و الأوروبية تتلقى بين 8% و 21% و تصدر بين 2% و 13% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدول النامية.

و بهذا يمكن القول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة اتجاه بقية الدول يستحوذ عليها أساسا مجموعة الدول النامية الآسيوية و دول المحيط الهادئ و أمريكا اللاتينية و الكاريبي خلال الفترة المدروسة بين 1990 و 2005.

### المطلب الثالث: الاتجاهات القطاعية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في فترات مختارة.

يمكن النظر إلى التوزيع القطاعي للتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاث زوايا، الأولى هي التوزيع القطاعي على المستوى العالمي و الثانية التوزيع القطاعي في الدول المتقدمة و الثالثة التوزيع القطاعي في الدول النامية.

### أولاً- التوزيع القطاعي عالميا للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

بالنظر إلى الإحصائيات المحتواة في الجدول رقم 15 أدناه، نلاحظ أن أهم حصة من التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر كانت في قطاع الخدمات بنسبة 52% في الفترة 1991-1989 و 66% في الفترة 2003-2001 و 62% في الفترة 2004-2002. و يأتي القطاع الصناعي في المرتبة الثانية بحصة 35% و 24% و 26%، ثم القطاع الأولي في المرتبة الثالثة بحصة 7% و 7% و 8% خلال نفس الفترات السابقة الذكر على الترتيب.

### الجدول رقم 15.

#### تقديرات التوزيع القطاعي عالميا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

2004-2002		2003-2001		1991-1989		الفترات الزمنية
10 <sup>6</sup> دولار	%	10 <sup>6</sup> دولار	%	10 <sup>6</sup> دولار	%	القطاعات
57'635	8%	51'637	7%	12'443	7%	القطاع الأولي <sup>(*)</sup>
184'943	26%	167'181	24%	64'147	35%	القطاع الصناعي
436'174	62%	461'028	66%	94'909	52%	قطاع الخدمات
28'959	4%	18'824	3%	12'039	6%	أخرى غير محددة
707'711	100%	698'670	100%	183'538	100%	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

المبالغ: الفترة (2003-2001)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2005، ص 262.

الفترة (1991-1989) و (2004-2002)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2006، ص 268.

النسب المئوية: حسب من طرف الباحث بالاعتماد على مبالغ نفس الجدول.

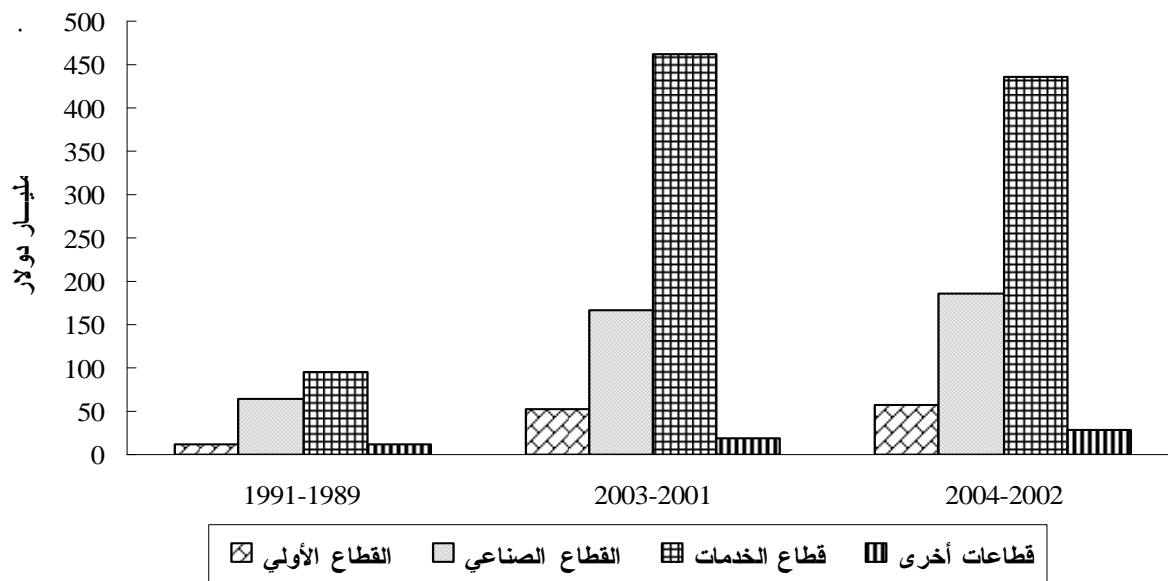
(\*) يشمل القطاع الأولي أساسا على: الفلاحة و الصيد و أشغال البترول و المناجم و المحاجر... الخ



و يبدو جليا في الشكل رقم 07 أدناه أن حصة القطاع الأولي ضعيفة جدا مقارنة بحصة قطاع الخدمات. و رغم الزيادة المسجلة في حجم كل قطاع خلال الفترات الثلاث المشار إليها سابقا إلا أن حجم الزيادة في حصة قطاع الخدمات تفوق كثيرا حجم الزيادة الحاصلة في حصص بقية القطاعات مجتمعة.

### الشكل رقم 07.

التمثيل البياني لتقديرات التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في فترات مختارة.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 15.

فقد انتقلت حصة قطاع الخدمات من 94.909 مليون دولار في الفترة الأولى إلى 461.028 مليون دولار في الفترة الثانية أي بزيادة قدرها 366.119 مليون دولار، بينما القطاع الصناعي انتقلت حصته بين نفس الفترتين من 64.147 إلى 167.181 مليون دولار بزيادة 103.034 مليون دولار، و هي ثلث حجم الزيادة المسجلة في قطاع الخدمات. و يبقى هذا الأخير في الفترة الثالثة (2004-2002) هو المستقطب الأساسي بنسبة 62% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد رغم انخفاض حصته في هذه الفترة مقارنة بسابقتها (2003-2001) بقيمة 24.854 مليون دولار (انظر الجدول رقم 15 أعلاه).

أما حصة القطاع الأولي فلا مجال لمقارنتها بنظيرتها لقطاع الخدمات نظرا لضعفها، إذ انتقلت بين الفترة 1991-1989 و الفترة 2004-2002 من 12.443 مليون دولار إلى 57.635 مليون دولار، أي زيادة بقيمة 45.192 مليون دولار، و هي زيادة ضعيفة مقارنة بنظيرتها لقطاع الخدمات (341.265 مليون دولار) و القطاع الصناعي (120.796 مليون دولار).

و إذا جمعنا قطاع الخدمات مع قطاع الصناعة فإنهما يستقطبان بين 87% و 90% من التدفقات الواردة للاستثمار موضوع هذه الدراسة، بينما القطاع الأولي يستقطب بين 7% و 8% فقط من ذات التدفقات. مما يعني أن هذا الأخير (القطاع الأولي) لا تجذب إليه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### ثانيا- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة.

يستقطب قطاع الخدمات بين 56% و 71% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة خلال الفترات المعنية في الجدول رقم 16 أدناه و القطاع الصناعي بين 19% إلى 32%. و يبقى القطاع الأولي يستقطب أقل حصة بنسبة تتراوح بين 6% و 8% من تدفقات هذا الاستثمار (انظر الجدول رقم 16).

مما سبق نستنتج أن هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة يتوزع بين قطاعين أساسيين هما الخدمات أولاً ثم الصناعة ثانياً. و هما اللذان يستقطبان 88% فأكثر من هذا الاستثمار خلال الفترات المدروسة، غير أن القطاع الصناعي تتناقص حصته النسبية ضمن المجموع الوارد من هذا الاستثمار. فرغم زيادة حجمه من 47.693 مليون دولار في الفترة 1989-1991 إلى 96.424 مليون دولار في الفترة 2001-2003 و 93.337 مليون دولار في الفترة 2002-2004، إلا أن نسبته انخفضت من 32% في الفترة الأولى إلى 20% في الفترة الثانية ثم إلى 19% في الفترة الثالثة؛ بينما قطاع الخدمات ارتفعت حصته النسبية من 56% في الفترة الأولى إلى 71% في الفترة الثانية ثم تراجعت إلى 69% في الفترة الأخيرة.

أما القطاع الأولي فحصته ضعيفة و هي في زيادة مستمرة لكنها جد بسيطة حيث انتقلت من 9.103 مليون دولار إلى 34.260 ثم إلى 36.398 مليون دولار، أي من 6% إلى 7% إلى 8% خلال الفترات الثلاث المذكورة آنفا على التوالي.

و بهذا نستنتج أن قطاع الخدمات في الدول المتقدمة، هو القطاع الذي يستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر بالدرجة الأولى ثم يأتي القطاع الصناعي في الدرجة الثانية، و هي حالة مطابقة للتوزيع القطاعي عالمياً للاستثمار المدروس كما أشرنا إليها سابقاً.

## الجدول رقم 16.

تقديرات التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة.

2004-2002		2003-2001		1991-1989		الفترة الزمنية
10 <sup>6</sup> دولار	%	10 <sup>6</sup> دولار	%	10 <sup>6</sup> دولار	%	القطاعات
36.398	%8	34.260	%7	9.103	%6	القطاع الأولي(*)
93.337	%19	96.424	%20	47.693	%32	القطاع الصناعي
336.513	%69	353.428	%71	83.607	%56	قطاع الخدمات
19.020	%4	12.135	%2	8.200	%6	أخرى غير محددة
485.268	%100	496.247	%100	148.603	%100	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 15.

النسب المئوية: حسب من طرف الباحث بالاعتماد على مبالغ نفس الجدول.

(\*) يشمل القطاع الأولي أساسا على: الفلاحة و الصيد و أشغال البترول و المناجم و المحاجر... الخ

## ثالثا- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية.

من الجدول رقم 17 أدناه نلاحظ تطابق التركيب القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية مع نظيره في الدول المتقدمة من حيث استقطاب القطاع الصناعي و القطاع الخدماتي نسبة معتبرة تتراوح بين 79% و 88% من إجمالي التدفقات الواردة إليها من هذا الاستثمار. و يبقى القطاع الأولي لا يستقطب إلا الجزء اليسير بنسبة تتراوح بين 9% و 10%.

غير أن الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الدول النامية أكبر منها في الدول المتقدمة، حيث كانت حصة هذا القطاع في الدول النامية 47% في الفترة 1991-1989 ثم انخفضت إلى 35% في الفترة 2003-2001 لترتفع في الفترة 2004-2002 إلى 41%. و هذا عكس أهمية نفس القطاع لدى الدول المتقدمة التي كانت نسبته تتناقص باستمرار من 32% إلى 20% ثم إلى 19% (انظر الجدول رقم 15).

كما نلاحظ أن ارتفاع حصة قطاع الخدمات من 32% في الفترة الأولى إلى 53% في الفترة الثانية قابله انخفاض في حصة القطاع الصناعي من 47% إلى 35% في نفس الفترتين ثم ارتفاع حصة هذا الأخير إلى 41% في الفترة الثالثة مقابل انخفاض حصة قطاع الخدمات إلى 45% في نفس الفترة. و بالنظر إلى الاستقرار النسبي لحصة القطاع الأولي نستنتج أن هناك تنافس بين القطاع الصناعي و قطاع الخدمات في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية.

## الجدول رقم 17.

تقديرات التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية  
في فترات مختارة.

2004-2002		2003-2001		1991-1989		الفترة الزمنية
10 <sup>6</sup> دولار	%	10 <sup>6</sup> دولار	%	10 <sup>6</sup> دولار	%	القطاعات
21.237	%10	17.377	%9	3.340	%10	القطاع الأولي <sup>(*)</sup>
91.606	%41	70.757	%35	16.454	%47	القطاع الصناعي
99.661	%45	107.600	%53	11.302	%32	قطاع الخدمات
9.939	%4	6.689	%3	3.839	%11	أخرى غير محددة
222.443	%100	202.423	%100	34.935	%100	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 15.

النسب المئوية: حسب من طرف الباحث بالاعتماد على مبالغ نفس الجدول.

(\*) يشمل القطاع الأولي أساساً على: الفلاحة و الصيد و أشغال البترول و المناجم و المحاجر... الخ.

رغم تراجع الحصة النسبية للقطاع الصناعي بين الفترتين الأولى والثالثة، من 47% إلى 41% إلا أن حجم التدفقات التي استقطبها هذا القطاع كان في تزايد مستمر، بينما قطاع الخدمات ارتفعت حصته النسبية من 32% إلى 45% خلال نفس الفترتين السالفتين لكن حجم التدفقات التي استقطبها عرفت تذبذباً، حيث تزايدت في الفترة الثانية ثم تراجعت في الفترة الثالثة.

و الخلاصة أن قطاع الخدمات صار يستقطب أهم حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية ابتداء من الفترة 2003-2001، يليه القطاع الصناعي كما هو الشأن في الدول المتقدمة.

## خلاصة الفصل.

يزخر الأدب الاقتصادي في العقدين الأخيرين بالكثير من الدراسات و الأبحاث الاقتصادية التي تهتم بموضوع الاستثمار الأجنبي عموما و الأجنبي المباشر منه خصوصا. و حضي هذا الأخير باهتمام الاقتصاديين منذ القديم، الذين تراوحت آراؤهم بشأنه بين التباين تارة و التكامل تارة أخرى. و أنتج تطور هذه الآراء و الأفكار ما يصطلح عليه الآن بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

هذه النظريات منها ما ركزت على هيكل و ظروف السوق سواء المحلي أو سوق البلد المضيف للاستثمار في انجاز استثمارات مباشرة في الخارج، و منها ما ركزت على المنظمة و الحماية، و منها ما ركزت على جملة مما سبق. و هذا ما تم استعراضه في المبحث الأول من هذا الفصل؛ ثم عقبتنا في المبحث الموالي على الآثار التي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحدثها على اقتصاد البلد المضيف له و المخاطر التي قد يتعرض لها هذا الاستثمار سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو قانونية... الخ ثم أهم السبل و الإجراءات المتاحة التي تمكن المستثمر الأجنبي من تجنب هذه المخاطر أو على الأقل التخفيف من آثارها السلبية.

و اختتما هذا الفصل بدراسة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا و اتجاهاتها جغرافيا و قطاعيا، و كذا أهم الأقاليم الجغرافية المصدرة له خلال مدة ستة عشر سنة (2005-1990). و كانت النتيجة أن الحجم الكبير من هذه التدفقات يصدر و يتجه في آن واحد من و إلى الدول المتقدمة. غير أن الدول الأوروبية المتقدمة كانت تصدر أكثر مما تتلقى من هذا الاستثمار طوال الفترة السالفة الذكر عكس نظيراتها الأمريكية التي كانت وضعيتها متذبذبة بين مصدرة صافية تارة و مستوردة صافية تارة أخرى لهذا الاستثمار.

أما من حيث القطاعات المستقطبة لهذا الاستثمار فإن حصة قطاع الخدمات تطغى على حصص بقية القطاعات في الدول المتقدمة بينما في الدول النامية فإن حصة القطاع الصناعي كانت هي الأكبر في الفترة (1989-1991) ثم صارت حصة قطاع الخدمات هي الأكبر في الفترتين (2001-2003) و (2002-2004).

و يُبنى اختيار هذا الاستثمار بهدف التنقل إلى الدولة (أ) بدلا من الدولة (ب) على عدة عوامل و عناصر يصطلح عليها في هذا الشأن بالمنافسة الاستثمارية الذي يوصف بأنه ملائم - وفق هذه الحالة- في الدولة (أ) و غير ملائم في الدولة (ب). و هذا ما سنحاول دراسته بالنسبة للحالة الجزائرية خلال الفترة 1996-2005، في الفصل الثالث الموالي.

# الفصل الثالث

**الفصل الثالث: دراسة و تحليل مناخ الاستثمار****الأجنبي المباشر في الجزائر.****المبحث الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري.**

المطلب الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري بين 1962-1989.

المطلب الثاني: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري بين 1990-2006.

**المبحث الثاني: تسهيلات و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

المطلب الأول: حوافز و ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر.

**المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

المطلب الأول: موقع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: موقع الجزائر في بعض مؤشرات تقويم المخاطر القطرية.

## مقدمة الفصل.

تسعى أغلب الحكومات إلى توفير الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و غيرها المناسبة و المشجعة على الاستثمار، من داخل الوطن و من خارجه. و لهذا تلجأ إلى إصدار التشريعات و رفع العراقيل و منح التسهيلات بأنواعها المختلفة (قانونية و مالية و جبائية...) التي تنتج في مجملها ما يسمى بالمناخ الاستثماري الملائم و الجاذب للنشاط الاستثماري.

و عادة ما ينصرف اهتمام الحكومات إلى تهيئة مناخ الاستثمار في جزئه المتعلق بالمستثمرين الأجانب، ذلك أن الجزء الآخر المتعلق بالمستثمرين المحليين يكون متضمن آليا و باستمرار في مختلف السياسات التي تضعها هذه الحكومات. و لا يعقل أن يرجح الاهتمام بالطرف الأجنبي على حساب نظيره الوطني.

و قد عرف الاقتصاد الجزائري تحولات منذ الاستقلال. إذ تميزت السنوات العشر الأولى منه باتخاذ تدابير و إجراءات تستهدف استرجاع السيادة الوطنية على الاقتصاد و ثروات الدولة الجزائرية. و صار القطاع العمومي هو المسيطر على جل النشاطات الاقتصادية، حيث همش القطاع الخاص الوطني فضلا عن الأجنبي. لكن الظروف المحلية و الدولية لم تسمح باستمرار الوضع، و جاءت المحاولات الأولى للإصلاح الاقتصادي الهادف إلى التحول من النظام الاقتصادي السابق إلى نظام اقتصاد السوق خلال الثمانينيات من القرن الماضي، لتعمق أكثر ابتداء من صدور قانون النقد و القرض سنة 1990، الذي جاء بنظرة جديدة للاستثمارات الخاصة الوطنية و الاستثمارات الأجنبية. إذ يعتبر هذا القانون تحول جذري من الانغلاق الشبه مطلق للجزائر على رؤوس الأموال الأجنبية ... منذ الاستقلال و خاصة منذ 1966-1967<sup>(1)</sup>.

و في هذا الفصل سنتناول في مبحثه الأول تطور نظرة المشرع الجزائري إلى الاستثمار الأجنبي دون تمييز بين المباشر منه و غير المباشر من الاستقلال إلى سنة 2006. و في المبحث الثاني نستعرض تسهيلات و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد سنة 1990.

و نختم هذا الفصل بالمبحث الثالث المتعلق بتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1996-2005، باعتبار أن نظرة الجزائر لهذا الاستثمار تغيرت جذريا بعد صدور قانون النقد و القرض سنة 1990 و المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر سنة

(1) Benissad Hocine, Algérie: Restructurations et réformes économiques 1979-1993, Office des publications universitaires, Alger, 1994, P53.



1993 و المتعلق بترقية الاستثمارات. اللذان نصّا صراحة على رغبة الجزائر في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقديمها لجملة من الضمانات و التسهيلات و الامتيازات.

## المبحث الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري.

نظرا للطابع الاستيطاني للإستثمار الفرنسي في الجزائر، ورثت هذه الأخيرة غداة الاستقلال اقتصادا قائما على مؤسسات مملوكة للمعمرين الأوربيين خاصة الفرنسيين منهم. الشيء الذي قد يفرغ الاستقلال السياسي الذي انتزعتة الجزائر من محتواه الاقتصادي؛ و نرى أنه من المنطقي و الضروري أيضا أن تعمل السلطات العمومية حينذاك على استرجاع سيادة الدولة الجزائرية على مواردها الاقتصادية من جهة و إقامة اقتصاد وطني قادر على تلبية احتياجات مواطنيه و محققا لوعود الثورة التحريرية في توفير حياة أفضل و تحسين ظروف المعيشة.

و في هذا المبحث سنستعرض أهم التشريعات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي منذ الاستقلال إلى نهاية سنة 2006. مقسمين هذه الفترة إلى مرحلتين هما من الاستقلال (1962) إلى سنة 1989 ثم من سنة 1990 إلى سنة 2006؛ ذلك أن قانون النقد و القرض رقم 90-10 الصادر سنة 1990 يعتبر نقطة بداية الانفتاح الحقيقي على الاستثمار الأجنبي المباشر - خارج المحروقات- في الجزائر منذ تأميمات ستينيات القرن الماضي. بينما القوانين السابقة له و إن لم تحضر الاستثمار الأجنبي المباشر بنص صريح إلا أن القيود و الشروط التي أخضع لها تجعل هذا النوع من الاستثمار غير مرغوب فيه إلا في حدود ضيقة و في مجالات نشاط محدودة، و هو ما سنراه فيما يلي.

### المطلب الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري بين 1962-1989.

عرفت الفترة السابقة لسنة 1990 صدور أربعة قوانين أساسية مكرسة لتنظيم النشاط الاستثماري داخل الجزائر بشقيه الوطني و الأجنبي. و سنتناول نظرة المشرع الجزائري إلى الاستثمارات الأجنبية التي على أساسها نستنتج مدى رغبة السلطات العمومية الجزائرية في جلب هذه الاستثمارات و بالتالي العمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لها، أو عكس ذلك.

## أولاً- القانون رقم 63-277 المتعلق بالاستثمارات(\*) .

بتاريخ 1963.07.26 أصدرت الجزائر المستقلة أول قانون يخص الاستثمارات الذي قدم بعض الضمانات و منح مجموعة من الحوافز للمستثمرين، حيث جاء في المادة الثانية من هذا القانون "تطبق الضمانات و الامتيازات المذكورة في هذا القانون على مستثمري رؤوس الأموال الأجنبية مهما كان أصلها."<sup>(1)</sup> و نصت المادة الثالثة من نفس القانون على "أن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب تحت تحفظ الترتيبات ذات الطابع العمومي ..."<sup>(2)</sup>. كما أكدت المادة الخامسة على مبدأ التساوي في معاملة الاستثمار الأجنبي مع نظيره الوطني "التساوي أمام القانون خاصة في إجراءاته الجبائية معترف به لكل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب."<sup>(3)</sup>

إن افتتاح هذا القانون بمثل هذه المواد دليل على حاجة البلد إلى مثل هذه الاستثمارات و رغبة السلطات في جلب المزيد منها، خاصة إذا تصفحنا بقية المواد<sup>(4)</sup> التي تمنح مجموعة من الإعفاءات و التخفيضات الجزئية أو الكلية من بعض الحقوق و الرسوم و الضرائب لآجال مختلفة، و كذلك التسهيلات المالية و حرية تحويل أرباح هذه الاستثمارات إلى الخارج، بالإضافة إلى حماية المستثمرين من المنافسة الخارجية في إطار السياسة الجمركية<sup>(5)</sup>؛ مع تقييد حالة نزع الملكية - إن وقعت - ببولوج الأرباح الصافية المتراكمة رأس المال المستورد المستثمر وفقا للمادة السادسة من القانون 63-277.

غير أن المتصفح للمادة 23 من القانون المذكور يستنتج ميول السلطات العمومية حينذاك إلى التوجه الاشتراكي في الشؤون الاقتصادية، حيث نصت هذه المادة على أن "تتدخل الدولة بواسطة الاستثمارات العمومية، خالقة للشركات الوطنية أو للشركات ذات الاقتصاد المختلط بمساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني، من أجل جمع الشروط الضرورية لإقامة اقتصاد اشتراكي بالخصوص في قطاعات النشاط ذات أهمية حيوية للاقتصاد الوطني."

كما أشارت الفقرة الأخيرة من المادة 24 من نفس القانون إلى إمكانية مساهمة الدولة أو الهيئات التابعة لها و أخذها حصصا في المؤسسات الخاصة (Entreprises privées) كلما كان ذلك ضروري

(\*) انظر الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر يوم 1963.08.02، القانون رقم 63-277، ص 774 و ما بعدها.

(1) نفس المرجع السابق، ص 774.

(2) نفس المرجع السابق، ص 774.

(3) نفس المرجع السابق، ص 774.

(4) انظر المواد من 10 إلى 19 و المادتين 30 و 31 من القانون رقم 63-277 السابق الذكر، ص 774-775.

(5) انظر المادة التاسعة من القانون 63-277 السابق الذكر، ص 774.

و مفيد. و هذا يعني أن تدخل الدولة في شؤون المؤسسات حتى الخاصة منها غير محدود بل صار مضمون قانونا، الأمر الذي نستنتج منه أن القطاع الخاص - الوطني و الأجنبي - مهدد بتدخلات السلطات العمومية غير المرغوب فيها من طرف المستثمرين المحليين و الأجانب.

مما سبق يمكننا القول أن هذا القانون في مجمله غير محفز إن لم يكن منفرا للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي على السواء، و إن حمل بعض الضمانات و التحفيزات التي نرى تطبيقها تعترضه مجموعة من العراقيل البيروقراطية منها ضرورة الحصول على الاعتماد من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات، و إلزام المستثمر ببعض الشروط غير المرغوب فيها من طرفه، كالمساهمة في تكوين الإطارات الجزائرية و تقديم تقارير نصف سنوية إلى السلطات المعنية بمراقبة برنامج الاستثمار، عن مدى التزام المستثمر و تنفيذ البرنامج الاستثماري المسطر. و في حالة إخلاله بأحد التزاماته يسحب منه الاعتماد بعد إعداره في فترة بين شهر و ثلاثة أشهر (أنظر المواد 13، 16، 17 من القانون 63-277).

#### ثانيا- الأمر رقم 66-284 المتضمن قانون الاستثمارات<sup>(1)</sup>.

جاء هذا الأمر لاغيا للقانون رقم 63-277، و قد تضمن في بابه الأول مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها النشاط الاستثماري في الجزائر نلخصها فيما يلي:

1 - للدولة و الهيئات التابعة لها الأولوية في إنشاء المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، مع إمكانية مساهمة القطاع الخاص الوطني و الأجنبي في هذه الاستثمارات وفقا لما تحدده الدولة.

2- حدد مجال مساهمة الخواص من جنسية جزائرية أو أجنبية في القطاعين الصناعي و السياحي بشرط الحصول على ترخيص مسبق من طرف:

- وزير المالية و الخطة بالاشتراك مع الوزارة المعنية بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للاستثمارات؛ أو

- اللجنة الوطنية للاستثمارات؛ أو

- محافظ الولاية بالاتفاق مع وزير المالية و الخطة و الوزارة المعنية.

3- أولوية الرأسمال الوطني على غيره عندما تتساوى الشروط الفنية لعروض انجاز المشاريع التي تستدعي فيها الدولة رؤوس الأموال الخاصة (انظر المادة 5 من القانون 66-284).

(1) الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادر بتاريخ 17.09.1966، الأمر رقم 66-284، ص 1202 و ما بعدها.

من الواضح أن هذه المبادئ لا تحفز المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الجزائر، حيث خصصت الدولة لنفسها جميع المشاريع التي تتصف بالحيوية للاقتصاد الوطني، و لم تحدد قائمة هذه المشاريع. مما يفتح الباب واسعا أمام احتمال تعسف الدولة في الترخيص من عدمه لأي استثمار بدعوى الحيوية الاقتصادية هذه بالإضافة إلى تفضيل الرأسمال الجزائري على غيره صراحة في المادة الخامسة من هذا القانون.

و إذا فحصنا المزايا المالية التي قدمها هذا القانون فإن الاستفادة منها مرهونة بعدة شروط تحد من حرية الاستثمار و/أو تكلفه ببعض المهام التي قد تكون معيقة للنشاط الاستثماري و منها:

- العلاقة القائمة بين قدر الاستثمار و حجم العمالة الدائمة التي يخلقها؛
- معدل التكوين المهني و ترقية الإطارات الوطنية؛
- حجم الانتاج المخصص للتصدير أو للإحلال محل الواردات.

كما خصت الاستثمارات الأجنبية عند الترخيص لها بشروط إضافية غير مطلوبة من نظيراتها الوطنية و هي:<sup>(1)</sup>

- فتح أسواق خارجية للتصدير؛
- أهمية القيمة المضافة التي يخلقها المشروع في الجزائر؛
- درجة استخدام المواد الأولية المحلية؛
- مدى تغطية الاستثمار بأموال المشروع الخاصة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن تحويل أرباح المستثمرين الأجانب إلى الخارج يخضع لعدة شروط<sup>(2)</sup> و إجراءات تعقد عملية التحويل هذه التي تعتبر رأس اهتمامات المستثمر الأجنبي.

و إذا قارنا القانون رقم 66-284 مع سابقه رقم 63-277، يمكننا استخلاص ما يلي:

- ركز القانون رقم 63-277 على الضمانات و الحوافز و حرية الاستثمار، و مبدأ التساوي في معاملة الاستثمارات الأجنبية مع نظيراتها الوطنية من أجل المحافظة على المستثمرين الأجانب القائمين حينذاك و جلب آخرين. بينما القانون 66-284 وضع شروط على الاستثمارات الأجنبية و نص صراحة على أولوية المستثمر الوطني عن الأجنبي، كما ألزم هذا الأخير ببعض الشروط المعفى منها نظيره الوطني.

(1) انظر المادة رقم 21 من الأمر رقم 66-284 السابق الذكر.

(2) انظر المادة رقم 11 من الأمر رقم 66-284، و المادة رقم 2 من القرار المؤرخ في 20.07.1970. المتعلقان بنقل الأرباح الناتجة من رؤوس الأموال التي يستثمرها في الجزائر أشخاص من جنسية أجنبية في إطار قانون الاستثمارات. إذ حددنا سقف الأرباح القابلة للتحويل إلى الخارج سنويا بنسبة 15% من مبلغ المساهمات الأجنبية. و لا تنفذ عملية التحويل إلا بعد تقديم ملف يحتوي على عدة وثائق مع ترك المجال مفتوح للبنك المركزي في اشتراطه أي وثيقة يراها مفيدة، الأمر الذي يزيد من حدة الإجراءات البيروقراطية المعقدة لمصلحة المستثمر الأجنبي.

- كان القانون 66-284 صريحا و واضحا في احتكار الدولة و الهيئات التابعة لها للنشاط الاستثماري في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني دون تحديد لهذه القطاعات، عكس القانون 63-277 الذي اكتفى بتحديد حرية الاستثمار في مجال الإجراءات ذات الطابع العمومي.

- رخص القانون 63-277 للمستثمرين الخواص الوطنيين و الأجانب في القطاعات الانتاجية، بينما القانون 66-284 رخص لهؤلاء المستثمرين في القطاعين الصناعي و السياحي فقط. مما يعني أن المجال المتاح للاستثمارات الأجنبية كان واسعا في القانون الأول و صار ضيقا بصور القانون الثاني.

مما سبق نقول أن مكانة الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري لم تتحسن من خلال إلغاء القانون 63-277 و استبداله بالقانون 66-284. و لم يكن هذا الأخير مشجعا و لا محفزا للمستثمرين الأجانب خاصة إذا تذكرنا أن صدور هذا القانون صادف تأميم القطاع البنكي و شركات التأمين و احتكار الدولة لهما، مما يعطي الانطباع بالتوجه الاقتصادي للسلطات العمومية حينذاك الراض لدور القطاع الخاص الجزائري فضلا عن نظيره الأجنبي.

### ثالثا- القانون 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختطة الاقتصاد.<sup>(1)</sup>

رأينا فيما سبق أن المشرع الجزائري كان يجمع تنظيم النشاط الاستثماري العمومي والخاص، الوطني منه والأجنبي و المختلط في قانون واحد<sup>(2)</sup>. بينما في سنة 1982 ألغي قانون الاستثمار السابق رقم 66-284 و عوض بقانونين هما:

- الأول رقم 82-11 و يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، و هو قانون يختص بتنظيم النشاط الاستثماري للقطاع الخاص الوطني داخل الاقتصاد الجزائري ابتداء من سبتمبر 1982.

- و الثاني رقم 82-13 المذكور أعلاه، و يختص بتنظيم النشاط الاستثماري - خارج قطاع المحروقات- للأجانب في الجزائر؛ و هو ما يمكننا تسميته بقانون الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خارج المحروقات.

إن أفراد الاستثمار الخاص الوطني بقانون و نظيره الأجنبي بقانون آخر يعطي انطباعا أوليا سلبيا للمستثمر الأجنبي و إشارة واضحة إلى اختلاف معاملة هذا الأخير لنظيره الوطني (الجزائري). " و رغم الإجراءات المختلفة التحريضية الصادرة، تشجع تدخل الرأسمال الأجنبي في بلدنا، إلا أن هذا النشاط (الأجنبي) لا يُمارس بكل حرية. إنه خاضع لمراقبة واسعة من طرف الإدارة؛ و تبرز هذه المراقبة - المطلوبة أساسا للمحافظة على استقلالنا - في ميدان تحديد الشركة

(1) الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر يوم 1982.08.31، القانون رقم 82-13، المؤرخ في 1982.08.28، ص 1724 و ما بعدها.

(2) انظر القانون رقم 63-277 و الأمر رقم 66-284، السابق ذكرهما.

الشركة و في شروطها.<sup>(1)</sup>

و بالرجوع إلى المادتين الأولى و الثانية من هذا القانون (82-13)، نجد مجال تطبيقه ينحصر في الشركات المختلطة بين طرف أو عدة أطراف عمومية جزائرية و طرف أو عدة أطراف أجنبية، و هذا يمثل أحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المسمى بالاستثمار الأجنبي المشترك. و من خلال المواد الذي احتواها هذا القانون يمكن استنتاج النقاط التالية:

**1 - بخصوص التأسيس:** يقام هذا النوع من الاستثمار - الاستثمار الأجنبي المشترك - بتوقيع الطرفين (الجزائري و الأجنبي) بروتوكول اتفاق ثم الموافقة عليه بموجب قرار وزاري مشترك، و هذا طبقا للمادة العاشرة من القانون 82-13.

**2- تسيير المشروع الاستثماري:** لقد منعت المادة 22 من نفس القانون تجاوز حصة الطرف الأجنبي نسبة 49% ضمن رأسمال المشروع المشترك، مما يعطي الأغلبية للطرف الجزائري بنسبة 51%، و يضمن لهذا الأخيرة السيطرة على المشروع. و كرست هذه السيطرة أكثر بموجب المادة 13 التي نصت<sup>(2)</sup> على احتفاظ الطرف الجزائري بحق توجيه و مراقبة نشاط الاستثمار موضوع الشراكة الأجنبية.

بالإضافة إلى ترأس مجلس إدارة المشروع المدير العام الذي يمثل الطرف الجزائري<sup>(3)</sup> و بهذا لا يتمكن الطرف الأجنبي التدخل في تسيير المشروع إلا في مستويات دنيا، الأمر الذي عادة لا يرغبه أي مستثمر.

**3 - مدة الاستثمار:** حددت المدة القصوى للاستثمارات موضوع هذا القانون بخمسة عشر سنة قابلة للتتمديد عند الضرورة عن طريق بروتوكول اتفاق إضافي يتطلب الموافقة عليه بموجب قرار وزاري مشترك(انظر المادة 21 من القانون 82-13).

**4 - حل النزاعات:** ترفع الخلافات التي تنشأ بين الطرفين الشريكين في المشروع (الجزائري و الأجنبي) إلى المحاكم الجزائرية طبقا للقانون الجزائري<sup>(4)</sup>، كما تعرض النزاعات الناتجة عن تعاملات هذا المشروع مع بقية المؤسسات على التحكيم الإلزامي<sup>(5)</sup> المتكون من لجنة وطنية للتحكيم مؤلفة من ممثلين لمختلف الوزارات. و لجان ولائية للتحكيم يحدد الوالي أعضائها.

(1) Terki Nour-Eddine, Les Sociétés étrangères en Algérie, Office des publications universitaires, Algér, 1976, P 270.

(2) المادة 13 من القانون 82-13: " تحتفظ المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية، طبقا للتشريع المعمول به بحق توجيه و مراقبة نشاط الشركة المختلطة الاقتصاد و تسييرها إذ تعد فرعا من فروع المؤسسة الاشتراكية المساهمة."

(3) انظر الفقرة الثانية من المادة رقم 27 و المادة رقم 29 من القانون 82-13 السابق الذكر.

(4) و (5) انظر المادة 53 من القانون 82-13 السابق الذكر.

و بهذا يكون القانون 82-13 قد أغلق الباب أمام التحكيم الدولي بطريقة صريحة<sup>(1)</sup> و هو أمر غير محبذ من طرف المستثمر الأجنبي.

**5 - تحويل الأرباح إلى الخارج:** لم ينص هذا القانون صراحة على إمكانية تحويل الطرف الأجنبي لأرباحه كلياً أو جزئياً. غير أنه نص في الفقرة الثالثة من المادة 37 على أنه " ... يستفيد الطرف الأجنبي من أجر إضافي و ذلك أياً كانت نتيجة الاستغلال، الغرض منه مكافأة الجهود المبذولة فعلاً من قبل الطرف الأجنبي و كذا ما يبذله فعلاً لنقل التكنولوجيا". و هذا يعني أن المستثمر الأجنبي سيحقق عائداً إيجابياً من استثماراته حتى و لو كانت نتيجة نشاط هذه الأخيرة خسارة. كما يمكنه تحويل هذا العائد (الأجر الإضافي) كلية وفق ما جاء في الفقرة الأخيرة من نفس المادة السالفة الذكر.

**6 - الامتيازات:** تضمن هذا القانون امتيازات جبائية مؤقتة لا تتجاوز خمس سنوات، منها ما يخفف من أعباء إقامة (التأسيس) المشروع الاستثماري، و منها ما يخفف من تكاليف الاستغلال، و منها ما يخفف في الضرائب على الأرباح الصناعية و التجارية. و نرى أن هذه الامتيازات غير محفزة للطرف الأجنبي لسببين هما:

- ضعف الأهمية النسبية للامتيازات الممنوحة المتعلقة بتخفيف أعباء التأسيس و تكاليف الاستغلال.  
- عدم تعرض هذا القانون صراحة إلى إمكانية تحويل أرباح الطرف الأجنبي و بالتالي يلزم هذا الأخير ضمناً بإعادة استثمار أرباحه، و هو أمر لا يوافق رغبة المستثمر.

**7 - التأميم:** أشارت المادة رقم 48 من نفس القانون إلى إمكانية تأميم المشروع بدعوى المصلحة العامة دون تحديد دقيق لهذه المصلحة و طبيعتها، الأمر الذي لا يريح الطرف الأجنبي و لا يطمئنه على استثماراته.

نخلص في النهاية إلى أن هذا القانون لا يشجع المستثمرين الأجانب بقدر ما ينفروهم. لأنه يضع على عاتقهم جملة من الالتزامات<sup>(2)</sup> و يحرمهم من اتخاذ القرارات المهمة ذات الصلة بتسيير الاستثمار و يجبرهم على حل النزاعات إن وقعت أمام المحاكم الجزائرية و طبقاً للقانون الجزائري. و هذه أمور لا يحبذها الطرف الأجنبي بل يرغب في عكسها و المتمثلة في إعفائه من الالتزامات و رغبته في السيطرة التامة على المشروع و إحالة النزاعات على التحكيم الدولي. و في نظرنا يبقى عنصراً واحداً قد يجذب المستثمر الأجنبي و هو الأجر الإضافي المخصص لهذا الأخير و المذكور في النقطة (05) أعلاه.

(1) عليوش قربوع كمال، التحكيم التجاري الدولي في الجزائر، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 13.

(2) انظر المادة رقم 7 من القانون 82-13 السابق الذكر.

**رابعاً- تعديل القانون 13-82.**

في سنة 1986 عُدّل القانون رقم 13-82 بالقانون رقم 13-86<sup>(\*)</sup>؛ حيث هدف هذا الأخير التخفيف من الالتزامات التي تقع على عاتق المستثمر الأجنبي و منحه بعض الصلاحيات بخصوص تسيير المشروع الاستثماري. و نلخص هذا في العناصر التالية:

**1- التزامات الطرف الأجنبي في إطار الاستثمار المشترك:** ألغيت الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة و المادة السابعة من القانون 13-82 و لم تعوض بالالتزامات أخرى. مما يعني إزالة لبعض العراقيل التي يواجهها المستثمر الأجنبي في الجزائر.

**2 - تسيير المشروع الاستثماري:** ألغيت المادة 13 من القانون 13-82 التي كانت تعطي حق توجيه و مراقبة نشاط الاستثمار المشترك للطرف الجزائري و تعتبر هذا النشاط كفروع من فروع هذا الأخير. بالإضافة إلى تعديل المواد المعنية بتسيير المشروع الاستثماري المشترك دون أن يكون هناك جديد في صالح الطرف الأجنبي. و رغم أن المادة رقم 8 من القانون 13-82 المعدلة بالمادة 5 من القانون 13-86 تنص على أن " يضمن هذا القانون للطرف الأجنبي أو الأطراف الأجنبية حق المشاركة في أجهزة التسيير و اتخاذ القرار ... لا سيما في المجالين التاليين: الزيادة و النقصان في رأس المال و تخصيص النتائج". إلا أن هذه المشاركة تبقى دون المستوى المرغوب من الطرف الأجنبي، حيث تتخذ القرارات في الجمعية العامة و مجلس الإدارة بالأغلبية البسيطة. و بحكم أن الطرف الجزائري يضمن له نفس القانون على الأقل 51% من رأسمال المشروع الاستثماري فإن القرارات هو الذي يتحكم فيها بفعل تشكيلة الجمعية العامة و أعضاء مجلس الإدارة الذي يرأسه مدير عام جزائري.(انظر المادتين 29 و 29 مكرر من القانون 13-82 المعدل و المتمم بالقانون 13-86).

**3 - بخصوص تحويل أرباح الطرف الأجنبي** تم النص عليها صراحة في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون 13-86 " ... كما يضمن له (للطرف الأجنبي)، ... حق التحويل المتعلق بـ: ... حصة الأرباح التي لم يجدد استثمارها". و هو أمر إيجابي بالنسبة للطرف الأجنبي. غير أنه في نفس الوقت ألغيت المادة رقم 37 من القانون 13-82 التي كانت تضمن للمستثمر الأجنبي أجرا إضافيا يحصل عليه حتى و لو حقق الاستثمار نتائج سلبية.

فتعديل القانون الذي يحكم الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات في الجزائر سنة 1986 رخص صراحة بتحويل الأرباح إلى الخارج، و أعفى المستثمر الأجنبي من الكثير من الالتزامات التي نص عليها هذا القانون سنة 1982. غير أنه لم يعالج نقاط أخرى مهمة بالنسبة للطرف الأجنبي مثل الحد الأقصى لحصة هذا الأخير في رأسمال المشروع التي لا تزيد عن 49%، و استمرارية احتمالات التأميم، و عدم تمكينه من السيطرة على تسيير المشروع الاستثماري المشترك.

(\*) الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر يوم 1986.08.27، القانون 13-86، المؤرخ في 1986.08.19، ص 1476 و ما بعدها.



و في سنة 1988 صدر القانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الذي أكد على استمرارية احتكار الدولة لجل النشاط الاقتصادي و تهميش القطاع الخاص الوطني - فضلا عن الأجنبي- بمنعه الاستثمار في النشاطات الاقتصادية الذي يعتبرها المشرع إستراتيجية<sup>(1)</sup>. و إذا كان هذا حال معاملة المشرع الجزائري للمستثمر الخاص الوطني، فمن المنطقي أن تكون معاملته للطرف الأجنبي أكثر تشددا و تضيقا للمجالات المسوح بالاستثمار فيها.

### المطلب الثاني: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري بين 1990-2006.

بصدور قانون النقد و القرض سنة 1990 زال احتكار القطاع العمومي للنشاط المصرفي و المالي، حيث سمح هذا القانون بفتح فروع و مكاتب تمثيل للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر و كذا إمكانية مساهمة الطرف الأجنبي في البنوك و المؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري<sup>(2)</sup>. بينما بقية النشاطات الاقتصادية باستثناء المحروقات لم يتغير وضعها القانوني، إذ استمر العمل بالقانون 82-13 المعدل و المتمم سنة 1986 المتعلق بالشركات المختلطة الاقتصاد، و القانون 88-25 المتعلق بالنشاط الاستثماري للقطاع الخاص الوطني. و هذا إلى غاية صدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 الخاص بترقية الاستثمار، و الذي ألغي و عوض سنة 2001 بالأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

### أولاً- الاستثمار الأجنبي المباشر في المرسوم التشريعي رقم 93-12<sup>(3)</sup>.

جاء هذا المرسوم لاغيا و معوضا لقانونين سابقين هما: الأول رقم 82-13 الخاص بالشركات المختلطة الاقتصاد و الثاني رقم 88-25 الخاص باستثمارات القطاع الخاص الوطني. و صارت النشاطات الاستثمارية الاقتصادية الخاصة و الأجنبية يحكمها قانونا واحدا. و من أهم ما جاء به هذا القانون بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

**1- حصة المستثمر الأجنبي:** لم يضع سقفا محددًا لمساهمة الطرف الأجنبي في أي مشروع استثماري مسموح به، مما يتيح لهذا المستثمر إمكانية التملك الكامل (100%) لأي استثمار يقوم به. و هذا عكس ما كان سابقا حيث حصة الطرف الأجنبي لا تتعدى نسبة 49% من أي مشروع.

**2 - حرية تحويل أرباح المستثمر الأجنبي:** أكد هذا القانون صراحة على ضمان تحويل رأس

(1) جاء في المادة الخامسة من القانون 88-25 : لا يمكن انجاز الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية في النشاطات الاقتصادية المعتبرة إستراتيجية بموجب القانون المتضمن المخطط و التشريع المعمول به و لا سيما منها النشاطات المتعلقة بالنظام المصرفي و التأمينات و المناجم و المحروقات و الصناعة القاعدية للحديد و الصلب و النقل الجوي و السكك الحديدية و النقل البحري و بصفة عامة كافة النشاطات المتعلقة بتسيير الأملاك الوطنية. انظر الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر يوم 13.07.1988، القانون رقم 25-88.

(2) انظر الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر يوم 18.04.1990، القانون رقم 90-10، المؤرخ في 14.04.1990، المتعلق بالنقد و القرض، المواد 44، 45، 128، 130.

(3) الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر يوم 10.10.1993، المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05.10.1993، المتعلق بترقية الاستثمار، ص 3 و ما بعدها.

المال المستثمر و أرباحه إلى الخارج حتى و لو تجاوزت هذه التحويلات رأس المال الأصلي المستثمر. و جاء في المادة 12 منه: تستفيد الاستثمارات التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال، بعملة قابلة للتحويل الحر، و مسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من استيرادها، من ضمان تحويل رأس المال المستثمر و العوائد الناجمة عنه و يخص هذا الضمان أيضا النتاج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى و لو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر.

**3- المساواة في المعاملة:** لم يميز هذا القانون بين الأجانب و الجزائريين بخصوص النشاط الاستثماري. إذ نصت المادة 38 من هذا القانون على أن " يحظى الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الجزائريون من حيث الحقوق و الالتزامات فيما يتصل بالاستثمار".

**4 - الامتيازات:** تطبيقا لمبدأ المساواة في الحقوق و الالتزامات، لم يكن هناك تمييزا بين المستثمر الوطني الخاص و المستثمر الأجنبي بخصوص الامتيازات الممنوحة بعنوان الاستثمار. كما جاء هذا القانون بجملة من الامتيازات و التدابير التشجيعية يمكن تلخيصها في عنصرين هما:

الأول: يهدف إلى التخفيف من الأعباء الجبائية و شبه الجبائية ذات الصلة بإنجاز المشروع الاستثماري و بالتالي تخفيض تكلفة الاستثمارات.

الثاني: يهدف إلى التخفيف من أعباء الاستغلال و تعظيم الأرباح خلال فترات زمنية محددة من حياة المشروع الاستثماري.

و تعتبر هذه الامتيازات مشجعة على الاستثمار لسببين هما:

- المنح المسبق لهذه الامتيازات قبل الشروع في انجاز الاستثمار مما يضمن للمستثمر الاستفادة الفعلية منها.

- تعتبر هذه الامتيازات ذات أهمية ضمن تكلفة الانجاز و أثناء الاستغلال و تساهم في تعظيم الأرباح الصافية من خلال الإعفاء الكلي للاستثمارات المعنية من الضريبة على أرباح الشركات في السنوات الخمس الأولى من حياة الاستثمار.

**5- إمكانية التحكيم الدولي:** جاء في المادة 41 من المرسوم التشريعي 93-12: "يعرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر و إما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالصلح أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص".

يبدو من هذا النص أن المبدأ هو اختصاص المحاكم الجزائرية، أما الاستثناء فهو اللجوء إلى التحكيم الدولي، حسب الحالات التالية:<sup>(1)</sup>

أ- يمكن اللجوء إلى التحكيم بين الدولة الجزائرية و المستثمرين الأجانب إذا أبرمت هذه الأخيرة اتفاقية ثنائية حول الاستثمارات مع الدول التي ينتمون إليها.

ب- إن تكون الجزائر قد صادقت أو انضمت إلى معاهدة متعددة الأطراف تتعلق بالتحكيم في مجال الاستثمارات.

ج- أن يتم إبرام اتفاق بين الدولة الجزائرية و المستثمر الأجنبي ينص على شرط تحكيم أو أن يسمح للأطراف بالتفاهم على مشاركة تحكيم باللجوء إلى تحكيم خاص.

6- إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها<sup>(2)</sup> تضم جميع الإدارات و الهيئات المعنية بالاستثمار، مهمتها مساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم. و هو الأمر الذي يقلل من متاعب الإجراءات الإدارية التي يتطلبها التصريح بالاستثمار المرغوب في انجازه و كذا الاستفادة من الامتيازات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

مما سبق يمكننا القول أن هذا القانون من أحسن القوانين جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالقوانين السابقة له. و ذلك لاستجابته لبعض انشغالات المستثمرين الأجانب و منها:

- عدم تمييز المستثمر الوطني عن نظيره الأجنبي، الأمر الذي يساهم في توفير الجو المناسب للمنافسة وفق نظرة هذا الأخير.
- إمكانية التملك الكامل للمشروع الاستثماري من طرف المستثمر الأجنبي، الأمر الذي كان محضورا في القانون 82-13 و محدد بنسبة أقصاها 49%.
- حرية تحويل أرباح المستثمر الأجنبي دون قيد كمي.
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حل النزاعات بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية، الأمر الذي لم يكن متاح من قبل.
- أهمية الامتيازات الممنوحة و التسهيلات المقدمة من خلال إنشاء هياكل خاصة بشؤون الاستثمارات الوطنية و الأجنبية تزيل الكثير من الصعوبات البيروقراطية و تخفف من إجراءات التصريح بالاستثمار و تنفيذه.

(1) عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص ص 10-11 بتصرف.

(2) انظر المادة 7 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 السابق الذكر.

**ثانيا- الاستثمار الأجنبي المباشر في الأمر رقم 03-01<sup>(1)</sup>.**

بالنظر إلى بعض النقائص التي شابت المرسوم التشريعي رقم 12-93 بالإضافة إلى التطورات الاقتصادية المحلية والدولية و التوجه نحو الاعتماد المتزايد لآليات السوق في تسيير الشؤون الاقتصادية، جاء الأمر الرئاسي رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار لاجيا و مستخلفا للمرسوم التشريعي 12-93 السابق الذكر.

و يلاحظ أن هذا الأمر (03-01) له نفس التوجه مع المرسوم التشريعي الملغى بخصوص نظرتة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، مع تبسيطه لبعض إجراءات الاستثمار و التوسيع في المجال المسموح بالاستثمار فيه للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الوطنيين و الأجانب دون تمييز بينهم. هذا بالإضافة إلى تقديم مزايا جديدة.

و فيما يلي نورد أهم العناصر الجديدة ذات الصلة بالاستثمار و التي جاء بها هذا الأمر مقارنة بالمرسوم التشريعي 12-93.

**1-** تخضع لأحكام الأمر 03-01 جميع الاستثمارات الوطنية الخاصة و العمومية و الأجنبية<sup>(2)</sup> بينما سابقا كانت الاستثمارات الوطنية العمومية تخضع للمرسوم التشريعي 12-93 بطريقة غير مباشرة عن طريق التنظيم و ليس بطريقة مباشرة. مما يعني زوال أي شكل من أشكال التمييز بين مختلف الاستثمارات داخل القطر الجزائري سواء كانت هذه الاستثمارات وطنية أو أجنبية، عمومية و خاصة و مختلطة.

**2 -** دأبت تشريعات الاستثمار السابقة لهذا الأمر على استثناء المستثمر الوطني الخاص و المستثمر الأجنبي من الاستثمارات في النشاطات المخصصة للدولة و الموصوفة بأنها استراتيجية، الشيء الذي لم يتضمنه الأمر 03-01. مما يعني أن مجال الاستثمار المسموح به للمستثمرين السابق ذكرهم قد توسع عما كان عليه سابقا.

**3 -** قدم هذا الأمر مزايا للمستثمرين أحسن من سابقتها، من أهمها:

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية للاستثمار<sup>(3)</sup>.

(1) الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 2001.08.22، الأمر رقم 03-01، المؤرخ في 2001.08.20، المتعلق بتطوير الاستثمار، ص 4 و ما بعدها.

(2) انظر المادة الأولى من الأمر رقم 03-01 السابق الذكر.

(3) انظر الفقرة الرابعة من المادة رقم 11 من الأمر رقم 03-01 السابق الذكر.

- مضاعفة فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و من الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني، من خمس سنوات إلى عشر سنوات<sup>(1)</sup>.

- تبسيط إجراءات التصريح بالاستثمار، حيث استبدل الشباك المركزي الوحيد للوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها و المتواجد في العاصمة فقط، بالشباك اللامركزي الوحيد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار<sup>(2)</sup> التي لها تمثيل على المستوى المحلي (الولايات) و يمكنها فتح فروع في الخارج. الأمر الذي زال الازدحام و متاعب التنقل الإجباري إلى العاصمة للاتصال بالشباك المركزي السابق.

- تقليص المدة الممنوحة للهيئة المكلفة بقبول أو رفض طلب الاستفادة من المزايا المقدمة للمستثمرين المنصوص عليها قانونا، من 60 يوما إلى 30 يوما. كما أصبحت قرارات هذه الهيئة قابلة للطعن القضائي<sup>(3)</sup> عكس ما كانت عليه سابقا.

بالإضافة إلى هذا تمت المحافظة على الضمانات الموجودة سابقا المتعلقة بالاستثمارات و إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حل النزاعات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية، و ضمان تحويل الأرباح إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

و قد عدلت بعض أحكام هذا الأمر (03-01) سنة 2006<sup>(4)</sup> ، حيث قلصت مرة أخرى مدة الرد على طلب الاستفادة من مزايا الاستثمار المنصوص عليها في نفس الأمر من شهر كامل إلى<sup>(5)</sup>:

- ثلاثة أيام بالنسبة للمزايا الخاصة بإنجاز الاستثمار؛

- خمسة عشر يوما بالنسبة للمزايا الخاصة بالاستغلال.

و بهذا تكون نظرة المشرع الجزائري للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الأمر رقم 03-01 إيجابية و جد واضحة في سعيه لجلب المزيد من الاستثمارات بصفة عامة و الأجنبية منها بصفة خاصة.

(1) انظر الفقرة السابعة من المادة رقم 11 من الأمر رقم 03-01 السابق الذكر.

(2) انظر المادة رقم 22 من الأمر رقم 03-01 السابق الذكر.

(3) انظر المادة السابعة من الأمر رقم 03-01 السابق الذكر.

(4) انظر الجريدة الرسمية، العدد 47 ، الصادر يوم 2006.07.19 ، الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 2006.07.15 المعدل و المتمم للأمر رقم 03-01 و المتعلق بتطوير الاستثمار.

(5) انظر المادة الخامسة من الأمر رقم 08-06 السابق الذكر، المعدلة و المتممة للمادة السابعة من الأمر رقم 03-01.

## المبحث الثاني: تسهيلات و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

من خلال المبحث السابق، اتضح لنا أن المشرع الجزائري لم يكن مُشجعاً للاستثمار الخاص الوطني و لا للاستثمار الأجنبي باستثناء ذلك في قطاع المحروقات منذ الاستقلال إلى بداية العقد الأخير من القرن الماضي. غير أن هذا الموقف بدأ في التحول بصدر قانون النقد و القرض سنة 1990، ثم غُيّر مع نهاية سنة 1993 عندما صدر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات. و قد عُدّل هذا الأخير سنة 2001 بالأمر رقم 03-01.

و سنكتفي في هذا المبحث بعرض و تحليل التسهيلات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة التالية لسنة 1993 فقط، و هذا بسبب عدم رغبة الجزائر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات قبل هذه الفترة كما سبق استنتاجه في المبحث السابق من هذا الفصل. و من ثم لا نتوقع أن تقدم السلطات العمومية تسهيلات ذات معزى لطرف لا ترغب في جلبه.

### المطلب الأول: حوافز و ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتنافس الدول على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مزيلة للعراقيل المحلية التي تعيق هذه الأخيرة، و مقدمة لحوافز و ضمانات متنوعة، و مبرزة للميزات المكانية التي تتمتع بها. و في هذا المطلب نستعرض مختلف الحوافز ثم الضمانات التي تقدمها الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف جلب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في شكل استثمارات مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

#### أولاً- الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

عرفت الفترة 1993-2006 صدور قانونين ينظمان النشاط الاستثماري في الجزائر هما:

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 الذي امتد سريان مفعوله من أكتوبر 1993 إلى أوت 2001.
- الأمر رقم 03-01 الساري المفعول من أوت 2001 إلى يومنا هذا مع تعديل بعض موادها في شهر جويلية 2006.

لهذا سنكتفي بعرض المزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر بموجب الأمر رقم 03-01 المعدل و المتمم بالأمر رقم 08-06<sup>(1)</sup>. ذلك أن هذه المزايا المقدمة للاستثمار المدروس بموجب المرسوم التشريعي رقم 12-93 لم تلغ كلها بل بقي أغلبها معتمدا في الأمر رقم 03-01 مع تعديل في بعضها.

فمن خلال الأمر رقم 03-01 المعدل و المتمم المتعلق بتطوير الاستثمار، منح المشرع الجزائري مجموعة من المزايا بهدف تشجيع المستثمرين الوطنيين و الأجانب على إقامة مشاريعهم في الجزائر، و ذلك وفق نظامان على النحو التالي بيانه.

**1- مزايا النظام العام:** تستفيد من مزايا هذا النظام الاستثمارات المنجزة خارج قطاع المحروقات و أيضا الاستثمارات غير المعنية بالنظام الاستثنائي الآتي بيانه في الصفحات الموالية. و قد حُدِّد المجال الزمني للاستفادة من مزايا هذا النظام بفترة الإنجاز فقط. و تتمثل هذه المزايا في:<sup>(2)</sup>

أ - الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة لكل السلع و الخدمات ذات الصلة المباشرة بإنجاز الاستثمار؛

ب- الإعفاء الكلي من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقننات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛

ج- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاصة بالاستثمار المعني.

هذا بخصوص مزايا النظام العام وفق الأمر 03-01 و التي تخص فترة الانجاز فقط دون فترة الاستغلال، و هي الفترة التي منحها، الأمر رقم 08-06 السابق الذكر، مزايا أخرى تتمثل في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط<sup>(3)</sup>، أي خلال فترة استغلال الاستثمار.

أما فترة الانجاز فتم تثبيت المزيّتان (أ) و (ب) أعلاه و عدلت المزية (ج) بمنح الإعفاء الكلي<sup>(4)</sup> من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الخاصة بإنجاز الاستثمار بدلا من تطبيق النسبة المخفضة في هذا المجال.

(1) انظر الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 2006.07.19، ص 17 و ما بعدها.

(2) انظر المادة رقم 9 من الأمر رقم 03-01 السابق الذكر، ص 5-6.

(3) انظر المادة رقم 7 من الأمر رقم 08-06 السابق الذكر، ص 18.

(4) انظر المادة رقم 7 من الأمر رقم 08-06 السابق الذكر، ص 18.

**2- مزايا النظام الاستثنائي: تستفيد من مزايا هذا النظام:**

- الاستثمارات التي تتجز في مناطق خاصة يحددها المجلس الوطني للاستثمار؛
  - الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني المحددة أيضا من طرف المجلس الوطني للاستثمار.
- و تتوزع مزايا هذا النظام بين فترة الانجاز و فترة الاستغلال على النحو التالي بيانه.

**أ - بخصوص فترة الانجاز: تستفيد الاستثمارات المعنية بهذا النظام من:**<sup>(1)</sup>

- أ<sub>1</sub>- المزيّتان (أ) و (ب) السابق ذكرهما في مزايا النظام العام أعلاه؛
- أ<sub>2</sub>- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال؛
- أ<sub>3</sub>- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف إقامة المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- أ<sub>4</sub>- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية على السلع المستوردة ذات الصلة بإنجاز الاستثمار. غير أن هذه الحقوق تم إعفاء المستثمر منها نهائيا عندما عدّل الأمر رقم 03-01 بالأمر رقم 08-06.<sup>(2)</sup>

**ب- بخصوص فترة الاستغلال: تتلخص المزايا الممنوحة وفقا للأمر رقم 03-01 في:**<sup>(3)</sup>

ب<sub>1</sub>- الإعفاء خلال مدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني و الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، لكن هذه الأخيرة (الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة) ألغيت سنة 2006 عندما عدّل الأمر رقم 03-01 و أصبحت الأرباح الموزعة خاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي.

ب<sub>2</sub>- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الافتتاح من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

يضاف إلى ما سبق في إطار النظام الاستثنائي، إمكانية استفادة الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تمنح عن طريق التفاوض بين المستثمر و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

و مما يعزز هذه المزايا، أن "القطاعات المفتوحة للمستثمرين الأجانب تتميز بعدم وضع حدود

(1) انظر المادة رقم 11 من الأمر رقم 03-01 السابق الذكر.

(2) انظر المادة رقم 7 من الأمر رقم 08-06 السابق الذكر.

(3) انظر المادة رقم 11 من الأمر رقم 03-01 السابق الذكر.



نسبية على الرأسمال الأجنبي. و بهذا تستفيد الجزائر من ميزة مقارنة (Comparatif) واضحة. فبعض الدول ترخص بملكية أجنبية كاملة (100%) في قطاعات النشاط المحددة بالقانون (مصر)، أو في بعض القطاعات فقط (تونس).<sup>(1)</sup> "كما سمح القانون التجاري بإمكانية اختيار الشكل القانوني للمؤسسة الملائم للنشاط المرغوب و الذي يمنح مزايا أكثر من الناحية الجبائية."<sup>(2)</sup>

### ثانيا- الضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

تضمن الباب الثالث من الأمر رقم 03-01 السالف الذكر الضمانات الممنوحة للمستثمرين الطبيعيين و المعنويين، الجزائريين و الأجانب نلخصها في النقاط التالية:<sup>(3)</sup>

1- المساواة و عدم التمييز بين المستثمرين الجزائريين و الأجانب في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري المنجز داخل القطر الجزائري.

2- الإقرار باستمرارية المزايا المستفاد منها الاستثمار في إطار هذا الأمر (03-01) مهما كانت المراجعات و/أو الإلغاءات التي قد تحدث مستقبلا. إلا إذا طلب ذلك المستثمر المعني صراحة.

3- الإقرار بمبدأ منع المصادرة الإدارية للاستثمارات المنجزة، و إذا وقعت مصادرة وفقا للتشريع المعمول به، يترتب عليها تعويضا عادلا و منصفًا.

4- الإقرار بإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالات خاصة لفض الخلافات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية. خاصة و أن الجزائر انضمت سنة 1988 بتحفظ إلى الاتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة المتعلقة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية و تنفيذها<sup>(4)</sup>. و وافقت سنة 1995 على كل من : اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و رعايا الدول الأخرى<sup>(5)</sup>؛ و الاتفاقية المتضمنة لإحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات<sup>(6)</sup>.

هذا بالإضافة إلى إبرام الجزائر لعدة اتفاقات ثنائية مع العديد من دول العالم، تشجع كلها المستثمر الأجنبي و توفر له ضمانات متنوعة.

5- ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و عوائده إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب دون تحديد سقف للمبالغ القابلة للتحويل.

(1) CNUCED, Examen de la politique de l'investissement en Algérie, étude non publier, 2003, p 23.  
 (2) Banque de développement local, Guide de l'investissement et de l'investisseur, éditions G.A.L (ex.M.L.P), Alger, 2004, P 29.  
 (3) انظر المواد من 14 إلى 17 و كذلك المادة رقم 31 من الأمر رقم 03-01 السابق الذكر.  
 (4) انظر القانون رقم 88-18، المؤرخ في 12.07.1988، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر يوم 13.07.1988، ص 1028.  
 (5) انظر الأمر رقم 95-04، المؤرخ في 21.01.1995، الجريدة الرسمية، العدد 7، الصادر يوم 15.02.1995، ص 7.  
 (6) انظر الأمر رقم 95-05، المؤرخ في 21.01.1995، الجريدة الرسمية، العدد 7، الصادر يوم 15.02.1995، ص 7.

## المطلب الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

إن قيام الدولة بممارسة بعض مهامها التي تعتبر مظهر من مظاهر سيادتها يمثل في حد ذاته أحد معوقات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، "فقد تقوم الدولة المستقطبة لرأس المال بإصدار قانون يتضمن تأميم بعض المشرعات التجارية الأجنبية العاملة فيها، أو نزع ملكيتها للمصلحة العامة أو مصادرتها عند مخالفتها لأحكام القانون"<sup>(1)</sup> و ما يزيد في تعقيد مثل هذه المعوقات عدم الاستقرار السياسي و وجود أطراف ذات رؤية معادية أو غير راغبة في الاستثمارات الأجنبية و انتشار الاضطرابات الاجتماعية و أحداث الشغب.

كما أن مرور اقتصاد أي بلد بموجات من الكساد أو التضخم الحاد و ما يتبعه من تغيرات كثيرة و مفاجئة في التشريعات ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي عموما و الاستثماري خصوصا تكون عادة غير مرغوب فيها من طرف أرباب العمل. كل هذه العوامل و غيرها تعد عوائق في طريق تدفق الاستثمارات. فرأس المال سواء كان وطنيا أو أجنبيا يبحث عن ظروف الأمان و الاستقرار و العوائد المرتفعة. و في هذا المطلب سندرس أهم العوامل التي تعرقل انتقال الرأسمال الأجنبي إلى الجزائر في شكل استثمارات مباشرة.

### أولاً- العوائق السياسية.

من أهم العوائق التي تقف في وجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك ذات الصلة بالموقف السياسي الرسمي الرفض أو غير الراغب في هذا النوع من الاستثمارات. و قد عُرف الموقف الجزائري قبل سنة 1990 بعدم رغبته في جلب الاستثمارات الأجنبية في جميع القطاعات باستثناء قطاع المحروقات؛ و هو موقف متوافق مع الحالة النفسية للفرد الجزائري عادة الاستقلال و التحرر من الاستعمار الفرنسي، إذ كان ينظر إلى كل ما هو أجنبي على أنه أحد أشكال الاستعمار. و تم التعبير عن ذلك من طرف نظام الحكم القائم بتأميم جل النشاطات الاقتصادية و بسط سيطرة القطاع العمومي عليها و تهميش و تحجيم القطاع الخاص خلال ثلاثة عقود من الاستقلال. كما أن تبني النظام الاشتراكي في الجانب الاقتصادي يعني ضمنا أن حظوظ الاستثمار الخاص الوطني جد ضئيلة علاوة على الاستثمار الأجنبي.

إن هذا الموقف من حيث المبدأ لم تنفرد الجزائر به لوحدها، بل تنظر الدول إلى كل ما هو أجنبي بعين الحذر و الريبة، حتى الدول المتقدمة منها. فهذا المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الفرنسي يبدي تخوفه من سيطرة الأجانب على الاقتصاد الفرنسي و يوصي في أحد تقاريره لسنة 1981 "... بضرورة وضع بعض الإجراءات الموجهة إلى تدعيم المبادرات الفرنسية لتجنب

(1) دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 103.

خسارة استقلال الاقتصاد الوطني، و حل مشاكل المؤسسات الفرنسية التي غالبا ما تشتري هذه الأخيرة من طرف الأجانب، خصوصا عند وفاة أو تقاعد مؤسسها.<sup>(1)</sup>

لكن تغيير الظروف السياسية و الاقتصادية، الدولية و المحلية و تحت ضغط الأزمة الاقتصادية بعد انهيار أسعار البترول في منتصف ثمانينيات القرن الماضي جعل الموقف السياسي الجزائري يتحول تدريجيا بالتخلي عن النظام الاشتراكي و التوجه نحو تبني النظام الليبرالي، الذي من طبيعته تشجيع القطاع الخاص الوطني و الأجنبي دون تمييز بينهما. و كانت البداية سنة 1990 عندما صدر قانون النقد و القرض رقم 90-10 الذي رخص صراحة للمستثمرين الأجانب بفتح بنوك و فروع بنوك و مكاتب تمثيل لمؤسساتهم البنكية و المالية مع إمكانية مساهمتهم في البنوك و المؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري.

و في سنة 1993 دُعِم هذا التوجه بصدور القانون 93-12 الذي منح حوافز متنوعة للمستثمرين الوطنيين و الأجانب، تبعه موافقة الجزائر على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و رعايا الدول الأخرى<sup>(2)</sup> و كذا الموافقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.<sup>(3)</sup>

يضاف إلى هذا قبول الجزائر لبرنامج الإصلاح الهيكلي الموضوع من طرف صندوق النقد الدولي في إطار إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية خلال العقد الأخير من القرن المنقضي. و بهذا ا صار الخطاب السياسي الرسمي الجزائري، مع دخول القرن الواحد و العشرون، مرحبا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة و مقدا لها المزيد من التسهيلات من خلال إصدار قانون تطوير الاستثمار سنة 2001 المعوض لنظيره الصادر سنة 1993.

هذا بخصوص الموقف السياسي من الاستثمار الأجنبي، أما الاستقرار السياسي المرادف لاستقرار نظام الحكم، فالجزائر حافظت على استقرار و استمرار نظام الحكم فيها منذ منتصف سنة 1965 إلى اليوم باستثناء الفترة 1992-1999 التي عرفت اضطرابا سياسيا بدأ بإلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية المجرات نهاية سنة 1991 تبعه الحل المفاجئ للبرلمان و الاستقالة غير المنتظرة لرئيس الجمهورية حينذاك في جانفي 1992، الأمر الذي خلق فراغا دستوريا كانت توحى باحتمال تغيير نظام الحكم خاصة مع تصاعد وتيرة العنف المسلح و أعمال التخريب طيلة عقد من الزمن.

لكن بعد تنصيب رئيس الجمهورية عن طريق الانتخابات و الشروع في إعادة بناء مؤسسات الدولة وفق الدستور الجديد لسنة 1996 زالت الشكوك حول احتمال تغيير نظام الحكم و تبع ذلك تحسن

(1) Gide Loyette Nouel, Les relations financières avec l'étranger, 2<sup>e</sup> édition, Juridiction Joly, Paris, 1984, P 55.

(2) انظر الجريدة الرسمية، العدد 7، سنة 1995، الأمر رقم 95-04، ص 7.

(3) انظر الجريدة الرسمية، العدد 7، سنة 1995، الأمر رقم 95-05، ص 7.

محسوس في الوضع الأمني و مشاركة الكثير من الأحزاب السياسية في السلطة مما يدعم أكثر استقرار نظام الحكم في الجزائر.

نخلص في الأخير إلى أن الموقف السياسي للجزائر من الاستثمارات الأجنبية صار قابلا لها مع بداية تسعينيات القرن الماضي و مرحبا بها و راغبا فيها بعد ذلك. كما أن نظام الحكم عرف استقرارا مستمرا باستثناء العقد الأخير من القرن المنصرم. و بهذا نقول أن مناخ الاستثمار في الجزائر لم يتخلص من العوائق السياسية إلا مع مطلع القرن الحالي.

### ثانيا- العوائق التشريعية ذات الصلة بالملكية و التمييز.

تتمثل في تعدد القوانين التي تحكم النشاط الاستثماري في الجزائر مع تمييزها بين المستثمر الخاص الوطني من جهة و نظيره العمومي من جهة ثانية و المستثمر الأجنبي (خاص و عمومي) من جهة ثالثة و الاستثمار في قطاع المحروقات من جهة رابعة.

و قد رأينا في المبحث السابق من هذا الفصل أن المشرع الجزائري أفرد المستثمر الخاص الوطني بقانون و المستثمر الأجنبي بقانون آخر في إطار شراكمته مع القطاع العمومي الوطني، و المستثمر العمومي (المؤسسات الجزائرية العمومية) بقانون ثالث علاوة على قانون المحروقات ذا الطبيعة الخاصة. و استمر هذا الحال إلى غاية صدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى القانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد و القانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية.

و مع نهاية سنة 1993 صار المستثمر الخاص الوطني و المستثمر الأجنبي يخضعان لنفس النظام المطبق على الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع و الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي، و بقي قطاع المحروقات يخضع لتشريع خاص به. أما المؤسسات العمومية فقد اكتفى المرسوم السالف الذكر بالنص على إمكانية استفادتها من أحكامه عن طريق التنظيم، مما يعني أن تمييز القطاع العمومي عن غيره ما زال قائما حتى بعد صدور هذا المرسوم سنة 1993.

لكن بإلغاء المرسوم المذكور (93-12) سنة 2001<sup>(1)</sup> صارت جميع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات خاضعة لنظام واحد. أي أن الاستثناء الذي كانت تتمتع به المؤسسات العمومية ألغى بالأمر رقم 01-03، حيث نصّ في مادته الأولى " يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية...". إذ يُلاحظ ذكر نوعين من الاستثمارات هما: الوطنية و الأجنبية. مما يعني

(1) انظر الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 2001.08.22، المادة رقم 35 من الأمر رقم 03-01، ص 9.

أن القطاع العمومي صار معني بنفس التشريع الذي يحكم القطاع الخاص الوطني و كذا القطاع الأجنبي (العمومي و الخاص).

و إذا كان القانون الساري المفعول قبل سنة 1993 يمنع<sup>(1)</sup> صراحة المستثمر الأجنبي من امتلاك أكثر من 49% من رأسمال المشروع المقام بالشراكة مع الطرف الجزائري المتمثل في إحدى أو بعض الشركات العمومية، فإن المرسوم التشريعي رقم 93-12 و الأمر رقم 03-01 للذان ينظمان النشاط الاستثماري الاقتصادي في الجزائر ابتداء من سنة 1993 ثم سنة 2001 على الترتيب لم ينص أي منهما على الحد الأقصى لحصة الطرف الأجنبي في أي مشروع استثماري، أي أن حرية التملك الكامل لأي استثمار من طرف الأجانب لم يعد محظورا كما كان عليه سابقا.

بناء على ما سبق نقول أن المشرع الجزائري قد خفف سنة 1993 ثم سنة 2001 من أهم العراقيل القانونية التي كانت تواجه المستثمر الأجنبي من حيث تمييز المستثمر الوطني (العمومي و الخاص) على الأجنبي، أو من حيث سقف مساهمة الطرف الأجنبي في أي مشروع اقتصادي يشارك فيه.

### ثالثا- العوائق التنظيمية و الإجرائية.

تتمثل هذه العوائق في تعدد الهيئات النظامية المتدخلة في النشاط الاستثماري و كثرة الإجراءات الإدارية و تعقد بعضها.

و لقد خضع النشاط الاستثماري للأجانب في الجزائر خلال الفترة 1963-1982 إلى الترخيص المسبق من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات، و بعد صدور القانون 82-13، صار هذا الترخيص المسبق يمنح من خلال الموافقة، بقرار وزاري مشترك، على بروتوكول الاتفاق المبرم بين الطرفين الجزائري و الأجنبي. و من البديهي أن مثل هذه الإجراءات تطيل مدة الحصول على الترخيص للمشروع في انجاز مشروع استثماري يقوم به طرف أجنبي أو يشارك فيه.

استمر هذا الحال إلى أواخر عام 1993 حين صدر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، الذي ألغى هذا الإجراء و أنشئت بموجبه هيئة جديدة هي وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها. هذه الأخيرة تمكنت من تخفيف إجراءات الحصول على الترخيص بالاستثمار من خلال شبكها الوحيد المركزي<sup>(2)</sup> الذي يضم جميع الهيئات الإدارية ذات الصلة باستكمال إجراءات إقامة المشروع الاستثماري.

(1) جاء في المادة رقم 22 من القانون رقم 82-13: لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تقل نسبة مساهمة المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية عن 51% و هذا يعني أن نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا يمكن أن تتجاوز 49%. انظر الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر يوم 1982.08.31، ص 1728.

(2) يضم هذا الشباك المصالح الممثلة لـ: المركز الوطني للسجل التجاري، مديرية الجمارك، مديرية الضرائب، مديرية الخزينة، مديرية التشغيل، الهيئة المكلفة بالعقار، لجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار، مديرية العمران، مصالح البلدية.

غير أن هذا الشباك بقي متواجدا في الجزائر العاصمة فقط دون بقية المناطق الجغرافية من الوطن، مما يجبر المستثمر على التنقل المتكرر إلى العاصمة مهما كان موقع استثماره، بالإضافة إلى استقبال هذا الشباك لكل المستثمرين الوطنيين و الأجانب الأمر الذي ساهم في الازدحام على خدماته و تراكم الملفات المنتظر معالجتها خاصة تلك المتعلقة بطلبات الاستفادة من الامتيازات المنصوص عليها في التشريع المعمول به<sup>(1)</sup>.

و قد منح القانون لهذه الوكالة مهلة ستون يوما للرد على طلبات الاستفادة من الامتيازات، و هي مدة غير محفزة للمستثمرين الأجانب المتعودين على السرعة في تنفيذ مثل هذه الإجراءات. و إذا كان الرد على الطلب المذكور بالرفض فإلى للمستثمر حق الطعن في قرار الوكالة أمام السلطة الوصية عليها، و هي رئاسة الحكومة، دون إمكانية اللجوء إلى الطعن القضائي. و هو أمر غير مرغوب فيه من طرف المستثمرين إذ أنه يوحي باحتمالات تعسف هذه الوكالة في قراراتها نظرا لحمايتها قانونا من الطعن في قراراتها أمام السلطة القضائية المستقلة عن السلطة التنفيذية.

و في سنة 2001 عُوِّضت وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التي أنيطت بها مهام الوكالة السابقة. و رغم إزالة الوكالة الجديدة لبعض العوائق السابق ذكرها و تخفيفها للبعض الآخر إلا أن عوائق أخرى بقيت مستمرة و منها:

- حسب دراسة غير منشورة أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية سنة 2003، فإن الفلسفة التي بنيت عليها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تُظهر هذه الأخيرة بأنها سلطة و قوة عمومية (منح الامتيازات، المراقبة...) أكثر من كونها في خدمة أو ترقية الاستثمارات الأجنبية<sup>(2)</sup>.

- تتراوح مدة جمركة السلع المستوردة بين 15 و 32 يوما سنة 2001، و هي مدة غير منافسة (6 أيام في المغرب مثلا). و حسب عدد من المؤسسات الأجنبية، هناك منافسة مغشوشة بسبب تناقض (incohérence) التعريف الجمركية و عدم تطبيق القانون على المؤسسات الجزائرية<sup>(3)</sup>.

#### رابعا- العوائق القانونية.

يشكل تعدد المصادر القانونية التي يخضع لها النشاط الاقتصادي بصفة عامة و التي تستوجب المتابعة الدائمة و المستمرة لها من طرف المعنيين بها أحد العوامل التي تساهم في تنفير المستثمرين خصوصا الأجانب منهم. فهناك قانون تطوير الاستثمار و قانون الضرائب و قانون

(1) لمعرفة هذه الامتيازات، انظر المبحث السابق من هذا الفصل.

(2) CNUCED, Op.cit, p 25.

(3) Ibid, p 33.

الجمارك... الخ، و كل هذه القوانين قابلة للتعديل الدوري بمناسبة إصدار قوانين المالية السنوية أو التكميلية.

و عادة ما تحتاج بعض مواد هذه القوانين إلى مراسيم و أنظمة تحدد كيفية تطبيقها، الأمر الذي يؤجل التطبيق العملي لها، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار التأخرات المسجلة في إصدار هذه المراسيم و الأنظمة. فعلى سبيل المثال تأخر صدور المرسوم التنفيذي لإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها مدة سنة كاملة، و النظام المعني بتحديد كيفية تحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية المنصوص عليها في الأمر رقم 03-01 الصادر سنة 2001 تأخر صدوره إلى شهر جويلية 2005.

هذا و قد تأتي القوانين و المراسيم و الأنظمة بمفاهيم مبهمة و غير واضحة تحتاج إلى منشورات تطبيقية (Circulaires d'application) يصعب الحصول عليها إذ يتصف بعضها بالطابع السري، و توزع على مسؤولي المصالح الإدارية المعنية بتنفيذها فقط. مما يرسخ الطابع غير الرسمي لظاهر القوانين التي تفسر و تطبق على أكثر من وجه، و من أدلة ذلك قسيمة السيارات السياحية والنفعية و بعض أنواع الرسوم التي تطبق على عمليات شراء السيارات الحديثة إذ تختلف أسعارها، في بعض الأحيان، من قباضة إلى أخرى داخل الولاية الواحدة.

يضاف إلى ما سبق التعديلات المتكررة لقوانين الضرائب و على الخصوص ما تعلق بالرسم على القيمة المضافة خلال الفترة 1993-1999، حيث عدلت معدلات هذه الضريبة عدة مرات الأمر الذي جعل نفس السلعة تخضع لمعدلات مختلفة من سنة إلى أخرى.

و حسب العديد من المؤسسات الأجنبية و حتى مسؤولي الضرائب، النظام الجبائي محاط بضبابية، تسمح بتأويلات متنوعة: مثل مفهوم إنجاز الاستثمار الذي على أساسه تمنح المزايا.<sup>(1)</sup>

#### خامسا- العوائق الاقتصادية.

تتمثل هذه العوائق في الظروف الاقتصادية التي تنفر المستثمر و تدفعه إلى تصفية استثماراته القائمة و تأجيل أو إلغاء استثماراته المستقبلية. و هي متنوعة و متغيرة عبر الزمن باتجاه الزوال أو التفاقم أكثر، و فيما يلي نستعرض أهم هذه العوائق التي سادت أو تسود الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

1 - **عدم الاستقرار الاقتصادي:** من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي اختلال التوازنات الداخلية و الخارجية و الركود و الانكماش و التضخم المرتفع و تدبب سعر صرف العملة المحلية... الخ،

(1) Ibid, P 32.

و قد عرف الاقتصاد الجزائري منذ انهيار أسعار البترول منتصف ثمانينيات القرن العشرين اختلالات متعددة نوجزها فيما يلي:

**1.1- الاختلال الداخلي:** لقد وصلت الجزائر عشية تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي إلى وضع اقتصادي سيء للغاية يتميز باختلالات في التوازنات الداخلية و الخارجية، و ركود و انكماش لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال<sup>(1)</sup>. و تتجلى الاختلالات الداخلية في ضعف معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام و ارتفاع معدلات البطالة و التضخم و العجز الميزاني كنسبة من الناتج الداخلي الخام... الخ، و ما يهم في هذا المقام هو الاختلالات الداخلية التي تعيق انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في شكل استثمارات مباشرة.

**أ) معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام:** تعظم المؤسسات أرباحها في إطار محيط اقتصادي ينمو باستمرار و بمعدلات مرتفعة، حيث يكون الطلب الكلي نشيط يشجع على زيادة العرض الكلي من السلع و الخدمات، و هو الأمر المتوقع منه ارتفاع أرباح الوحدات الاقتصادية.

و بالنظر إلى معطيات الجدول رقم 18 أدناه، يتبين أن معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام الجزائري عرف مرحلتان هما:

\* **الأولى** و تمتد من 1996 إلى 2001، حيث كان هذا المعدل ضعيف و متذبذب، تارة يرتفع و تارة أخرى ينخفض، و لم يتمكن من تجاوز الأربع درجات مئوية (4%) إلاّ عامين فقط ضمن ستة أعوام متتالية. و هذا واقع اقتصادي غير مشجع للمبادرات الخاصة المحلية علاوة عن الأجنبية.

\* **الثانية** تمتد من 2002 إلى 2005، حيث تجاوز معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام الخمس درجات مئوية (5%) خلال ثلاثة أعوام متتالية، و عرف ارتفاعا مستمرا طوال هذه المدة باستثناء سنة واحدة هي 2004.

و عليه يمكننا استنتاج أن معدل نمو هذا المؤشر كان عامل عائق للاستثمارات خلال الفترة 1996-2001 ثم تحول إلى عامل جاذب لها بعد سنة 2002.

(1) داداي عدون ناصر، و طواهر محمد التهامي، تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصادي الجزائري خلال فترة 1994-1998، و آفاقه، دراسة غير منشورة، ص 8.



**الجدول رقم 18.****معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الاجمالي الجزائري خلال 1996-2005.**

الوحدة: %

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	البيان
5,3	5,2	6,8	4,1	2,1	2,4	3,2	5,1	1,1	4,3	معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني لوزارة المالية الجزائرية، [www.finance.algeria.org](http://www.finance.algeria.org) ، المتصفح يوم 2006.11.08.

**(ب) معدل التضخم:** يؤثر هذا المعدل تأثيرا عكسيا على القيمة الحقيقية للنقود (القدرة الشرائية)، فكلما كان مرتفع انخفضت القيمة الحقيقية للنقود ومعها القيمة الحقيقية للمداخيل أيضا. مما ينعكس سلبا على المداخيل الصافية الحقيقية للأفراد و المؤسسات. و الملاحظ في الجدول رقم 19 أدناه أن معدل التضخم في الجزائر كان جد مرتفعا قارب 40%<sup>(\*)</sup> في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي ثم بدأ في التراجع التدريجي و انخفض إلى 30%<sup>(1)</sup> سنة 1995 ثم أقل من 20% بحلول سنة 1996 ثم أقل من 6% بعدها. و صار أقل من خمس درجات مئوية ابتداء من سنة 1999، إذ تراوح بين 0,3% و 4,2% خلال ثمان سنوات (1999-2005). و هذا يعني أن معدل التضخم بعدما كان منفرا للاستثمارات قبل 1997 صار متحكما فيه، و في مستوى مقبول بعد سنة 1998.

**الجدول رقم 19.****معدل التضخم في الجزائر خلال 1996-2005.**

الوحدة: %

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	البيان
1,6	3,6	2,5	1,4	4,2	0,3	2,6	5,0	5,7	18,7	معدل التضخم (المتوسط السنوي)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصدر الجدول رقم 18.

**(ج) تكاليف التمويل:** إن ارتفاع معدلات الفائدة يجعل النشاط الاقتصادي الذي يتطلب تمويلا خارجيا<sup>(\*\*)</sup> لا يتوسع إلا في المجالات التي تحقق مردودية مرتفعة، و هو الأمر المعيق للمشاريع الاستثمارية خاصة الجديدة منها و التي تعتمد كثيرا على التمويل الخارجي.

و بالنظر إلى غياب سوق نشيط و فعّال للبورصة في الجزائر فإن مصدر التمويل الخارجي المتاح هو البنوك التجارية. هذه الأخيرة كانت تقدم القروض بمعدلات فائدة (مدينة) لا تقل عن 14% بين 1995-1997 ثم انخفضت تدريجيا و بلغت 6,5% سنتا 2003 و 2004 كما يوضحه

(\*) بلغ معدل التضخم 39% سنة 1993.

(1) Naas Abdelkrim, Le système bancaire algérien, Maisonneuve et Larose, Paris, 2003, p 242.

(\*\*) نقصد بالتمويل الخارجي كل مصادر التمويل عدا الأموال الخاصة (الذاتية) للمشروع الاستثماري.

الجدول رقم 20 الموالي .

## الجدول رقم 20.

## معدل الفائدة المدينة للبنوك التجارية في الجزائر خلال 1995-2004.

الوحدة: %.

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	البيان
6,5	6,5	6,63	8	8,5	8,5	9,25	14	16,33	18	معدل الفائدة المدينة (المتوسط السنوي)

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة المالية الجزائرية، [www.finance.algeria.org](http://www.finance.algeria.org) ، المتصفح يوم 2006.11.08

و بهذا يمكن القول أن تكلفة التمويل البنكي في الجزائر كانت مرتفعة خلال النصف الأول من عقد تسعينيات القرن الماضي. إذ بلغت 25%<sup>(1)</sup> سنة 1994، ثم تراجعت تدريجيا و صارت أقل من 7% منذ سنة 2002. الأمر الذي يخفض من تكاليف التمويل الخارجي، و من ثم يشجع الاستثمار.

**2.1- الاختلال الخارجي:** ينعكس الاختلال الخارجي في وضعية ميزان المدفوعات و انعكاساته على سعر صرف العملة الوطنية، و أهمية حجم المديونية الخارجية مقارنة بإجمالي الإيرادات من العملة الصعبة، بالإضافة إلى أهمية احتياطي الصرف مقاس بمتوسط فترة الاستيراد التي يمكنه تغطيتها. و بالنظر إلى التأثير المتوسط الأجل للعناصر المذكورة سنستعرضها ابتداء من سنة 1994 على أساس أن الوضعية المالية الخارجية للدولة يمتد أثرها على المستثمرين الأجانب لمدة تتجاوز السنة الواحدة.

و بتصفح الإحصائيات المحتواة في الجدول رقم 21 أدناه يمكننا تقسيم الوضعية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1994-2005 إلى فترتين على النحو التالي:

**الفترة الأولى:** و مدتها ست سنوات من 1994 إلى 1999 إذ عرف ميزان المدفوعات عجزا خلال أربع سنوات من هذه الفترة، و انعكس ذلك سلبا على سعر صرف الدينار الجزائري اتجاه العملات الصعبة و منها الدولار حيث انخفض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 35,06 دينار سنة 1994 إلى 66,57 دينار سنة 1999 أي انخفاض بنسبة 90% في الفترة المذكورة.

و عرف احتياطي الصرف أدنى مستوياته سنة 1995 بحجم 2,11 مليار دولار ما يعادل شهرين من الاستيراد، و هو وضع غير مريح و محرج جدا. أما أقصى مستوى بلغه حجم احتياطي الصرف في هذه الفترة كان سنة 1997 بـ 8,05 مليار دولار ما يعادل أقل من تسعة أشهر و نصف من الاستيراد. و قد تزامن هذا الوضع المتدهور مع تزايد المديونية الخارجية التي بلغت 76,1% و 73,50% من الناتج المحلي الإجمالي سنتا 1995 و 1996 بحجم 31,573 مليار دولار و 33,651 مليار دولار على الترتيب. ثم بدأت في التراجع من حيث الحجم و أهميتها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من سنة 1997.

(1) Naas Abdelkrim. Op.cit, p 242.

يضاف إلى هذا أهمية خدمات المديونية الخارجية نسبة إلى الصادرات التي مثلت 47,10% سنة 1994 ثم انخفضت إلى 30,30% سنة 1997 لتتراجع من جديد إلى 47,5% في السنة الموالية. وهي نسبة مرتفعة لا تسمح للحكومة بالتساهل في إجراء التحويلات المالية إلى الخارج، الأمر الذي لا يطمئن المستثمر الأجنبي على إمكانية تحويل رأسمال و أرباح استثماراته إن رغب حتى و إن توفر الضمان القانوني لذلك.

**الفترة الثانية:** و مدتها ست سنوات من 2000 إلى 2005، إذ تميزت بتحسّن ملحوظ و مستمر في الوضعية المالية الخارجية للجزائر خاصة بعد سنة 2002. فميزان المدفوعات حقق فائضا مستمرا خلال هذه الفترة و سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بقي في انخفاض مستمر لكنه طفيف بلغ نسبة 5,40% بين سنتي 2000 و 2002، ثم ارتفعت قيمة الدينار مقابل العملة المذكورة بنسبة 9,56% بين سنتي 2002 و 2004، حيث انخفض الدولار إلى 72,06 دينار جزائري سنة 2004، و هو أحسن مستوى سجله سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2005. ثم ارتفع هذا الأخير إلى 73,36 دينار مع نهاية سنة 2005، لينخفض من جديد إلى 72,64 دينار<sup>(1)</sup> سنة 2006.

أما سعر صرف الدينار مقابل الأورو فقد عرف انخفاضا مستمرا منذ سنة 2001 إلى نهاية 2005، إذ انتقل من 69,20 دينار سنة 2001 إلى 91,31 دينار سنة 2005، أي انخفاضا بنسبة 31% خلال أربع سنوات. غير أن نسبة الانخفاض السنوية في السنتين الأخيرتين كانت ضعيفة لم تتجاوز 2,50%. ثم تحسّن قليلا سعر صرف الدينار مقابل الأورو سنة 2006 بتراجعته إلى 91,24 دينار<sup>(2)</sup>.

كما أن احتياطي الصرف انتقل من 11,90 مليار دولار سنة 2000، ما يعادل أكثر من سنة كاملة استيرادا، إلى ضعفه 23,11 مليار دولار سنة 2002، ما يعادل أكثر من 19 شهرا استيرادا، ثم إلى 56,18 مليار دولار نهاية سنة 2005، أي أكثر من 27 شهرا من الاستيراد. و بلغ 77,78 مليار دولار نهاية سنة 2006 ليغطي أكثر من ثلاث سنوات من الاستيراد<sup>(3)</sup>.

و قد صاحب هذا التطور الايجابي في الوضعية المالية الخارجية للجزائر خلال هذه الفترة انخفاضا في حجم المديونية الخارجية من 25,261 مليار دولار سنة 2000 إلى 21,821 مليار دولار سنة 2004 ثم إلى 17,19 مليار دولار<sup>(4)</sup> سنة 2005، و كذا انخفاضا في الأهمية النسبية لخدمات هذه المديونية مقارنة بإجمالي الصادرات من السلع و الخدمات إذ كانت هذه النسبة 19,80% سنة 2000 و انخفضت إلى 12,6% سنة 2004 ثم إلى 8% سنة 2005. و هذا بفعل شروع الجزائر في التسديد المسبق لديونها الخارجية، حيث انخفضت هذه الأخيرة إلى 9,45 مليار دولار منتصف

(1) (2) (3) et (4) Banque d'Algérie, Tendances monétaires et financières au second semestre de 2006, dans: <http://www.bank-of-algeria.dz>, consulté le 20.11.2007.

## الجدول رقم 21.

السطر	البيان	الوحدة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
1	رصيد ميزان المدفوعات	<sup>9</sup> 10 دولار	3,99 -	1,37 -	1,48	1,16	1,74 -	2,38 -	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94
2	إحتياطي الصرف (دون الذهب)	<sup>9</sup> 10 دولار	2,64	2,11	4,23	8,05	6,84	4,40	11,90	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18
3	إحتياطي الصرف بأشهر الاستيراد	شهر	2,98	2,1	4,5	9,39	7,56	4,58	12,19	18,08	19,14	24,32	23,72	27,87
4	المديونية الخارجية	<sup>9</sup> 10 دولار	29,486	31,573	33,651	31,222	30,473	28,315	25,261	22,571	22,642	23,353	21,821	<sup>1</sup> 17,19
5	المديونية الخارجية/ PIB	%	69,90%	76,10%	73,50%	66,40%	64,80%	58,90%	47,23%	41,92%	42,05%	35,03%	26,40%	16,2% <sup>2</sup>
6	خدمات الديون الخارجية/ إيرادات صادرات السلع و الخدمات	%	47,10%	38,8%	30,90%	30,30%	47,50%	39,05%	19,80%	22,21%	21,68%	17,70%	12,60%	8% <sup>2</sup>
7	المتوسط المرجح لمعدل صرف الدينار بالدولار الأمريكي	د.ج	35,06	47,65	54,75	57,68	58,74	66,57	75,60	77,26	79,68	77,39	72,06	73,36
	المتوسط المرجح لمعدل صرف الدينار بالأورو	د.ج	-	-	-	-	-	-	69,45	69,20	75,30	87,43	89,62	91,31

## بعض مؤشرات الوضعية المالية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1994-2005.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

السطور 1 و 2 و 3: سنوات 1994-1996: الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع الإلكتروني <http://www.ons.dz> ، المتصفح يوم 2006.10.29.

سنوات 1997-2000: Banque d'Algérie, Rapport 2001, Evolution économique et monétaire en Algérie, P 97.

سنوات 2001-2005: Banque d'Algérie, Rapport 2005, Evolution économique et monétaire en Algérie, P 205.

السطور 4 و 5 و 6: سنوات من 1994 إلى 2004: بنك الجزائر، الموقع الإلكتروني <http://www.bank-of-algeria.dz>، المتصفح يوم 2006.10.29.السطر 7: سنوات 1994-2005: الموقع الإلكتروني، <http://www.ons.dz>، المتصفح يوم 2006/10/29.

(1) Banque d'Algérie, Rapport 2005, Op.cit, p 66.

(2) Ibid, p 68.

سنة 2006 ثم 5 ملايين دولار في نهايتها (2006).

و بهذا يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري الذي عرف اختلالا كبيرا في الوضعية المالية الخارجية قبل سنة 2000 تخلص منه تدريجيا ابتداء من السنة المذكورة، و لم تعد التوازنات الخارجية تشكل عائقا من عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر بل صارت من العوامل الجاذبة له بالنظر إلى احتياطي الصرف بأشهر الاستيراد الذي تجاوز السنة الواحدة عام 2000 و سنة و نصف عام 2001 و السنتين عام 2005. و انخفاض أهمية خدمات المديونية الخارجية نسبة إلى إجمالي صادرات السلع و الخدمات، إلى أقل من 20% سنتا 2000 و 2003 ثم إلى أقل من 13% سنة 2004 و صارت 8% مع نهاية سنة 2005 كما سبق بيانه.

### سادسا- غموض و نقص ضمانات تحويل الأرباح إلى الخارج.

رخص الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، بتحويل الرأسمال المستثمر و العائدات الناتجة عنه بشرط أن تكون مساهمة المستثمر الأجنبي في شكل عملة صعبة حرة التحويل يتأكد البنك المركزي (بنك الجزائر) من استيرادها<sup>(1)</sup>، و ليس في أشكال أخرى غير نقدية. و يُفهم من هذا عدم الترخيص بتحويلات رأس المال و أرباح المستثمرين الأجانب الذين يقيمون أو يساهمون باستثمارات تقنية دون حصة نقدية في رأسمال المشروع، أي أن تحويل حقوق استغلال الملكية الصناعية و التجارية و المهارات (savoir-faire) الأخرى غير مرخص بها وفقا لهذا القانون.

كما يعتبر الضمان الممنوح غير كاف، "لأن عمليات التحويل تعرف تأخرات، و بعض المؤسسات الأجنبية عرفت تقييدا و حتى منعا صريحا لتحويلات بعض أجور عمالها الأجانب أو في حالة تحملها مصاريف بالعملة الصعبة لتلبية احتياجاتها المختلفة"<sup>(2)</sup>.

أما المساهمات العينية للأجانب في مشاريع استثمارية داخل الجزائر، فلا يوجد أي ضمان لتحويل الرأسمال المستثمر و لا أرباحه سواء كان التحويل كليا أو جزئيا، بدليل عدم الإشارة إلى ذلك في المادة الوحيدة رقم 31 من الأمر 03-01، التي تناولت هذا الموضوع و لا في بقية مواد قانون تطوير الاستثمار المتضمن في الأمر المذكور، و لا في تعديلاته المدرجة سنة 2006، و لا في النظام رقم 03-05 الذي أصدره بنك الجزائر كنص تطبيقي للمادة 31 السالفة الذكر. و هو أحد عوائق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر التي تستدعي احتساب المساهمات غير النقدية، و منها حقوق الملكية الصناعية و براءات الاختراع، كأحد مكونات مساهمة

(1) الضمان القانوني الممنوح للمستثمرين الأجانب بخصوص تحويل أرباح استثماراتهم إلى الخارج هو ما نصت عليه المادة 31 من الأمر 03-01 على النحو التالي: "تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل بسعرها بنك الجزائر بانتظام و يتحقق من استيرادها قانونا، من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و العائدات الناتجة عنه. كما يشمل هذا الضمان المدخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية، حتى و إن كان هذا المبلغ أكبر من الرأسمال المستثمر في البداية."

CNUCED, Op.cit, p 27. (2)

الطرف الأجنبي في رأسمال المشروع المشترك بين طرف وطني و آخر أجنبي مع ضمان إمكانية تحويل عوائده إلى الخارج.

### سابعاً- عوائق أخرى.

تعاني الجزائر من سوء الصورة الخارجية و ضعف الاتصال خصوصاً مع رجال الأعمال و التي تتميز بـ: قصور الرؤية بشأن السياسة الوطنية للاستثمار (أغلبها تتعلق بعدم توفر المعلومة الكيفية عن تدفقات و اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات و بلدانها الأصلية)، نقص التنسيق بين مختلف المعنيين بشأن الاستثمار، ثقل الإجراءات الإدارية (البيروقراطية)، خطر مالي مرتفع (إفلاس بنوك خاصة)، اقتصاد غير رسمي قائم، صعوبة الوصول إلى العقار الصناعي و تأخر معتبر في الهياكل القاعدية (الاتصالات، المياه، الكهرباء، المطارات ... الخ).<sup>(1)</sup>

علاوة على العوائق السابقة الذكر، هناك عوامل أخرى تساهم في تنفير الاستثمار الأجنبي المباشر نلخصها فيما يلي:

**1- عدم الاستقرار الأمني:** عرفت الجزائر بعد سنة 1991 أحداث عنف مسلح و تخريب للكثير من المؤسسات الحكومية و الاقتصادية و الهياكل القاعدية و انتشار السيارات المفخخة و الحواجز الأمنية المزيفة و قتل للأجانب و رجال الإعلام ... الخ، و العمل بحالة الطوارئ و حضر التجول ليلاً في بعض الولايات و نزوح السكان من المناطق الريفية و النائية باتجاه المدن، هروبا من رعب الإرهاب و بحثاً عن الأمن.

كل هذه الظروف أفقدت الأمن في الجزائر طيلة العقد الأخير من القرن العشرين، لكن الوضع بدأ في التحسن خصوص بعد استفتاء الوثام المدني سنة 1999 و توقف جماعة الجيش الإسلامي للإنقاذ عن العمل المسلح و اندماج جل عناصره في المجتمع المدني. و بهذا استرجعت الجزائر أمنها و أُلغي حضر التجول و توقفت عمليات التخريب للمنشآت العمومية و اختفت الحواجز الأمنية المزيفة مما وفر جواً آمناً عادياً مع مطلع القرن الحالي.

**2- ضعف أداء الجهاز المصرفي:** حسب المهمة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر، فإن القطاع البنكي الجزائري و إن عرف مسار الإصلاح، إلا أنه في حالة نقاهة، كما أن أول ميزة للقطاع أنه لا يزال بنسبة 95% بأيدي البنوك العمومية، بينما يسجل وجود أكثر من عشرين بنكاً خاصاً حالياً في الساحة، و هذه البنوك لا تمثل سوى 5% من السوق. و في نفس السياق، أشارت الهيئة الفرنسية إلى اختفاء البنوك الجزائرية الخاصة من الساحة، ملاحظة أن القطاع

(1) CNUCED, Op.cit, p 1.

الخاص في الجزائر تسيطر عليه المؤسسات المالية الأجنبية، و نشير حاليا إلى أنه لا يوجد في الساحة المالية الجزائرية أي بنك خاص برأسمال جزائري، و اعتبرت الهيئات الأوروبية في تقاريرها أنه يتعين إيجاد آليات تضمن لعب البنوك الدور الأساسي في التمويل الاقتصادي عوضا عن الدولة.<sup>(1)</sup>

و من الظواهر السلبية التي مازال يعاني منها الاقتصاد الجزائري تخلف و تدني مستوى الخدمات التي تقدمها البنوك العمومية، فالمدة المتوسطة لتوطين عملية تصدير ما أقل بقليل من يومين، و مدة تحصيل قيمتها بالدينار الجزائري 43 يوما و بالعملة الصعبة 57 يوما ... و عملية خصم الأوراق التجارية لم تجر إلا لـ 38% فقط من المصدرين. و يقارب 50% من المصدرين يعانون من صعوبات تسوية الخدمات التي يتلقونها في الخارج من خلال حساباتهم في الجزائر، كما تأخذ عملية الموافقة على الصرف المتعلقة بمصاريف المهمات في الخارج مدة أربعة أيام في المتوسط.<sup>(2)</sup>

هذا بالإضافة إلى الصعوبات البيروقراطية التي تواجه المستثمرين الخواص عند حاجتهم إلى تمويلات هذه البنوك. و من بين نقاط ضعف الجهاز البنكي الجزائري ما يلي:<sup>(3)</sup>

- الاستخدام الشحيح لوسائل الدفع غير النقود، الذي يتجلى خصوصا من خلال قلة استعمال الشيك في تسوية المعاملات بسبب ضعف الثقة و بطء التحصيل ... الخ؛
- عدد جد قليل في فرص التوظيف المقترحة من طرف الجهاز؛
- ضعف القدرة الكامنة (Capacité potentielle) للجهاز البنكي لمنح القروض، خاصة في ظروف نقص السيولة.

**3- غياب نظام التأمين ضد أخطار الصرف:** يوجد في الكثير من الدول أنظمة و تقنيات تُؤمن و تحمي المستثمر الأجنبي من أخطار الصرف التي قد يتعرض لها مستقبلا، غير أنه في الجزائر لا يوجد أي نظام أو إجراء يمكن لهذا المستثمر القيام به لكي يحمي استثماراته أو عوائدها من تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري اتجاه العملات الصعبة.

**4- نقص ضمانات عدم نزع الملكية:** لكل دولة ذات سيادة الحق في تنظيم ملكية الأجانب لأموال و حيازتها و استثمارها في القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل إقليمها. كما أن لها الحق كذلك في منع الأجانب بشكل كلي أو جزئي من ممارسة هذه الحقوق داخل اختصاصها

(1) هيئات أوروبية تقم القطاع المصرفي و البنكي في الجزائر، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني، [www.babeldjazair.com](http://www.babeldjazair.com) المتصفح يوم 2007.05.19.

(2) Ecotechnics, Diagnostic des besoins et attentes des exportateurs et étude des potentialités de placement des produits nationaux sur le marchés étrangers (ectrait), Etude réalisée par Ecotechnics pour ANEXAL, Février 2004, p 18.

(3) Taher Latreche, Mutation du système bancaire national: Action pour l'amélioration, dans la Revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale, N° 02-2007, Ecole supérieure de commerce, Alger, Pp 21-22.

الإقليمي. و مع ذلك فإن الدولة قد تسمح للأجانب بتملك الأموال و استثمارها بطريق قانوني في إقليمها. من هنا يتعين ألا يستحوذ على هذه الأموال إلا بصورة أصولية مسببة و باتباع الإجراءات القانونية التي ينظمها القانون الداخلي.<sup>(1)</sup>

و يعرف القانون المقارن منذ أقدم العصور صورا مختلفة لتدخل الدولة في تنظيم الملكية، عن طريق تجريد الأشخاص من حقوقهم على الأشياء بمقتضى سلطتها العامة. و يطلق الفقه على جميع صور التدخل في هذا المجال اصطلاح "نزع الملكية"<sup>(\*)</sup>. و لهذا فإن إجراء نزع الملكية ينظر إليه من طرف المستثمر الأجنبي كأحد الإجراءات التعسفية في حقه و يخشى من التعويض غير المنصف و لا المرضي. لذلك يطلب هذا المستثمر ضمانات تحميه من مختلف أشكال نزع الملكية لاستثماراته.

و بالرجوع إلى المرسوم التشريعي رقم 12-93 و الأمر رقم 03-01، المتعلقان بترقية و تطوير الاستثمار، نجد ما يلي:

- نص المرسوم التشريعي رقم 12-93 في مادته رقم 40 على أنه: "لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة، ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به. و يترتب على التسخير تعويض عادل و منصف."

- نص الأمر رقم 03-01 في مادته رقم 16 على أنه: "لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية، إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به. و يترتب على المصادرة تعويض عادل و منصف."

إن النصين القانونيين السابقين لم يشيرا إلى كل أشكال نزع الملكية و اكتفيا بذكر أحد أشكالها فقط دون غيرها. الأمر الذي لا يطمئن إليه المستثمر الأجنبي و يخيفه من إمكانية اللجوء إلى بقية أشكال نزع الملكية لتجريده من استثماراته في الجزائر تحت ذريعة أن القانون منع التسخير عن طريق الإدارة في المرسوم التشريعي 12-93 الذي استبدل بالأمر رقم 03-01. و هذا الأخير يمنع منعاً غير مطلق المصادرة الإدارية فقط دون غيرها كالتأميم.

5- أهمية السوق غير الرسمي و حجمه الذي يلحق أضرارا معتبرة بالمؤسسات العاملة بطريقة نظامية، و المجبرة على تحمل أعباء جبائية و شبه جبائية. و حسب المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، فإن النشاط الاقتصادي الرسمي في الجزائر يواجه منافسة كبيرة و غير عادلة من طرف المتعاملين في السوق غير الرسمي، إذ "أحصت وزارة التجارة أكثر من 1600 سوق

(1) دريد السامرائي، مرجع سابق، ص 104.

(\*) من أشكال نزع الملكية: المصادرة و التأميم و نزع الملكية للمنفعة العامة، لمزيد من التفاصيل انظر: دريد السامرائي، مرجع سابق، ص 104 و ما بعدها.



غير رسمي سنة 2004، و صار الاقتصاد الوطني مُميّز بالتجارة غير الرسمية التي تقلق جل المتعاملين الاقتصاديين، حيث تمثل الأسواق غير الرسمية بين 30% و 40% من النشاط التجاري الوطني.<sup>(1)</sup>

هذا بالإضافة إلى الانتشار الواسع لعملية التقليد، "فرغم عدم توافر إحصائيات جيدة لقياس مدى انتشار التقليد في الجزائر، سجلت وزارة التجارة 25 دعوة من طرف متعاملين اقتصاديين تخص تقليد المنتجات الغذائية و التجميلية سنة 2004.<sup>(1)</sup> ففي فرنسا مثلا يوجد قرص مضغوط واحد مقلد من بين ثلاثة أقراص مضغوطة مباعه. بينما في الجزائر يوجد ثلاثة أقراص مضغوطة مقلدة من بين أربعة أقراص مضغوطة مباعه<sup>(1)</sup>. و هذا أمر غير مشجع مطلقا للمستثمرين الأجانب.

**6- انتشار الفساد و ضعف الفعالية في التسيير العمومي،** "إذ يشير مؤشر فعالية العمل العمومي كما قيّمها البنك العالمي الذي يتراوح بين -2,5 و +2,5 (الرقم الأكثر ملاءمة) يجعل الجزائر من بين البلدان الأقل فعالية في العمل العمومي، حيث لم يتجاوز هذا المؤشر +0,81 سنة 2002 بينما كان في تونس +1,30 و في فرنسا +1,24 في نفس السنة.<sup>(2)</sup> كما تشير بعض الأبحاث إلى أن انتشار الفساد "يعادل فرض ضريبة مرتفعة على المستثمرين الأجانب.<sup>(3)</sup>

و مما يدعم أهمية عوائق الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر على الخصوص هو حجم المشاريع الاستثمارية المنجزة فعلا خلال الفترة 1993-2001 الذي لا يتجاوز 500 مليون دولار من ضمن 42 مليار دولار كمشاريع مصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في نفس الفترة. و هذا حسب تقدير الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات و ترقية الاستثمار.<sup>(4)</sup>

و من المفارقات السلبية أن انتشار الفساد و ضعف أداء الأجهزة الحكومية و الرقابية يخلق للمستثمر المحلي ميزة تنافسية على حساب المستثمر الأجنبي، إذ تشير دراسة لـ Joshua Aizenman و Mark Spiegel، نشرت سنة 2006، إلى "أدلة على توفر ميزة نسبية للمستثمر المحلي تتمثل في قدرته على تجاوز المعوقات المرتبطة بالبيروقراطية و الفساد و الضعف المؤسسي، مقارنة بمنافسيه من المستثمرين الأجانب، و التي تعزى إلى أسباب عدة منها خبرة المستثمر المحلي الواسعة بالتعامل مع النظام القضائي المحلي و السلطات الحكومية و الإجراءات الإدارية، و معرفته بالأطراف التي تتقاضى الرشاوى... الخ.<sup>(5)</sup>

(1) Conseil national économique et social, Rapport sur la conjoncture économique et sociale du 2<sup>ème</sup> semestre 2004, 26<sup>ème</sup> session, p 115.

(2) Ibid, p 46.

(3) Daniel Kanfmann, Dix idées reçues sur la gouvernance et la corruption, dans la revue: Finances et développement, Fond monétaire international, septembre 2005, p 42.

(4) CNUCED, Op.cit, P 24.

(5) Joshua Aizenman & Mark Spiegel, Institutional Efficiency, Moitoring Costs and The Investment Share of FDI, Review of International Economics, Volum 14, Issue4, Set.2006، نقلا عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مجلة ضمان الاستثمار، السنة 25، العدد

الفصلي الأول، يناير - مارس 2007، ص ص 11-12، من الموقع الإلكتروني: <http://www.iaigc.org> المتصفح يوم 2007.09.10.

و تخلص هذه الدراسة إلى أنه عندما يصطدم المستثمر الأجنبي بالجوانب السلبية للقصور المؤسسي في دولة ما، فإن ذلك يؤدي حتما إلى تقليص حجم استثماراته في تلك الدولة. (1) و لعل هذا ما يشير إليه تصريح رئيس الجمهورية الجزائري في ماي 2006، حيث قال: سدت الأبواب أمام دخول 19 مليار دولار لأحد المستثمرين العرب إلى الجزائر. (2)

و كخلاصة لما سبق، يعاني مناخ الأعمال في الجزائر من عيوب عديدة خصوصا "في القطاع المالي، القضاء، الإدارات الضريبية و الجمركية، بعض الهياكل القاعدية كالموانئ و المطارات، خدمات النقل و الاتصالات و أخيرا البيروقراطية." (3)

### المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تناولنا في المبحث الثالث من الفصل الأول مناخ الاستثمار و مكوناته و مؤشرات قياسه بصفة عامة دون إسقاط ذلك على الحالة الجزائرية، و في هذا المبحث نحاول تقييم هذا المناخ بالاعتماد على المؤشرات الدولية المتاحة المستخدمة في قياس مدى ملائمة ظروف بيئة الأعمال الجزائرية لجلب المستثمرين الأجانب و تغيراتها باتجاه التحسن أو التراجع.

غير أن هناك صعوبة تواجهنا في هذا المقام هي عدم تصنيف الجزائر في الكثير من المؤشرات المقصودة بالدراسة، لذلك سنكتفي بالمؤشرات التي تضمنت الجزائر مع تدعيمها ببعض الإحصائيات المحلية المتوفرة و الدراسات السابقة كلما كان ذلك مناسبا.

و عادة ما تصنف مؤشرات قياس مناخ الاستثمار إلى صنفين هما: الأول يختص بقياس مدى ملائمة بيئة الأعمال الداخلية للمستثمرين الأجانب؛ و الثاني يختص بقياس مستوى الأخطار الذي قد تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

#### المطلب الأول: موقع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.

هناك العديد من مؤشرات قياس المناخ الاستثماري في مختلف بلدان العالم، و فيما يلي بعض منها التي تناولت الجزائر خلال فترة الدراسة.

**أولا- المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية:** تتراوح قيمة هذا المؤشر بين - 3 و + 3، وتعبر القيمة الأكبر عن وضع أحسن لمناخ الاستثمار. و بالاطلاع على الجدول رقم 22 نجد قيمة هذا المؤشر في تدبب، إذ تارة تتحسن و تارة أخرى تتراجع، غير أنه خلال جميع السنوات المذكورة في هذا

(1) نفس المرجع السابق، ص 12.

(2) تومي عبد الرحمان، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980-2009، رسالة دكتوراه، كلية العلوم

الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 335.

(3) Ecotechnics, Potentiel d'exportation hors hydrocarbures, étude réalisée par Ecotechnics pour l'ANEXAL, Août 2004, p 59.

الجدول كانت قيمة هذا المؤشر موجبة باستثناء سنة 1998. و بلغت أقصاها سننا 2000 و 2005 بـ 2,3 لكل منهما، بينما سجلت أدنى قيمة موجبة سنة 2004 بـ 0,6 بسبب انخفاض مؤشر السياسة المالية في هذه السنة، و الذي كان سالبا مع شبه استقرار في درجة مؤشر السياسة النقدية، و استقرارا تاما في درجة مؤشر التوازن الخارجي ابتداء من سنة 2000.

بلغ مؤشر التوازن الخارجي أقصاه خلال الفترة 2000-2006 نتيجة انخفاض عجز الميزانية العمومية كنسبة من الناتج الداخلي الخام و تحقيق فائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

### الجدول رقم 22.

#### المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية للجزائر خلال 1998-2006.

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان
*1,3	*2,3	*0,6	*1	*1,33	*1	*2,3	*1,3	*1,33-	درجات المؤشر المركب:
1	3	1-	0	0	0	3	2	2-	- درجات مؤشر السياسة المالية
0	1	0	0	1	0	1	1	0	- درجات مؤشر السياسة النقدية
3	3	3	3	3	3	3	1	2-	- درجات مؤشر التوازن الخارجي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- سنة 1998، خير قدور، مرجع سابق، ص 93.

- سنوات من 1999 إلى 2005، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، سنوات 1999، 2000، 2001، 2003، 2004، 2005، من الموقع الإلكتروني، <http://www.iaicg.org>، المتصفح يوم 2006.10.29.

- سنة 2006، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، من الموقع الإلكتروني، <http://www.iaicg.org>، المتصفح يوم 2007.09.16.

(\*) قيمة المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية حسب من طرف الباحث بالمتوسط الحسابي لدرجات المؤشرات الثلاثة الأخرى.

و بالرجوع إلى هذا الميزان نجد مصدر الفائض في الحساب الجاري هو زيادة حصيلة صادرات المحروقات بفعل الارتفاع الكبير و المستمر في سعر البترول، إذ انتقل هذا الأخير من 12,94 دولار للبرميل الواحد سنة 1998 إلى 17,91 دولار سنة 1999 ثم إلى 28,50 دولار سنة 2000، و بلغ 54,64 دولار سنة 2005، بالإضافة إلى هيمنة صادرات المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية بنسبة تتجاوز 96% (انظر الجدول رقم 23 أدناه).

### الجدول رقم 23.

#### أهمية صادرات المحروقات ضمن الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1998-2005.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	الوحدة	البيان
46,38	32,22	24,47	18,71	19,09	21,65	12,32	10,14	<sup>9</sup> 10 دولار	الصادرات السلعية
45,59	31,55	23,99	18,11	18,53	21,06	11,91	09,77	<sup>9</sup> 10 دولار	منها: صادرات المحروقات
98,30	97,92	98,04	96,79	97,06	97,27	96,67	96,35	%	
54,64	38,66	29,03	25,24	24,85	28,50	17,91	12,94	دولار	سعر برميل البترول الخام

Source: Préparé par le chercheur sur la base de, Banque d'Algérie, Rapports 2001, 2003 et 2005, Evolution économique et monétaire en Algérie. (les pourcentages calculés par le chercheur).

هذا الوضع يجعلنا نستنتج أن التوازن المالي الخارجي للجزائر مرهون بأوضاع السوق الدولي للمحروقات، إذ أن الانخفاض الكبير في سعر هذه الأخيرة سيؤدي إلى إحداث عجز في الحساب الجاري و من ثم انخفاض قيمة المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية.

و الملاحظ أن درجات مؤشر السياسة المالية ضعيفة مدة أربع سنوات متتالية، حيث كانت معدومة خلال سنوات 2001 و 2002 و 2003 ثم ساءت و صارت سالبة بدرجة واحدة سنة 2004. مما يعني أن الميزانية العمومية عرفت عجزا طيلة السنوات المذكورة، لكن في سنة 2005 أخذ هذا المؤشر أقصى درجة له (+3)، الأمر الذي يوحى بتحسين كبير في تحقيق التوازن المالي الداخلي للاقتصاد وفق مدلول هذا المؤشر.

أما مؤشر السياسة النقدية فتتراوح درجاته بين [0 و 1] خلال الفترة 1998-2006 و هي في تذبذب، مما يعني أن معدل التضخم يتأرجح بين الانخفاض و الارتفاع. غير أنه بتصفح الجدول رقم 19 السابق (انظر ص 179) يمكننا القول أن الجزائر تمكنت من التحكم في هذا المؤشر، إذ لم يبلغ معدل التضخم أربع درجات خلال السنوات الأربع الأخيرة من الدراسة (2002-2005).

مما سبق يتضح أن ثلثي (3/2) المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية في الجزائر متحكم فيهما داخليا و هما السياسة النقدية و السياسة المالية و الثلث (3/1) الآخر غير متحكم فيه داخليا و هو التوازن الخارجي، و من ثم ينبغي التركيز أكثر على تحسين مؤشر السياسة النقدية و مؤشر السياسة المالية لتحقيق تطور مستمر في المؤشر المركب السالف الذكر.

و خلاصة للمؤشر المركب للسياسات الاقتصادية للجزائر نقول أن قيمته مقبولة تدل على تحسن في مناخ الاستثمار خلال خمس سنوات هي: 1999 و 2001 و 2002 و 2003 و 2006، و تحسن كبير في ذات المناخ سنتا 2000 و 2005.

#### ثانيا- مؤشرا الأداء و الإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يشير الجدول رقم 24 إلى تراجع الجزائر في هذا المؤشر من المرتبة الثانية المتمثلة في مجموعة الدول ذات الإمكانيات العالية و الأداء المنخفض خلال الفترة 1988-1990 إلى المرتبة الأخيرة المتمثلة في مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض و الإمكانيات المنخفضة طوال الفترة 1993-2003.

و الملاحظ أن المرتبتين الثانية و الرابعة (الأخيرة) يتقاطعان في خاصية الأداء المنخفض، مما يعني أن أداء الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة منخفض خلال الفترة 2003-1988، و لم يتوفر لنا ترتيب الدول وفق هذا المؤشر بعد سنة 2003 الأمر الذي لم يسمح لنا بمعرفة ترتيب الجزائر بعد هذا التاريخ.

إذا قارنا الجزائر مع كل من ماليزيا و كوريا الجنوبية و تركيا، نجد تدني إمكانات الجزائر بعد سنة 1993 فصارت في المرتبة الأخيرة، بينما حافظت ماليزيا و كوريا الجنوبية على مرتبتهما حيث استقرت ماليزيا في المرتبة الأولى المتميزة بالأداء المرتفع و الإمكانات المرتفعة في جذب الاستثمار موضوع الدراسة. كما استقرت كوريا الجنوبية في المرتبة الثانية، أما تركيا فلم يختلف وضعها عن الجزائر إلا في الفترة الأولى (1988-1990) فقط.

#### الجدول رقم 24.

#### موقع الجزائر و بعض الدول وفق تقاطع مؤشري الأداء و الإمكانات في جذب

#### الاستثمار الأجنبي المباشر في فترات مختارة.

مراتب المؤشر	1990-1988	1995-1993	2000-1998	2001-1999	2002-2000	2003
مجموعة السباقون (أداء مرتفع/إمكانات مرتفعة)	ماليزيا...	ماليزي...	ماليزيا...	ماليزي...	ماليزيا...	تونس...
مجموعة دون إمكاناتها (أداء منخفض / إمكانات عالية)	الجزائر، ليبيا، كوريا الجنوبية...	كوريا الجنوبية، ليبيا...	كوريا الجنوبية...	ليبيا، كوريا الجنوبية...	ليبيا، كوريا الجنوبية...	ليبيا...
مجموعة أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع / إمكانات منخفضة)	تونس...	المغرب، تونس...	تونس...	المغرب...	المغرب، تونس...	المغرب..
مجموعة الأداء المنخفض (أداء منخفض / إمكانات منخفضة)	المغرب، تركيا...	الجزائر، تركيا...	الجزائر، المغرب، ليبيا، تركيا...	الجزائر، تركيا، تونس...	الجزائر، تركيا...	الجزائر...

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- سنوات 1988-2002، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي، سنوات مختلفة.
- سنة 2003، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 40.

و تتقاطع الجزائر مع تركيا و كوريا الجنوبية في خاصية الأداء المنخفض في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تتميز ماليزيا بالأداء المرتفع و الإمكانات المرتفعة طوال الفترات الواردة في الجدول رقم 24 أعلاه.

و إذا قارنا مرتبة الجزائر مع نظيراتها لدول إتحاد المغرب العربي<sup>(\*)</sup> فنستنتج ما يلي:

- هناك شبه استقرار في مرتبة كل من ليبيا و تونس، فليبيا حافظت على المرتبة الثانية باستثناء فترة 1998-2000 و تونس حافظت على المرتبة الثالثة (المرتبة قبل الأخيرة) باستثناء فترة 1999-2001 حيث تدنت إلى المرتبة الأخيرة ثم تحسنت و تمكنت من الالتحاق بمجموعة الدول السباقة (المرتبة الأولى) سنة 2003.

(\*) لم تتوفر لنا مرتبة موريتانيا وفق مؤشر الأداء و الامكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك لم تذكر في هذه المقارنة مع الجزائر.

- بالنسبة للمغرب الأقصى يتراوح ترتيبه بين المرتبة الثالثة و المرتبة الرابعة (الأخيرة)، لكن ابتداء من الفترة 1999-2001 استقر في المرتبة الثالثة التي تضم الدول ذات الأداء المرتفع و الإمكانيات المنخفضة.

وبهذا نجد الجزائر تتقاطع مع ليبيا في خاصية الأداء المنخفض، و مع تونس و المغرب في خاصية الإمكانيات المنخفضة في أغلب الفترات التي شملتها الدراسة.

و قد انعكس هذا الوضع في الترتيب الدولي للجزائر وفقا لهذا المؤشر، إذ تراجعت من حيث الأداء من المرتبة 108 سنة 1990 إلى المرتبة 130 سنة 1995 ثم بدأ ترتيبها يتحسن تدريجيا ابتداء من سنة 1996، و كان أحسن ترتيب بلغته سنة 2003 بالرتبة 93 ثم تراجع مرة أخرى ترتيبها إلى الرتبة 109 سنة 2005. مما يعني أن أداء الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1990 كان أحسن منه سنة 2005 (انظر الجدول رقم 25).

و ما لاحظناه في مؤشر الأداء ينطبق نسبيا على مؤشر الإمكانيات، حيث احتلت الجزائر المرتبة 48 سنة 1990 وفق مؤشر الإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ثم تراجعت إلى أسوأ مرتبة لها و هي 92 سنة 1995 ثم بدأ يتحسن ترتيبها تارة و يتراجع تارة أخرى خلال الفترة 1999-1996. و ابتداء من سنة 2000 صار ترتيب الجزائر وفق مؤشر الإمكانيات السابق الذكر يتحسن من سنة إلى أخرى غير أنها لم تتمكن من استرجاع المرتبة التي كانت فيها سنة 1990.

و بهذا تبقى الجزائر في المستوى الأدنى لهذا المؤشر سواء من حيث أدائها أو من حيث إمكانياتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### الجدول رقم 25.

#### ترتيب الجزائر وفق مؤشري الأداء و الإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005.

المؤشر	1990	1992	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مؤشر الأداء	108	114	130	125	120	-	112	113	103	98	93	95	109
مؤشر الإمكانيات	48	79	92	75	87	88	88	83	77	75	73	65	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي، لسنوات من 1996 إلى 2006.

## المطلب الثاني: موقع الجزائر في بعض مؤشرات تقويم المخاطر القطرية.

تناولنا في المطلب السابق بعض المؤشرات التي تقيس مدى ملائمة بيئة الأعمال الجزائرية للمستثمرين المباشرين الأجانب بغض النظر عن وجود أو عدم وجود مخاطر تهدد هذه الاستثمارات، و في هذا المطلب نستعرض تصنيف الجزائر ضمن مؤشرات تقويم المخاطر القطرية التي تمكنا من الحصول عليها خلال فترة الدراسة المعنية في هذا البحث.

### أولاً- تصنيف الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

تشير الإحصائيات المحتواة في الجدول رقم 26 أدناه إلى أن الجزائر تتميز باعتدال مخاطر الاستثمار فيها سنتا 2002 و 2003 ثم تحسنت وضعيتها و صارت ذات مخاطر منخفضة، و هي المرتبة الثانية في سلم هذا المؤشر الذي ارتفع رصيده من 63,8 نقطة مئوية سنة 2002 إلى 77,3 نقطة مئوية سنة 2005، و إذا استمر تحسن هذا المؤشر بنفس الوتيرة، فإن الجزائر سترتب ضمن البلدان ذات المخاطر المنخفضة جدا وفقا لمدلول هذا المؤشر.

### الجدول رقم 26.

#### المؤشر المركب للمخاطر القطرية لدول المغرب العربي خلال 2006-2002.

الدول	البيان	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	الرصيد	63,8	65,8	75,5	77,3	77,8
	درجة المخاطرة	معتدلة	معتدلة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
تونس	الرصيد	72,0	73,5	73,8	72,8	73,3
	درجة المخاطرة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
ليبيا	الرصيد	70,0	75,3	77,3	80,0	81,5
	درجة المخاطرة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة جدا
المغرب الأقصى	الرصيد	72,8	75,3	76,8	73,0	76,3
	درجة المخاطرة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من الموقع الإلكتروني، <http://www.iaicg.org>، المتصفح في عدة تواريخ.

- سنتا 2003-2002: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003، ص 139.

- سنتا 2004-2005: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، ص 135.

- سنة 2006: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، ص 175.

و إذا أخذنا تطور رصيد هذا المؤشر، نجده تحسن في الجزائر بـ 14 نقطة مئوية في مدة خمس سنوات (2002-2006). بينما في تونس و ليبيا و المغرب الأقصى تحسن بـ 01,3 و 11,5 و 03,5 نقاط مئوية على الترتيب في نفس الفترة المذكورة، كما أنه يتحسن باستمرار في الجزائر و ليبيا و يتذبذب في تونس و المغرب الأقصى. و بهذا تكون الجزائر - بعد ليبيا- الدولة الأقرب لبلوغ أحسن درجة في المؤشر المركب للمخاطر القطرية من ضمن دول المغرب العربي.

و الملاحظ أن هذه الدول تشترك في درجة المخاطرة المنخفضة باستثناء الجزائر سنتا 2002 و 2003 إذ كانت درجة المخاطرة فيها معتدلة، و ليبيا سنتا 2005 و 2006 التي كانت درجة المخاطرة فيها منخفضة جدا، و هي أحسن درجة في هذا المؤشر.

### ثانيا- تصنيف الجزائر في مؤشر اليورومني (Euromoney) للمخاطر القطرية.

لقد صُنفت الجزائر ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة وفقا لهذا المؤشر خلال الفترة 2002-2006، كما أن رصيد المؤشر عرف تحسنا طفيفا سنة 2004 باقترابه من 45 نقطة مئوية ثم تراجع إلى دون 42 نقطة مئوية سنة 2005 ليقترب من 46 نقطة مئوية سنة 2006. و لهذا فإن مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا لهذا المؤشر يتميز بارتفاع المخاطر و استقرارها طيلة الخمس سنوات الواردة في الجدول التالي.

### الجدول رقم 27.

#### مؤشر اليورومني لدول المغرب العربي خلال 2002-2006.

الدول	البيان	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	الرصيد	40,79	41,29	44,95	41,80	45,97
	درجة المخاطرة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة
تونس	الرصيد	57,17	57,74	56,84	55,78	55,77
ليبيا	الرصيد	23,98	21,92	24,21	22,66	25,38
المغرب الأقصى	الرصيد	53,57	53,76	53,51	51,71	53,54

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 26.

و بالنظر إلى رصيد هذا المؤشر في الدول المذكورة في الجدول أعلاه، نجد الجزائر تتوسط تلك الدول حيث تأتي بعد تونس و المغرب و قبل ليبيا. كما أن رصيدها يتميز عن أرصده بقية الدول الثلاثة بتحسسه المتواصل خلال الفترة 2002-2006 باستثناء سنة 2005 عكس نظيره في كل من تونس و المغرب الأقصى الذي يعرف تراجعا مستمرا خلال 2003-2006 بالنسبة لتونس و خلال 2003-2005 بالنسبة للمغرب الأقصى، أما في ليبيا فهو متذبذب بين سنة و أخرى.



بناء على ما سبق يمكن التنبؤ بتحسن هذا المؤشر في الجزائر أحسن مما هو عليه في بقية دول المغرب العربي السالفة الذكر، و من ثم نتوقع انخفاض درجة المخاطرة مستقبلا.

### ثالثا- تصنيف الجزائر في مؤشر دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية.

لقد كان تصنيف الجزائر وفق هذا المؤشر موافقا للتصنيف الوارد في مؤشر اليورومني السالف الذكر من حيث درجة المخاطرة المرتفعة، إلا أن مستوى المخاطرة تحسن سنة 2005 مقارنة سنة 2004 وفقا لمؤشر دان أند براد ستريت حيث انتقل من المستوى DB5d إلى مستوى أحسن و هو DB5a، عكس نظيره مؤشر اليورومني الذي انخفضت فيه نقاط المؤشر (الرصيد) في سنة 2005 بأكثر من ثلاثة نقاط مئوية.

و قد كان مستوى هذا المؤشر بالنسبة لليبيا (DB5b) سنتا 2004 و 2005 شبيهه بنظيره للجزائر من حيث درجة المخاطر المرتفعة. بينما في تونس و المغرب فقد كان مستوى هذا المؤشر DB2 سنتا 2004 و 2005 مما يعني تميز هذين الدولتين بالمخاطر المنخفضة. و يبقى الأمر المحبذ في تطور هذا المؤشر بالنسبة للجزائر هو تحسنه بانتقاله من المستوى DB5d سنة 2004 إلى المستوى DB5a سنة 2005 مع المحافظة على هذا المستوى بعد ذلك أي في سنة 2006. الأمر الذي يوحى بإمكانية تحسين مستوى هذا المؤشر مستقبلا.

### الجدول رقم 28.

مؤشر دان أند براد ستريت لدول المغرب العربي خلال 2003-2006.

الدول	البيان	2003	2004	2005	2006
الجزائر	مستوى المؤشر	DB5d	DB5d	DB5a	DB5a
	درجة المخاطرة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة
تونس	مستوى المؤشر	*	DB2c	DB2c	DB2c
	درجة المخاطرة	*	منخفضة	منخفضة	منخفضة
ليبيا	مستوى المؤشر	*	DB5b	DB5b	DB5a
	درجة المخاطرة	*	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة
المغرب الأقصى	مستوى المؤشر	*	DB2c	DB2d	DB2d
	درجة المخاطرة	*	منخفضة	منخفضة	منخفضة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 26.

\* بيانات غير متوفرة.

**رابعاً- تصنيف الجزائر في مؤشر المستثمر المؤسسي للتقويم القطري .**

ما يلاحظ على وضعية الجزائر في هذا المؤشر أنها في تحسن مستمر خلال الفترة 2002-2005، إذ أن رصيد المؤشر انتقل من 31,5 نقطة مئوية سنة 2002 إلى 33,4 نقطة مئوية سنة 2003 ثم 40,2 في السنة الموالية ليبلغ 47,5 نقطة مئوية سنة 2005. و رغم هذه الزيادة المتتالية و المرتفعة بمعدل سنوي يصل إلى سبع نقاط مئوية في السنتين الأخيرتين، إلا أن درجة المخاطرة ما تزال مرتفعة تستدعي المزيد من العمل لمواصلة تحسين رصيد المؤشر و من ثم الانتقال إلى مستوى أقل مخاطرة عما هو عليه في الفترة المشار إليها في الجدول رقم 29 أدناه.

و ما يميز رصيد هذا المؤشر في الجزائر عن نظيره في الدول الثلاثة الأخرى هو اتجاهه نحو التحسن المستمر بعدد كبير من النقاط، إذ ازداد بأكثر من 17 نقطة مئوية بين 2002 و 2006 بينما ازداد في تونس و ليبيا و المغرب الأقصى بـ 06,2 و 11,9 و 01,5 نقطة مئوية على التوالي خلال نفس الفترة الزمنية المذكورة. مما يعني أن الجزائر مرشحة لأن تكون ذات مخاطر أقل مستقبلا وفق مدلول هذا المؤشر.

**الجدول رقم 29.****مؤشر المستثمر المؤسسي لدول المغرب العربي خلال 2002-2006.**

الدول	البيان	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	الرصيد	31,5	33,4	40,2	47,5	48,9
	درجة المخاطرة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة
تونس	الرصيد	53,7	50,7	55,1	57,2	59,9
ليبيا	الرصيد	33,5	32,4	38,5	41,3	45,4
المغرب	الرصيد	48,2	46,1	49,3	51,8	49,7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 26.

**خامساً- تصنيف الجزائر في مؤشر الكوفاس (Cofas).**

إن تصنيف الجزائر وفق هذا المؤشر شبيه بتصنيفها وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية المشار إليه سابقا. إذ صنفت الجزائر وفق مؤشر الكوفاس ضمن درجة المضاربة خلال ثلاثة سنوات (2002-2004) ثم تحسنت وضعيتها و صُنِّفت في السنتين المواليين ضمن درجة الاستثمار كما هو موضح في الجدول رقم 30 أدناه. غير أنها تبقى قريبة جدا من درجة المضاربة الأمر الذي يحتم العمل أكثر من أجل الحصول على تصنيف أحسن و أنسب لدرجات الاستثمار الأولى (A1 و A2).

## الجدول رقم 30.

## مؤشر الكوفاس لدول المغرب العربي خلال 2002-2006.

الدول	البيان	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	مستوى المؤشر	B	B	B	A4	A4
	درجة الاستثمار/المضاربة	المضاربة	المضاربة	المضاربة	الاستثمار	الاستثمار
تونس	مستوى المؤشر	A4	A4	A4	A4	A4
	درجة الاستثمار/المضاربة	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار
ليبيا	مستوى المؤشر	C	C	C	C	C
	درجة الاستثمار/المضاربة	المضاربة	المضاربة	المضاربة	المضاربة	المضاربة
المغرب	مستوى المؤشر	A4	A4	A4	A4	A4
	درجة الاستثمار/المضاربة	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 26.

و بمقارنة الجزائر مع الدول المغاربية الأخرى وفقا لمستوى هذا المؤشر، نجدها تقع دون تونس و المغرب المتميزان بدرجة الاستثمار و أحسن من ليبيا التي تقع في درجة المضاربة أسوأ مما هو عليه في الجزائر خلال الفترة 2002-2004. لكن بحلول سنة 2005 تحسن مستوى هذا المؤشر في الجزائر و انتقل إلى درجة الاستثمار بدلا من المضاربة و حافظ على نفس الدرجة في السنة الموالية (2006).

من مؤشرات تقويم المخاطر القطرية السالف عرضها، نجد تقاطع ثلاثة مؤشرات في تصنيف الجزائر ضمن درجة المخاطر المرتفعة خلال الفترة 2002-2005، بينما مؤشرين آخرين تقاطعا في تصنيف الجزائر ضمن درجة المخاطر المنخفضة، أي في درجة الاستثمار سننا 2006-2005.

و بالرجوع إلى أرصدة مختلف مؤشرات تقويم المخاطر، الذي يتحسن معظمها من سنة إلى أخرى، يمكننا استنتاج أن الجزائر ستخرج عن قريبا من دائرة المخاطر المرتفعة ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أقل مخاطرة أو مخاطر منخفضة.

## خلاصة الفصل.

تعتبر البيئة التشريعية في أي اقتصاد الإشارة الأولى و الأساسية المرعبة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الراضة لها. و بعد استعراضنا لأهم قوانين الاستثمار التي أصدرها المشرع الجزائري منذ الاستقلال سنة 1962 إلى سنة 2006 تبين أن نظرة هذا المشرع تغيرت عبر الزمن حيث كانت في السنوات الأولى من الاستقلال تستهدف طمأنة و استقرار الاستثمارات الأجنبية القائمة حينذاك و عدم خروجها. ثم تطورت هذه النظرة و شرع في العمل لبناء اقتصاد وطني عمومي لم يحض فيه القطاع الخاص الوطني و الأجنبي إلا باهتمام ضئيل. و ترجم ذلك في قوانين الاستثمار التي صدرت طوال العقود الثلاثة الأولى من الاستقلال، المنفردة للمستثمرين الخواص و طنيين و أجانب بطريقة غير مباشرة من خلال الالتزامات و القيود المختلفة التي وُضعت أمام هؤلاء المستثمرين.

و بحلول العقد الأخير من القرن الماضي تغيرت هذه النظرة و أزيلت جل العراقيل و القيود التشريعية السابقة، و صار الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي مرغوب فيهما و مرحبا بهما من خلال منح النشاط الاستثماري، دون تمييز، جملة من الامتيازات و تقديم بعض الضمانات و العمل المستمر على تحسين البيئة التشريعية له. و كانت البداية بصدور قانون النقد و القرض رقم 10-90 الذي أعطى بصراحة الضوء الأخضر لدخول الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، تبعه صدور المرسوم التشريعي رقم 12-93 المتعلق بترقية الاستثمارات ثم ألغي هذا المرسوم سنة 2001 و استبدل بالأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، هذا الأخير عدل سنة 2006 على النحو الذي سبق عرضه في المبحث الأول من هذا الفصل.

و تبعا لتحسن البيئة التشريعية الحاضنة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ابتداء من تسعينيات القرن العشرين، مُنحت لهذه الاستثمارات حوافز متنوعة عرفت في المرسوم التشريعي رقم 12-93 بمزايا النظام العام و مزايا الأنظمة الخاصة المتضمنة الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة و الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة. ثم عُدلت هذه المزايا سنة 2001 و صارت تُدعى بمزايا النظام العام و مزايا النظام الاستثنائي. هذا بالإضافة إلى تقديم بعض الضمانات المتعلقة بعدم التمييز بين المستثمر الوطني (عمومي و خاص) و نظيره الأجنبي، و إمكانية لجوء هذا الأخير إلى التحكيم الدولي و حرية تحويل أرباح و عوائد استثماراته القائمة في الجزائر.

رغم هذا التحسن الملحوظ في البيئة التشريعية ذات الصلة بالاستثمارات بصفة عامة إلا أن هذا لا يعني خلو بيئة الأعمال في الجزائر من بعض العراقيل التي تعيق الاستثمارات بصفة عامة و الأجنبية المباشرة بصفة خاصة. فهناك عراقيل سياسية و تشريعية و تنظيمية و اقتصادية و غيرها تتطلب العمل أكثر لإزالتها أو على الأقل التخفيف من حدتها بهدف تحسن بيئة الأعمال في الجزائر الذي ينعكس أثره الايجابي في المؤشرات التي تقيس مدى تحسن أو تراجع مناخ الاستثمار و التي تصدرها بعض المؤسسات الدولية و الهيئات غير الحكومية.

و حسب المعطيات التي أُتيحت لنا بخصوص المؤشرات التي تقيس مناخ الاستثمار، فإن وضع الجزائر عرف تحسنا في السياسات الاقتصادية الكلية و بعض مؤشرات قياس المخاطر القطرية، و استقرارا في المستويات الدنيا لمؤشر الأداء و الإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

و بعد تعرفنا على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة (1996-2005) ينبغي البحث في واقع هذه الاستثمارات في الجزائر و أهم الآثار الاقتصادية التي أحدثتها خلال الفترة المذكورة، و هذا ما يتناوله الفصل الموالي.

الفصل  
الرابع

## الفصل الرابع: دراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و آثاره الاقتصادية خلال 1996-2005.

### المبحث الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1996-2005.

- المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.
- المطلب الثاني: مدى أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.
- المطلب الثالث: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.
- المطلب الرابع: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

### المبحث الثاني : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.

- المطلب الأول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري.
- المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان حركات رأس المال.
- المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان الخدمات و باقي التحويلات.
- المطلب الرابع: حوصلة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

### المبحث الثالث : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التشغيل و غيرهما.

- المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.
- المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل.
- المطلب الثالث: آثار اقتصادية أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

## خلاصة الفصل

## مقدمة الفصل.

تناولنا في الفصل السابق أهم التشريعات التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الحوافز و التسهيلات المقدمة له من قبل هذه الأخيرة، مستهدفة من وراء ذلك الاستفادة من المزايا العديدة لهذا الاستثمار خاصة الاقتصادية منها و التي تناولتها الدراسات الاقتصادية النظرية و الميدانية و مختلف نظريات الاستثمار الأجنبي بالتحليل و المناقشة.

و خصصنا هذا الفصل لدراسة و تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أهم آثاره الاقتصادية خلال الفترة 1996-2005. من خلال ثلاثة مباحث هي:  
 المبحث الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1996-2005.  
 المبحث الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.  
 المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التشغيل و غيرهما.

و يعود تركيزنا و اختيارنا للفترة 1996-2005 للأسباب التالية:

1. قبل سنة 1990 كان موقف الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر موقفا سلبيا معتبرا هذا النوع من الاستثمار الوجه الاقتصادي للاستعمار الحديث، و هو موقف لم تتفرد به الجزائر وحدها ضمن مجموعة الدول النامية خلال سبعينيات و ثمانينيات القرن العشرين. و من ثم لم تكن رغبة في جلبه، خاصة خارج قطاع المحروقات.
2. يمكن اعتبار سنة 1990 هي السنة التي أعطي فيها الضوء الأخضر بوضوح للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف السلطات الجزائرية من خلال قانون النقد و القرض رقم 90-10. و معلوم أن أثر النشاط الاستثماري لا يقع في ظرف زمن قصير و إنما يحتاج إلى فترة لقيامه ثم ننتظر آثاره مستقبلا.
3. إن أغلب و أهم الحوافز التي قدمت من طرف السلطات الجزائرية لهذا الاستثمار جاءت في نهاية سنة 1993 من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، و لهذا فإن مفعول هذه الحوافز و التسهيلات متوقع الحدوث بعد فترة لا تقل عن السنة الواحدة.



## المبحث الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1996-2005.

لقد لاحظنا في نهاية الفصل الثاني من هذا البحث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد ازدادت بحجم كبير خاصة في الفترة 1991-2000، ثم تراجعت بين 2001-2003 لترتفع من جديد سنة 2004. و كانت حصة الدول المتقدمة من هذه التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر لا تقل عن 60% في أغلب سنوات الفترة 1990-2005.

كما أن التوزيع القطاعي للتدفقات المذكورة أعلاه تتركز في قطاع الخدمات بشكل أساسي (أكثر من 50%) ثم القطاع الصناعي في المرتبة الثانية. مما يوحي بأن المستثمر الأجنبي صار يفضل قطاع الخدمات على بقية القطاعات عندما ينتقل خارج وطنه.

و في هذا المبحث نتناول تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2005 و القطاعات التي تتجه إليها و مدى أهمية هذا النوع من الاستثمار في زيادة القدرات الانتاجية للاقتصاد الجزائري.

### المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

تعمل الجزائر منذ صدور القانون 90-10 على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و سنستعرض في هذا المطلب الحجم المتدفق إلى الجزائر من هذه الاستثمارات مع مقارنته مع نظيره لثلاثة دول مختارة\* هي تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا.

#### أولاً- حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

من خلال الإحصائيات المحتواة في الجدول رقم 31 أدناه يمكن القول أن الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة المدروسة في تزايد مستمر باستثناء أربع سنوات (1997، 2000، 2002، 2003). و حصل أكبر تدفق سنة 2001 بمبلغ 1196 مليون دولار ثم سنة 2005 بمبلغ 1081 مليون دولار، إذ تضاعفت هذه التدفقات في هذين السنتين أربع مرات عما كانت عليه سنة 1996. كما تجاوزت التدفقات الواردة عتبة المليار دولار خلال سنوات 2001 و 2002 و 2005. و لم تقل عن نصف مليار دولار منذ سنة 1998 باستثناء سنة واحدة فقط هي 2000. "و احتلت الجزائر سنتا 2001 و 2002 المرتبة الرابعة ثم الثالثة على التوالي إفريقيا و الأولى

(\* يرجع سبب اختيارنا لتركيا، و كوريا الجنوبية، و ماليزيا كدول مقارنة إلى اعتماد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عليها كدول مقارنة في التقارير السنوية لمناخ الاستثمار في الدول العربية.

سنة 2002 مغاربيا بخصوص البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>(1)</sup>

### الجدول رقم 31.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر و تركيا

و كوريا الجنوبية و ماليزيا خلال الفترة 1996-2005

الوحدة: مليون دولار

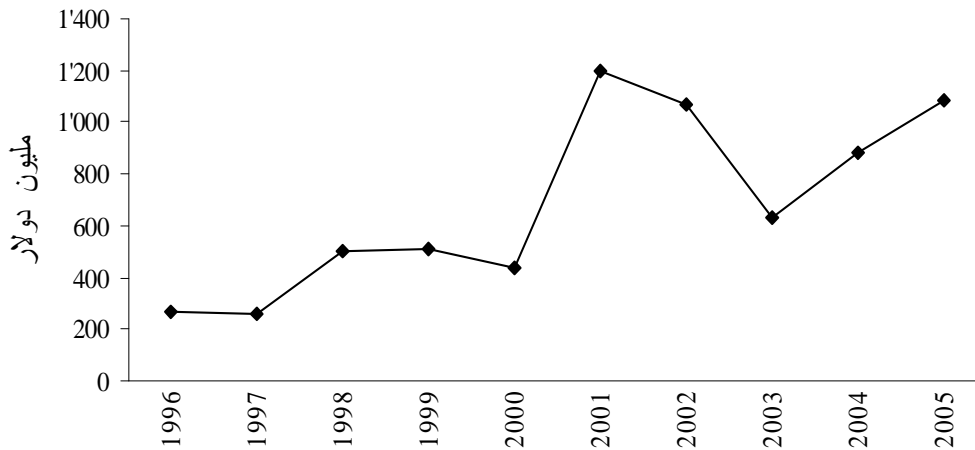
الـدول	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081
تركيا	722	805	940	783	982	3266	1063	1752	2837	9681
كوريا الجنوبية	2325	2844	5039	9436	8572	3683	2975	3892	7727	7198
ماليزيا	7296	6323	2714	3895	3788	554	3203	2473	4624	3967

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 05.

إن المنحنى الوارد في الشكل رقم 08 أدناه يكاد يتطابق في اتجاه تغيراته مع نظيره الخاص بالتدفقات العالمية للاستثمار المعني. فبالرجوع إلى منحنى التدفقات العالمية الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الشكل رقم 02 الوارد في الصفحة 131 من هذا البحث، و مقارنته مع المنحنى أدناه نجد أن اتجاه التغيرات (الزيادة أو النقصان) متطابق زمنيا باستثناء سنة 2000 و 2001. مما يعني أن حصة الجزائر من التدفقات الواردة من هذا الاستثمار تتغير في نفس اتجاه تغير التدفقات العالمية منه، و هي عموما في تزايد مستمر.

### الشكل رقم 08.

منحنى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 1996-2005.



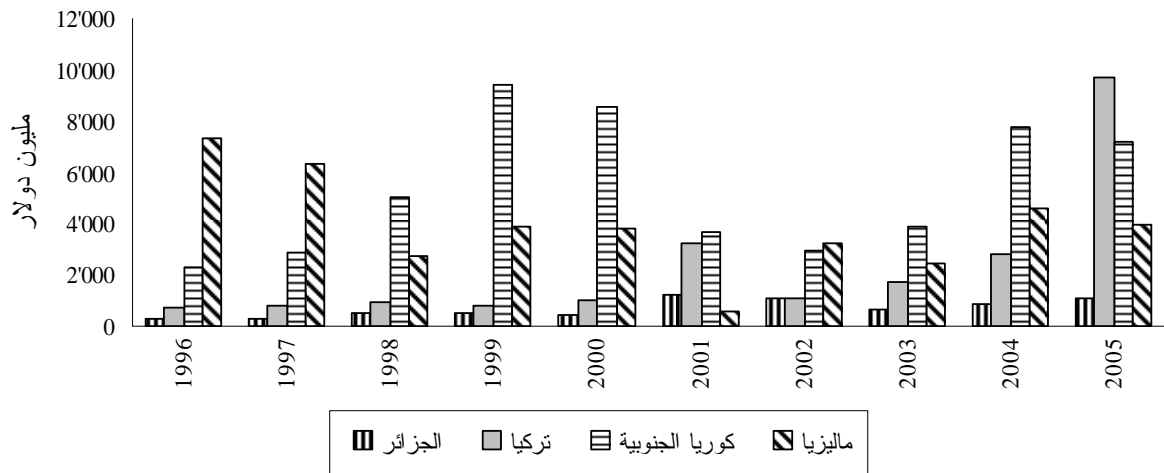
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 31.

## ثانيا- مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر دول مختارة.

رغم التزايد الملحوظ في تدفقات هذا الاستثمار - كما سبقت الإشارة أعلاه - إلا أنها تبقى ضعيفة لا ترقى إلى مستوى نظيراتها في كل من تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا، حيث لم تتجاوز نصف التدفقات الواردة إلى تركيا خلال سبع سنوات و إلى ماليزيا خلال تسع سنوات و إلى كوريا خلال العشر سنوات المدروسة. و أكثر من ذلك، إذ لم تتجاوز التدفقات المذكورة الواردة إلى الجزائر ثلاث نظيرتها المتدفقة إلى كل من ماليزيا و كوريا الجنوبية مدة تسع سنوات و ثمان سنوات على التوالي، و الشكل التالي يوضح هذا.

## الشكل رقم 09.

التمثيل البياني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر و تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا.



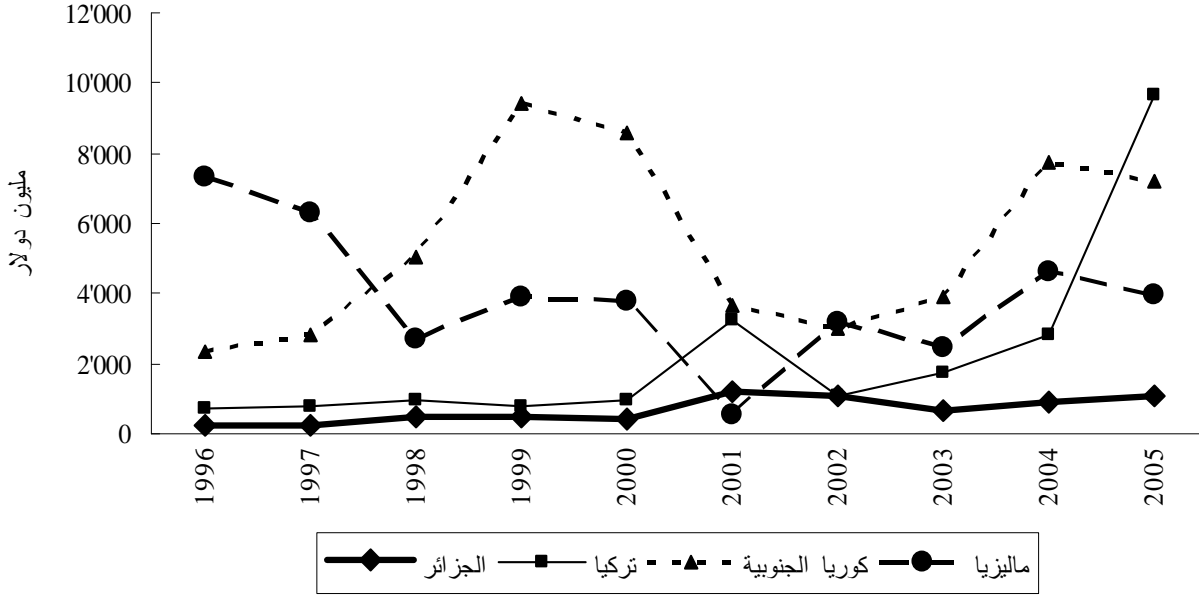
31المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم

و بالرجوع إلى الشكل رقم 10 أدناه، نلاحظ أن منحنيات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر و تركيا لهما نفس الاتجاه و قريبين من بعضهما البعض، مما يعني أن اتجاه تغيرات التدفقات المذكورة شبه متطابق، و هي على العموم في تزايد مستمر باستثناء ثلاث سنوات بالنسبة للجزائر و سنتين بالنسبة لتركيا. و ما يجلب الانتباه، أن هذه الأخيرة تمكنت من استقطاب 9681 مليون دولار سنة 2005 و هو مبلغ يفوق مجموع هذه التدفقات خلال الأربع سنوات السابقة (من 2001 إلى 2004).

إن تدفقات الاستثمار موضوع الدراسة اتجاه ماليزيا متذبذبة تارة تتناقص و تارة أخرى تتزايد، بينما نظيراتها اتجاه كوريا الجنوبية فعرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة 1996-1999 ثم انخفاضا متتاليا خلال الفترة 2000-2002، و الشكل التالي يفصح هذا.

## الشكل رقم 10.

منحنيات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر و تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا خلال 1996-2005.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 31.

و ما يلاحظ بشكل عام أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا أكبر من حجم نظيراتها الواردة إلى الجزائر على امتداد عشر سنوات (1996-2005) باستثناء سنة 2001 فقط حيث انخفضت هذه التدفقات اتجاه ماليزيا إلى مستوى أدنى منه إلى الجزائر، مع تزامن هذا مع السنة التي استقطبت الجزائر فيها أكبر حجم من تدفقات هذا الاستثمار خلال نفس الفترة المذكورة.

كما أن حجم تدفقات الاستثمار المعني تضاعف بين سنتي 1996-2005 أربع مرات بالنسبة للجزائر و ثلاث مرات بالنسبة لكوريا الجنوبية و ثلاثة عشر مرة بالنسبة لتركيا، بينما انخفض في ماليزيا إلى أكثر بقليل من النصف بين نفس السنتين السابقتي الذكر.

كما أن الحصة النسبية للجزائر من إجمالي تدفقات هذا الاستثمار إلى الدول النامية نجدها ضعيفة جدا لا تتجاوز 0,50% باستثناء سنة واحدة (2002) أين بلغت هذه النسبة 0,63%، بينما لا تقل هذه النسبة عن 0,63% بالنسبة لتركيا ابتداء من سنة 2001 و بلغت أقصاها سنة 2005 بـ 2,59%. أما كوريا الجنوبية فإن حصتها لا تقل عن 1,34% و بلغت أقصاها 3,65% سنة 1999، و الوضع شبيه أيضا في ماليزيا حيث حصتها لا تقل عن 1,24% باستثناء سنتين فقط (2001 و 2005)، و هذا ما يوضحه الجدول رقم 32 الآتي.

## الجدول رقم 32.

حصة كل من الجزائر و تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجموع الدول النامية.

الدول	الوحدة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	<sup>10</sup> دولار	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081
	%	0,16	0,12	0,23	0,20	0,16	0,49	0,63	0,32	0,28	0,29
تركيا	<sup>10</sup> دولار	722	805	940	783	982	3266	1063	1752	2837	9681
	%	0,43	0,38	0,43	0,30	0,35	1,33	0,63	0,88	0,90	2,59
كوريا الجنوبية	<sup>10</sup> دولار	2325	2844	5039	9436	8572	3683	2975	3892	7727	7198
	%	1,40	1,34	2,31	3,65	3,06	1,50	1,77	1,95	2,46	1,92
ماليزيا	<sup>10</sup> دولار	7296	6323	2714	3895	3788	554	3203	2473	4624	3967
	%	4,39	2,98	1,24	1,51	1,35	0,23	1,90	1,24	1,47	1,06
الدول النامية	<sup>10</sup> دولار	166.232	212.257	218.360	258.398	279.967	246.092	168.350	199.330	314.610	373.965
	%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 05، و النسب المئوية حسب من طرف الباحث.

مما سبق يمكن القول أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ضعيف مقارنة بالدول الثلاث المشار إليها سابقا و بحصتها النسبية ضمن مجموعة الدول النامية، إذ لا تتجاوز حصة الجزائر ثلث ما تستقطبه كل دولة من الدول السالفة الذكر في أغلب السنوات المدروسة.

### المطلب الثاني: مدى أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

أشرنا في المطلب السابق إلى ضعف الحجم المتدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بالاعتماد على القيم المطلقة لهذه التدفقات و مقارنتها بنظيراتها لدول مختارة، و كذا الحصة النسبية للجزائر من هذا الاستثمار ضمن مجموعة الدول النامية. إلا أن الاعتماد على القيم المطلقة لوحدها في قياس مدى أهمية تدفقات الاستثمار السالف الذكر غير كاف، نظرا لاختلاف أحجام اقتصاديات البلدان. لهذا سنحاول في هذا المطلب إجراء القياس السابق بالاعتماد على نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت.

### أولاً- تطور نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.

من دوافع جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مساهمته في بناء و تطوير القدرات الانتاجية لاقتصاد البلد المضيف له و المعبر عنها إحصائيا في التقارير السنوية للاستثمار العالمي، الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية بنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت. إذ من المنطق أن تكون الأهمية النسبية للحجم (س) من تدفقات الاستثمار المذكور مختلفة من اقتصاد إلى آخر باختلاف حجم هذا الأخير، و لذا فإن مقارنة القيم المطلقة لتدفقات هذا الاستثمار بين مختلف الدول تعطي صورة غير دقيقة أو خاطئة في أغلب الحالات، و هذا بسبب اختلاف أحجام اقتصاديات الدول مُقاسة بحجم التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.

بناء على ما سبق سنحاول التعرف على مدى أهمية و ملائمة حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على نسبة هذه التدفقات إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت و مقارنة هذه النسبة مع بعض الدول التي تصلح للمقارنة مع الجزائر بخصوص هذا الموضوع.

و بتصفح الجدول التالي، نلاحظ أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت للجزائر تعرف زيادة مضطربة خلال الفترة 1996-2001 باستثناء سنة 2000، إذ انتقلت هذه النسبة من 2,3% سنة 1996 إلى 9,6% سنة 2001 ثم تراجعت إلى 7,7% سنة 2002 و 4% سنة 2003 لترتفع من جديد و تبلغ 4,9% سنة 2005. و الملاحظ أن هذه النسبة قريبة من أربع درجات مئوية خلال ست سنوات من ضمن العشر سنوات التي شملتها الدراسة.

#### الجدول رقم 33.

#### نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأسمال

الوحدة: %.

#### الثابت خلال الفترة 1996-2005.

الدول	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
العالم	5,9	7,5	10,6	16,0	19,8	12,0	10,6	7,3	7,7	9,4
الدول المتقدمة	4,8	6,0	9,9	16,2	21,3	11,5	10,9	6,4	6,3	8,0
الدول النامية	9,1	11,4	12,3	14,7	14,9	13,1	9,5	9,3	10,7	12,8
الجزائر	2,3	2,4	4,0	4,3	3,7	9,6	7,7	4,0	4,2	4,9
تركيا	1,6	1,6	1,9	1,9	2,2	12,4	3,5	4,7	5,3	13,6
كوريا الجنوبية	1,2	1,7	4,8	7,1	5,4	2,6	1,9	2,1	3,8	3,1
ماليزيا	17	14,7	14	22,5	16,4	2,5	14,5	10,8	19,1	15,2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 05.

و بمقارنة هذه النسبة في الجزائر مع نظيراتها في الدول المتقدمة و النامية المحتواة في الجدول رقم 33، نستنتج التالي:

1- **بالنسبة للعالم:** تتراوح نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت عالميا بين [5,9% - 9,4%] خلال خمس سنوات و بين [10,6% - 12,0%] خلال ثلاث سنوات و بين [16,0% - 19,8%] خلال سنتان من المجال الزمني المدروس.

2- **بالنسبة للدول المتقدمة:** تتراوح هذه النسبة بين [4,8% - 9,9%] خلال ست سنوات و بين [10,9% - 21,3%] خلال أربع سنوات.

3- **بالنسبة للدول النامية:** تتراوح النسبة المعنية بين [9,1% - 9,5%] خلال ثلاث سنوات و بين [10,7% - 14,9%] خلال سبع سنوات.

و بهذا يتضح أن أدنى مجال لهذه النسبة كان بين [5,9% - 9,4%] عالميا طيلة نصف الفترة المدروسة (1996-2005)، و بين [4,8% - 9,9%] في الدول المتقدمة مدة ست سنوات، و بين [9,1% - 9,5%] في الدول النامية طيلة ثلاث سنوات. الأمر الذي يُعبر عن ضعف هذه النسبة في الجزائر التي لم تتجاوز 5% طوال الفترة السالفة الذكر إلا سنتين فقط من ضمن عشر سنوات. و هذا ما يوضحه الشكل رقم 11، حيث منحى النسبة المذكورة للجزائر أدنى من نظيره لكل من العالم و الدول المتقدمة و الدول النامية.

الشكل رقم 11. التمثيل البياني لنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت خلال الفترة 1996-2005.



المصدر: من إعداد الباحث.

## ثانيا- مقارنة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت للجزائر مع دول مختارة.

إذا قارنا النسبة المذكورة سابقا، في الجدول رقم 33، للجزائر بنظيراتها في كل من تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا نجد ما يلي:

1- **بالنسبة لتركيا:** كانت هذه النسبة في الجزائر أكبر منها في تركيا خلال ست سنوات من 1996 إلى 2000 و سنة 2002. هذا رغم أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر أقل من نظيره الوارد إلى تركيا خلال هذه الفترة؛ ثم انقلب الوضع في بقية السنوات حيث صارت هذه النسبة في تركيا أكبر منها في الجزائر . و في الحالتين كان الفرق بين النسبتين في البلدين لا يتجاوز نقطتين مؤويتين خلال نصف فترة الدراسة (خمس سنوات) و ثلاث نقاط مئوية خلال فترة الدراسة 1996-2005 باستثناء سنتين فقط هما 2002 و 2005.

2- **بالنسبة لكوريا الجنوبية:** رغم أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر يمثل، في أحسن حالاته، ثلث نظيره الوارد إلى كوريا الجنوبية، إلا أن نسبة تدفقاته إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت في الجزائر كانت أكبر من نظيرتها في كوريا الجنوبية خلال الفترة المدروسة 1996-2005 باستثناء ثلاث سنوات هي 1998 و 1999 و 2000، حيث كان العكس.

و في الحالتين فإن الفرق بين النسبتين في الدولتين (الجزائر و كوريا الجنوبية) لم يتجاوز نقطتين مؤويتين (2%) لمدة سبع سنوات. مما يعني تشابه الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدولتين المذكورتين قياسا بحجم التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت في كل منهما.

3- **بالنسبة لماليزيا:** إن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت في ماليزيا جد مرتفعة مقارنة بنظيرتها في الدول الثلاث الأخرى (الجزائر و تركيا و كوريا الجنوبية). إذ تتراوح بين 14% و 22,5% خلال فترة الدراسة باستثناء سنتي 2001 و 2003، حيث انخفضت إلى 2,5% و 10,8% على الترتيب. مما يجعلنا نستنتج أن التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت في ماليزيا ضعيف الحجم الشيء الذي جعل هذه النسبة تكون مرتفعة رغم تقارب حجم تدفقات الاستثمار المدروس إلى كل من ماليزيا و كوريا الجنوبية. إذ أن حجم هذه التدفقات الواردة إلى ماليزيا في بعض السنوات (1999، 2000، 2005) لا يتجاوز نصف نظيره الوارد إلى كوريا الجنوبية في نفس الوقت الذي كانت فيه نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت في هذه الأخيرة (كوريا الجنوبية) لا تفوق 7,1%. بينما في ماليزيا لا تقل عن 14% باستثناء سنتين فقط هما 2001 و 2003.



كما أن هذه النسبة في الدول المتقدمة المتلقية لأكبر حجم من الاستثمار الأجنبي المباشر لم تتجاوز 10% خلال الفترة 1996-2005 باستثناء أربع سنوات، بينما في ماليزيا تمثل هذه النسبة (10%) أدنى مستوى.

لهذا يرى الباحث إخراج ماليزيا من المقارنة مع الجزائر بخصوص أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل منهما. و تبقى تركيا و كوريا الجنوبية السابق الإشارة إليهما كدولتين يستعان بهما في التعرف على مدى أهمية الحجم المتدفق إلى الجزائر من الاستثمار المعني قياسا بالتكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.

و بتصفح الشكل رقم 12 أدناه الخاص بمنحنيات نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت للدول الثلاث (الجزائر و تركيا و كوريا الجنوبية)، نلاحظ أن المنحنى الممثل للجزائر قريب من نظيره الممثلين لتركيا و كوريا الجنوبية في أغلب سنوات الدراسة.

فبالنسبة للمنحنى الممثل لتركيا كان قريب من نظيره الممثل للجزائر طوال فترة الدراسة (1996-2005) باستثناء سنة واحدة فقط هي 2005 و التي تلقت فيها تركيا حجما كبيرا من الاستثمار الأجنبي المباشر يفوق ثلاثة أضعاف ما تلقتة تركيا في السنة السابقة 2004، و تسعة أضعاف ما تلقتة الجزائر في سنة 2005.

و بالنسبة للمنحنى الممثل لكوريا الجنوبية كان أيضا قريب من نظيره الممثل للجزائر خلال فترة الدراسة باستثناء سنتي 2001 و 2002 و هما السنتان اللتان عرفت فيهما كوريا الجنوبية تدفقات منخفضة نوعا ما من الاستثمار المعني قياسا بالفترة 1998-2005، و هذا ما يوضحه الشكل رقم 12 أدناه.

مما سبق يمكن استخلاص التالي:

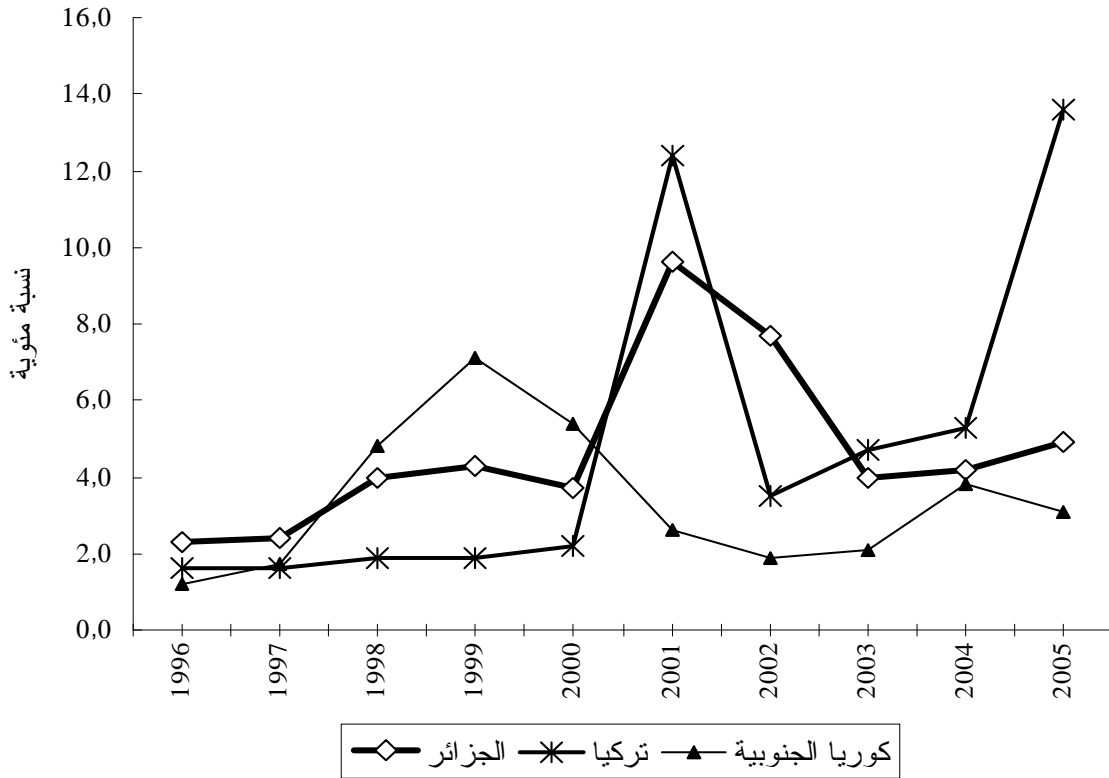
- تتراوح النسبة السالف ذكرها في تركيا بين [1,6% - 5,3%] و في كوريا الجنوبية بين [1,2% - 4,8%] خلال ثمان سنوات من ضمن العشر المدروسة، و هو مجال نسبي قريب من نظيره للجزائر - [2,3% - 4,9%] - لنفس الفترة. مما يعني تماثل الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر مع نظيراتها الواردة إلى كل من تركيا و كوريا الجنوبية رغم أن حجم هذه التدفقات الواردة إلى هذين الدولتين الأخيرتين يفوق بكثير نظيره الوارد إلى الجزائر طوال الفترة المعنية بالدراسة (انظر الجدول رقم 31).

- يتوسط منحني نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت الخاص بالجزائر نظيريه لكل من تركيا و كوريا الجنوبية طوال الفترة المدروسة (انظر الشكل رقم 12) باستثناء ثلاث سنوات فقط (1996، 1997، 2002) أين كان هذا المنحنى للجزائر أعلى من نظيريه للدولتين المذكورين. بينما منحني تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (انظر الشكل رقم 10) يقع أدنى من نظيريه لكلا الدولتين المذكورتين. مما يجعلنا نستنتج ضالة التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت الجزائري مقارنة بنظيريه لكل من تركيا و كوريا الجنوبية.

- مما سبق، و باعتبار الحجم المتدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا و كوريا الجنوبية هو حجما مقبولا، يمكننا القول أن نظيره بالنسبة للجزائر مقبول أيضا بالنظر إلى تقارب نسبة هذه التدفقات في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت بين الدول الثلاث. أما إذا قارنا هذه النسبة للجزائر مع نظيرتها للعالم و للدول المتقدمة و للدول النامية، يمكننا استنتاج ضعف الحجم المتدفق من الاستثمار المعني الوارد إلى الجزائر نظرا لضالة النسبة السالفة الذكر لهذه الأخيرة.

### الشكل رقم 12.

التمثيل البياني لنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت لكل من الجزائر و تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 33.

### المطلب الثالث: التوزيع القطاعي (\*) لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

توصلنا في المبحث الثالث من الفصل الثاني - عند دراسة التوزيع القطاعي للتدفقات الواردة من الاستثمار المذكور أعلاه - إلى أن قطاع الخدمات يستقطب الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار المعني بالدراسة عالميا و في الدول المتقدمة، ثم يأتي القطاع الصناعي في المرتبة الثانية. بينما في الدول النامية يستقطب فيها القطاع الصناعي الجزء الأكبر من هذا الاستثمار تارة و قطاع الخدمات تارة أخرى. و هذا ما سنبحثه بخصوص حالة الجزائر في هذا المطلب.

#### أولا- حصة القطاع الصناعي.

عرفت حصة القطاع الصناعي من الاستثمار الأجنبي المباشر نموا مستمرا خلال الفترة 1995-2000 حيث انتقلت من 0,896 مليار د.ج سنة 1995 إلى 43,04 مليار د.ج سنة 2000، ثم تراجعت هذه الحصة قليلا سنة 2001 لتعود إلى الارتفاع من جديد سنة 2003 و هي السنة التي جذب فيها هذا القطاع أكبر حجم خلال الفترة المدروسة بمبلغ تجاوز 54 مليار د.ج (انظر الجدول رقم 34).

أما الحصة النسبية لهذا القطاع من الاستثمار الأجنبي المباشر فتراوحت بين 29,7% و 35% خلال ثلاث سنوات و بين 62,9% و 88,9% خلال خمس سنوات. مما يفصح عن الأهمية النسبية للحصة التي يجذبها هذا القطاع من الاستثمار السالف الذكر، و التي تجاوزت الثلث (33%) طيلة سبع سنوات من ضمن العشرة المدروسة كما يوضحه الجدول رقم 34 أدناه.

(\*) نبيه إلى الاختلاف الموجود في قيم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، فالإحصائيات المقدمة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأنكتاد) و المقيمة بالدولار، لا تتوافق مع نظيراتها المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) و المقيمة بالدينار الجزائري. و الفرق بينهما لا يمكن تبريره بتغيرات سعر الصرف في جل سنوات الدراسة، فمثلا تدفقات سنة 1998 حسب الأنكتاد بلغت 501 مليون دولار و حسب ONS بلغت 18.903 مليون دينار جزائري مما يعني أن متوسط سعر صرف هذا الأخير كان أقل من 38 دينار جزائري للدولار الواحد بينما هذا السعر تجاوز 60 دينار جزائري للدولار في نفس السنة حسب معطيات بنك الجزائر. و نفس الحالة نلاحظها سنة 2002 حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأنكتاد بلغت 1.065 مليون دولار و حسب ONS بلغت 40.636 مليون دينار جزائري، و هذا يعطي متوسط سعر صرف الدولار الواحد بـ 38,15 دينار جزائري في الحين الذي تجاوز هذا السعر 79 دينار جزائري سنة 2002 وفق بيانات بنك الجزائر.

و نجد حالة معاكسة في سنة 2004، حيث تشير إحصائيات الأنكتاد إلى تدفق 882 مليون دولار من الاستثمار موضوع البحث بينما الإحصائيات المقدمة من ONS تشير إلى تدفق 154.590 مليون دينار جزائري، الشيء الذي يعطي متوسط سعر صرف الدولار الواحد بأكثر من 175 دينار جزائري. و هو رقم بعيد عن نظيره المقدم من بنك الجزائر البالغ 72,06 دينار جزائري. و الذي نعتقد أنه الأصح.

و سنعتمد على الإحصائيات المقدمة من طرف ONS بالعملة الوطنية (د.ج) بخصوص التوزيع القطاعي و التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة التي تتوفر عنها هذه الإحصائيات نظرا لعدم تمكني من الحصول على هذه التفاصيل بالدولار الأمريكي المعتمد في الإحصائيات المقدمة من طرف الأنكتاد.

## الجدول رقم 34.

## التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 1995-2004.

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	الوحدة	القطاعات
0	321	691	3	158	257	3'750	0	3'851	1'762	<sup>6</sup> د.ج	قطاع الفلاحة و الصيد
0,0	0,4	1,7	0,0	0,3	1,0	19,8	0,0	22,9	8,9	%	
45'888	54'928	36'109	19'308	43'043	18'773	11'890	7'452	5'699	896	<sup>6</sup> د.ج	قطاع الصناعة
29,7	75,3	88,9	16,2	83,1	70,3	62,9	35,0	33,9	4,5	%	
108'702	17'733	3'836	99'508	8'625	7'668	3'263	13'866	7'260	17'213	<sup>6</sup> د.ج	قطاع الخدمات
70,3	24,3	9,4	83,7	16,6	28,7	17,3	65,0	43,2	86,6	%	
154'590	72'982	40'636	118'819	51'826	26'698	18'903	21'318	16'810	19'871	<sup>6</sup> د.ج	المجموع

Source: Préparé par le chercheur sur la base de, Office national des statistiques, Annuaire statistique de l'Algérie, Numéros 18, 19, 21 et 22.

- يشمل قطاع الصناعة على كل من الصناعة و البناء و الأشغال العمومية و الري.

- يشمل قطاع الخدمات على كل من السياحة و النقل و التجارة و الصحة و الاتصالات و الخدمات.

## ثانيا - حصة قطاع الخدمات.

لم تقل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الخدمات عن ثلاثة ملايين دينار جزائري، و لم تبلغ 18 مليار د.ج خلال الفترة 1995-2004 باستثناء سنتين فقط هما: 2001 و 2004. ففي سنة 2001 بلغت هذه التدفقات 99,5 مليار د.ج بفعل دخول أحد المستثمرين الأجانب في قطاع الاتصالات قُدرت استثماراته في نفس السنة بـ 737 مليون دولار<sup>(1)</sup>، و نفس الأمر تكرر سنة 2004 مع تعامل أجنبي آخر في نفس القطاع الذي قُدرت استثماراته حينها بـ 400 مليون دولار<sup>(2)</sup>، كما بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات أقصاها في هذه السنة (2004) بحجم 108,7 مليار د.ج.

أما من حيث الحصة النسبية لهذا القطاع فتراوحت بين 65% و 86,6% مدة أربع سنوات، و كانت أقل من الثلث (33%) مدة خمس سنوات. الأمر الذي جعل هذا القطاع يحتل المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي في جذبهما للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 1995-2004.

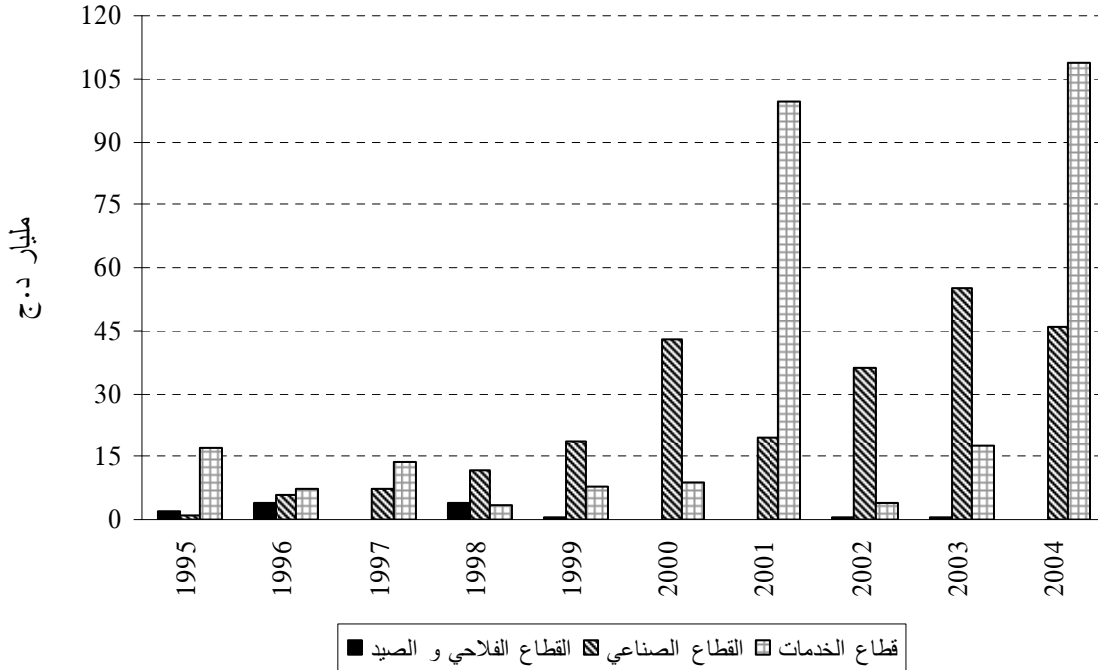
و تتميز التدفقات المعنية بهذا القطاع بتقلباتها و عدم استقرارها، خاصة بعد سنة 2000، حيث انتقلت من 8,6 مليار د.ج سنة 2000 إلى 99,5 مليار د.ج في السنة الموالية ثم انخفضت إلى 3,8 مليار د.ج سنة 2002 و ترتفع من جديد إلى 108,7 مليار د.ج سنة 2004. و هذا ما يوضحه الشكل التالي.

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2005، مرجع سابق، ص 126.

(2) نفس المرجع السابق، ص 92.

## الشكل رقم 13.

التمثيل البياني للتوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 1995-2004.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 34.

## ثالثا- حصة قطاع الفلاحة و الصيد.

بالرجوع إلى الجدول رقم 34 السابق نلاحظ أن حصة قطاع الفلاحة و الصيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة جدا طيلة الفترة 1995-2004، إذ أن أكبر حجم جذبته هذا القطاع كان سنة 1996 بمبلغ 3,85 مليار د.ج ثم سنة 1998 بمبلغ 3,75 مليار د.ج؛ أما باقي السنوات فلم يبلغ 1,7 مليار د.ج إلا سنة 1995 فقط. و الشكل رقم 13 أعلاه يفصح عن هذا.

و قد تراوحت الحصة النسبية لهذا القطاع من التدفقات السالفة الذكر ضمن القطاعات الثلاث (الصناعة، و الخدمات، و الفلاحة و الصيد) بين صفر بالمائة (00%) و 1,7% مدة سبع سنوات و بين 19,8% و 22,9% مدة سنتين.

## رابعا- خلاصة التوزيع القطاعي.

بتصفح التمثيل البياني للتوزيع النسبي القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الشكل رقم 14 الآتي، نسجل النمو المستمر للحصة النسبية للقطاع الصناعي بين 1995 و 2000 و عكس ذلك في نفس الفترة - انخفاض مستمر في الحصة النسبية - لقطاع الخدمات. و انعكس الوضع بعد سنة

2002 إذ صارت الحصة النسبية لقطاع الخدمات تنمو باستمرار و نظيرتها للقطاع الصناعي تنخفض باستمرار.

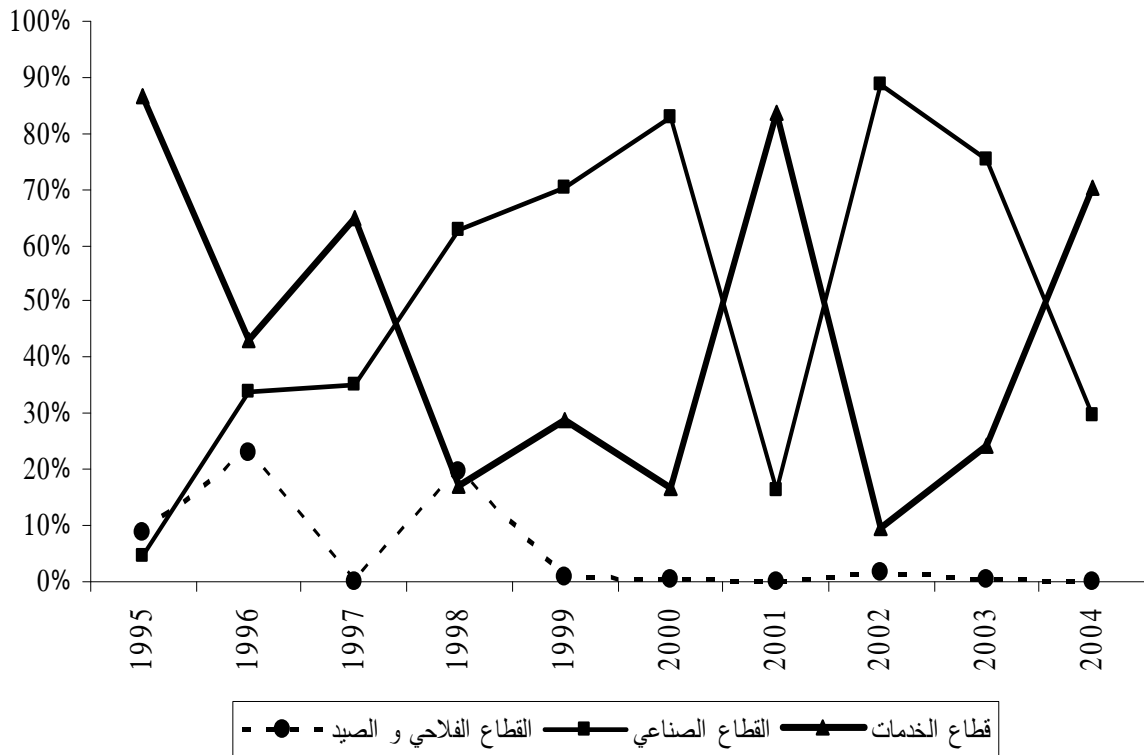
أما الحصة النسبية للقطاع الفلاحي و الصيد من الاستثمار موضوع الدراسة فقد عرفت تدبدا بين 1995 و 1998 ثم انخفاضا شبه مستمر بين 1999 و 2004.

و عموما فإن القطاع الصناعي يتميز بنوع من الاستمرار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عكس قطاع الفلاحة و الصيد و قطاع الخدمات. ولعل ذلك يعود إلى احتواء هذا القطاع على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات التي مثلت 66%<sup>(1)</sup> سنة 2004 و 55%<sup>(2)</sup> سنة 2005 من إجمالي التدفقات لجميع القطاعات في السنتين المذكورتين.

#### الشكل رقم 14.

التمثيل البياني للتوزيع النسبي القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 1995-2004.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 34.

(1) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو، الدورة السادسة و العشرون، 2005، ص 41.

(2) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2006، مرجع سابق، ص 45.

## المطلب الرابع: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

رأينا في المطلب السابق من هذا المبحث أن أغلب التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر تتوزع بين القطاعين الصناعي و الخدماتي أساسا، بينما قطاع الفلاحة لا يحظى باهتمام المستثمرين الأجانب، كما أن القطاع الصناعي يتميز بنوع من النمو الدائم في جذب الاستثمارات الأجنبية. و في هذا المطلب سنحاول التعرف على مصدر هذه التدفقات و أهم المناطق الجغرافية و البلدان التي تنجذب للاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1995-2004 التي توفرت لنا عليها الإحصائيات.

يلخص الجدول رقم 35 أهم المناطق الجغرافية<sup>(1)</sup> التي استثمرت في الجزائر حيث تأتي الدول العربية على رأس المناطق الجغرافية الأخرى بحجم استثمار قدره 302.813 مليون دينار جزائري ما يعادل 56% من إجمالي هذه التدفقات خلال فترة عشر سنوات (من 1995 إلى 2004)، تليها الدول

### الجدول رقم 35.

#### المصادر الجغرافية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

#### الوارد إلى الجزائر خلال 1995-2004.

المصادر	الوحدة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
الدول العربية	10 <sup>6</sup> د.ج	1789	7172	9598	3637	5720	27110	102312	13474	4912	127089	302813
	%(*)	9	43	45	19	21	52	86	33	7	82	56
الدول الأوروبية	10 <sup>6</sup> د.ج	890	8923	5309	14629	12134	20967	2794	26878	19528	7930	119982
	%(*)	4	53	25	77	45	40	2	66	27	5	22
دول أمريكا	10 <sup>6</sup> د.ج	17193	230	1519	31	3358	2866	67	241	86	17090	42681
	%(*)	87	1	7	0	13	6	0	1	0	11	8
الدول الآسيوية(**)	10 <sup>6</sup> د.ج	0	485	71	137	366	878	13646	43	15656	2472	33754
	%(*)	0	3	0	1	1	2	11	0	21	2	6
دول أخرى	10 <sup>6</sup> د.ج	0	0	0	469	0	7	0	0	32800	11	33287
	%(*)	0	0	0	2	0	0	0	0	45	0	6
شركات متعددة الجنسيات	10 <sup>6</sup> د.ج	0	0	4820	0	5121	0	0	0	0	0	9941
	%(*)	0	0	23	0	19	0	0	0	0	0	2
المجموع	10 <sup>6</sup> د.ج	19872	16810	21317	18903	26699	51828	118819	40636	72982	154592	542458
	%(*)	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source: Préparé par le chercheur sur la base de, Office national des statistiques (ONS), Annuaire statistique de l'Algérie, Divers numéros.

(\*) النسب المئوية حسب من طرف الباحث بالاعتماد على معطيات نفس الجدول.

(\*\*) الدول الآسيوية باستثناء الدول العربية.

(1) تم اعتماد التوزيع الجغرافي القاري باستثناء آسيا و إفريقيا اللذين يضمنان الدول العربية، التي اعتبرت كمنطقة جغرافية واحدة، بهدف مقارنة الحجم المتدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من المصادر العربية و غيرها من المصادر الأخرى غير العربية.

الأوربية في المرتبة الثانية بحجم 119.982 مليون دينار جزائري ما يمثل 22% ثم دول أمريكا<sup>(1)</sup> في المرتبة الثالثة بحجم 42.681 مليون دينار جزائري و بنسبة 8% في نفس الفترة السالف ذكرها.

و بهذا نستنتج ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من المصادر غير العربية، حيث تفوق تدفقات الاستثمارات المصرية وحدها فقط البالغة 135,6 مليار د.ج.<sup>(2)</sup> استثمارات كل الدول الأوربية في الجزائر البالغة 119,98 مليار د.ج، كما أن الاستثمارات المباشرة الأمريكية في الجزائر بحجم 42,68 مليار د.ج لم تبلغ نصف استثمارات دولة الكويت وحدها و البالغة 88,5 مليار د.ج.<sup>(2)</sup>.

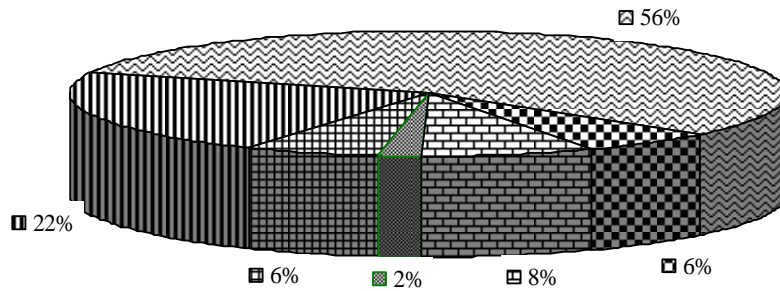
و من جهة أخرى نلاحظ أن الاستثمارات المباشرة للدول الآسيوية غير العربية في الجزائر و البالغة 33.754 مليون د.ج.<sup>(2)</sup> تعادل تقريبا الاستثمارات المباشرة لدولة جنوب إفريقيا وحدها بمبلغ 32.800 مليون د.ج و لكل من استثمارات الأردن و مشروع آخر سعودي أردني فلسطيني مشترك التي بلغت 30.558 مليون د.ج.<sup>(2)</sup>.

مما سبق نستنتج أن تدفقات الاستثمارات المباشرة الأوربية و الأمريكية إلى الجزائر خلال عشر سنوات (1995-2004) لا تتجاوز 30% من إجمالي هذه التدفقات خلال نفس الفترة، و هي نسبة ضئيلة مقارنة بنظيرتها العربية البالغة 56% كما يوضحه الشكل رقم 15 أسفله.

و إذا رتبنا المناطق الجغرافية الواردة في الجدول أعلاه وفق الحصة النسبية لكل منطقة ضمن إجمالي التدفقات السنوية نجد منطقة الدول العربية و منطقة الدول الأوربية احتلتا المرتبة الأولى أربع

### الشكل رقم 15.

التوزيع النسبي لمصادر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر  
لمجموع الفترة 1995-2004.



دول أخرى □ شركات متعددة الجنسيات □ الدول الأمريكية □ آسيا دون الدول العربية □ الدول العربية □ الدول الأوربية □

35.المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم

(1) و هي أساسا الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 20.928 مليون د.ج (3,8%) و كندا بمبلغ 20.141 مليون د.ج (3,7%).

(2) معطيات مستخرجة من: ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, Divers numéros.



مرات لكل منهما رغم أن مجموع التدفقات للدول الأوروبية اتجاه الجزائر خلال العشر سنوات المذكورة في الجدول السابق لم يبلغ نصف نظيره للدول العربية خلال نفس الفترة.

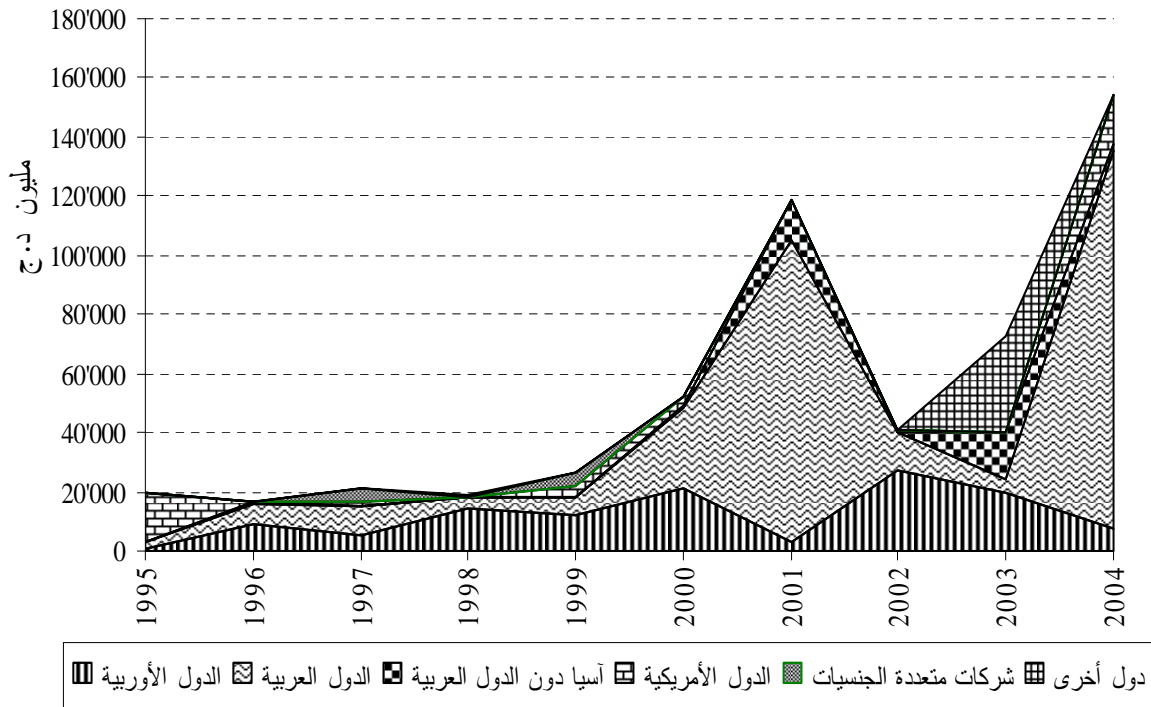
أما دول أمريكا فاحتلت المرتبة الأولى مرة واحدة فقط سنة 1995 و نفس الشيء لدولة جنوب إفريقيا لوحدها التي احتلت المرتبة الأولى مرة واحدة فقط أيضا سنة 2003.

و بهذا نصل إلى نتيجة مفادها أن المصدر الأساسي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر هي الدول العربية أولا ثم الأوروبية ثانيا كما يوضحه الشكل التالي.

### الشكل رقم 16.

التمثيل البياني لمصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

إلى الجزائر لمجموع الفترة 1995-2004.



35. المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم

غير أن التدفقات الأوروبية تتميز بنوع من الاستمرار و بمبالغ سنوية قريبة إلى بعضها نوعا ما، عكس التدفقات العربية التي تتميز بالتقلبات الكبيرة حيث انتقلت من 27.110 مليون د.ج سنة 2000 إلى 102.312 مليون د.ج سنة 2001 أي بزيادة قدرها 75.202 مليون د.ج و بنسبة نمو تفوق 277% ثم انخفضت إلى 13.474 مليون د.ج سنة 2002 و إلى 4.912 مليون د.ج سنة 2003 لترتفع من جديد بقفزة كبيرة إلى 127.089 مليون د.ج سنة 2004 أي بزيادة 122.177 مليون د.ج مقارنة بالسنة السابقة ما يعادل 2487%.

## المبحث الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.

بعد استعراضنا لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2005 و مدى أهميتها ضمن الحجم الإجمالي للاستثمارات الوطنية (محلية و أجنبية، عمومية و خاصة و مختلطة)، يحق لنا أن نتساءل عن مدى استفادة الاقتصاد الجزائري من هذا الاستثمار أو العكس (تضرره).

لقد سبق عرض المنهجية التي يؤثر بها الاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف في المبحث الثاني من الفصل الثاني من هذه الدراسة، و في هذا المبحث، سنحاول استنتاج تلك الآثار على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة السالف ذكرها قصد الخروج بحوصلة نهائية نوضح فيها الجوانب الإيجابية و/أو سلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على وضعيتها المالية الخارجية.

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة من بنود ميزان المدفوعات و هي أساسا الميزان التجاري و ميزان حركة رأس المال و ميزان الخدمات و التحويلات الأخرى.

### المطب الأول- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري.

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري من خلال مساهمته في زيادة الصادرات و/أو تخفيض الواردات السلعية، و من ثم تحسين رصيد هذا الميزان.

### أولاً- تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1996-2005.

يبين الجدول رقم 36 أدناه أن الميزان التجاري حقق فائضا خلال عشر سنوات متتالية. و يعود ذلك إلى الزيادة المعتبرة في صادرات المحروقات خاصة بعد سنة 1999، الناتجة عن ارتفاع الأسعار من جهة و زيادة الكمية المصدرة من جهة أخرى.

بينما الصادرات السلعية خارج المحروقات فهي في تدبب تارة تتخفف و تارة أخرى ترتفع و قيمها ضعيفة جدا تتراوح نسبتها بين 4% و 5% من إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة 1996-1998 ثم انخفضت إلى المجال [2% - 3%] في الفترة 1999-2005. و لا تغطي سوى أقل من 6% من إجمالي الواردات السلعية خلال الفترة 1998-2005 باستثناء سنة 2000. و بهذا يكون مصدر فائض الميزان التجاري هو صادرات المحروقات.

## الجدول رقم 36.

## تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1996-2005.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	الوحدة	البيان
46,38	32,22	24,47	18,71	19,09	21,65	12,32	10,14	13,82	13,22	<sup>9</sup> 10 دولار	إجمالي الصادرات السلعية
45,59	31,55	23,99	18,11	18,53	21,06	11,91	9,77	13,18	12,65	<sup>9</sup> 10 دولار	صادرات المحروقات
%98	%98	%98	%97	%97	%97	%97	%96	%95	%96	%*	
0,79	0,67	0,47	0,61	0,56	0,59	0,41	0,37	0,64	0,57	<sup>9</sup> 10 دولار	صادرات سلعية أخرى
%2	%2	%2	%3	%3	%3	%3	%4	%5	%4	%*	
19,57	17,95	13,32	12,01	9,48	9,35	8,96	8,63	8,13	9,09	<sup>9</sup> 10 دولار	الواردات السلعية(FOB)
26,81+	14,27+	11,14+	6,70+	9,61+	12,30+	3,36+	1,51+	5,69+	4,13+	<sup>9</sup> 10 دولار	رصيد الميزان التجاري
%4	%3,7	%3,5	%5,1	%5,9	%6,3	%4,6	%4,3	%7,9	%6,3		نسبة تغطية الواردات السلعية بالصادرات السلعية خارج المحروقات

Source: Préparé par le chercheur sur la base de:

Année 1996, Banque d'Algérie, Statistiques de la balance des paiements 1992-2005, P 71, dans: <http://www.bank-of-Algeria.dz>, consulté le 20.11.2007.

Années 1997-2000, Banque d'Algérie, Rapport 2001, Op.cit, P 97.

Années 2001-2005, Banque d'Algérie, Rapport 2005, Op.cit, P 205.

النسب المئوية حسب من طرف الباحث بالاعتماد على معطيات نفس الجدول. (\*)

إن الارتفاع الكبير المسجل في حصيلة صادرات المحروقات يعود بالأساس إلى تضاعف أسعارها. فبعدما انخفض سعر برميل البترول الخام من 21,70 دولار سنة 1996 إلى 12,94 دولار سنة 1998 عاد ليرتفع إلى 17,91 سنة 1999 و استقر بين 24,85 و 28,96 دولار خلال الفترة 2000-2003، و بلغ 38,66 دولار ثم 54,64 دولار سنتا 2004 و 2005 على التوالي (انظر الجدول رقم 37). أي بزيادة قدرها 32,94 دولار للبرميل، ما يمثل معدل نمو بـ 152% بين سنتي 1996 و 2005.

### الجدول رقم 37.

#### تطور سعر برميل البترول الخام خلال الفترة 1996-2005.

الوحدة: دولار أمريكي.

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
سعر برميل البترول الخام	21,70	19,49	12,94	17,91	28,50	24,85	25,24	28,96	38,66	54,64

Source: Préparé par le chercheur sur la base de, Banque d'Algérie, Statistiques de la balance des paiements 1992-2005, Op.cit, Pp 71-72.

بينما الزيادة الحاصلة في حجم صادرات المحروقات لم تتعد 192,2 مليون برميل من البترول بين سنتي 1997 و 2005 أي ما يمثل 143%، و 16,1 مليون متر مكعب من الغاز في نفس الفترة ما يمثل 125%، و الجدول التالي يوضح هذا.

### الجدول رقم 38.

#### تطور حجم صادرات المحروقات الجزائرية خلال الفترة 1997-2005.

نوع المحروقات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
البترول الخام (10 <sup>6</sup> برميل)	136,6	150,2	151,5	169,1	161,0	200,5	266,2	326,0	354,3
( برميل Condensats 10 <sup>6</sup> )	140,1	140,5	134,8	140,2	138,9	131,2	123,2	120,7	120,9
مواد بترولية مكررة (10 <sup>6</sup> برميل)	111,5	99,3	106,8	107	112,0	98,8	98,8	90,1	87,6
غاز البترول المميع (10 <sup>6</sup> برميل)	59,4	68,1	79,7	81,8	95,1	94,7	92,9	55,3	77,0
المجموع (10 <sup>6</sup> برميل)	447,6	458,1	472,8	498,1	507,0	525,2	581,1	592,1	639,8
غاز طبيعي مميع (10 <sup>6</sup> متر مكعب)	39,9	24,5	43,8	44,7	43,2	44,7	46,1	40,3	40,3
غاز طبيعي (10 <sup>6</sup> متر مكعب)	24,1	27,5	32,1	34,3	31,1	31,1	31,7	35,3	39,8
المجموع (10 <sup>6</sup> متر مكعب)	64,0	52,0	75,9	79,0	74,3	75,8	77,8	75,6	80,1

Source: Préparé par le chercheur sur la base de:

Années 1997-2000, Banque d'Algérie, Rapport 2001, Op.cit, p 99.

Années 2001-2005, Banque d'Algérie, Rapport 2005, Op.cit, p 207.

و رغم غياب الإحصائيات التفصيلية عن كامل فترة الدراسة الدالة على حصة صادرات المستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات، يمكننا القول أن الميزان التجاري يمكنه تحقيق فائضا و لو انعدمت الشراكة الأجنبية. و هذا نتيجة الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار البترول و الغاز في معظم الفترة المدروسة، و الدليل على ذلك هو التالي.

إذا أخذنا نفس حجم صادرات المحروقات سنة 1997 بالأسعار الجارية لبقية السنوات المدروسة مع الاحتفاظ بنفس قيم الواردات السلعية بأسعارها الجارية أيضا سيفرز الميزان التجاري فائضا كما يوضحه الجدول رقم 39 الآتي. و يصح هذا مع افتراض خلو صادرات المحروقات سنة

**الجدول رقم 39.**

**الميزان التجاري المرجح بحجم صادرات المحروقات لسنة 1997 بالأسعار الجارية.**

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	الوحدة	البيان
136,6	136,6	136,6	136,6	136,6	136,6	136,6	136,6	136,6	<sup>6</sup> 10 برميل	البتترول الخام
54,6	38,7	29,0	25,2	24,8	28,5	17,8	12,9	19,5	دولار	سعر البرميل
7,46	5,29	3,96	3,44	3,39	3,89	2,43	1,76	2,66	<sup>9</sup> 10 دولار	قيمة الصادرات المرجحة(1)
140,1	140,1	140,1	140,1	140,1	140,1	140,1	140,1	140,1	<sup>6</sup> 10 برميل	المكثفات Condensats
52,2	40,4	29,0	23,3	22,8	28,5	18,1	13,9	20	دولار	سعر البرميل
7,31	5,66	4,06	3,26	3,19	3,99	2,54	1,95	2,81	<sup>9</sup> 10 دولار	قيمة الصادرات المرجحة(2)
111,5	111,5	111,5	111,5	111,5	111,5	111,5	111,5	111,5	<sup>6</sup> 10 برميل	مواد بترولية مكررة
45,0	33,6	30,6	25,2	24,4	30,7	18,7	15	20,4	دولار	سعر البرميل
5,02	3,75	3,41	2,81	2,72	3,42	2,09	1,67	2,27	<sup>9</sup> 10 دولار	قيمة الصادرات المرجحة(3)
59,4	59,4	59,4	59,4	59,4	59,4	59,4	59,4	59,4	<sup>6</sup> 10 برميل	غاز البترول المميع
43,3	46,7	23,3	18,5	19,4	25,9	14,5	11,3	16,6	دولار	سعر البرميل
2,57	2,77	1,38	1,10	1,15	1,54	0,86	0,67	0,99	<sup>9</sup> 10 دولار	قيمة الصادرات المرجحة(4)
39,9	39,9	39,9	39,9	39,9	39,9	39,9	39,9	39,9	<sup>6</sup> 10 م <sup>3</sup>	الغاز الطبيعي المميع
132,4	93,2	82,0	64,7	75,2	73,6	41,8	48	61,1	دولار	سعر المتر المكعب
5,28	3,72	3,27	2,58	3,00	2,94	1,67	1,92	2,44	<sup>9</sup> 10 دولار	قيمة الصادرات المرجحة(5)
24,1	24,1	24,1	24,1	24,1	24,1	24,1	24,1	24,1	<sup>6</sup> 10 م <sup>3</sup>	الغاز الطبيعي
183,9	134,2	117,8	92,1	113,5	103,6	55	63,8	82,5	دولار	سعر المتر المكعب
4,43	3,23	2,84	2,22	2,74	2,50	1,33	1,54	2,00	<sup>9</sup> 10 دولار	قيمة الصادرات المرجحة(6)
32,08	24,42	18,93	15,42	16,19	18,28	10,91	9,51	13,18	<sup>9</sup> 10 دولار	إجمالي صادرات المحروقات المرجحة
0,79	0,67	0,47	0,61	0,56	0,59	0,41	0,37	0,64	<sup>9</sup> 10 دولار	صادرات سلعية أخرى(7)
32,87	25,09	19,40	16,03	16,75	18,87	11,32	9,88	13,82	<sup>9</sup> 10 دولار	إجمالي الصادرات المرجحة(8)
19,57	17,95	13,32	12,01	9,48	9,35	8,96	8,63	8,13	<sup>9</sup> 10 دولار	إجمالي الواردات الحقيقية(9)
13,30	7,14	6,08	4,02	7,27	9,52	2,36	1,25	5,69	<sup>9</sup> 10 دولار	رصيد الميزان التجاري المرجح(10)

المصدر: من إعداد الباحث.

$$(7)+(6)+(5)+(4)+(3)+(2)+(1) = (8)$$

$$(9) - (8) = (10)$$

1997 من الشركاء الأجانب من جهة و ثبات القدرة التصديرية من المحروقات للطرف الجزائري من جهة أخرى، و هو افتراض نظري، اعتمدها لتوضيح إمكانية تحقيق فائض في الميزان التجاري و لو بمستويات ضعيفة دون الحاجة إلى استثمارات أجنبية مباشرة إضافية، و نظرا لعدم تمكني من الحصول على حصة هذه الأخيرة ضمن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

بالإضافة إلى ما سبق، نعلم أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحتاج إلى معدات و تجهيزات صناعية عادة ما تستورد من الدول المتقدمة نظرا لعدم توفرها في السوق المحلي، مما يعني أن الواردات - التي من شأنها تخفيض فائض الميزان التجاري - مضخمة بمستوردات هذه الاستثمارات. و رغم عدم تمكننا من الحصول على الإحصائيات المعنية بهذا الشأن إلا أن متطلبات إقامة المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة تجعلنا نستنتج أن هذه الأخيرة خفّضت من فائض الميزان التجاري بدلا من المساهمة في تكوين هذا الفائض خلال مرحلة إنجاز المشاريع.

و بهذا نصل إلى النتيجة التالية: إن مصدر فائض الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1997-2005 هو الارتفاع الكبير في أسعار صادرات المحروقات بالدرجة الأولى ثم زياد الكمية المصدرة منها بالدرجة الثانية. و هنا نتساءل عن دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير حجم صادرات المحروقات؟. إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب إحصائيات دقيقة عن القدرات الانتاجية الجزائرية في هذا القطاع و مدى تأثرها بوجود أو عدم وجود الاستثمارات الأجنبية في الأمدين القصير و المتوسط و البعيد. و هو الشيء غير المتاح و يحتاج إلى دراسات أخرى مستقلة.

#### ثانيا- توزيع صادرات المحروقات بين سوناطراك و الشركاء الأجانب.

بتصفح الجدول رقم 40 الموضح لحجم المحروقات المصدرة من طرف سوناطراك (\*) - الطرف الجزائري- و نظيره المصدر من طرف الشركاء الأجانب يمكننا استنتاج التالي:

- ارتفع الحجم المصدر من المحروقات من 124 مليون طن معادل للبترول سنة 2000 إلى 145 مليون طن معادل للبترول سنة 2005، أي بزيادة قدرها 21 مليون طن معادل للبترول ما يعني زيادة بنسبة 17%. و قد توزعت هذه الزيادة بين الطرف الجزائري متمثلا في شركة سوناطراك و الطرف الأجنبي، حيث ازدادت حصة سوناطراك بين سنة 2000 و سنة 2005 بـ 15,9 مليون طن معادل للبترول أي زيادة بنسبة 13,47%، بينما حصة الطرف الأجنبي ازدادت خلال نفس الفترة بـ 5,1 مليون طن معادل للبترول ما يعني زيادة بنسبة 86% ما يقارب ثلث (32%) الزيادة الحاصلة في حصة

(\*) سوناطراك (SONATRACH) هي التسمية المختصرة باللغة الفرنسية للشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات، و هي الشركة الجزائرية الوحيدة المحتكرة لجل النشاطات ذات الصلة بتصدير المحروقات.

سوناطراك. و هو الأمر الذي يفصح عن الأهمية النسبية لحجم الزيادة في حصة هؤلاء الشركاء من صادرات المحروقات خاصة بعد سنة 2003. إذ انتقلت من 4,76% سنة 2000 إلى 7,59% سنة 2005. و هذا بعدما عرفت الحصة النسبية لهؤلاء الشركاء انخفاضا مستمرا بين 2000 و 2003 بلغت 2,26% في هذه الأخيرة (2003).

#### الجدول رقم 40.

#### توزيع حجم صادرات المحروقات الجزائرية بين سوناطراك و الشركاء الأجانب خلال الفترة 2000-2005.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	الوحدة	البيان
134	127	130	120	113	118,1	10 <sup>6</sup> طن معادل للبتترول	حصة سوناطراك
92,41	92,70	97,74	97,56	96,58	95,24	%	
11	10	3	3	4	5,9	10 <sup>6</sup> طن معادل للبتترول	حصة الأجانب
7,59	7,30	2,26	2,44	3,42	4,76	%	
145	137	133	123	117	124	10 <sup>6</sup> طن معادل للبتترول	المجموع المصدر

Source : préparé par le chercheur sur la base de, Ministère de l'énergie et des mines, Direction des systèmes d'information, des analyses économiques et de la documentation, dans le site, <http://www.mem-algeria.org>, Consulté le 11.12.2006.

Années 2000 et 2001, Résultats du secteur de l'énergie : 2000, 2001 et 2002, P3.

Années 2002 et 2003, Résultats du secteur de l'énergie et des mines pour le 4 Trimestre 2003, P8.

Années 2004 et 2005, Résultats du secteur de l'énergie et des mines pour 2005, P16.

#### ثالثا- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الصادرات و الواردات السلعية.

سبقت الإشارة في المبحث الثاني من الفصل الثاني من هذه الدراسة إلى وجود إستراتيجيتان بخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إحداهما تهتم بجلب هذه الاستثمارات التي تنتج سلعا موجهة أساسا للتصدير، و الأخرى تهتم بجلب الاستثمارات الأجنبية التي تنتج السلع المستوردة أي لإحلال الواردات. و في هذا السياق و بتصفح الجدول رقم 41 نسجل التطور المستمر في الرقم القياسي للواردات السلعية خاصة بعد سنة 2001 حيث انتقل من 104% في السنة المذكورة إلى 132% سنة 2002 و بلغ 197% سنة 2004، ثم 215% سنة 2005.

أما الصادرات فانخفضت سنتا 1998 و 1999 حيث كان الرقم القياسي 77% و 93% على التوالي ثم ارتفع سنة 2000 إلى 164% ليتراجع إلى 144% و 142% سنتا 2001 و 2002 و يعود إلى الارتفاع من جديد في السنوات الثلاث الموالية إذ تجاوز سنة 2004 ضعف مستواه سنة 1996 و بلغ 351% سنة 2005.

و هكذا نسجل تضاعف كل من الواردات و الصادرات السلعية بعد سنة 2003 غير أن الرقم القياسي للصادرات السلعية كان أكبر من نظيره للواردات السلعية. لكن بالرجوع إلى هيكل الصادرات

نلاحظ أن الصادرات السلعية خارج المحروقات عرفت انخفاضا خلال أربع سنوات: 1998 و 1999 و 2001 و 2003، مقارنة بسنة 1996 و بلغ رقمها القياسي 118% سنة 2004 ثم 139% سنة 2005 كأعلى نسبة خلال الفترة 1996-2005.

#### الجدول رقم 41.

#### الأرقام القياسية للصادرات و الواردات السلعية الجزائرية خلال 1996-2005.

الوحدة: %

سنة 1996 = 100%.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	البيان
360	249	190	143	146	166	94	77	104	100	صادرات المحروقات
139	118	82	107	98	104	72	65	112	100	صادرات سلعية أخرى
351	244	185	142	144	164	93	77	105	100	مجموع الصادرات السلعية
215	197	147	132	104	103	99	95	89	100	مجموع الواردات السلعية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 36.

و إذا بحثنا عن آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الميزان التجاري، التي من المتوقع منها أن ترفع من الصادرات و/أو تُخفض من الواردات، نجد ما يلي:

#### 1- بخصوص الصادرات السلعية:

أ- هناك انخفاض في مجموع الصادرات سنتا 1998 و 1999 مقارنة بسنة 1996، ثم زيادة بعد ذلك. غير أن سيطرت صادرات المحروقات على هيكل الصادرات السلعية الجزائرية -كما يوضحه الجدول رقم 36- و ضعف الأرقام القياسية للصادرات السلعية خارج المحروقات و انخفاضها خلال أربع سنوات - كما هو مبين في الجدول رقم 41 - يجعلنا نستنتج أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم تسهم في زيادة الصادرات السلعية خارج المحروقات خلال الفترة المعنية بالدراسة (1996-2005).

ب- هناك مساهمة في تطوير صادرات المحروقات، بسبب أن أغلب الاستثمارات الأجنبية الصناعية تتوجه إلى هذا القطاع خاصة سنتي 2004 و 2005، حيث بلغت حصة صادرات المستثمرين الأجانب في هذا القطاع 7,3% و 7,59% على التوالي، بعدما كانت بين 3% و 4% خلال 2001-2003. كما أن الزيادة الحاصلة في حجم صادرات المحروقات بين 1997 و 2005 و البالغة 21 مليون طن معادل للبترول منها 24,3% تعود لهؤلاء الشركاء الأجانب و الباقي 75,7% للطرف الجزائري - سوناطراك - (انظر الجدول رقم 40).



2- بخصوص الواردات السلعية: من خلال الجدولين رقم 42 و 43 و الشكل رقم 17 أدناه يمكن استخراج ما يلي:

أ- تحتل واردات المواد الغذائية و السلع الاستهلاكية<sup>(1)</sup> صدارة الترتيب ضمن إجمالي الواردات السلعية، حيث تتراوح نسبتها بين 36% و 46% خلال الفترة 1997-2005، و لم تنخفض أدنى من 41% إلا بعد سنة 2002. و تأتي في المرتبة الثانية واردات التجهيزات الفلاحية و الصناعية التي مثلت بين 31% و 41% خلال نفس الفترة السالفة الذكر و احتلت المرتبة الأولى سنة 2005 و هذا ما يتضح في الجدول رقم 42 و الشكل رقم 17 أدناه.

#### الجدول رقم 42.

#### هيكل الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1997-2005.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	الوحدة	نوع الواردات
8'021	6'838	4'775	4'285	3'447	2'857	3'025	2'903	2'672	<sup>6</sup> 10 دولار	التجهيزات الفلاحية
%41	%38	%36	%36	%36	%31	%34	%34	%33	%*	و الصناعية
4'431	4'155	3'290	2'676	2'192	2'185	2'048	2'077	1'931	<sup>6</sup> 10 دولار	المواد الأولية و المنتجات
%23	%23	%25	%22	%23	%23	%23	%24	%24	%*	الشبه نهائية
7'115	6'961	5'257	5'049	3'843	4'303	3'886	3'652	3'529	<sup>6</sup> 10 دولار	باقي الواردات (**)
%36	%39	%39	%42	%41	%46	%43	%42	%43	%*	
19'567	17'954	13'322	12'010	9'482	9'345	8'959	8'632	8'132	<sup>6</sup> 10 دولار	مجموع الواردات
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%*	السلعية

Source: Préparé par le chercheur sur la base de:

Années 1997-2000: Banque d'Algérie, Rapport 2001, Op.cit, P 98.

Années 2001-2005: Banque d'Algérie, Rapport 2005, Op.cit, P 206.

(\*) النسب المئوية حسب من طرف الباحث بالاعتماد على معطيات نفس الجدول.

(\*\*) تشمل باقي الواردات على المواد الغذائية و السلع الاستهلاكية و الطاقة.

#### الجدول رقم 43.

#### الأرقام القياسية للواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1997-2005

(%100=1997)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	نوع الواردات
%300	%256	%179	%160	%129	%107	%113	%109	%100	التجهيزات الفلاحية و الصناعية
%229	%215	%170	%139	%114	%113	%106	%108	%100	المواد الأولية و المنتجات الشبه نهائية
%202	%197	%149	%143	%109	%122	%110	%103	%100	باقي الواردات
%241	%221	%164	%148	%117	%115	%110	%106	%100	مجموع الواردات السلعية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 42.

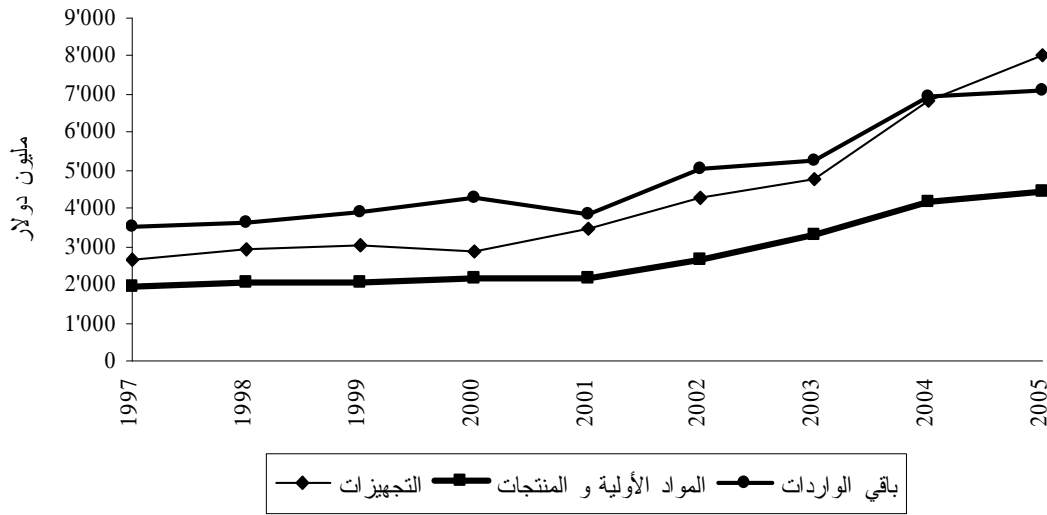
(1) 97% من عنصر باقي الواردات هي المواد الغذائية و السلع الاستهلاكية.

ب- تعود المرتبة الثالثة و الأخيرة لواردات المواد الأولية و المنتجات الشبه نهائية بنسبة تتراوح بين 22% و 25% طيلة الفترة 1997-2005 كلها، و الشكل رقم 17 يوضح هذا، حيث منحى الواردات السالف ذكرها يقع أسفل نظيره الممثل لواردات التجهيزات الصناعية و الفلاحية و بقية الواردات.

ج- عرفت الأرقام القياسية للواردات السلعية ارتفاعا طفيفا خلال الفترة 1997-2001 لم يتجاوز 117%، ثم شرعت في الارتفاع الكبير ابتداء من سنة 2002، إذ انتقلت إلى 148% سنة 2002 ثم إلى 221% سنة 2004 و بلغت 241% سنة 2005 (انظر الجدول رقم 43 السابق).

### الشكل رقم 17.

#### التمثيل البياني لتطور الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1997-2005.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 42.

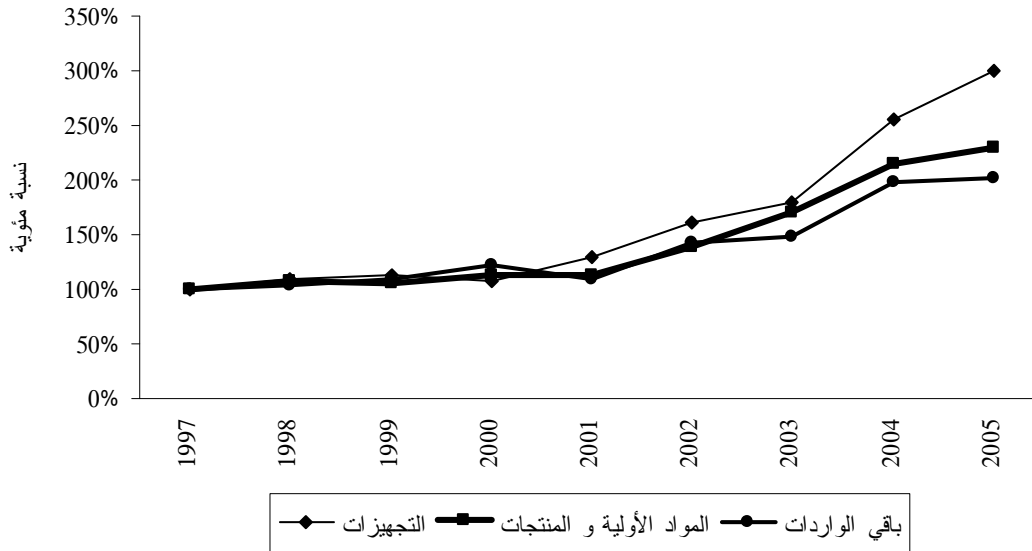
من خلال ما سبق، و بالنظر إلى الزيادة المستمرة في الواردات السلعية يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تسهم في تخفيض الواردات بمختلف أنواعها. و بالتالي يمكن استنتاج أن إستراتيجية جلب هذه الاستثمارات بهدف إحلال الواردات في الجزائر غير معتمدة أو لم تتمكن من تحقيق هدفها بالمستوى الذي يُخفض من الواردات خلال الفترة المدروسة (1997-2005).

و مما ينبغي التنبيه إليه هو أن الأرقام القياسية لتركيب الواردات السلعية كانت متقاربة خلال الفترة 1997-2001 ثم صار الرقم القياسي لواردات التجهيزات الفلاحية و الصناعية أكبر من غيره إذ تضاعف مرتان و نصف سنة 2004 و ثلاث مرات سنة 2005 مقارنة بسنة 1997 (انظر الجدول رقم 43 و الشكل البياني رقم 18 أدناه). و قد تزامن هذا مع الفترة 2001-2005

التي تلقت فيها الجزائر أكبر حجم من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يوحي بمساهمة هذه الأخيرة في توسيع و تحديث القاعدة الصناعية للاقتصاد الجزائري مستقبلا. و من ثم إمكانية التأثير الإيجابي في حجم و هيكل الواردات السلعية للجزائر في الأمد المتوسط و الطويل.

### الشكل رقم 18.

التمثيل البياني لأرقام القياسية للواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1997-2005.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 43.

### المطلب الثاني- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان حركة رأس المال(\*):

عندما تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف سيكون أثر ذلك إيجابيا على هذا الميزان، و العكس بالنسبة للبلد المصدر لهذه الاستثمارات حيث تحدث التدفقات الصادرة أثر سلبي على نفس الميزان. و بتصفح الجدول رقم 44 نلاحظ أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر جد ضعيفة بلغ مجموعها خلال عشر سنوات (1996-2005) 480 مليون دولار بمتوسط سنوي لا يتجاوز 48 مليون دولار، بينما مجموع التدفقات الواردة خلال نفس الفترة بلغ 6,83 مليار دولار و بمتوسط سنوي يتجاوز 683 مليون دولار.

كما أن نسبة التدفقات السنوية الصادرة لم تبلغ 5% من التدفقات السنوية الواردة إلا سنة 1999 و سنة 2004 حيث بلغت التدفقات الصادرة أقصاها خلال الفترة المدروسة. أما المتوسط السنوي للتدفقات الصادرة فيمثل 7% فقط من نظيره للتدفقات الواردة، و هذا يوضح الضعف القيمي و النسبي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر مقارنة بنظيراتها الواردة إليها.

(\*) لم نعتمد على رصيد ميزان حركة رأس المال الجزائري بسبب تضمنه تسديدات المديونية الخارجية الجزائرية و خدماتها، و التي ليس لها علاقة بأثر الاستثمار موضوع البحث على هذا الميزان.

## الجدول رقم 44.

التدفقات الصادرة و الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من و إلى الجزائر

خلال الفترة 1996-2005.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	الوحدة	البيان
1'081	882	634	1'065	1'196	438	507	501	260	270	10 <sup>6</sup> دولار	التدفقات الواردة
23	258	14	100	9	18	47	1	8	2	10 <sup>6</sup> دولار	التدفقات الصادرة
1'058	624	620	965	1'187	420	460	500	252	268	10 <sup>6</sup> دولار	صافي التدفقات <sup>(*)</sup>
2,13	29,25	2,21	9,39	0,75	4,11	9,27	0,20	3,08	0,74	% <sup>(*)</sup>	التدفقات الصادرة التدفقات الواردة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 05.

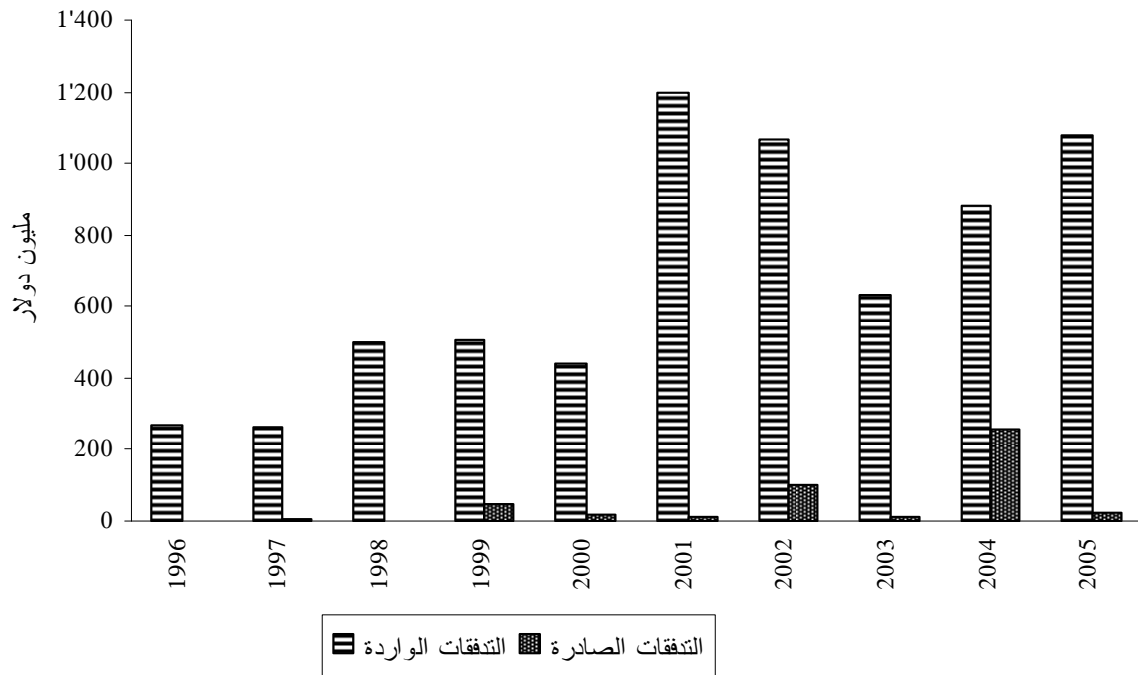
(\*) حسب من طرف الباحث بالاعتماد على معطيات نفس الجدول.

مما سبق يمكننا استنتاج الأثر الإيجابي لهذه التدفقات على ميزان حركة رأس المال الجزائري كما تبيّن أنه صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجدول السابق و التمثيل البياني للتدفقات الصادرة و الواردة في الشكل التالي.

## الشكل رقم 19.

التمثيل البياني لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة و الواردة

من و إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2005.



44. المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم

### المطلب الثالث- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان الخدمات و باقي التحويلات.

تسجل التحويلات المالية إلى الخارج التي ينفذها المستثمرون الأجانب في الجزائر ضمن عنصر صافي دخل العوامل من ميزان المدفوعات الجزائري. و بالرجوع إلى هذا الأخير خلال الفترة 1997-2005 المنشور من طرف بنك الجزائر في تقاريره السنوية<sup>(\*)</sup> لم نعثر عن تفاصيل التحويلات المالية ذات الصلة بأرباح و عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، و تكتفي هذه التقارير بعرض تحويلات الشركاء الأجانب في قطاع المحروقات فقط دون غيره. و هذا يجعلنا نضع الفرضيتين التاليتين:

1- لا توجد تحويلات مالية إلى الخارج تخص أرباح و عوائد المستثمرين الأجانب خارج قطاع المحروقات. و هي فرضية نراها غير واقعية إذ هناك استثمارات أجنبية مباشرة خارج قطاع المحروقات - كما سبق عرضها في المبحث السابق - من المتوقع أن تكون حققت أرباحا و إلا تُصَفَى من طرف القائمين بها و يحول عائدها إلى الخارج.

2- إن تحويلات أرباح و عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات لم تسجل في عنصر مستقل ضمن ميزان المدفوعات مميز لها، و هي الفرضية التي نراها أكثر منطقية و أقرب إلى الواقع؛ إذ أن هذه الاستثمارات موجودة خارج قطاع المحروقات و لا يُعقل أن تكون كل تلك الاستثمارات غير مربحة أو أن أرباحها لم تحول إلى الخارج و لو جزئيا. لأن تحقيق الأرباح و تحويلها إلى الخارج من الأهداف الرئيسة لكل مستثمر أجنبي.

و أمام غياب تفاصيل الإحصائيات المتعلقة بتحويلات أرباح و عوائد المستثمرين الأجانب في الجزائر خارج قطاع المحروقات، سنكتفي بعرض و تحليل هذه التحويلات المتاحة و الخاصة بقطاع المحروقات فقط.

من المتوقع أن ترتفع التحويلات المالية للمستثمرين الأجانب إلى الخارج كلما ارتفعت استثماراتهم في الداخل المحققة للأرباح. و الجدول رقم 45 يبرز تطور التحويلات المالية للشركاء الأجانب في قطاع المحروقات خلال الفترة 1997-2005 المتزايدة باستمرار باستثناء سنة 2001 فقط التي انخفض فيها سعر برميل البترول الخام من 28,50 دولار إلى 24,85 دولار بين سنتي 2000 و 2001<sup>(1)</sup> و انخفاض الكمية المصدرة من الغاز الطبيعي و الغاز الطبيعي المميع من 79 مليون متر مكعب سنة 2000 إلى 74,3 مليون متر مكعب سنة 2001<sup>(2)</sup> ، الأمر الذي خفّض في حصة الشركاء

(\*) انظر Banque d'Algérie, Rapports 2001, 2003 et 2005, Evolution économique et monétaire en Algérie.

(1) انظر الجدول رقم 37.

(2) انظر الجدول رقم 38.

الأجانب من صادرات المحروقات من 5,9 مليون طن معادل للبتترول سنة 2000 إلى 4 مليون طن معادل للبتترول في السنة المالية<sup>(1)</sup>.

#### الجدول رقم 45.

### التحويلات المالية إلى الخارج للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات خلال الفترة 1997-2005.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	الوحدة	البيان
4,74	3,12	2,20	1,60	1,02	1,17	0,66	0,42	0,37	<sup>9</sup> 10 دولار	المبالغ المحولة <sup>(*)</sup>
52+	42+	38+	57+	13 -	77+	57+	14+	-	%	معدل النمو السنوي <sup>(**)</sup>
1281	843	595	432	276	316	178	114	100	%	الرقم القياسي <sup>(**)</sup> (%100=1997)

Source: Préparé par le chercheur sur la base de:

(\*)Années 1997-2000 : Banque d'Algérie, Rapport 2001, Op.cit, P 99.

(\*\*)Années 2001-2005 : Banque d'Algérie, Rapport 2005, Op.cit, P 205.

(\*\*) Calculer par le chercheur.

و الملاحظ أن معدل النمو السنوي للتحويلات المذكورة آنفا لم يقل عن 42% خلال خمس سنوات و عن 38% بعد سنة 1998 باستثناء سنة 2001، مما يعني أن هذه التحويلات تتزايد بنسب مرتفعة كما يفصح عنه الرقم القياسي لها الذي بلغ 432% سنة 2002 مقارنة بسنة 1997 ثم تجاوز 840% سنة 2004 و 1280% سنة 2005؛ و هذا يعتبر تطورا كبيرا في التحويلات المالية إلى الخارج للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات يتجاوز التطور الحاصل في الرقم القياسي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى جميع القطاعات الذي لم يبلغ 400% إلا ثلاث سنوات فقط و لم يتجاوز 460% خلال الفترة 1997-2005 (انظر الجدول رقم 46).

#### الجدول رقم 46 .

### الرقم القياسي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال 1997-2005.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنوات
%416	%339	%244	%410	%460	%168	%195	%193	%100	الرقم القياسي (%100=1997)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 44.

(1) انظر الجدول رقم 40.

### المطلب الرابع- حوصلة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.

لقد سبق تبيان مصدر الفائض المحقق في الميزان التجاري خلال الفترة 1997-2005 و المتمثل في الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات بالدرجة الأولى ثم ارتفاع الحجم المصدر منها بالدرجة الثانية. و تمثل صادرات المحروقات بين 95% و 98% من إجمالي الصادرات السلعية، و هي في نمو مستمر قيما و كميًا و نسبيًا. بينما الصادرات السلعية خارج المحروقات قيمها تتذبذب بين الزيادة تارة و الانخفاض تارة أخرى و نسبتها تتراوح بين 2% و 5% من إجمالي الصادرات السلعية و هي في انخفاض مستمر.

يتبين من هذا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم تُغير في هيكل الصادرات السلعية الجزائرية بل كرسّت أكثر هيمنة قطاع المحروقات على بقية جميع الصادرات السلعية. أما الواردات السلعية بمختلف أنواعها فهي في ارتفاع مستمر. و منه يمكن وضع الاستنتاج الأولي التالي: إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تُسهم في نمو الصادرات السلعية خارج المحروقات، و لم تُخفّض من الواردات بل ساهمت في تضخيمها، و هو أثر غير مرغوب فيه بل عكسه هو المتوقع من هذه الاستثمارات.

غير أن هذا الاستنتاج الأولي لم يتمكن من تأكيده أو نفيه بسبب عدم توفر الإحصائيات المتعلقة بالانتاج من السلع الاستهلاكية و التجهيزات الصناعية و غيرها التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. إذ يرى الباحث احتمال وقوع إحدى أو بعض الفرضيات التالية:

1- إن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة 1996-2005 كان بحاجة إلى واردات أكثر مما هو مدون في ميزان المدفوعات، و قد تم تغطية الفرق كليًا أو جزئيًا بفعل المنتجات التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة في الجزائر حينذاك؛ و بذلك تكون هذه الاستثمارات ساهمت في تخفيض الواردات. و إذا صحت هذه الفرضية فإن الاستنتاج الأولي السالف الذكر يصير خاطئًا.

2- هناك جزء من منتجات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمّ تسويقه محليًا بدلًا من تصديره مما يعني إمكانية مساهمة هذه الاستثمارات في رفع حجم الصادرات السلعية الجزائرية، و من ثم إحداث تغيير و لو طفيف في هيكل هذه الصادرات التي لا تزال تسيطر عليها المحروقات.

3- إذا سلّمنا بصحة الفرضيتين السابقتين - مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تخفيض الواردات و زيادة الصادرات السلعية- ينبغي إجراء مقارنة بين قيم الواردات و الصادرات التي تُنشئها هذه الاستثمارات. إذ من المحتمل أن تكون هذه الواردات أكبر أو أقل أو معادلة للصادرات، و من ثم يتحدد الأثر النهائي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الميزان التجاري.

و نتيجة سُح المعطيات الإحصائية الضرورية لذلك لم نتمكن من الوصول إلى التحديد الرقمي الدقيق لأثر الاستثمارات موضوع هذه الدراسة على الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 1997-2005. و هي الحالة الشبيهة لها التي صادفناها في ميزان باقي التحويلات، التي لم تتوفر لنا عنها المعطيات إلا بخصوص جزء من نشاط الشركاء الأجانب في قطاع المحروقات، و التي تشير إلى تزايد التحويلات المالية إلى الخارج ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و من ثم إحداث أثر سلبي على هذا الميزان في حدود المعطيات التي أُتيحت لنا.

أما ما تعلق بميزان حركة رأس المال فكان أثر الاستثمار موضوع البحث إيجابياً، حيث تتجاوز التدفقات الواردة نظيراتها الصادرة بكثير على امتداد فترة الدراسة كلها دون استثناء.

و بالاعتماد على الإحصائيات ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة و ميزان المدفوعات الجزائري التي اعتمدها في هذا الجزء من هذه الدراسة و الملخصة في الجدول رقم 47 الآتي، نرى أن الأثر النهائي لهذه الاستثمارات على ميزان المدفوعات كان سلبياً و أحدثت عجزاً دائماً و متزايداً خلال الفترة 1997-2005 باستثناء سنتين فقط هما 1998 و 2001 حيث كان الأثر إيجابياً فيهما.

و الملاحظ أنه ابتداء من سنة 2002 صار العجز مستمراً و متزايداً إذ تضاعف أكثر من مرتين بين سنتي 2002 و 2003 و قارب الست مرات بين سنتي 2002 و 2005. و يعود هذا الوضع - وفق ما تدل عليه المعطيات المحتواة في الجدول رقم 47 أدناه- إلى التزايد الكبير الحاصل في التحويلات المالية إلى الخارج التي يجريها المستثمرون الأجانب بوتيرة تتجاوز وتيرة تزايد التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.



## الجدول رقم 47.

## بعض التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

خلال الفترة 1997-2005. الوحدة: مليون دولار.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	البيان
1'081	882	634	1'065	1'196	438	507	501	260	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (1)
23	258	14	100	9	18	47	1	8	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة (2)
4'743,7	3'117,9	2'195,7	1'594,8	1'023,2	1'169,3	660,0	424,0	370,3	التحويلات الخارجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (3)
-3'685,7	-2'493,9	-1'575,7	-629,8	+163,8	-749,3	-200,0	+76,0	-118,3	صافي التدفقات المالية (4) = (1) - (2) - (3)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 44 و الجدول رقم 45.

## المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتشغيل و غيرهما.

بعد تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في المبحث السابق، سنحاول في هذا المبحث استنتاج آثار أخرى على بعض نواحي الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة (1996-2005) معتمدين على المعطيات الإحصائية المتاحة و بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بهذا الموضوع.

### المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

تناولت الكثير من الدراسات الاقتصادية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي للبلد المضيف لهذا الاستثمار. مبرزة الآثار المباشرة و غير المباشرة التي يحدثها هذا الأخير على مؤشر النمو السالف الذكر.

و تبرز الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلد المضيف له في التغيرات - نحو الارتفاع أو الانخفاض - التي تحدث في معدل نمو الاستثمارات المحلية، بينما الآثار غير المباشرة فتبرز في جوانب متعددة من الاقتصاد المضيف منها: المهارات الإدارية و التسييرية و المنافسة و الممارسات التسويقية و التقدم التكنولوجي و القدرة على خلق و تطوير السلع و المنتجات و الخدمات... الخ. غير أن هذه الأخير (الآثار غير المباشرة) يصعب تكميمها، و لا تبرز إلا في الأمد المتوسط و الطويل، لذلك سنقتصر في هذه الدراسة على الآثار المباشرة فقط.

### أولاً- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الاستثمار المحلي.

سبقت الإشارة في الفصل الثاني من هذه الدراسة إلى وجود ثلاثة آثار أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي و هي: الأثر الكمي و الأثر النسبي و الأثر النوعي. و في هذا المطلب نحاول إسقاط ذلك على الحالة الجزائرية خلال الفترة المعنية بالدراسة (1996-2005).

**1- الأثر الكمي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي:** من المنتظر أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مكملاً للاستثمار المحلي و مشجعاً له غير مزاحم و لا منافس له.

يتضمن التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت كل من الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر، و بطرح التدفقات السنوية الواردة لهذا الأخير من التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت نحصل على التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت المنشأ محلياً<sup>(1)</sup> أي دون مساهمة الأطراف الأجنبية و هو ما نصلح عليه في هذا الجزء من هذه الدراسة بالاستثمار المحلي، و الجدول التالي يلخص هذه المؤشرات للجزائر خلال الفترة المدروسة.

#### الجدول رقم 48.

#### مكونات التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت للجزائر خلال الفترة 1996-2005.

الوحدة: مليون دولار.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	البيان
32'900	27'102	20'427	17'607	15'130	12'884	13'356	13'873	11'393	11'839	التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت <sup>(*)</sup>
1'081	882	634	1'065	1'196	438	507	501	260	270	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد <sup>(**)</sup>
31'819	26'220	19'793	16'542	13'934	12'446	12'849	13'372	11'133	11'569	الاستثمار المحلي <sup>(***)</sup>

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Africa development bank, selected statistics on African countries, Volume XXV, Tunis, Tunisie, 2006, P55. (\*)

(\*\*) نفس مصادر الجدول رقم 05.

(\*\*\*) حسب من طرف الباحث بالفرق بين التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

(1) يتكون الاستثمار الداخلي من شقين: الأول محلي ينجزه المقيمين و الثاني أجنبي ينجزه غير المقيمين (الأجانب). هذا الأخير قد ينشأ عن إعادة استثمار أرباحه الناتجة عن استثمارات سابقة، غير أن الإحصائيات المتاحة عن الحالة الجزائرية لا تقدم هذه المعلومة. و هذا أحد العيوب التي تنطوي عليها الإحصائيات الجزائرية بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر المشار إليه (العيوب) من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره المنجز سنة 2003، Examen de la politique de l'investissement en Algérie، مرجع سابق.

من الجدول رقم 48 أعلاه يمكننا استخراج الملاحظات التالية:

أ- عرف التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت تدديبا في قيمته خلال الفترة 1996-2000 حيث يتزايد سنة و يتناقص أخرى ثم صار متزايدا بصفة مستمرة ابتداء من سنة 2000 إذ انتقل من 12,88 مليار دولار في هذه الأخيرة إلى 20,42 مليار دولار سنة 2003 أي زيادة بقيمة 7,54 مليار دولار و بنسبة 58,56%، و بلغ أقصاه في الفترة المدروسة سنة 2005 بمبلغ 32,9 مليار دولار ما يمثل ثلاثة أضعاف التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت لسنة 1997.

ب- لم تتمكن التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر أن تأخذ اتجاهها واحدا نحو الزيادة المستمرة أو التناقص المستمر بل هي متذبذبة طوال فترة الدراسة (1996-2005). و بلغت أقصاها في الفترة المذكورة سنة 2001 بمبلغ 1,19 مليار دولار. و الملاحظ أن هذه التدفقات و إن كانت غير مستقرة الاتجاه إلا أنها لم تقل عن 634 مليون دولار بعد سنة 2000 و تجاوزت الواحد مليار خلال ثلاث سنوات (2001-2002-2005).

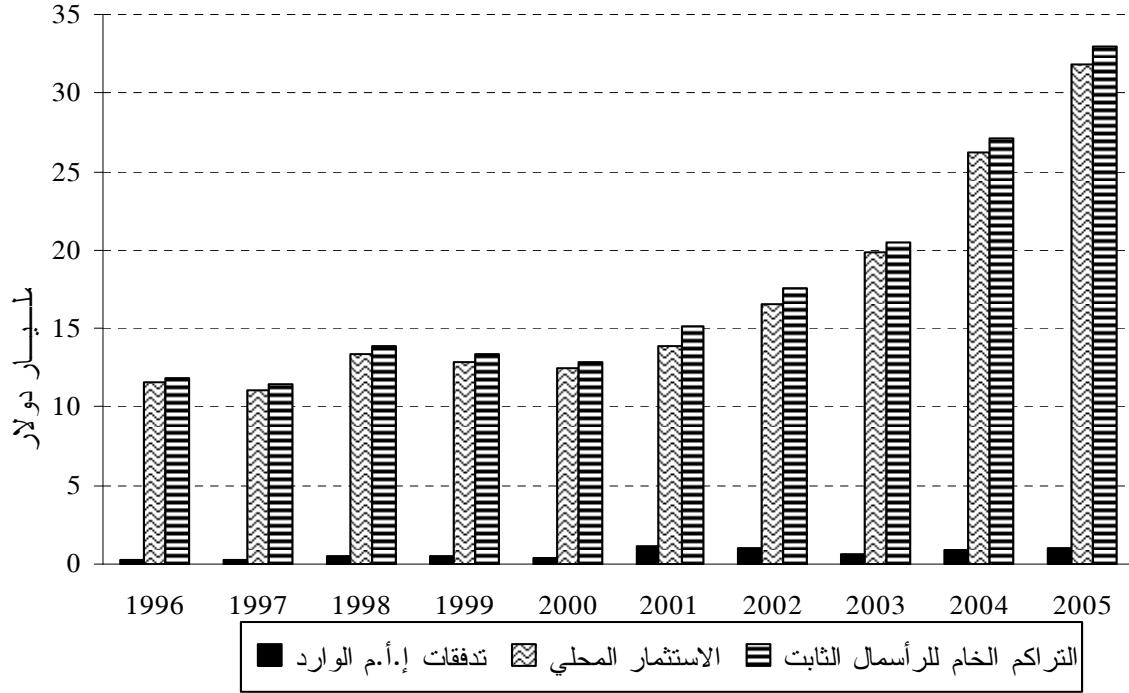
ج- إن وضع الاستثمار المحلي شبيه بوضع التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، حيث عرف تذبذبا بين 1996 و 2000 ثم شرع في الارتفاع المستمر ابتداء من سنة 2001 و تجاوز سنة 2004 ضعف ما كان عليه سنة 2000 منتقلا من 12,44 مليار دولار في هذه الأخيرة إلى 26,22 مليار دولار سنة 2004، و بلغ أقصاه في الفترة المدروسة سنة 2005 بمبلغ 31,82 مليار دولار.

إن الملاحظات السابقة تكون أكثر وضوحا في التمثيل البياني للمؤشرات الثلاثة - التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت و الاستثمار المحلي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد - حيث سجل المؤشرين الأولين تزايدا مستمرا و متقاربا خلال الفترة 2001-2005 بينما المؤشر الأخير تتذبذب قيمه بين الارتفاع و الانخفاض طوال فترة الدراسة و الشكل رقم 20 الآتي يوضح هذا.

و إذا نظرنا في الأرقام القياسية للمؤشرات الثلاثة قيد البحث، نجدها تؤكد الملاحظات السابق ذكرها، فمنحنى الأرقام القياسية للاستثمار المحلي يكاد يتطابق مع نظيره للتكوين الخام للرأسمال الثابت و لهما نفس اتجاه التغير تزايدا و تناقضا طوال فترة الدراسة. بينما منحنى الأرقام القياسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يتدرج بين الارتفاع و الانخفاض متوافقا مع اتجاه تغير المنحنيين الآخرين في أغلب سنوات الدراسة و مخالفا لهما في بعضها. كما يوضحه الجدول رقم 49 و الشكل رقم 21.

## الشكل رقم 20.

التمثيل البياني للتراكم الإجمالي للرأسمال الثابت و الاستثمار المحلي و تدفقات  
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 1996-2005.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 48.

## الجدول رقم 49.

الأرقام القياسية لكل من التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت

و الاستثمار المحلي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 1996-2005.

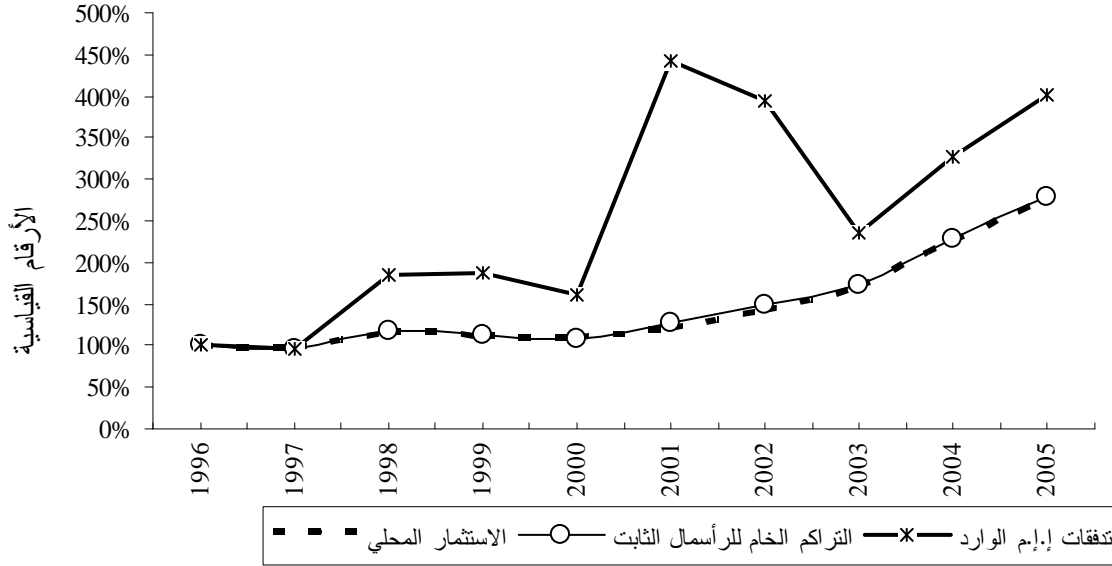
البيان	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الاستثمار الداخلي	%100	%96	%116	%111	%108	%120	%143	%171	%227	%275
تدفقات إ.أ.م المباشر الوارد	%100	%96	%186	%188	%162	%443	%394	%235	%327	%400
التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت	%100	%96	%117	%113	%109	%128	%149	%173	%229	%278

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 48.

مما سبق نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يحدث أثرا سلبيا على حجم الاستثمار المحلي طوال الفترة المدروسة. إذ أن الفترات التي تزايدت فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يصحبها انخفاض في حجم الاستثمارات المحلية، و الفترات التي تناقصت فيها الأولى لم يصحبها أيضا زيادات معتبرة في الثانية.

## الشكل رقم 21.

التمثيل البياني للأرقام القياسية لكل من التكوين الخام للرأسمال الثابت و الاستثمار المحلي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 1996-2005.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 49.

2- الأثر النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي: بالرجوع إلى هيكل التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت الموضح في الجدول رقم 50، نستنتج أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل، وفق حسابات الباحث، ما بين 2,3% و 3,8% من التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت خلال الفترة 1996-2005 باستثناء سنتين فقط هما 2001 و 2002، و هو نفس المجال النسبي بالتقريب الذي تمثله هذه التدفقات وفق معطيات الأكتاد، و الذي يتراوح بين 2,4% و 4,3% خلال نفس الفترة باستثناء ثلاث سنوات (2001 و 2002 و 2005).

## الجدول رقم 50.

الهيكل النسبي للتكوين الإجمالي للرأسمال الثابت في الجزائر خلال الفترة 1996-2005.

الوحدة: %.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	البيان
96,7	96,7	96,9	93,9	92,1	96,6	96,2	96,4	97,7	97,7	الاستثمار المحلي
3,3	3,3	3,1	6,1	7,9	3,4	3,8	3,6	2,3	2,3	تدفقات إ.أ.م المباشر الوارد
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت
4,9	4,2	4,0	7,7	9,6	3,7	4,3	4,0	2,4	-	تدفقات إ.أ.م الوارد وفق الأكتاد (*)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 48.

(\*) نفس مصادر الجدول رقم 05.

و بهذا يبقى الاستثمار المحلي يمثل ما بين 96,2% و 97,7% من التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت وفق حسابات الباحث و ما بين 95,7% و 97,6% وفق معطيات الأنكثاد في جل السنوات التي شملتهم الدراسة. مما يعني أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لم تحدث تأثيرا بارزا على هيكل التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت طوال الفترة المعنية بالدراسة إلاّ خلال سنتين فقط هما 2001 و 2002.

**3- الأثر النوعي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي:** مما سبق يتضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة المدروسة لم تتمكن من إدخال تغيير جوهري على هيكل التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت. و هذا يسمح بوضع الاستنتاج الأولي التالي: انتفاء أثر مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي. و مما يعزز هذا الاستنتاج أن تدفقات الاستثمار المعني بالدراسة لسنة 2005 كانت أكبر من نظيرتها لسنة 2002 و أقل بقليل من تلك التدفقات لسنة 2001 إلاّ أن نسبة هذه التدفقات إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت سنة 2005 كانت 3,3% و هي نصف أو أقل من نظيرتها لسنة 2001 البالغة 7,9% و لسنة 2002 البالغة 6,1%.

و يرى الباحث أن هذا الاستنتاج الأولي لا يمكن التعويل عليه كثيرا إذ يتطلب الموضوع توافر معطيات إحصائية أكثر تفصيلا قطاعيا و حتى داخل كل قطاع، لم نتح لنا الأمر الذي دفعنا إلى وضع الفرضيتين التاليتين و مناقشتهما:

**الفرضية الأولى** يستهدف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مشاريع استثمارية يوجد طلب داخلي عليها، بمعنى أن هناك مستثمرين (عموميين و/أو خواص) محليين جاهزين ماليا و تقنيا و فنيا... الخ للقيام بهذه الاستثمارات و مع ذلك ينفذها المستثمرون الأجانب. مما يعني أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر مزاحم لنظيره المحلي، و الذي يؤدي بدوره إلى تغيير ملحوظ في الهيكل النسبي للتكوين الإجمالي للرأسمال الثابت. الأمر الذي لم يبرز في الجدول رقم 50 كما سبق تحليله؛ و بهذا تبطل هذه الفرضية.

**الفرضية الثانية** يتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مشاريع لا يوجد طلب محلي عليها جاهز من جميع النواحي<sup>(\*)</sup> المالية و الفنية و التقنية... الخ مما يعني أن إنجاز هذه المشاريع من طرف الأجانب لا يحدث أي تأثير سلبي على المستثمرين المحليين و بذلك ينتفي أثر المزاحمة. و يبقى الهيكل النسبي للتكوين الإجمالي للرأسمال الثابت مستقرا نسبيا. و هي الحالة التي تنطبق على أغلب سنوات

(\*) مثل مشاريع البحث و استكشاف المحروقات و تطوير قدراتها الانتاجية و المشاريع التي تتطلب أموالا ضخمة و/أو تقنيات تكنولوجيا متطورة غير متاحة محليا أو غير متحكم فيها.

الدراسة المعنية في هذا البحث (1996-2005) مما يعزز و لو جزئيا الاستنتاج الأولي السالف الذكر (انتفاء أثر المزاحمة).

و إذا سلمنا بصحة هذه الفرضية ينبغي النظر في الأثر التحفيزي الذي قد يُنشئه الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي من خلال ما يسمى بالروابط الخلفية و الروابط الأمامية. و هذا يعني أنه كلما ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ازداد معها الاستثمار المحلي و العكس بالعكس، كلما انخفض الأول انخفض معه الثاني.

فدخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع إنتاج الحديد و الصلب كحالة مركب الحجار بعناية و قطاع إنتاج مواد البناء كمصنع الاسمنت للمجمع المصري أوراسكوم في ولاية المسيلة، يؤدي إلى إحداث روابط خلفية من خلال زيادة الطلب على استهلاكات المواد الأولية المحلية الصنع لمثل هذه المشاريع، و روابط أخرى أمامية من خلال توسيع شبكة توزيع منتجاتها. كما أن دخول الاستثمار موضوع الدراسة إلى قطاع الاتصالات أحدث روابط خلفية في السوق المحلي تخص إنتاج و توزيع مستلزمات الاستغلال لهذا النوع من النشاط و روابط أمامية منها نشاطات الصيانة.

إن البرهنة على صحة أو خطأ هذه الفرضية الأخيرة تتطلب معطيات إحصائية تفصيلية عن قطاعات النشاط التي تتواجد فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة و عن القدرات الحقيقية للاستثمارات المحلية بهدف تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أقامت مشاريع غير مزاحمة لنظيراتها المحلية ثم البحث عن الروابط الخلفية و الأمامية التي أنشأتها. غير أن هذا النوع من المعطيات لم يُتاح لنا الأمر الذي اضطرنا إلى التوقف عند المعطيات الإجمالية التي توحى بوجود أثر تحفيزي للاستثمار الأجنبي المباشر على نظيره المحلي، و هذا بالاستناد إلى العناصر التالية:

- التزايد المستمر في حجم الاستثمار المحلي ابتداء من سنة 2001، و هي نفس الفترة التي تزايد فيها أيضا حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.
- أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصناعية تتوجه إلى قطاع المحروقات المتميز باحتياجات التمويل الكبيرة و استخدامه لتقنيات تكنولوجية متطورة غير متاحة محليا. و من ثم دخول المستثمر الأجنبي في هذا القطاع لم يحدث مزاحمة لنظيره المحلي بل من المتوقع أن يكون قد أحدث أثرا محفزا من خلال الروابط السالف ذكرها في الفرضية الثانية أعلاه.
- التطور الكبير الذي حدث في قطاع الاتصالات نتيجة دخول المستثمرين الأجانب، حيث بلغ عدد المشتركين في الهاتف المحمول 54.000 مشترك<sup>(1)</sup> سنة 2000، حينما كان القطاع محتكرا من طرف

(1) عبد اللطيف بن شنهو، عصرنة الجزائر: حصيلة و آفاق 1999-2009، Alpha éditions، 2004، ص 47.

مؤسسة وطنية واحدة فقط ثم انتقل إلى 1.447.310 مشترك<sup>(1)</sup> نهاية سنة 2003 بعد دخول متعامل أجنبي هذا القطاع، وبلغ 4.882.414 مشترك<sup>(2)</sup> نهاية سنة 2004 منهم 1.176.485 مشترك للمتعامل الوطني و 3.705.929 مشترك لمتعاملين أجنبيين. و مع نهاية سنة 2005 تجاوز عدد المشتركين في الهاتف المحمول 12,5<sup>(4)</sup> مليون مشترك، منهم 4<sup>(3)</sup> ملايين مشترك للمتعامل الوطني و أكثر من 8,5<sup>(3)</sup> مليون مشترك للمتعاملين الأجنبيين.

إن تلبية حاجيات هذا العدد من المشتركين يتطلب قيام استثمارات إضافية جديدة لم تكن متاحة من قبل و المسماة بالروابط الخلفية و الروابط الأمامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ خصوصا ما تعلق بإنتاج و توزيع و صيانة الهواتف النقالة و لواحقها.

### المطلب الثاني- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على التشغيل.

من الدوافع التي تجعل البلدان تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مساهمة هذه الأخيرة في تكوين و تأهيل و رفع مستوى العمالة المحلية بالإضافة إلى التقليل من البطالة بفتح فرص عمل جديدة مع المحافظة على مناصب العمل القائمة. خاصة في البلدان التي تعاني من المعدلات المرتفعة للبطالة، و هي الحالة التي عايشتها الجزائر في العقد الأخير من القرن الماضي الذي تميز بحل العديد من المؤسسات العمومية و خصوصية بعضها الأمر الذي نتج عنه فقدان الكثير من مناصب العمل دون تعويضها حيث بلغ عدد المناصب المفقودة 260.283 منصب خلال الفترة 1994-2001 منها 258.678 منصب في القطاع العمومي<sup>(4)</sup>، هذا علاوة على طلبات العمل الجديدة. و تشير مصادر أخرى إلى فقدان 314.000 منصب<sup>(5)</sup> نتيجة تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي ثم برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1994-1998.

### أولا- واقع التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1996-2005.

بتصفح الجدول رقم 51 أدناه، نسجل الملاحظات التالية:

1- انتقل حجم القوة العاملة من 7,84 مليون عامل سنة 1996 إلى 10,027 مليون عامل سنة 2005 بزيادة 2,187 مليون عامل، ما يمثل معدل نمو بلغ 28% بين السنتين المذكورتين. و كانت هذه الزيادة شبه مستقرة تتراوح بين 225.000 عامل و 267.000 عامل سنويا و بمعدل سنوي يتراوح بين 2,5% و 3,1% طوال الفترة 1996-2005.

2 - ازداد عدد القوة العاملة المشغلة بـ 2,883 مليون عامل بين 1996-2005، ما يمثل نمو بنسبة

(1) المرجع السابق، ص 47.

(2) Conseil national économique et social, Rapport sur la conjoncture économique et sociale du 2<sup>ème</sup> semestre 2004, Op.cit, p 103.

(3) معلومات مجموعة من مواقع المتعاملين الثلاثة على شبكة الانترنت و هم: [www.nedjma.dz](http://www.nedjma.dz), [www.djezygsm.com](http://www.djezygsm.com), [www.mobilis.dz](http://www.mobilis.dz).

(4) Bureau international du travail, Marché du travail et emploi en Algérie, Alger, 2003, P 30.

(5) Zemouri Messaoud, La portée du succès du post-ajustement dans le cas de l'Algérie, dans la Revue des sciences économique et de gestion, N° 02-2003, Faculté des sciences économique et de gestion, Université de Sétif, Algérie, p 60.



51%. إلا أن هذه الزيادة تحقق منها 42% سنتي 2004 و 2005 و الباقي (58%) خلال الفترة 1996-2003، مما يعني أن توفير مناصب العمل لم يكن مستقرا كما هو الحال بالنسبة لنمو القوة العاملة. حيث تراوحت الزيادة في عدد المشغلين بين 80.000 عامل و 213.000 عامل خلال الفترة 1996-2000 ثم بين 320.000 عامل و 361.000 عامل خلال الفترة 2001-2003 ثم 768.000 عامل و 439.000 عامل سنتا 2004 و 2005 على التوالي. و هذا ما يفسر استقرار معدل البطالة في المجال [28%-29%] خلال الفترة 1996-2000 ثم بدء في التراجع ابتداء من سنة 2001.

### الجدول رقم 51.

#### تطور مؤشرات التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1996-2005.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	البيان
10'027	9'780	9'540	9'305	9'075	8'850	8'583	8'326	8'072	7'840	القوة العاملة (ألف عامل)
8'485	8'046	7'278	6'917	6'597	6'240	6'073	5'993	5'815	5'602	العاملون - المشغلون - (ألف عامل)
1'542	1'734	2'262	2'388	2'478	2'610	2'510	2'333	2'257	2'238	عدد البطالين (ألف عامل)
15	18	24	26	27	29	29	28	28	29	معدل البطالة (%)
247	240	235	230	225	267	257	254	232	-	التغير في القوة العاملة (*) (ألف عامل)
439	768	361	320	357	167	80	178	213	-	التغير في العاملون (*) (ألف عامل)
-192	-528	-126	-90	132 -	+100	+177	+76	+19	-	التغير في عدد البطالين (*) (ألف عامل)

Source : Préparé par le chercheur sur la base de :  
Année 1996 : Ecotechnics, Revue la conjoncture, N°43, Avril 1998, P 2.  
Années 1997-2001 : Banque d'Algérie, Rapport 2001, Op.cit, P 88.  
Années 2002-2005 : Banque d'Algérie, Rapport 2005, Op.cit, P 196.

(\*) التغيرات حسب من طرف الباحث بالاعتماد على معطيات نفس الجدول.

3 - انخفض عدد البطالين من 2,238 مليون فرد سنة 1996 إلى 1,542 مليون فرد سنة 2005 أي تراجع بـ 696.000 فرد خلال نفس الفترة. غير أن هذه الفترة عرفت مرحلتين الأولى و هي زيادة عدد البطالين و الثانية انخفاض عددهم.

**المرحلة الأولى الممتدة بين 1996-2000** عرفت تزايدا مستمرا في عدد البطالين، و هي نفس الفترة التي تميزت بأدنى زيادة في عدد المشغلين - بين 80.000 و 213.000 سنويا - و معدل بطالة مرتفع بين 28% و 29%.

**المرحلة الثانية الممتدة بين 2001 و 2005** و قد شهدت انخفاضا مستمرا في عدد البطالين، عكس المرحلة الأولى السابقة، يتراوح عددهم بين 90.000 و 192.000 و بلغ 528.000 فرد سنة 2004. و هذا بفعل الاستقرار النسبي في متوسط الزيادة السنوية في القوة العاملة بين 225.000 عامل و 247.000 عامل من جهة، و الزيادة المعتبرة في عدد المشغلين، مقارنة بالزيادة في القوة العاملة، بمتوسط سنوي يتراوح بين 320.000 عامل و 439.000 عامل و بلغ 768.000 عامل سنة 2004.

4 - إن زيادة عدد العمال - فئة المشغلين - خلال الفترة 2001-2005 بوتيرة أكبر من وتيرة الزيادة الحاصلة في القوة العاملة جعل معدل البطالة ينخفض من 27% سنة 2001 إلى 15% سنة 2005، أي أن عدد فرص العمل الجديدة كان أكبر من طلبات العمل.

مما سبق يمكننا طرح التساؤل الآتي، وفق ما يناسب موضوع هذا البحث، هل الزيادة الحاصلة في عدد فرص العمل الجديدة كانت من مصادر داخلية(\*) أم من مصادر خارجية(\*\*)؟

**ثانيا- مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في توفير مناصب العمل.**

من خلال الجدول رقم 52 الآتي يمكننا استنتاج النقاط التالية:

1- تتزايد عروض العمل من المؤسسات المحلية بحجم كبير إذ تضاعف أكثر من مرتين خلال الفترة 2000-2005، منتقلا من 23.420 منصب عمل سنة 2000 إلى 76.256 منصب عمل سنة 2005 أي زيادة بـ 52.836 منصب عمل.

2- عرف عرض المؤسسات الأجنبية شبه استقرار سنتا 2000 و 2001 ثم ازداد بحجم كبير بين 2001 و 2004 حيث انتقل من 1.157 منصب عمل سنة 2001 إلى 7.404 منصب عمل سنة 2004 أي زيادة بـ 6.247 منصب عمل، ثم تراجع سنة 2005 إلى 5.174 منصب عمل، و مع ذلك يبقى مستوى عرض هذه الأخيرة (سنة 2005) ثاني أكبر عرض قدمته المؤسسات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2005.

3- يتوافق التطور الحاصل في عروض العمل من المؤسسات الأجنبية خلال الفترة 2001-2005 مع التطور الحاصل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في نفس الفترة مع فترة إبطاء بسنة واحدة. حيث تلقت الجزائر أكبر حجم من تدفقات الاستثمار المذكور سنتا 2001 و 2002 مما أحدث تزايدا معتبرا في عروض العمل من طرف هذه الاستثمارات ابتداء من سنة 2002.

4- رغم التطور الكبير الحاصل في عرض المؤسسات الأجنبية إلا أنه لم يتمكن من تجاوز نسبة 11% من إجمالي عروض العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2005، و بقي عرض المؤسسات المحلية هو المسيطر بنسبة لا تقل عن 90% في أغلب سنوات الفترة السالفة الذكر.

كما أن تغطية الطلب على العمل بعروض المؤسسات الأجنبية (انظر الجدول رقم 52) لم يتجاوز نسبة 2,02%. و بهذا تبقى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في تخفيض معدل البطالة تحدث أثرا لا يمكن التعويل عليه.

(\*) نقصد بالمصادر الداخلية فرص العمل المنشأة من قبل مختلف المؤسسات الاقتصادية و غير الاقتصادية التابعة للقطاعين العام و الخاص الوطنيين.

(\*\*) نقصد بالمصادر الخارجية فرص العمل المنشأة من قبل مختلف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

## الجدول رقم 52.

مقارنة بين عرض<sup>(1)</sup> مناصب العمل المتاح من المؤسسات المحلية و نظيراتها الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2005.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	الوحدة	البيان
505'287	572'600	234'093	182'678	140'541	133'843	منصب عمل	الطلب
86'067	73'448	47'057	31'358	25'662	24'533	منصب عمل	العرض
76'256	66'039	42'321	27'963	24'714	23'420	منصب عمل	عرض المؤسسات المحلية (القطاعان العمومي و الخاص)
94	90	90	89	95	95	%) <sup>(*)</sup>	
5'174	7'404	4'736	3'397	1'157	1'119	منصب عمل	عرض المؤسسات الأجنبية
06	10	10	11	05	05	%) <sup>(*)</sup>	
1,02	1,30	2,02	1,86	0,82	,840	%) <sup>(*)</sup>	نسبة تغطية الطلب على العمل بعرض المؤسسات الأجنبية

Source: Préparé par le chercheur sur la base de: L'Agence nationale de l'emploi, Note de conjoncture annuelle du marché national de l'emploi, 2005, Pp 26 et 35.

(\*) النسب المئوية حسب من طرف الباحث.

و يفصح الجدول رقم 53 أدناه على انخفاض عدد المناصب التي شُغلت فعلا عن تلك التي كانت معروضة، مما يخفض أكثر في أهمية فرص العمل التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة. و تراوحت مساهمتها بين 4% و 10% من مجموع التوظيفات الفعلية. و هي مساهمة ضعيفة مقارنة بنظيرتها للقطاع الخاص الوطني التي تراوحت بين 14% و 26% و لم تقل عن 22% ابتداء من سنة 2002 و مساهمة القطاع العمومي الوطني التي لم تقل عن 64% طوال الفترة 2000-2005.

و بالنظر إلى نسبة تغطية الطلب بالتوظيف الفعلي من طرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر نجدتها تتراوح بين 0,66% و 1,66% خلال الفترة 2000-2005، و لم تتجاوز نسبة 1% إلا سنتان فقط الموالياتن لأكبر تدفقات تلقتها الجزائر من هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة. مما يدعم ما سبق ذكره عن ضعف المساهمة الأجنبية في التخفيض من حدة البطالة التي يعاني منها المجتمع الجزائري.

(1) تشير إلى عدم تناسق عدد مناصب العمل المعروضة الواردة في الجدول رقم 52 مع التغير في العاملون الوارد في الجدول رقم 51، إذ يلاحظ أن مناصب العمل الجديدة التي شُغلت وفق معطيات الجدول رقم 51 تتجاوز بكثير عروض العمل الواردة في الجدول رقم 52. مما يعني أن حجم التوظيف الفعلي يفوق حجم عروض العمل. و يعود ذلك إلى اشتغال معطيات الجدول رقم 51 على المجندين العسكريين و المدعويين للخدمة الوطنية و العاملون في مقر سكناتهم و عقود التشغيل السابق للتوظيف (Contrats pré emploi) و كذا العمل غير المنتظم. وكلها عناصر لا يحتويها عنصر العرض الوارد في الجدول رقم 52.

و مع هذا الضعف النسبي في فرص العمل التي تنشئها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، ينبغي النظر في طبيعة هذه الفرص إن كانت دائمة أم مؤقتة؟ و هي المعلومة التي لم نتمكن من الحصول عليها.

### الجدول رقم 53 .

#### التوظيف الفعلي للمؤسسات المحلية و الأجنبية في الجزائر خلال 2000-2005.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	الوحدة	البيان
45'522	38'068	25'153	18'333	18'950	18'051	منصب عمل	توظيفات القطاع العمومي الوطني
71	67	64	68	80	81	(*)%	
14'034	14'289	10'164	5'940	3'818	3'189	منصب عمل	توظيفات القطاع الخاص الوطني
22	25	26	22	16	14	(*)%	
59'556	52'357	35'317	24'273	22'768	21'240	منصب عمل	مجموع توظيفات القطاعين الوطنيين
93	92	90	90	96	96	(*)%	
4'536	4'841	3'888	2'774	928	975	منصب عمل	توظيفات القطاع الأجنبي
07	08	10	10	04	04	(*)%	
64'092	57'198	39'205	27'047	23'696	22'215	منصب عمل	مجموع التوظيفات الفعلية
100	100	100	100	100	100	(*)%	
0,90	0,85	1,66	1,52	0,66	0,72	(*)%	نسبة تغطية الطلب على العمل بتوظيفات المؤسسات الأجنبية

Source: Préparé par le chercheur sur la base de: L'Agence nationale de l'emploi, Op.cit, P 41.

(\*) النسب المئوية حسب من طرف الباحث.

### المطلب الثالث - آثار اقتصادية أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

تتنوع و تتعدد الآثار التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف له، إلا أن المعطيات الإحصائية التي تسمح لنا بقياس هذه الآثار بدقة غير متاحة. الأمر الذي اضطرنا أن نقتصر على الآثار التي يمكن استنتاجها دون الرجوع إلى الإحصائيات المعنية بها، و منها ما يلي:

#### أولاً- تعدد و تحسين نوعية المنتجات و الخدمات.

و هذا من خلال دخول مستثمرين أجانب في نشاطات محددة. فالشراكة الأجنبية في إنتاج مواد التنظيف و التطهير أنتجت تعدد في تلك المنتجات و تطور و تحسن في نوعيتها. فبعض مواد التنظيف المنزلية لم تتغير أنواعها و لا أحجامها و لا حتى أغلفتها الخارجية لمدة تفوق

عقدا من الزمن حينما كان الإنتاج و التوزيع محتكرين من طرف مؤسسة عمومية واحدة، لكن بدخول نفس المؤسسة مع شراكة أجنبية تنوعت منتجاتها و تعددت في ظرف سنة واحدة فقط.

إن هذه الحالة لا تقتصر على إنتاج و توزيع مواد التنظيف فقط السالفة، بل يمكن ذكر مثيلات لها في الكثير من قطاعات النشاط التي دخلها المستثمرون الأجانب، كالسلك الكهربومنزلية و المشروبات الغازية و بعض مواد البناء (الاسمنت خصوصا) و قطاع الاتصالات (الهاتف المحمول) ... الخ.

بينما غياب الشراكة الأجنبية في قطاعات أخرى جعل نوعية منتجات هذه الأخيرة مستقرة لا تعرف أدنى تغيير حتى من الناحية الشكلية البسيطة، ناهيك عن النواحي التي تستدعي تنوعا في الاستخدام أو تجديدا في المنتج. و يمكن التذليل على هذا ببعض منتجات المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية التي لم تدخل تعديلات ملموسة ذات مغزى على منتجاتها لمدة تقرب من العشر سنوات و تتجاوزها في بعض المنتجات. و الأمر شبيه أيضا إذا نظرنا في منتجات بعض المؤسسات الأخرى التي لا تولي أي اهتمام لتنوع منتجاتها و تحسين نوعيتها حسب متطلبات السوق و تطورات الحياة المعاصرة، كالمنتجات الكهربومنزلية و المدافئ المشغلة بالغاز و الكهرباء و غيرها.

### ثانيا- التخفيف من الواردات السلعية.

سبقنا الإشارة في هذا البحث إلى أن الصادرات السلعية الجزائرية خارج المحروقات لا تزال ضعيفة مما يوحي بأن إنتاج الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجه أساسا للسوق المحلي. الأمر الذي يدفعنا إلى وضع الفرضيتين التاليتين:

**الأولى:** أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في تلبية الطلب المحلي الذي لم يكن مليئا سابقا بالواردات.

**الثانية:** الاستثمارات الأجنبية المباشرة تخفض في الواردات الجزائرية من خلال آدائها لدور إحلال الواردات.

رغم عدم توفر المعطيات الإحصائية التي تمكننا من البرهنة على صحة أو خطأ هذين الفرضيتين ، إلا أن الباحث يُقدر صحة الفرضية الأولى أما الثانية فتأخذ حالتان.

بخصوص الفرضية الأولى، يمكن البرهنة عليها بشح و قلة عرض الكثير من السلع و المواد في السوق الجزائري، كـبعض مواد البناء (الاسمنت خصوصا) و الكثير من قطع الغيار و المنتجات الكهربومنزلية و الالكترونية ... الخ. الأمر الذي يجعل إنتاج الاستثمارات الأجنبية المباشرة

في الجزائر يُوجه أساسا إلى السوق المحلي (الجزائري)، و من ثم لا تساهم في الرفع من حجم الصادرات.

أما الفرضية الثانية فيمكن اعتبارها خاطئة إذا أخذنا المعطيات الإحصائية المتاحة كما هي دون مراعاة تطور الطلب المحلي عبر الزمن، حيث تشير الإحصائيات المحتواة في الجدول رقم 36 إلى الزيادة المستمرة في الواردات السلعية و ليس انخفاضها أو استقرارها.

غير أن ارتفاع قيمة الواردات تحدث نتيجة عدة عوامل منها ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات و/أو ارتفاع الطلب المحلي إلى مستوى يفوق الإنتاج المحلي. و هما عنصرين كافيين - في رأي الباحث - لتبرير الارتفاع الحاصل في الواردات السلعية الجزائرية، و من ثم يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تساهم بطريقة غير مباشرة في تخفيض الواردات من خلال تلبيتها للحجم الفائض من الطلب المحلي على الإنتاج المحلي قبل دخول الاستثمارات المذكورة.

### ثالثا- المساهمة في تكوين اليد العاملة.

رغم كثرة مراكز التكوين و المؤسسات التعليمية و الجامعات بحجم يفوق 50 مؤسسة جامعية و أكثر من 600.000 طالب جامعي، "إلا أنه توجد هوة بين هذه النخبة الجامعية و النقص المسجل في التقنيين و المهندسين و المسييرين المؤهلين"<sup>(1)</sup>. الأمر الذي يحتاج إلى مساهمة المستثمرين الأجانب بالتعاون مع الحكومة الجزائرية على إحداث نوع من الانسجام و التوازن بين عروض التكوين و احتياجات السوق.

في هذا الإطار نسجل مساهمة بعض المستثمرين الأجانب في تكوين اليد العاملة وفق الاحتياجات المباشرة لسوق العمل، حيث أنشأت مؤسسة Schneider Eléctric Algérie معهدا للتكوين في أكتوبر 2002، يقدم تكوينات تقنية في ميادين متنوعة (المراقبة الصناعية، التوزيع الكهربائي... الخ)<sup>(2)</sup>.

و الأمر شبيه أيضا لدى مؤسسة Toyota Algérie التي فتحت مركزا للتكوين متخصصا في صيانة و إصلاح السيارات التي تسوقها في الجزائر، نظرا لندرة هذا التخصص. كما "أن مؤسسة Michelin Algérie تساهم بحيوية في مهنية (Professionnalisation) عملية التوزيع من خلال تقديمها لإرشادات و مساعدات لزملائها"<sup>(3)</sup>.

(1) CNUCED, Op.cit, p 17.

(2) Ibid, p 17.

(3) Ibid, p 18.

#### رابعاً- المساهمة في تحسين المالية العمومية.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في إطار الخوصصة الكاملة للمؤسسات العمومية أو في إطار الشراكة الأجنبية تخفض أو تزيل نهائياً الأعباء المالية التي تتحملها الخزينة العمومية الناتجة عن تعثر مثل هذه المؤسسات و تحقيقها لنتائج سلبية خلال فترات زمنية متتالية.

و قد تنقلب تلك الأعباء إلى مداخيل تجنيها الخزينة العمومية من خلال اقتطاع الضرائب المتنوعة الناتجة عن ممارسة النشاط الاستغلالي و/أو الضرائب على الأرباح حين تحققها. و هي حالة محتملة الوقوع بقوة، لأنه لا يمكن تصور مجيء مستثمر أجنبي بهدف تحقيق خسائر من وراء استثماراته.

مما سبق يمكن تصور المردود المالي الذي يعود على المالية العمومية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة إذا تمت هذه الاستثمارات في الشكلين السابقين الذكر.

كما أن عملية الخوصصة أو الشراكة السالف ذكرهما يساهمان في الحفاظ على استمرارية هذه المؤسسات، المعنية بالخوصصة أو الشراكة، في ظروف أحسن مما كانت عليه. الأمر الذي يوفر فرض عمل و منتجات رأسمالية و/أو استهلاكية و/أو خدمية في حاجة إليها السوق المحلي بدلاً من استيرادها. و كلها عناصر تساهم في تمويل الخزينة العمومية من خلال الضرائب المباشرة و غير المباشرة التي تفرض عليها.

## خلاصة الفصل.

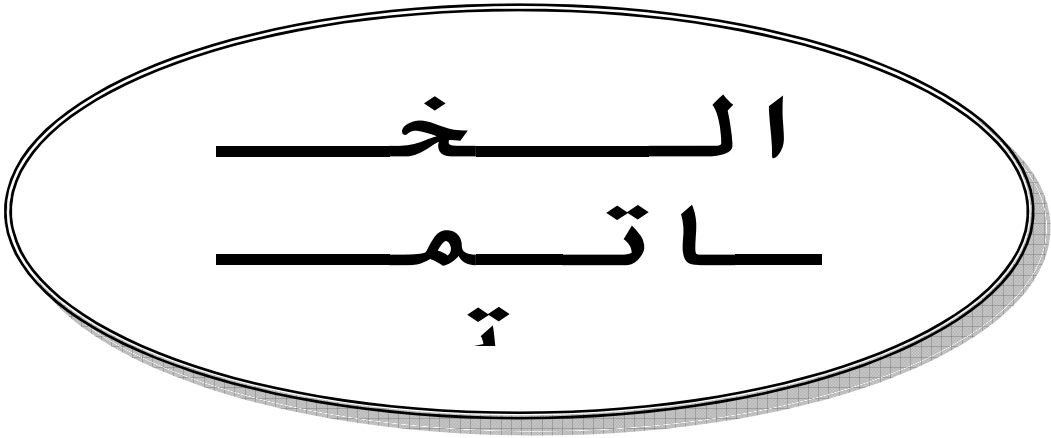
انحصر اهتمام هذا الفصل في دراسة تطور حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر و أهم الآثار الاقتصادية التي نتجت عنه خلال الفترة 1996-2005، و اختص المبحث الأول منه بتحليل حجم هذه التدفقات و مدى أهميتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري قياسا بالتكوين الإجمالي للرأس المال الثابت، و مقارنة ذلك مع بعض الدول التي تعتمد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تقاريرها السنوية عن مناخ الاستثمار في الدول العربية. و خلصنا إلى أن الحجم المتدفق إلى الجزائر من الاستثمار المدروس ضعيفا من حيث قيمته المطلقة و لكنه مقبولا قياسا بنسبته في التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت، و مقارنة مع تركيا و كوريا الجنوبية، و أن القطاع الصناعي يستقطب الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و يتميز بنوع من التدفقات المتزايدة و استمراريتها في أغلب السنوات المدروسة، عكس قطاع الفلاحة و الصيد الذي يجذب الجزء اليسير من الاستثمار المعني و انعدامها سنتا 1997 و 2004. أما قطاع الخدمات فتدفقاته مستمرة و شهدت طفرتان: الأولى سنة 2001 و الثانية سنة 2004 بفعل دخول مستثمرين اثنين جديدين سوق الاتصالات الجزائري.

أما من حيث المصادر الجغرافية لهذا الاستثمار، تأتي الدول العربية على رأس قائمة المستثمرين الأجانب في الجزائر لمجموع تدفقات هؤلاء المستثمرين خلال مدة عشر سنوات (1995-2004) بحصة نسبية بلغت 56%، ثم الدول الأوروبية بحصة 22% من مجموع التدفقات المتراكمة في الفترة المذكورة.

و أفرد المبحث الثاني لتحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أهم مراكز ميزان المدفوعات الجزائري خلال نفس الفترة السالفة الذكر، حيث تنوعت هذه التأثيرات غير أن حصيلتها النهائية كانت سلبية على هذا الميزان. الأمر الذي أبطل الفرضية الرابعة الموضوعية في هذا البحث. و لم نتمكن من الوصول إلى نتائج أكثر دقة و تفصيلا بسبب عدم توافر المعطيات التفصيلية لما هو مجمل في ميزان المدفوعات. إذ حاولنا استنباط أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات غير أن تحويلات هؤلاء المستثمرين -خارج قطاع المحروقات - لم تتح لنا.

و خصص المبحث الثالث لدراسة باقي أهم الآثار التي أحدثها الاستثمار المدروس على الاقتصاد الجزائري، و كان التركيز على النمو الاقتصادي و التشغيل و بعض الجوانب الأخرى من الاقتصاد. و خلصت الدراسة - في حدود المعطيات المتاحة- إلى محدودية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و على التشغيل.





الخ  
اتم  
ٲ

## الخاتمة.

بعد مرور أكثر من نصف عقد على صدور قانون النقد و القرض سنة 1990، الذي أعطى الضوء الأخضر للاستثمارات الأجنبية في الجزائر ثم تلاه صدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات، الذي جعل المستثمرين الجزائريين (الخواص والعموميين) و الأجانب يخضعون لنفس التشريع، عكس ما كان عليه الوضع قبل هذا التاريخ، من المنطقي أن نتساءل عن المكتسبات التي حققها الاقتصاد الجزائري من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة التي شملتها الدراسة. و التي صارت موضوعة الحكومات المعاصرة خصوصا في الدول النامية، و أحد مفاخر القائمين على السياسات الاقتصادية كلما تمكنوا من جلب المزيد منها.

و جاءت هذه الدراسة باحثة في موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مركزة على الفترة 1990-2005 بخصوص تطور تدفقاتها العالمية و اتجاهاتها الجغرافية و القطاعية، و مكثفة بالفترة 1996-2005 بشأن تلك الاستثمارات في الجزائر و الآثار الاقتصادية التي أنتجتها خلال نفس الفترة.

حوى هذا البحث أربعة فصول، لكل منها خلاصة لخصت أهم العناصر التي تناولها الفصل، نعتبرها (الخلاصات) من ضمن هذه الخاتمة، و نتجنب إعادتها في هذا الموضوع تحاشيا للتكرار.

## أولا- النتائج.

توصلت الدراسة إلى جملة نتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- يعتبر مفهوم الاستثمار من المفاهيم المهمة جدا و الأساسية التي يجب تحديدها بدقة عالية و اهتمام خاص. نظرا لما قد ينتج، عن خلاف ذلك، من منازعات بين المستثمرين الأجانب و الدولة المضيفة لهم. أو عند تطبيق الاتفاقيات الدولية الثنائية و المتعددة الأطراف بشأن حماية الاستثمارات الأجنبية.

و هذا ما استدركه المشرع الجزائري نسيا في المرسوم التشريعي رقم 93-12 بإشارته إلى نوع الاستثمارات المستفيدة من أحكامه، ثم بصفة أدق في الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الذي وضع مفهوما محددًا للاستثمار المقصود في ذات الأمر.

2 - لا يوجد تعريف محدد متفق عليه للاستثمار الأجنبي المباشر. الأمر الذي أنتج اجتهادات متنوعة من طرف الباحثين المختصين و الهيئات و المنظمات الإقليمية و الدولية. و منها صندوق النقد الدولي و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، اللذان يشترطان تملك نسبة 10% على الأقل من أسهم شركة المساهمة أو من القوة التصويتية ليصير الاستثمار الأجنبي مباشراً.

و لعل عدم الاتفاق على تعريف موحد للاستثمار الأجنبي المباشر جعل الإحصائيات ذات الصلة بهذا الموضوع تختلف من مصدر إلى آخر. كما أنها تُحسّن من سنة إلى أخرى.

3 - تختلف و تتنوع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف و تنوع الزوايا التي يُنظر منها إليه. فهناك زاوية النظر القائمة على هيكل و ظروف السوق سواء المحلي أو سوق البلد المضيف للاستثمار، و هناك زاوية النظر القائمة على المنظمة و الحماية، بالإضافة إلى زاوية النظر التي تحاول جمع زاويتي النظر السابقتين في نظرة أكثر شمولاً و المصطلح عليها بالنظريات التجميعية أو التركيبية.

و لهذا فإن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع التي تحتاج إلى الكثير من الأبحاث و الدراسات التي تزيد أكثر تفسيراً و وضوحاً و دقة، و تصل إلى نتائج تكون أقرب إلى التماثل و التشابه لا إلى الاختلاف و التضاد. كما هو في بعض نتائج الدراسات الميدانية (انظر الملحق رقم 02).

4 - لا يمكن الجزم بانطواء الاستثمار الأجنبي المباشر على آثار إيجابية أو آثار سلبية بحثة مطلقة عبر الزمان و المكان. بل هناك ظروف و أوضاع و سياسات ترسم الطريق لهذا الاستثمار و تحدد مجالات النشاط التي يمكنه اقتحامها، و الطريقة التي يقام بها و الظروف المحيطة به و الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها. و من ثم يمكن تصور الآثار - الإيجابية و السلبية - التي من المتوقع أن يحدثها هذا الاستثمار في اقتصاد البلد المضيف له.

5 - خلال الفترات (1989-1991) و (2001-2003) و (2002-2004) استقطب قطاع الخدمات أكبر نسبة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول المتقدمة، يليه قطاع الصناعة. بينما في الدول النامية، يحتل قطاع الصناعة أكبر نسبة من تدفقات الاستثمار المذكورة في الفترة الأولى يليه قطاع الخدمات، ثم انقلب الوضع و صار متوافقاً مع نظيره في الدول المتقدمة في الفترتين المتبقيتين (2001-2003) و (2002-2004).

و رغم هذا التوافق القطاعي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول المتقدمة و الدول النامية، إلا أن هناك فارق نسبي بينهما. حيث استقطب قطاع الخدمات 52% في الفترة الأولى و ما لا يقل عن 62% في الفترتين الأخيرتين من التدفقات العالمية لهذه الاستثمارات. و كانت حصة ذات القطاع في الدول المتقدمة 56% في الفترة الأولى و لم تقل عن 69% في الفترتين المتبقيتين. بينما في الدول النامية لم تتجاوز حصة القطاع المعني 45% إلا في الفترة الثانية فقط.

6 - رغم ضآلة حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية مقارنة بنظيراتها الواردة إلى الدول المتقدمة، إلا أن أهميتها النسبية - في رأي الباحث - مقبولة مقارنة بحجم اقتصاديات الدول مقاسا بحجم التكوين الخام للرأسمال الثابت. حيث تتميز الدول النامية بضعف التكوين الخام لرأسمالها الثابت، الأمر الذي يجعل تدفق حجم قليل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمثل نسبة مرتفعة في التكوين الإجمالي لرأسمالها الثابت، عكس الدول المتقدمة المتميزة بضخامة هذا الرأسمال و من ثم تدفق حجم كبير من الاستثمارات المذكورة يمثل نسبة غير مرتفعة في رأسمالها الثابت (انظر الملحق رقم 01).

7 - تطور موقف المشرع الجزائري من الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة، من مطمئن لها على البقاء و عدم الخروج في السنوات الأولى من الاستقلال إلى عدم رغبته فيها بصورة غير مباشرة و تأميم الكثير منها، بعد منتصف العقد الأول من الاستقلال.

لكن بحلول الأزمة البترولية في منتصف ثمانينيات القرن المنصرم و ما استتبعها من صعوبات اقتصادية حدث تغير طفيف في هذا الموقف و عُـدّل التشريع ذا الصلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. ثم صارت هذه الأخيرة مرغوب فيها و مرحب بها مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين. و هذا بفعل الإصلاحات العديدة السياسية و الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال العقدين الأخيرين.

8 - وقع تحسُّن كبير في بعض مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر، و يعزى ذلك - في رأي الباحث - إلى الارتفاع الكبير و المفاجئ في أسعار المحروقات، التي تمثل اليد الوحيدة للاقتصاد الجزائري، الذي أنتج مداخل كبيرة من العملة الصعبة، و أحدث فوائض مالية متتالية و معتبرة في الميزان التجاري و من ثم في ميزان المدفوعات ككل. و تيسر تسديد مستحقات المديونية الخارجية.

فهذا التحسن نراه مبني على تغيرات أسعار المحروقات أساسا، بالنظر إلى ضآلة حصة بقية أنواع الصادرات (خارج المحروقات) التي لم تبلغ 5%، من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، إلا مرة واحدة فقط سنة 1997 و انخفضت إلى 3% خلال 1999-2002 ثم إلى 2% بين 2003-2005.

**9 -** يتميز قطاع الصناعة بنوع من الزيادة المستمرة في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هذا بسبب قطاع المحروقات الذي يجذب الحصة الكبيرة من الاستثمارات الصناعية للأجانب في الجزائر. بينما قطاع الخدمات يعرف تذبذبات كبيرة في تدفقاته؛ أما قطاع الفلاحة و الصيد فحصته من الاستثمارات السالفة الذكر ضعيفة جدا لم تتجاوز 691 مليون دينار خلال عشر سنوات إلا ثلاثة منها فقط.

و قد عرفت الحصة النسبية للقطاع الصناعي نموا مستمرا بين 1995-2000، عكس الحصة النسبية لقطاع الخدمات التي كانت تتخفص في أغلب سنوات الفترة السالفة الذكر. لكن بعد سنة 2002 انقلبت هذه الحالة و صارت الحصة النسبية لقطاع الخدمات تنمو باستمرار و نظيرتها للقطاع الصناعي تتخفص باستمرار. أما الحصة النسبية للقطاع الفلاحي و الصيد فكانت ضعيفة جدا لم تتجاوز 2% إلا ثلاث سنوات فقط خلال الفترة 1995-2004.

**10 -** رغم ضعف الحجم المتدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر مقارنة بنظيره المتدفق إلى كل من تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا. غير أن نسبة هذه التدفقات في التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت متقاربة بين الدول السابقة الذكر باستثناء ماليزيا. حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى ثلاث سنوات و المرتبة الثانية سبع سنوات ضمن الدول الثلاث (الجزائر، تركيا، كوريا الجنوبية) خلال الفترة المدروسة (1996-2005). و عليه نعتبر حجم التدفقات السالف ذكره مقبولا بالنظر إلى نسبته في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.

و مما ينبغي التنبيه إليه أن الإحصائيات الجزائرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لا تتضمن سوى تلك التدفقات النقدية التي يرصدها البنك المركزي الجزائري. أما الاستثمار الأجنبي الذي يأخذ شكلا غير نقدي كالسلف الرأسمالية فلا تتضمنها هذه الإحصائيات. و هذا أحد العيوب و من الصعوبات التي تواجه الباحث في هذا الموضوع.

**11 -** أحدثت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 1996-2005 أثارا سلبية على ميزان المدفوعات، الأمر الذي ينبغي متابعته متابعة خاصة قبل أن تصير التدفقات

المالية إلى الخارج لهذا الاستثمار أحد المشاكل التي يواجهها هذا الميزان في المدى المتوسط و البعيد أو حال انخفاض أسعار المحروقات.

12 - توصلت الدراسة إلى انتفاء أثر مزاحمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستثمارات المحلية في الجزائر خلال الفترة المدروسة (1996-2005) من جهة، و تتوقع أثارا تحفيزية لم تتح المعطيات الإحصائية لتأكيدا أو نفيها. و مع ذلك يمكن التتويه بالأثر التحفيزي للاستثمارات الأجنبية المباشرة لنظيراتها المحلية في قطاع الاتصالات خلال العقد الأول من القرن الحالي (21).

### ثانيا- إختبار الفرضيات.

من خلال الدراسة و التحليل اللذين تمّا في فصول هذا البحث، تمكنا من البرهنة على صحة بعض الفرضيات الموضوعية و بطلان بعضها الآخر، نوردها على النحو التالي:

1- **الفرضية الأولى:** و هي مؤكدة إذ تغير و تتوع ظروف المكان و ظروف الزمان و الظروف الداخلية للمستثمر تدفع بهذا الأخير إلى انجاز استثمارات خارج وطنه تارة و إلى الإحجام عن ذلك تارة أخرى. و هذا ما اتضح لنا من خلال نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر المعروضة في ثنايا الفصل الثاني من هذا البحث.

2- **الفرضية الثانية:** و هي مؤكدة أيضا، و تمت البرهنة على ذلك في المبحث الثاني من الفصل الثاني من خلال مناقشة المنهجية التي يؤثر بها الاستثمار الأجنبي المباشر على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية من جهة، ثم في المبحثين الثاني و الثالث من الفصل الرابع المتعلق بالحالة الجزائرية خلال الفترة 1996-2005.

3- **الفرضية الثالثة:** تأكدت صحة هذه الفرضية في ثنايا المبحث الثاني من الفصل الثالث، حيث لاحظنا تحسنا كبيرا في الكثير من المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ( التوازن الداخلي و الخارجي، انخفاض معدل التضخم، ... ) بينما العوائق الأخرى، باستثناء الوضع الأمني الذي تحسن، بقت مستقرة و منها ما تقاوم أكثر كالرشوة التي أقيم جهاز لمكافحةها مما يُدلل على انتشارها الواسع.

4- **الفرضية الرابعة:** اتضح بطلان هذه الفرضية في المبحث الثاني من الفصل الرابع، حيث كانت التحويلات المالية إلى الخارج ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر

من نظيراتها إلى الداخل. مما أحدث أثرا سلبيا على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة المعنية (1996-2005)، عكس ما احتوته الفرضية الرابعة.

5- **الفرضية الخامسة:** لم تتمكن من إثبات أو نفي هذه الفرضية بسبب شح المعطيات ذات الصلة. إذ يتطلب ذلك الكثير من المعلومات التفصيلية عن القطاعات و الأنشطة المتواجدة فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة و عن المنتجات والخدمات التي تقدمها هذه الأخيرة، و حجم مساهمتها في الكثير من مؤشرات الاقتصاد الوطني. كنسبته في تكوين الناتج الداخلي الخام و حصته في القيمة المضافة، و مساهمته في خلق فرص العمل بشقيها الدائمة و المؤقتة، المباشرة و غير المباشرة... الخ، و هي عناصر لم نتح لنا رغم سعيها الحثيث.

و إذا اكتفينا بما توفر من معلومات في هذه الدراسة يمكن اعتبار هذه الفرضية صحيحة من خلال النتائج التي أشرنا إليها في نهاية الفصل الرابع.

### ثالثا- توصيات و مقترحات الدراسة.

بعد دراسة و تحليل موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري، و بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها و المذكورة أعلاه. استحسن الباحث تقديم جملة من المقترحات التي يراها مفيدة في هذا المجال، يلخصها في النقاط التالية:

1- يقترح الباحث تكوين هيئة مشتركة بين كل من البنك المركزي الجزائري و الجمارك الجزائرية و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و الديوان الوطني للإحصاء، تُكَلَّف بجمع كل المعطيات الإحصائية ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و نشرها دوريا. الأمر الذي سيساهم بقسط و فير في تيسير الدراسات الاقتصادية المتعلقة بهذا النوع من النشاط الاقتصادي، و يُمكن من الغوص في أعماقها و تفاصيلها و نتجنب تضارب المعطيات الإحصائية و شحها و عموميتها و قصورها.

2- قصد القضاء على أحد عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و المتمثل في شح المعلومات الاقتصادية الدقيقة و المفيدة، التي تتطلبها المشاريع الاستثمارية، يقترح الباحث توسيع مهام الهيئة المذكورة أعلاه، لتصير كبنك للمعلومات التي يحتاجها كل مستثمر سواء كان وطنيا أو أجنبيا، أو تكليف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بذلك.

3- بالنظر إلى الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري، يوصي الباحث بعدم جلب مثل هذا الاستثمار لأغراض تمويلية بحتة فقط. بل ينبغي التركيز

على أهداف أخرى يكون الاقتصاد الوطني و/أو المؤسسات المحلية بحاجة إليها؛ كالمساهمة في تخفيض البطالة و نقل المهارات الفنية و التسييرية و التنظيمية و التسويقية و تشجيع المنافسة...الخ. مع العمل على الاستفادة من التجربة المكسيكية التي أقامت جهازا حكوميا خاصا بانتقاء نوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها باعتماد عنصر التكنولوجيا المصاحبة لهذه الأخيرة كأحد العناصر الأساسية.

4- يقترح الباحث إعطاء الأولوية لقطاع الخدمات في النشاطات و البرامج الهادفة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن هذا القطاع صار يجذب أكثر من 62% من التدفقات العالمية للاستثمارات السالفة الذكر و أكثر من 69% من ذات التدفقات المتجهة إلى الدول المتقدمة منذ مطلع القرن الحالي.

5- ينبغي تجنب سياسة الباب المفتوح على مصراعيه للاستثمارات الأجنبية المباشرة أو المغلق. بل يستحسن التمييز بين النشاطات الاقتصادية التي تحتاج إلى المستثمرين الأجانب و من ثم العمل على جلبهم بعد توفير المناخ المناسب لذلك، و النشاطات التي لا تتطلب تدخل الأجانب.

6- يقترح الباحث التركيز على إزالة العوائق و العراقيل التي تحجب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التدفق إلى الداخل بدلا من منح المزيد من الحوافز و المزايا، خاصة الجبائية منها و التي تؤثر سلبا على بعض النشاطات القائمة أو تدفع بالبعض من المتعاملين إلى سلوك بعض الطرق المشكوك في سلامتها قصد ضمان الاستفادة من تلك الحوافز و المزايا.

#### رابعا- آفاق البحث.

بعد عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة و المقترحات ذات الصلة بموضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها الاقتصادية خلال عقد من الزمن، برزت تساؤلات جديدة حول الموضوع نفسه لم تسمح ظروف البحث الحالي بطرقها، نوردها أدناه علّها تكون محل بحوث مستقبلية.

1- مسح ميداني للاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر خلال العقد الأخير (1998-2008).

2- دراسة تفصيلية في الآثار المباشرة و غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1998-2008.



3- هل الحوافز و التسهيلات المقدمة من طرف الجزائر متلائمة مع رغبات المستثمرين الأجانب؟

4- ما هي الحوافز التي يرغبها و يبحث عنها المستثمر الأجنبي، و التي يمكن منحها دون أن تلحق أثارا سلبية في الأمد القصير و المتوسط و البعيد على البلد المضيف؟

5- قياس الأثار المالية، للحوافز الجبائية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، على كل من المشروع الاستثماري و الخزينة العمومية.

و في الأخير، هذه محاولتي، فإن أصبت فبفضل من الله، و  
إن أخطأت فلي محاولتي.

قائمة  
المراجع

## قائمة المراجع.

### أولا- باللغة العربية.

#### أ- كتب متخصصة في الموضوع.

- 1- أبو قحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية: دراسات و بحوث ميدانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 2- أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
- 3- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004.
- 4- السامرائي دريد محمود، الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- 5- النجار فريد، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 6- النقلي عاطف حسن، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تفاقم مديونية الدول النامية، مكتبة النصر، الزقازيق، 1988.
- 7- بني هاني حسين، حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، ط 1، دار الكندي، الأردن، 2004.
- 8- حيدر حردان طاهر، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1997.
- 9- خلف فليج حسن، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، 2004.
- 10- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، جامعة المنصورة، مصر، 2002.
- 11- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1998.
- 12- سانو قطب مصطفى، الاستثمار: أحكامه و ضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2000.
- 13- صقر عمر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001-2000.

- 14- عبد الله عبد محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005.
- 15- عطية طاهر مرسى، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- 16- هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية: الصين أنموذجاً، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

ب - كتب أخرى.

- 1- ابن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع، بيروت، دار صادر، 1955.
- 2- العلاق بشير عباس، المعجم الشامل لمصطلحات العلوم الإدارية، المحاسبية، التمويل و المصارف، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، بنغازي، الجماهيرية الليبية، 1996.
- 3- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، بيت الأفكار الدولية، لبنان، 2004.
- 4- المنجد الأبجدي، الطبعة الخامسة، دار المشرق، بيروت، 1986.
- 5- المنجد في اللغة و الأعلام، الطبعة 30، دار المشرق، بيروت، 1988.
- 6- بن اشهو عبد اللطيف، عصرنة الجزائر: حصيلة و آفاق 1999-2009، Alpha éditions، 2004.
- 7- بول آ. سامويلسون، و ويليام د. نوردهاوس، ترجمة الطبعة الخامسة عشر: هشام عبد الله، الاقتصاد، الطبعة الثانية، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، 2006.
- 8- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار رضا للنشر، دمشق، 2001.
- 9- عبيد سعيد توفيق، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.
- 10- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الاسكندرية، 1997.
- 11- مراد عبد الفتاح، موسوعة مصطلحات الجات و منظمة التجارة العالمية، (بدون اسم الناشر و بلد و سنة النشر).
- 12- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 13- علية محمد بشير، القاموس الاقتصادي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بدون سنة نشر.

- 14- عليوش قربوع كمال، التحكيم التجاري الدولي في الجزائر، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 15- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 16- لطفى علي، دراسات اقتصادية، الطبعة الثانية، 1999/1998، (بدون اسم الناشر و بلد النشر).
- 17- هندي منير إبراهيم، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.
- 18- هندي منير إبراهيم، إدارة الأسواق و المنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.
- 19- هندي منير إبراهيم، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.
- 2- مقالات و دوريات.
- 1- اجلال راتب و آخرون، إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي، في المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد الثامن، العدد الأول، جويلية 2000.
- 2- أوكيل محمد سعيد، العلاقة بين تكنولوجيات المعلومات و التطور الاقتصادي في البلدان النامية العربية، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 8، 2003.
- 3- الشوريحي مجدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا، مجلة التسيير و المؤسسة، العدد 30، أفريل 2006، المعهد الوطني للإنتاجية و التنمية الصناعية، بومرداس، الجزائر.
- 4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مجلة ضمان الاستثمار، السنة الثالثة و العشرون، العدد الرابع 2005، الكويت، من الموقع: <http://www.iaigc.org>.
- 5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مجلة ضمان الاستثمار، السنة الرابعة و العشرون، العدد الأول 2006، الكويت، من الموقع: <http://www.iaigc.org>.
- 6- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مجلة ضمان الاستثمار، السنة الخامسة و العشرون، العدد الأول 2007، من الموقع الإلكتروني: <http://www.iaigc.org>.
- 7- براكاش لونجاني، و عساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد2، جوان 2001.
- 8- جويل بيرغسمان، و زياوفانغ شين، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: الانجازات و المشكلات، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 32، العدد 4، ديسمبر 1995، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، مطابع الأهرام التجارية، قليبوب، مصر.

- 9- رزاقى حسين، تمويل مشروعات النفط و الغاز في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 33، العدد 2، جوان 1996.
- 10- سيد احمد عبد الغاطي، العوامل التي تؤثر في اختيار موقع استثمارات الشركات متعددة الجنسيات و أساليب تقييم تلك الاستثمارات، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، جامعة حلوان، السنة الثانية عشر، العددان الثالث و الرابع، 1998.
- 11- صقر عمر محمد عثمان، العولمة و الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة دول شمال إفريقيا، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، السنة 13، العددان 3 و 4، 1999.
- 12- مهران حسنى، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر و إمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية و الإقليمية و الدولية، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد الأول، 2000.
- 3- أطروحات و مذكرات.**
- 1- إدلبي منى محمود، سياسة الحوافز الضريبية و أثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006.
- 2- الجرواني محمد سعيد بسيوني، محددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975-1997، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2002.
- 3- السيد على سمية عبد الحميد، دور نظم المعلومات في دعم مناخ الاستثمار، رسالة ماجستير، المعهد القومي للإدارة العليا، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، 2004.
- 4- تومي عبد الرحمان، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980-2009، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 5- خير قدور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح و الواقع، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- 6- عبير فاروق محمود ، دور الاستثمارات المباشرة الأوروبية و الأمريكية و مجالات نشاطها في الاقتصاد المصري ، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004.
- 7- عشوش محمد أيمن عبد اللطيف، تقييم إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المشترك مع القطاع العام: دراسة مقارنة مع القطاع العام لجمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1988.
- 8- عصام عبد العزيز مصطفى، الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة حلوان، مصر، 1998.

- 9- عطية عبيد جمال محمود، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2000.
- 10- غباشي سامي احمد غنيم، الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2004.
- 11- فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 12- قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- 13- محمد سالم دعاء محمد ، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، بدون سنة.

#### 4- التقارير، المؤتمرات، و الندوات.

- 1- أديب حداد، التكنولوجيا و دورها في التنمية العربية الشاملة، ندوة مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي، جامعة اليرموك، الأردن، 1980.
- 2- أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر: التعريف و المدى، من الموقع <http://www.unctad.org>.
- 3- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو، الدورة السادسة و العشرون، 2005.
- 4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، سنوات 1999، 2000، 2001، 2003، 2004، 2005، 2006، من الموقع الإلكتروني، <http://www.iaicg.org>.
- 5- بشارة خضر، دور التكنولوجيا في التنمية العربية، ندوة مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي، جامعة اليرموك، الأردن، 1980.
- 6- عز العرب مصطفى ، الاستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة، نوفمبر 1988.

#### 5- النصوص القانونية.

- 1- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر يوم 1963.08.02، القانون رقم 63-277.
- 2- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادر يوم 1966.09.17، الأمر رقم 66-284.

3- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 73، القرار المؤرخ في 1970.07.20 المتعلق بنقل الأرباح الناتجة من رؤوس الأموال التي يستثمرها في الجزائر أشخاص من جنسية أجنبية في إطار قانون الاستثمارات.

4- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر يوم 1982.08.31، القانون رقم 13-82.

5- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر يوم 1986.08.27، القانون رقم 13-86.

6- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر يوم 1988.07.13، القانون رقم 18-88.

7- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر يوم 1988.07.13، القانون رقم 25-88.

8- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر يوم 1990.04.18، القانون رقم 10-90.

9- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر يوم 1991.02.06، المرسوم الرئاسي

رقم 420-90.

10- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر يوم 1993.10.10، المرسوم

التشريعي رقم 12-93.

11- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 07، الصادر يوم 1995.02.15، الأمر رقم 04-95.

12- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 07، الصادر يوم 1995.02.15، الأمر رقم 05-95.

13- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 2001.08.22، الأمر رقم 03-01.

14- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 2006.07.19، الأمر رقم 08-06.

## 6- المواد غير المنشورة.

1- ابن منظور، لسان العرب، طبعة على قرص مضغوط (CD - ROM).

2- دادي عدون ناصر، و طواهر محمد التهامي، تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصادي الجزائري خلال فترة 1994-1998، و آفاقه، دراسة غير منشورة.

## ثانيا- باللغات الأجنبية.

### 1- Les ouvrages.

1- Anne Androuais et autres, L'investissement extérieur direct, Presses universitaires de Grenoble, France, 1990.

2- Benachenhou Abdelatif et autres, Du Budget au Marché, Alpha éditions, 2004.

3- Benissad Hocine, Algérie: Restructurations et réformes économiques 1979-1993, Office des publications universitaires, Alger, 1994.

4- Boukrami Sid Ali, Vade-Mecum de la finance, Office des publications universitaires, Alger, 1992.

5- Denis Babusiaux, Décision d'investissement et calcul économique dans l'entreprise, Economica, Paris, 1990.

6- Elias Gannage, Théories de l'investissement direct étranger, Economica, Paris, 1985.



- 7- Gide Loyette Nouel, Les relations financières avec l'étranger, 2<sup>e</sup> édition, Juridiction Joly, Paris, 1984.
- 8- Graham, Edward, Foreign direct investment in the world economy, staff studies of the world economic out look, IMF, sep. 1995
- 9- François Leroux, Marchés internationaux des capitaux, 2<sup>e</sup> édition, Presses de l'université du Québec, Québec, 1994.
- 10- Jaques Margerin et Gérard Ausset, Choix des investissements, 1<sup>ère</sup> édition, S.E.D.I.F.O.R, St-Laurent-du var, France, 1979.
- 11- Naas Abdelkrim, Le système bancaire algérien, Maisonneuve et Larose, Paris, 2003.
- 12- Nathalie Mourgues, L'évaluation des investissements, ECONOMICA, Paris, 1995.
- 13- O.Bouin et Ch.-A. Michalet, Le rééquilibrage entre secteurs public et privé : l'expérience des pays en développement, OCDE, Paris, 1991.
- 14- Patrick Guillaumont, L'absorption du capital, édition Cujas, Paris, Sans année d'édition.
- 15- Peter H. Lindert, Economie internationale, 8<sup>e</sup> édition, Economica, Paris, 1989.
- 16- Terki Nour-Eddine, Les Sociétés étrangères en Algérie, Office des publications universitaires, Alger, 1976.

## 2- Revues et Articles.

- 1- Daniel Kanfmann, Dix idées reçues sur la gouvernance et la corruption, dans la revue: Finances et développement, Fond monétaire international, septembre 2005.
- 2- Ecotechnics, Revue la conjoncture, N°43, Avril 1998.
- 3- Ecotechnics, Diagnostic des besoins et attentes des exportateurs et étude des potentialités de placement des produits nationaux sur le marchés étrangers (extrait), Etude réalisée par Ecotechnics pour ANEXAL, Février 2004.
- 4- Ecotechnics, Potentiel d'exportation hors hydrocarbures, étude réalisée par Ecotechnics pour l'ANEXAL, Août 2004
- 5- Latreche Taher, Mutation du système bancaire national: Action pour l'amélioration, dans la Revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale, N°02-2007, Ecole supérieure de commerce, Alger, Algérie.
- 6- Bouklia-Hassane Rafik et Zatla Najet, Investissements directs étrangers, croissance et convergence: une approche empirique, dans les cahiers du CREAD, N°46/47, 4Tri.1998 et 1Tri.1999.
- 7- Zemouri Messaoud, La portée du succès du post-ajustement dans le cas de l'Algérie, dans la Revue des sciences économique et de gestion, N°02-2003, Faculté des sciences économique et de gestion, Université de Sétif, Algérie.

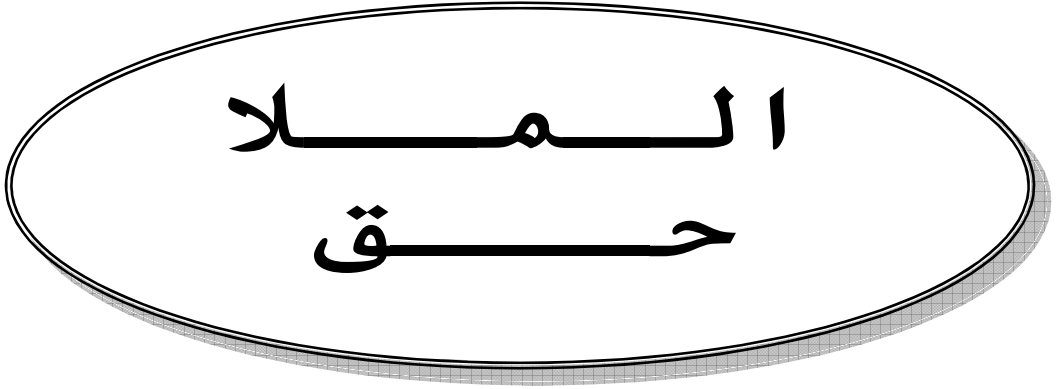
## 3- Etudes, Rapports...

- 1- Africa development bank, selected statistics on African countries, Volume XXV, Tunis, Tunisie, 2006.
- 2- Banque d'Algérie, Statistiques de la balance des paiements 1992-2005, dans: <http://www.bank-of-Algeria.dz>
- 3- Banque d'Algérie, Rapport 2001, Evolution économique et monétaire en Algérie.
- 4- Banque d'Algérie, Rapport 2003, Evolution économique et monétaire en Algérie.
- 5- Banque d'Algérie, Rapport 2005, Evolution économique et monétaire en Algérie.
- 6- Banque d'Algérie, Tendances monétaires et financières au second semestre de 2006, dans: <http://www.bank-of-algeria.dz>.
- 7- Banque de développement local, Guide de l'investissement et de l'investisseur, éditions G.A.L (ex.M.L.P), Alger, 2004.

- 8- Bureau international du travail, Marché du travail et emploi en Algérie, Alger, 2003.
- 9- Conseil national économique et social, Rapport sur la conjoncture économique et sociale du 2<sup>ème</sup> semestre 2004, 26<sup>ème</sup> session, document non publié.
- 10- CNUCED, Examen de la politique de l'investissement en Algérie, étude non éditée, 2003.
- 11- L'Agence nationale de l'emploi, Note de conjoncture annuelle du marché national de l'emploi, 2005.
- 12- Ministère de l'énergie et des mines, Direction des systèmes d'information, des analyses économiques et de la documentation, Résultats du secteur de l'énergie : 2000, 2001 et 2002.
- 13- Ministère de l'énergie et des mines, Direction des systèmes d'information, des analyses économiques et de la documentation, Résultats du secteur de l'énergie et des mines pour le 4 Trimestre 2003.
- 14- Ministère de l'énergie et des mines, Direction des systèmes d'information, des analyses économiques et de la documentation, Résultats du secteur de l'énergie et des mines pour 2005.
- 15- Office national des statistiques, Annuaire statistique de l'Algérie, N°18, 19, 21 et 22.
- 16- UNCTAD, World investment report, Divers numéros, années 1996 à 2006, du site, <http://www.unctad.org/fdistatistics>

#### 4- Les sites internet:

- 1- <http://www.arab-api.org>، عادل عبد العظيم، أنواع الاستثمار، على الموقع الإلكتروني لمعهد التخطيط العربي،
- 2- <http://www.babeldjazair.com>
- 3- <http://www.cofacerating.com>
- 4- <http://www.bank-of-algeria.dz>، بنك الجزائر (البنك المركزي الجزائري سابقا)،
- 5- <http://www.ons.dz>، الديوان الوطني للإحصائيات،
- 6- <http://www.finance.algeria.org>، وزارة المالية الجزائرية،
- 7- <http://www.iaicg.org>، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،
- 8- <http://www.unctad.org/fdistatistics>، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية،
- 9- <http://www.nedjma.dz>.
- 10- <http://www.djezzygsm.com>.
- 11- <http://www.mobilis.dz>.



المحلق رقم 01.

نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في التكوين الخام للرأسمال الثابت.

الوحدة: %.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	الأقاليم
9,4	7,7	7,3	10,6	12	19,8	16	10,6	7,5	5,9	5,3	4,6	العالم:
8	6,3	6,4	10,9	11,5	21,3	16,2	9,9	6	4,8	4,4	3,5	الدول المتقدمة
15,7	8,3	12,2	23,7	21,9	40,8	27,4	14,8	8,3	6,5	6,6	5,6	منها : أوروبا
4,9	5,1	2,8	4,5	8,9	17,9	15,6	10,8	7,9	7,1	5,6	4,7	امريكا الشمالية
4	5,5	2,6	3,7	8,1	15,8	15,4	10,3	7,8	7	5,3	4,4	و.م الأمريكية
14,6	0,8	4,5	14,9	19,4	47,2	19	18,6	9,1	9,2	9,4	8,1	كندا
12,8	10,7	9,3	9,5	13,1	14,9	14,7	12,3	11,4	9,1	7,7	8,3	الدول النامية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية:

سنة 1994: تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2000، ص ص 306-318.

سنة 1995: تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2001، ص ص 312-322.

سنة 1996: تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2002، ص ص 319-327.

سنة 1997: تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2003، ص ص 267-277.

سنوات 1998-2001: تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2004، ص ص 387-398.

سنة 2002: تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2005، ص ص 313-317.

سنوات 2003-2005: تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2006، ص ص 307-317.

## الملحق رقم 02.

## ملخص لبعض الدراسات التجريبية لعلاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي.

صاحب الدراسة	فترة الدراسة	عينة الدراسة	النتائج
Blomstrom et al. (1994)	1985-1960	78 دولة نامية و 23 دولة متقدمة	وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي للعينة محل الدراسة ككل. وجود أثر موجب ومعنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في الدول مرتفعة الدخل وجود أثر غير معنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في الدول منخفضة الدخل
Borensztein et al. (1995)	1979-1970 1989-1980	69 دولة نامية	وجود أثر غير معنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي اعتماد الأثر الموجب للمتغير FDI على رصيد رأس المال البشري المتاح في الدولة المضيفة وجود أثر موجب على النمو الاقتصادي للمتغير الذي يُعبر عن تفاعل FDI مع أثر رصيد رأس المال البشري
Balasubramanyam et al. (1996)	1985-1970	46 دولة نامية تم تقسيمها إلي اقتصاديات تتبع سياسة تشجيع الصادرات والإحلال محل الواردات واقتصاديات تطبق سياسة	وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي للعينة ككل وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات التي تتبع سياسة تشجيع الصادرات وجود أثر غير معنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات التي تتبع سياسة الإحلال محل الواردات
Olofsdotter (1998)	1990-1980	50 دولة نامية	وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي وجود أثر موجب قوي على النمو الاقتصادي للمتغير الذي يُعبر عن تفاعل FDI سواء مع أثر الكفاءة البيروقراطية أو مع أثر حماية حقوق الملكية
Bashir (1999)	1975 - 1990	6 دول من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	وجود أثر موجب (ولكنه غير معنوي) للمتغير FDI على النمو الاقتصادي وجود أثر موجب (ولكنه غير معنوي) على النمو الاقتصادي للمتغير الذي يُعبر عن تفاعل FDI مع أثر رصيد رأس المال البشري

## تابع المحلق رقم 02.

صاحب الدراسة	فترة الدراسة	عينة الدراسة	النتائج
Carkovic and Levine (2002)	1995-1960	72 دولة نامية	عدم اتساق النتائج مع وجهة النظر القائلة بأن هناك أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي
Hassan (2003)	2001-1980	العينة الأولى شملت 95 دولة نامية و متقدمة. العينة الثانية شملت 8 دول من دول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.	وجود أثر موجب ومعنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في العينة الأولى وجود أثر سالب وغير معنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في العينة الثانية

المصدر: مجدي الشوريجي، مرجع سابق، ص 11.